مصـــــــــر .... و"الجماعة الإرهابية"
[رؤية سياسية] !

الشهيد المستشار/ هشام بركات

الشهيد اللواء / نبيل عبد المنعم فراج مسعود

دكتور علي السلمي

2021

﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾

مصر تنزف الدماء
نتيجة الإرهاب الأسود

https://youtu.be/yiAhBN8H1Pc

30/6/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

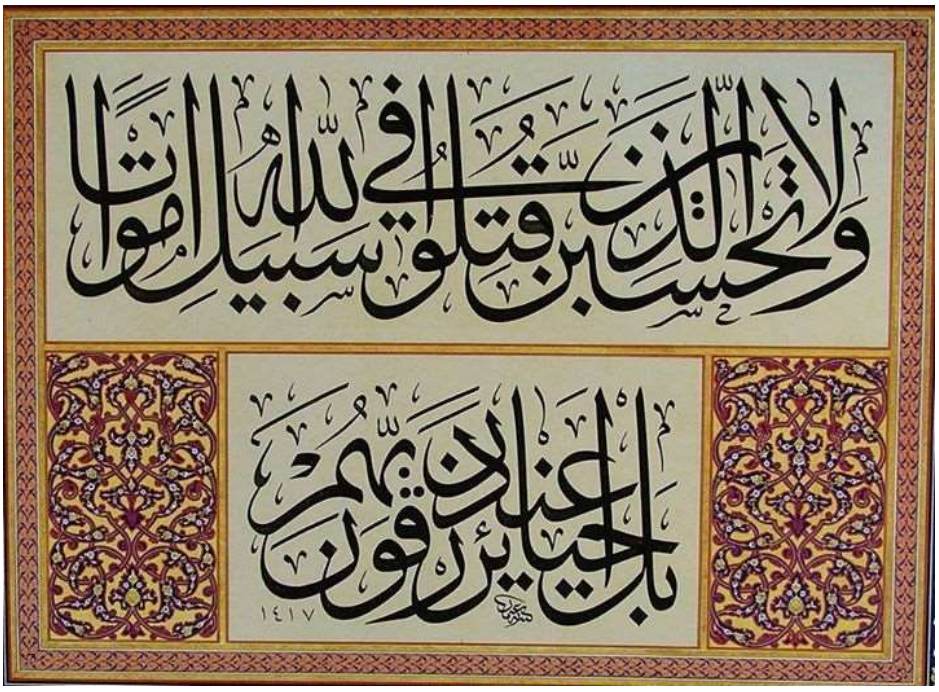
ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا
بل أحياء عند ربهم يرزقون
١٤١٧

قائمة المحتويات

الفصل	الموضوع	الصفحة
	مقدمة	7
الأول	التعريف بالجماعة الإرهابية	8
الثاني	علاقات الجماعة بالقصر الملكي والاحتلال البريطاني	66
الثالث	الجماعة ونظام مبارك	162
الرابع	جماعة الإخوان المسلمون وثورة 25 يناير 2011	319
الخامس	جماعة الإخوان المسلمون في الحكم	413
	الخاتمة	431

توضيح مهم

الضغط على جميع الكلمات أو العبارات المكتوبة باللون الأزرق

حين الاتصال بالإنترنت يتم فتح الموضوعات لتلك الكلمات أو العبارات

مقدمة

إن الهدف من هذا الكتاب هو عرض ما تسببت فيه جماعة تنسب نفسها إلى الإسلام من مصائب وكوارث لمصر الغالية منذ قامت عام 1928 على يد مؤسسها " حسن البنا" وطوال سنوات توليه منصب المرشد العام لتلك الجماعة حتى اغتياله، وما قام به من تبعوه في قيادة الجماعة من إرهاب واغتيالات وكوارث أصابت مصر وهددت أمنها الوطني، حتى وصلت الجماعة إلى حكم مصر وأصبح ممثلها في انتخابات 2012 الرئاسية محمد مرسي رئيساً لجمهورية مصر . ولم تتوقف الجماعة المنتسبة إلى "الإسلام" - والإسلام منها براء – عن أعمال الإرهاب ونشر الفوضى في أرجاء الوطن وتغليب مصالح "التنظيم الدولي للجماعة" والدول المؤيدة لها على المصالح الوطنية بحكم حلمها بإقامة "الخلافة الإسلامية" ، ومن ثم أفرزت كثير من المنظمات الإرهابية والتكفيرية طالت مصر وغيرها من الدول بحوادث الاغتيالات والتفجيرات ونشر الإرهاب الأسود . ويتضمن الكتاب معلومات أساسية عن "الجماعة" وتاريخها الملطخ بدماء آلاف الأبرياء مسلمين وغير مسلمين، وذلك نقلاً عن مصادر تابعة للجماعة فلا يستطيع أنصارها إنكارها، كما يتضمن الكتاب مقالات وكتابات معارضة للفكر والتاريخ الإخواني الأسود.

الفصل الأول

التعريف ب "الجماعـــة "[2] [الإرهابية]

مرشد الإخوان ومؤسس الجماعة "حسن البنا"

[2] "الجماعة" في هذا الكتاب هي جماعة الإخوان المسلمون التي كانت "المحظورة" ثم قُننت أوضاعها حتى صدر حكم القضاء باعتبارها "جماعة إرهابية" وظلت إلى وقت إعداد هذا الكتاب "الجماعة الإرهابية".

1. جماعة الاغتيالات والدم

الإخوان والاغتيالات.. سلسال من الدم عبر التاريخ المصري[3] آخرها كان النائب العام المستشار هشام بركات

محمد إبراهيم الدسوقي

أبوظبي 8 مارس 2016

[3] الإخوان والاغتيالات.. سلسال من الدم عبر التاريخ المصري(al-ain.com)

تاريخ الإخوان مع الاغتيالات في مصر هو سلسال ممتد من الدماء، بدأ برئيس الوزراء الراحل أحمد ماهر باشا وانتهى إلى الآن بالنائب العام المستشار هشام بركات.

اغتيال النائب العام المستشار هشام بركات

أعلن أمس الأحد، وزير الداخلية المصري اللواء مجدي عبد الغفار عن تورط جماعة الإخوان المسلمين في عملية اغتيال النائب العام السابق، هشام بركات، بمساعدة عناصر من حركة حماس الفلسطينية.

وقُتل النائب العام السابق هشام بركات (64 عامًا) في تفجير استهدف موكبه أمام منزله صباح 29 يونيو من العام الماضي. وقال عبد الغفار، في مؤتمر صحفي، إن "اغتيال بركات كان في إطار "مؤامرة كبرى" تمت بأوامر من قيادات لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة تعيش في تركيا وبتنسيق مع "الذراع الآخر المسلح (للجماعة) في غزة وهي حركة حماس، التي اضطلعت بدور كبير جداً في هذه المؤامرة، وأشرفت على العملية منذ بدايتها وحتى انتهائها"، وأن السلطات ضبطت خلية تضم 48 من عناصر جماعة الإخوان بينهم 14 شخصًا شاركوا في اغتيال المستشار هشام بركات"

https://youtu.be/gwLyDTwxaBI

ولم يكن تورط جماعة الإخوان في اغتيال أحد رموز الدولة المصرية خجم النائب العام هو الأول، فعلى مر التاريخ منذ نشأة الجماعة عام 1928 على يد حسن البنا، تتهم الجماعة بالوقوف وراء عمليات اغتيالات واسعة استهدفت رموز وقيادات الدولة المصرية على مدى العقود السابقة، منها ما نجحت الجماعة في تنفيذها ومنها ما باءت بالفشل وتصدت لها قوات الأمن المصرية.

https://youtu.be/-ISae9_A8sQ

اغتيال رئيس الوزراء الأسبق أحمد ماهر باشا

منذ ما يزيد عن 70 عامًا، تورطت جماعة الإخوان المسلمين، في عملية اغتيال رئيس وزراء مصر الأسبق، أحمد ماهر باشا.

تولى أحمد ماهر رئاسة الوزراء بعد تكليفه من قبل الملك فاروق بتشكيل الوزارة في 8 أكتوبر 1944، وكان من مؤيدي دخول مصر الحرب العالمية الثانية إلى جانب بريطانيا.

ذهب أحمد ماهر إلى البرلمان لعرض الأمر على أعضائه، يوم 24 فبراير 1945، وبينما كان البرلمان يناقش الأمر قام شاب يدعى محمود العيسوي بإطلاق الرصاص عليه داخل مبنى البرلمان، فتوفي في الحال.

وحكم على العيسوي بالإعدام شنقاً، وظهرت فيما بعد كتابات ومؤلفات أظهرت أن العيسوي كان عضوًا بجماعة الإخوان المسلمين، وأنه قتل ماهر انتقامًا منه لأنه تسبب في إسقاط وخسارة حسن البنا في الانتخابات البرلمانية.

https://youtu.be/jcYJvQYaZsE

اغتيال القاضي الخازندار

"لو حد تخلصنا منه" كانت هذه العبارة التي خرجت من لسان حسن البنا بمثابة الضوء الأخضر لعملية اغتيال القاضي أحمد الخازندار، وهو رجل قانون وقاض مصري، وكان وكيلًا لمحكمة الاستئناف، وحكم على عدد من شباب الإخوان بالأشغال الشاقة المؤبدة.

في صباح يوم 22 مارس 1948 خرج القاضي أحمد بك الخازندار من منزله بشارع رياض بحلوان ليستقل القطار المتجه إلى وسط مدينة القاهرة؛ حيث مقر محكمته، وكان في حوزته ملفات قضية كان ينظر فيها وتعرف بقضية "تفجيرات سينما مترو"، التي اتهم فيها عدد من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين، وما أن خرج من باب مسكنه حتى فوجئ بشخصين هما عضوا جماعة الإخوان حسن عبد الحافظ ومحمود زينهم

يطلقان عليه وابلًا من الرصاص من مسدسين تحملانهما، أصيب الخازندار بتسع رصاصات ليسقط صريعًا في دمائه. تم القبض على قاتلي الخازندار من قبل الأهالي، واستدعت النيابة العامة مرشد الجماعة حسن البنا، الذي أنكر معرفته بهما، لكن تبين أن المتهم الأول حسن عبد الحافظ كان "السكرتير الخاص" للمرشد العام، وهنا اعترف البنا بمعرفته للمتهم إلا أنه نفى علمه بنية المتهمين اغتيال القاضي الخازندار.

اغتيال محمود فهمي النقراشي

اغتيل محمود النقراشي، رئيس وزراء مصر الأسبق في 28 ديسمبر 1948 على يد عضو جماعة الإخوان المسلمين.

قبل عملية الاغتيال بيوم أقدم النقراشي على حل جماعة الإخوان المسلمين، وصدر القرار برقم 63 لسنة 1948 بحل جماعة الإخوان المسلمين بكل فروعها في البلاد ومصادرة أموالها وممتلكاتها، والقبض على رموز الجماعة.

ارتدى القاتل زي ضابط شرطة، ودخل مبنى وزارة الداخلية (النقراشي كان رئيسًا للوزراء ووزيرًا للداخلية في الوقت ذاته) وحينما وصل النقراشي لمقر الوزارة قام الشاب بتحيته، ثم أطلق عليه 3 رصاصات، تبين أن القاتل عضوًا بجماعة الإخوان وينتمي لمجموعة نوعية، فتم القبض عليهم وحكم عليه بالإعدام وعلى شركائه بالسجن مدى الحياة، بينما أصدر البنا بيانًا تبرأ فيه منهم وكتب "ليسوا إخوانًا وليسوا مسلمين."

https://youtu.be/cf_FxKlieAY

محاولة اغتيال الرئيس الراحل جمال عبد الناصر

في 26 أكتوبر عام 1954، وفي أثناء إلقائه خطابًا في ميدان المنشية بمحافظة الإسكندرية، تعرض الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر لإطلاق الرصاص فيما عرف بـ "حادث المنشية" وتبين أن جماعة الإخوان تقف وراء محاولة الاغتيال.

https://youtu.be/zUltCOL27s8

تورط جماعة الإخوان المسلمين وأعضائها في عمليات العنف والإرهاب والاغتيالات داخل مصر، لم يتوقف عند هذه الوقائع، وإنما أشارت أصابع الاتهام إلى تورطها في عشرات العمليات، على مدى العقود الماضية، وازدادت وتيرة العنف بعد عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي من منصبه عام 2013، كما توجه الاتهامات لجماعة الإخوان بأنها تقف وراء ظهور جماعات إرهابية أخرى انبثقت عنها وتورطت في عمليات اغتيالات واسعة كانت أبرزها عملية :

اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات،

https://youtu.be/GGFuln9nvSo

واغتيال وزير الأوقاف الأسبق الشيخ الذهبي

https://youtu.be/PxV7zmsJlZA

اغتيال الكاتب فرج فودة

https://youtu.be/S8X4i3Z4y6w

اغتيال رئيس مجلس الشعب الأسبق رفعت محجوب

https://youtu.be/th4aKcupwHM

اغتيال المقدم محمد مبروك

https://youtu.be/IL2CFYt3AFY

https://youtu.be/aQcmbGCyRQ8

في البداية نعرض كتابا لمعد ناقد ورافض للجماعة

لقراءة الكتاب اضغط الرابط التالي:

كتاب عن الجماعة الإرهابية [الإخوان المسلمون] سابقا – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

2. معلومات عن "الجماعة"

المصدر: الإخوان المسلمين | Ikhwan Wiki | - الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين|

التعريف

"الإخوان المسلمون" هي جماعة إسلامية، إصلاحية شاملة، وتعتبر أكبر حركة معارضة سياسية في كثير من الدول العربية، خاصة في مصر.

أسسها الإمام حسن البنا في مصر في مارس عام 1928م كحركة إسلامية، وسرعان ما انتشر فكر هذه الجماعة في مصر والعديد من الدول، ووصلت الآن إلى أكثر من 72 دولة تضم كل الدول العربية ودولاً إسلامية وغير إسلامية في القارات الست.

أهداف الجماعة ووسائلها

طبقاً لقوانين ومناهج ومبادئ الجماعة فان "الإخوان المسلمون" يهدفون إلى إصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي من منظور إسلامي شامل في مصر وكذلك في الدول العربية التي يتواجدون فيها مثل الأردن والكويت وفلسطين[4] كما أن الجماعة لها دور في دعم عدد من الحركات

[4] ذلك القول ادعاء الجماعة وقد أثبت التاريخ ومعاناة الشعب المصري عدم صحة تلك الأقوال.

الجهادية والتي تعتبر حركات مقاومة في العالمين العربي والإسلامي ضد كافة أنواع الاستعمار أو التدخل الأجنبي.

ومثل ذلك حركة حماس في فلسطين، وحماس العراق في العراق، وغيرها من الحركات التي تنشد الاستقلال لبلادهم.

وتسعى الجماعة لتحقيق الإصلاح المنشود إلى تكوين الفرد المسلم والأسرة المسلمة والمجتمع المسلم، ثم الحكومة الإسلامية، فالدولة فأستاذية العالم وفقاً للأسس الحضارية للإسلام عن طريق منظورهم. وشعار الجماعة "الله غايتنا، والرسول قدوتنا، والقرآن دستورنا، والجهاد سبيلنا، والموت في سبيل الله اسمى أمانينا".

التدرج التنظيمي في الجماعة

توجد لائحة وقوانين تنظم العمل في جماعة الإخوان المسلمون من أول منصب المرشد إلى عضوية الأعضاء فيها.

فطبقا للمادة 9 في اللائحة الداخلية للإخوان المعدلة عام 1948م تحتل المرشد العام المرتبة الأولى في الجماعة باعتباره رئيساً لها، ويرأس في نفس الوقت جهازي السلطة فيها وهما مكتب الإرشاد العام ومجلس الشورى العام.

المرشد العام

المرشد الحالي . . د. محمد بديع

يُنتخب المرشد العام عن طريق مجلس الشورى العام ويجب أن يكون قد مضى على انتظامه في الجماعة أخاً عاملا مدة لا تقل عن

خمس عشرة سنة هلالية ولا يقل عمره عن أربعين سنة هلالية، وبعد انتخابه يبايعه أعضاء الجماعة وعليه التفرغ تماما لمهام منصبه للعمل بالجماعة، فلا يصح له المشاركة في أي أعمال أخرى عدا الأعمال العلمية والأدبية بعد موافقة مكتب الإرشاد عليها، ويظل المرشد في منصبه لمدة ست سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة، وتختار المرشد العام نائبا له أو أكثر من بين أعضاء مكتب الإرشاد العام، وفي حالة وفاته أو عجزه عن تأدية مهامه، يقوم نائبه بعمله إلى أن تجتمع مجلس الشورى العام لانتخاب مرشد جديد، وكذلك يمكن لمجلس الشورى العام أن ينحي المرشد إذا خالف واجبات منصبه.

مكتب الإرشاد العام العالمي

مكتب الإرشاد العام هو القيادة التنفيذية العليا للإخوان المسلمين، وهو المشرف على سير الدعوة والموجه لسياستها وإدارتها . ويتم اختيار أعضائه عن طريق الاقتراع السري، ومدة العضوية فيه محددة بأربع سنوات هجرية.

ويتألف مكتب الإرشاد العالمي من 13 عضوا عدا المرشد العام، ويتم اختيارهم وفق الأسس التالية:

أ- ثمانية أعضاء ينتخبهم مجلس الشورى من بين أعضائه، من الإقليم الذي يقيم فيه المرشد العام.

ب- خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس الشورى من بين أعضائه، ويراعى في اختيارهم التمثيل الإقليمي.

جـ- تختار المرشد من بين أعضاء مكتب الإرشاد أميناً للسر وأمينا للمالية.

وإذا صادف فكان أحد المنتخبين لمكتب الإرشاد مراقباً عاماً في قطره، فعلى القطر أن تختار مراقباً بدلا منه.

مجلس الشورى العام العالمي

مجلس الشوري العام (أو كما كان يسمي الهيئة التأسيسية) هو السلطة التشريعية لجماعة الإخوان المسلمين، وقراراته ملزمة، ومدة ولايته أربع سنوات هجرية. وتتضمن مهامه الإشراف العام على الجماعة وانتخاب المرشد العام.

أعضاء المجلس:

أ- يتألف مجلس الشورى العام من ثلاثين عضوا على الأقل، يمثلون التنظيمات الإخوانية المعتمدة في مختلف الأقطار، ويتم اختيارهم من قبل مجالس الشوري في الأقطار أو من يقوم مقامهم. وتحدد عدد ممثلي كل قطر بقرار من مجلس الشوري العام.

ب- تجوز لمجلس الشوري العام إضافة خمسة أعضاء من ذوي الاختصاص إلى عضوية المجلس.

جـ- يمكن تمثيل أي تنظيم إخواني جديد في مجلس الشوري العام إذا اعتمده مكتب الإرشاد العام.

د- تجب أن يكون المراقبون العموميون للأقطار أعضاء في المجلس، وإذا تعذر مشاركة مراقب عام كعضو ثابت في المجلس يمكن للقطر اختيار غيره.

تحتفظ المرشد العام بعد انتهاء ولايته بعضوية مجلس الشوري العالمي مدى الحياة، إلا إذا كان انتهاء الولاية نتيجة الإخلال بواجباته أو فقد الأهلية.

العلاقة بين القيادة العامة وقيادات الأقطار

طبقا للمواد (من 49 إلي 54) في النظام الأساسي للإخوان، الموضوع عام 1982م والمعدل في 1994م، فإن على قيادة الأقطار الالتزام بقرارات القيادة العامة متمثلة في المرشد العام ومكتب الإرشاد العام ومجلس الشورى العام وتشمل ما يلي:

- الالتزام بمبادئ النظام الأساسي للإخوان وتشمل هذه المبادئ العضوية وشروطها ومراتبها وضرورة إيجاد مجلس للشورى إلى جانب المكتب التنفيذي،
- والالتزام بالشوري وتنيجتها في جميع أجهزة الجماعة،
- والالتزام بفهم الجماعة للإسلام،
- والالتزام بسياسات الجماعة ومواقفها تجاه القضايا العامة،
- والالتزام بالحصول على موافقة مكتب الإرشاد العام قبل الإقدام على اتخاذ أي قرار سياسي هام.

وعلي قيادات الأقطار التشاور والاتفاق مع المرشد العام أو مكتب الإرشاد العام قبل اتخاذ القرار في جميع المسائل المحلية الهامة والتي قد تؤثر على الجماعة في قطر آخر. ويمكن لقيادة الأقطار التصرف بحرية كاملة ثم تعلم مكتب الإرشاد العام في أول فرصة ممكنة أو في التقرير السنوي الذي يرفعه المراقب العام في ما يلي:

- كل ما يتعلق بخطة الجماعة في القطر ونشاط أقسامها ونمو تنظيمها .

- المواقف السياسية في القضايا المحلية والتي لا تؤثر على الجماعة في قطر آخر شريطة الالتزام بالمواقف العامة للجماعة.
- الوسائل المشروعة التي يعتمدها القطر لتحقيق أهداف الجماعة ومبادئها على ضوء أوضاعه وظروفه.

ويقوم كل قطر بوضع لائحة تنظيمية خاصة به على ألا تتعارض مع النظام الأساسي للإخوان، وتجب اعتمادها من مكتب الإرشاد العام قبل تنفيذها .

يقدم كل مراقب عام تقريرا سنويا عن سير الدعوة ونشاط الجماعة والاقتراحات التي يراها كفيلة بتحقيق المصلحة في إقليمه إلى مكتب الإرشاد العام قبل انعقاد الاجتماع الدوري لمجلس الشورى العام. وللمساهمة في أعباء الدعوة يلتزم كل قطر بتسديد اشتراك سنوي تحدد قيمته بالاتفاق مع مكتب الإرشاد العام.

المكتب الإداري

ينقسم القطر إلى مكاتب إدارية، فلكل محافظة مكتبها الإداري الذي يشرف على المناطق الواقعة في هذه المحافظة، ويجوز أن تتسع حدود المكتب أو تضيق عن حدود المديرية أو المحافظة، ولكل مكتب إداري مجلس يديره .

ويرأس المجلس الإداري رئيس الشعبة الرئيسية أو من تختاره مكتب الإرشاد من الإخوان العاملين الذين يرون فيهم الكفاءة، ولكل مكتب وكيل وسكرتير وأمين مالي، وضمن أعضاء المجلس أيضا رؤساء المناطق في دائرة المكتب الإداري، وأعضاء مجلس الشوري في

القطر، ويوزع المكتب الإداري مناطقه في شكل قطاعات لتسهيل مهمة المتابعة في المكتب الإداري، ويضم القطاع الواحد علي الأقل ثلاث مناطق.

المنطقة

وينقسم المكتب الإداري إلي مناطق، تتكون المنطقة من كل الشعب الواقعة في دائرة المركز أو القسم (بحد أدني ثلاث شعب وبحد أقصي عشر شعب)، ويجوز أن تكون حدود المنطقة أوسع أو أضيق من حدود المركز أو القسم. لكل منطقة مركز يديرها، يرأسه رئيس الشعبة الرئيسية، أو من تختاره المركز العام من مجلس إدارة الشعبة، أو من الإخوان العاملين الأكفاء لذلك، ويكون للمركز وكيل وسكرتير وأمين صندوق، وضمن أعضاء المركز رؤساء الشعب الداخلة في المنطقة.

الشعبة

وتنقسم المنطقة إلي شعب، والشعبة هي أصغر الوحدات الإدارية، ويتكون لها مجلس لإدارتها ضمن أعضاءه رئيس الشعبة ونائبه ووكيل وسكرتير وأمين صندوق، وللشعبة جمعية عمومية، وتضم الشعبة كل الإخوان المقيمين في دائرة الشعبة أيا كانت صفتهم، وينقسم الإخوان في الشعبة إلي إخوان منتسبين ومنتظمين، وإخوان عاملين وهؤلاء من قاموا بواجبات عضويته واعتمدت عضويته من المركز العام وبايع علي ذلك.

الأسرة

ينقسم الأعضاء في الشعبة إلي أسر، وتختار نقيب لكل أسرة، ليعيشوا جو إيماني وتربوي للرقي بأخلاقهم ولفهم الإسلام فهما شاملا.

مصادر تمويل الجماعة

تمويل الإخوان ذاتي ،بمعنى أن الإخوان يعتمدون على تمويل الجماعة من أعضاء الجماعة للقيام بالأنشطة المختلفة التي يمارسها الإخوان، ووفقاً للنظام الأساسي للجماعة فإن أعضاء الجماعة مقسمين، على حسب ما تصنفهم الجماعة، إلى مؤيد ومنتسب ومنتظم وعامل، على التوالي ووفقاً لآليات تحددها الجماعة يتم تصعيد العضو من مرحلة إلى أخرى أو من تصنيف إلى آخر، وذلك بعد اجتياز عدد من الاختبارات السلوكية والتثقيفية داخل الجماعة، ومن ذلك يلتزم العضو بدفع اشتراك شهري للجماعة، يقتطع من دخله الشهري بحد أدنى 3% وحد أقصى 7%، ويستثنى من ذلك الإخوان المصنفين كمؤيدين والطلاب وأصحاب الرواتب الضعيفة.

كما أن بعض الأنشطة التي يمارسها الإخوان تمول نفسها ذاتياً مثل المستشفيات ودور الرعاية التي تقدم خدماتها نظير رسوم الخدمة.

وفق ذلك التنظيم تخرج "الجماعة" من الإطار "الوطني"

إذ تكون أمور "الوطن" لهباً مشاعاً يندخل فيها

غير أبناءه!

فهم الإخوان للإسلام

ذكر الإمام حسن البنا في رسالة المؤتمر الخامس تحت عنوان (إسلام الإخوان المسلمين) "أن الإسلام عقيدة وعبادة، ووطن وجنسية، وروحانية وعمل، ومصحف وسيف".

وذكر أيضاً: "أن فكرة الإخوان المسلمون نتيجة الفهم العام الشامل للإسلام، قد شملت كل نواحي الإصلاح في الأمة، فهي دعوة سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية ثقافية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية".

وذكر أيضا في نفس الرسالة أن خصائص دعوة الإخوان التي تميزت بها عن غيرها من الدعوات:

1. البعد عن مواطن الخلاف.

2. البعد عن هيمنة الأعيان والكبراء.

3. البعد عن الأحزاب والهيئات.

4. العناية بالتكوين والتدرج في الخطوات.

5. إيثار الناحية العملية الإنتاجية على الدعاية والإعلانات.

6. شدة الإقبال من الشباب.

7. سرعة الانتشار في القرى والمدن.

ووضع حسن البنا عشرة أركان للبيعة لدي الإخوان في رسالته الشهيرة رسالة التعاليم وهي (الفهم والإخلاص والعمل والجهاد والتضحية والطاعة والثبات والتجرد والأخوة والثقة).

وذكر ضمن ركن الفهم الأصول العشرين لفهم الإخوان للإسلام والتي تعتبر الرؤية والأرضية التي تقوم عليها الجماعة في كل مكان، وقام العديد من مفكري الجماعة بشرح هذه الأصول مثل الدكتور يوسف القرضاوي والشيخ جمعة أمين.

وتشترط جماعة الإخوان المسلمون علي التنظيمات الإخوانية في العالم فهم الإسلام ضمن الأصول العشرين.

منهج الجماعة

وصف حسن البنا جماعة الإخوان في رسالة المؤتمر الخامس على أنها جماعة إصلاحية شاملة تفهم الإسلام فهما شاملًا وتشمل فكرهم كل نواحي الإصلاح في الأمة وأنها:

- دعوة سلفية، إذ يدعون إلى العودة إلى الإسلام، إلى أصوله الصافية القرآن والسنة النبوية.
- طريقة سنية لأنهم يحملون أنفسهم علي العمل بالسنة المطهرة في كل شيء، وبخاصة في العقائد والعبادات ما وجدوا إلى ذلك سبيلا.
- حقيقة صوفية، يعتقدون أن أساس الخير طهارة النفس، ونقاء القلب، وسلامة الصدر، والمواظبة على العمل، والإعراض عن الخلق، والحب في الله، والأخوة في الله.
- هيئة سياسية، يطالبون بالإصلاح في الحكم، وتعديل النظر في صلة الأمة بغيرها من الأمم، وتربية الشعب على العزة والكرامة.
- جماعة رياضية، يعنون بالصحة، ويعلمون أن المؤمن القوي هو خير من المؤمن الضعيف، ويلتزمون قول النبي: "إن لبدنك عليك حقًا"، وأن تكاليف الإسلام كلها لا يمكن أن تُؤدى إلا بالجسم القوي، والقلب الذاخر بالإيمان، والذهن ذي الفهم الصحيح.
- رابطة علمية ثقافية، فالعلم في الإسلام فريضة يحض عليها، وعلى طلبها، ولو كان في الصين، والدولة تنهض على الإيمان، والعلم.
- شركة اقتصادية، فالإسلام في منظورهم يُعنَى بتدبير المال وكسبه، والنبي يقول: "نعم المال الصالح للرجل الصالح" و(من أمسى كالاً من عمل يده أمسى مغفورًا له).

كما أهم فكرة اجتماعية، يعنون بأدواء المجتمع، ويحاولون الوصول إلى طرق علاجها وشفاء الأمة منها . أي أن فكر الإخوان مبني على شمول معنى الإسلام، الذي جاء شاملاً لكل أوجه ومناحي الحياة، ولكل أمور الدنيا والدين.

وفق ذلك المنهج ، فإن "الجماعة" هي "دولة" داخل "الدولة"

وليست مجرد "جماعة إصلاحية" ! ! !

رؤية الإخوان للمرأة

منذ قيام الجماعة، أسس حسن البنا قسم الأخوات المسلمات وكانت أول رئيسة لهذا القسم هي لبيبة أحمد وأنشأ أيضا معهد أمهات المؤمنين في الإسماعيلية.

كما أن الجماعة رشحت أكثر من مرة نساء على قوائمها الانتخابية مثل د. مكارم الديري، وجيهان الحلفاوي في مصر، أم نضال، ومريم صالح في فلسطين، ود. حياة المسيمي في الأردن.

غير أن الجماعة في مصر تتمسك بعدم أهلية المرأة لرئاسة الدولة ولكن لها ما دون ذلك من المناصب بما فيها رئاسة الوزراء.

تلك النظرة إلى المرأة غير مبررة شرعاً إذ لا يوجد ما يؤكدها من القرآن الكريم

فالإسلام يسوي بين الرجل والمرأة إلا فيما نص عليه القرآن الكريم مثال ذلك الميراث.

ووفق هذا المنهج الذي تجعل الجماعة في مصر تتمسك بعدم أهلية المرأة لرئاسة الدولة، فهل معنى ذلك

أنه يمكن للمرأة أن ترأس دولة فيرغير مص؟؟؟؟؟؟

الإخوان المسلمون والغرب

يقول الإخوان أنهم لا يؤيدون الحوار مع المؤسسات الرسمية في الغرب إلا برعاية وزارة الخارجية المصرية بالنسبة للحالة الإخوانية المصرية، إلا أنهم يساهمون في حوارات ثقافية وسياسية وحقوقية مع مراكز حقوقية وبحثية بارزة في الغرب. حيث صدرت تقارير مهمة في هذا الشأن كبحوث مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي ومجلة الفورين بوليسي ومؤسسة أبحاث الحركات الأصولية وأبحاث بارزة لباحثين كمارك لينش وعمرو حمزاوي.

كما أنها أنشأت موقع إخوان ويب، وهو الموقع الرسمي لجماعة الإخوان المسلمون باللغة الإنجليزية، ليقوم بعرض أفكار الجماعة، ورؤاها، ومشروعها الحضاري وأخبارها .

ويتابع الموقع مراكز بحثية ومؤسسات دولية وأفراد من أميركا وبريطانيا وألمانيا وتركيا، حيث يقوم الموقع بنشر مقالات الباحثين الغربيين، وآخر التقارير التي تتناول قضايا جماعة الإخوان المسلمون وقضايا التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان في العالم العربي والإسلامي.

رؤية الإخوان لإسرائيل

يرفض الإخوان المسلمون الاعتراف بإسرائيل ولقد أشار إليها مؤخرا الأستاذ محمد مهدي عاكف المرشد العام السابق للجماعة بقوله: «هذه المسألة ثابت من ثوابت الجماعة وليست محل جدل أو نقاش»، مشيراً إلى أن «إسرائيل في نظر الجماعة مجرد كيان صهيوني مغتصب لأراضينا العربية والإسلامية المقدسة، قام علي (الجماجم) والدماء، وسنعمل على إزالته مهما طال الزمن» وقد أكد ما قاله المرشد الحالي الدكتور محمد بديع ما قاله المرشد السابق محمد مهدي عاكف.

منذ قامت دولة إسرائيل وحتى اليوم لا يوجد فعل أو تصرف أو حتى إشارة

على ما تقوم به "الجماعة" من جهد لإزالة الكيان الصهيوني المغتصب !

وسائل التربية عند الإخوان

للإخوان عدة وسائل لها أبعاد تربوية وتنظيمية ذكرها د . علي عبد الحليم محمود (عضو الهيئة التأسيسية) في كتابه الشهير وسائل التربية عند الإخوان المسلمين وهي :

1. الأسرة: وهي تعتبر أصغر وحدة تنظيمية في الجماعة والمسئول عنها يسمي نقيب الأسرة، وفيها يدرس الأفراد مناهج تربوية وثقافية وسياسية مقررة من قبل الجماعة تهدف لتكوين شخصية الفرد المسلم وتصحيح ودراسة العقيدة وتوثيق الروابط بين أفرادها وزيادة التعارف والتفاهم والتكافل فيما بينهم ويكون لها لقاء أسبوعي.

2. الكتيبة : وهي تجمع أكبر من الأسرة وتضم عدة أسر ويلتقي أفرادها مرة شهريا ويبيتون هذه الليلة سويا، وتهدف الكتيبة إلي تنمية الجانب الروحي لدي الأفراد وتقوية صلتهم بالله عن طريق التنفل وقيام الليل وعقد المزيد من الترابط لدي عدد أكبر من الإخوان وأيضا تهدف إلي تعويد الإخوان على الطاعة والانضباط ومجاهدة النفس والتزود بالعلم والمعرفة، وتعويد الإخوان على محاسبة أنفسهم بأنفسهم، ولذلك يوزع أمير الكتيبة كشفا لمحاسبة النفس علي كل عضو.

3. الرحلة: هي وسيلة تربوية منممة للوسائل التربوية الأخرى وهي مثل الكتيبة تغلب عليها التربية الجماعية، وفيها يتاح للمشاركين حرية في الحركة والتريض والتدرب والصبر على بذل الجهد وتحمل الجوع والعطش، بمقدار لا تسمح به ظروف لقاء الأسرة ولا ظروف لقاء الكتيبة.

والأصل في الرحلة أن تكون لعدد من الأسر الإخوانية وقد تكون لمجموعة من المنضمين انضماما عاما أو أخويا، والمكان الأفضل للرحلة يكون بعيدا عن شغب المدينة وخلوي وأن يرتحل إليه صحراويا كان أو ريفياً، وقد تكون الرحلة للإخوان العاملين، أو لعائلات الإخوان، لزيادة التعارف والمودة مع مراعاة ألا تختلط الرجال بالنساء، أو رحلة لأبناء الإخوان، أو رحلة لبنات الإخوان، أو رحلة للدعاة من الإخوان.

4. المعسكر أو المخيم: تعد المعسكرات في تاريخ الجماعة امتدادا وتطبيقا لنظام الجوالة. بدأ استخدام هذه الوسيلة مع بداية نشأة الجماعة، وتهدف إلى التجمع والتربية والتدريب وإكساب الإخوان مهارات قيادية وجدية وتعويد المشاركين في المعسكر على ممارسة الحياة العسكرية الخشنة والصبر والالتزام، دعما لفكرة الجهاد في سبيل الله.

5. الدورة: وفيها يتجمع عدد غير قليل من الإخوان في مكان خاص لتلقى أنواع من المحاضرات والمدارسات والبحوث والتدريبات حول موضوع معين من المواضيع التي تتعلق بالعمل الإسلامي، ومن خصائص الدورة الدراسة المكثفة حول موضوع بعينه علمي أو تدريبي، والأساتذة المستعان بهم في الدورات يكونون علي أكبر قدر من الخبرة والتخصص في الموضوع المدروس، وتحدد الموضوع بعد الحوار وتبادل وجهات النظر.

6. الندوة : وفيها يتم استضافة عدد من الخبراء والمختصين للإسهام في دراسة موضوع أو مشكلة، ولا يشترط أن يكون المدعوون أو المحاضرون من الإخوان، وهي وسيلة تربوية ثقافية فكرية، تزيد من الرصيد الثقافي عند السامع وتمكنه من الإلمام بأطراف مشكلة من المشكلات، والتعرف على أنسب الحلول لها .

7. المؤتمر : ويضم حشداً كبيراً من المشاركين في الدراسة، غالبا ما يكون المساهمون قد أعدوا أنفسهم لبحث أو لدراسة جيدة في الموضوع المطروح في المؤتمر، ويضم حشدا كبيرا من الحاضرين، وتنمي المؤتمرات لدي الأفراد الجانب الثقافي والفكري، وفي المؤتمر العام للإخوان الأول والثاني والثالث تم اتخاذ قرار إنشاء أول مكتب إرشاد وتحديد الهيكل التنظيمي للجماعة، وأهداف ووسائل الجماعة، واتخاذ القرار بإنشاء "جريدة الإخوان المسلمون" وتكوين شركة لإنشاء مطبعة للإخوان.

تاريخ الإخوان المسلمين

☒ بدأ نشاط الإخوان المسلمون في مصر كحركة جامعة شاملة تُعنى بالإصلاح الاجتماعي والسياسي.

☒ أسسها حسن البنا عام 1928م في مدينة الإسماعيلية وما لبثت أن انتقلت إلى القاهرة. وفي ثلاثينيات القرن العشرين، زاد التفاعل الاجتماعي والسياسي للإخوان المسلمين وأصبحوا في عداد التيارات المؤثرة سياسياً واجتماعياً.

☒ وفي عام 1942 وخلال الحرب العالمية الثانية عمل الإخوان على نشر فكرهم في كل من شرق الأردن وفلسطين، كما قام الفرع السوري بالانتقال إلى العاصمة دمشق في عام 1944م.

☒ وبعد الحرب العالمية الثانية، قام الإخوان المسلمون بالمشاركة في حرب 1948 لتحرير فلسطين بكتائب انطلقت من كل من مصر بقيادة البطل أحمد عبدالعزيز والصاغ محمود لبيب والشيخ محمد فرغلي وسعيد رمضان ويوسف طلعت ومن سوريا بقيادة مصطفي السباعي ومن الأردن بقيادة عبداللطيف أبو قورة وكامل الشريف ومن العراق بقيادة محمد محمود الصواف.

☒ وحُلت الجماعة في أعقاب عودة مقاتليها من حرب فلسطين من قبل محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء المصري آنذاك، وبعد اغتيال النقراشي بعدة أشهر، تم اغتيال مؤسس الجماعة حسن البنا مساء السبت 12 / 2 / 1949.

الإخوان المسلمون والعمل السياسي

منذ نشأة الجماعة وضع حسن البنا الأسس للعمل السياسي للإخوان، فهم ليسوا مجرد جماعة دعوية دينية فقط ولكنهم أيضا هيئة سياسية نتيجة لفهمهم العام للإسلام وأن مشاركتهم السياسية تأتي من منطلق الإصلاح في الأمة وتطبيق تعاليم الإسلام وأحكامه.

مرشدو الجماعة

1. حسن البنا: المرشد الأول ومؤسس الجماعة (1928 – 1949)
2. حسن الهضيبي: المرشد الثاني للجماعـــــة (1951 – 1973)
3. عمر التلمساني: المرشد الثالث للجماعـــــة (1973 – 1986)
4. محمد حامد أبو النصر: المرشد الرابع للجماعة (1986 – 1996)

5. مصطفي مشهور: المرشد الخامس للجماعة (1996 – 2002)

6. محمد المأمون الهضيبي: المرشد السادس للجماعة (2002 – 2004)

7. محمد مهدي عاكف: المرشد السابع للجماعة (يناير 2004 – 16 يناير 2010)

8. محمد بديع: المرشد العام الثامن (16 يناير 2010 – حتى الآن)

بعض أعضاء مكتب الإرشاد العام العالمي

1. أ.د. محمد بديع: المرشد العام للجماعة، وعضو مكتب الإرشاد العالمي منذ 2007، أستاذ متفرغ بقسم الباثولوجيا بكلية الطب البيطري جامعة بني سويف، وواحد من أعظم مائة عالم عربي حسب الموسوعة العلمية العربية التي أصدرتها هيئة الاستعلامات المصرية عام 1999م.

2. الأستاذ محمد مهدي عاكف المرشد العام السابق للجماعة.

3. الدكتور راشد الغنوشي: هو سياسي ومفكر إسلامي تونسي، وزعيم حركة النهضة التونسية وعضو مكتب الإرشاد العالمي للجماعة.

4. الأستاذ إبراهيم منير: مصري مقيم في لندن، والمتحدث باسم الإخوان المسلمون بأوروبا والمشرف العام على موقع (رسالة الإخوان).

... للتعرف على المزيد من قيادات الإخوان حول العالم

بعض أعلام الجماعة "أعلام تاريخية وعلمية"

1. الإمام حسن البنا : ويلقب بين أنصاره "بالإمام الشهيد"، مؤسس الجماعة وصاحب الفكر الرئيسي المؤثر في أفرادها من خلال العديد من الرسائل التي ألفها .
2. القاضي والفقيه عبدالقادر عودة : كان فقيه دستوري كبير وأستاذ جامعي مصري مشهور، تم إعدامه بعد أحداث المنشية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر .
3. المفكر سيد قطب : مفكر إسلامي معاصر، وناقد أدبي . درس في الولايات المتحدة، خلال رحلته تلك حصلت له العديد من المواقف الفارقة في حياته، وبعد عودته من الولايات المتحدة انضم إلى جماعة الاخوان المسلمين، له مؤلفات ضخمة ومؤثرة مثل "في ظلال القرآن" و"التصوير الفني في القرءان" و"العدالة الاجتماعية في الإسلام"، وقد اعدم في عهد الرئيس المصري جمال عبدالناصر .
4. د. مصطفى السباعي: مؤسس حركة الإخوان المسلمون في سوريا وأول مراقب للإخوان في سوريا ولبنان، ورئيس المكتب التنفيذي للإخوان في الخارج إبان الحقبة الناصرية، وأول عميد لكلية الشريعة بجامعة دمشق .
5. الشيخ محمد محمود الصواف : مؤسس فرع الإخوان المسلمون في العراق وأول مراقب للإخوان في العراق، وعضو المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي .
6. الشيخ سعيد حوي : المراقب العام للإخوان المسلمين في سوريا سابقا، وأحد أبرز مفكري الجماعة .
7. الحاجة زينب الغزالي : داعية إسلامية مصرية تعرضت في فترة حكم الرئيس عبد الناصر للاعتقال في أغسطس 1965 وسجنت 6 سنوات تعرضت خلالها لاضطهاد شديد سجلته في كتابها "أيام من حياتي" .

8. الشيخ محمد الغزالي : إمام وداعية إسلامي معاصر، ذو منهج متفرد في معالجة القضايا الإسلامية وأحد أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث وله عدد كبير من المؤلفات والاطروحات الفقهية المستنيرة ومن أشهر كتبه "الإسلام في مواجهة الاستبداد السياسي" و"قضايا المرأة بين التقاليد الوافدة والمأكدة" .

9. الشيخ سيد سابق : أحد علماء الأزهر، اشتهر بكتابه "فقه السنة" والذي يعد من أهم المراجع الفقهية في العصر الحديث.

10. الشيخ المجاهد عبدالله عزام : "إمام المجاهدين العرب" في أفغانستان وقائد تحرير أفغانستان من الاحتلال السوفيتي.

11. الشيخ محفوظ نحناح : (مؤسس حركة مجتمع السلم "حمس" - الجزائر)

12. الشيخ المجاهد أحمد ياسين : مؤسس حركة المقاومة الإسلامية حماس في فلسطين وشيخ الانتفاضة الفلسطينية والأب الروحي للمقاومة الفلسطينية، اغتاله الجيش الإسرائيلي.

13. الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي : أحد كبار علماء الإسلام في العصر الحديث، وهو رئيس الإتحاد العالمي لعلماء المسلمين، وله العديد من المؤلفات، وله برنامج أسبوعي على قناة الجزيرة الفضائية.

14. الدكتور العالم زغلول النجار : داعية إسلامي كبير واحد كبار العلماء الجيولوجيين في العالم واعتنق الإسلام علي يديه الآلاف من البشر، ويعد من أفضل من تكلم في الإعجاز العلمي للقرآن الكريم وهو مستشار الهيئة العالمية للإعجاز العلمي في القرآن والسنة ويعمل مستشار لعدة جامعات ومؤسسات علمية ودعوية عالمية.

. . . للتعرف على المزيد من أعلام الحركة الإسلامية

نظرة الغرب للإخوان

في ندوة بجامعة ديلاوير الأمريكية قال البروفيسور فواز جرجس أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية والمتخصص في شئون الشرق الأوسط بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة لندن «إن جماعة الإخوان المسلمين، التي تمثل حاليًا الإسلاميين المعتدلين، هي الجماعة الأوفر حظًا بالفوز بنسبة لا تقل عن 25% إلى 30% ليس من أصوات المصريين فحسب وإنما جميع المسلمين البالغ عددهم أكثر من 1.3 مليار؛ إذا ما دخل الإخوان في الدول العربية والإسلامية أية انتخابات حرة ونزيهة» .

3. حسن البنا

https://youtu.be/uEbcoinf7YM

رسالة التعاليم

بقلم: الامام حسن البنا

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على إمام المتقين وقائد المجاهدين سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه ومن تبع هداهم إلى يوم الدين .

أما بعد :

فهذه رسالتي إلى الإخوان المجاهدين من الإخوان المسلمين الذين آمنوا بسمو دعوتهم ، وقدسية فكرتهم ، وعزموا صادقين على أن يعيشوا لها ، أو يموتوا في سبيلها ، إلى هؤلاء الإخوان فقط أوجه هذه الكلمات ، وهي ليست دروساً تحفظ ، ولكنها تعليمات تنفذ ، فإلى العمل أيها الإخوان الصادقون : (وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) (التوبة:105) ، (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (الأنعام:153) .

أما غير هؤلاء . . فلهم دروس ومحاضرات ، وكتب ومقالات ، ومظاهر وإداريات ، ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات ، وكلا وعد الله الحسنى . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

حسن البنا

أركان البيعة

أيها الإخوان الصادقون

أركان بيعتنا عشر فأحفظوها

الفهم والإخلاص والعمل والجهاد والتضحية والطاعة والثبات والتجرد والأخوة والثقة .

الفهم

إنما أريد بالفهم:

أن توقن بأن فكرتنا إسلامية صميمة وأن تفهم الإسلام كما نفهمه، في حدود هذه الأصول العشرين الموجزة كل الإيجاز:

1. الإسلام نظام شامل يتناول مظاهر الحياة جميعا فهو دولة ووطن أو حكومة وأمة، وهو خلق وقوة أو رحمة وعدالة، وهو ثقافة وقانون أو علم وقضاء، وهو مادة وثروة أو كسب وغنى، وهو جهاد ودعوة أو جيش وفكرة، كما هو عقيدة صادقة وعبادة صحيحة سواء بسواء.
2. والقرآن الكريم والسنة المطهرة مرجع كل مسلم في تعرف أحكام الإسلام، ويفهم القرآن طبقا لقواعد اللغة العربية من غير تكلف ولا تعسف، ويرجع في فهم السنة المطهرة إلى رجال الحديث الثقات.'
3. وللإيمان الصادق والعبادة الصحيحة والمجاهدة نور وحلاوة يقذفهما الله في قلب من يشاء من عباده، ولكن الإلهام والخواطر والكشف والرؤى ليست من أدلة الأحكام الشرعية، ولا تعتبر إلا بشرط عدم اصطدامها بأحكام الدين ونصوصه.
4. والتمائم والرقي والودع والرمل والمعرفة والكهانة وادعاء معرفة الغيب، وكل ما كان من هذا الباب منكر تجب محاربته إلا ما كان آية من قرآن أو رقية مأثورة.
5. ورأي الإمام ونائبه فيما لا نص فيه، وفيما تحتمل وجوها عدة وفي المصالح المرسلة معمول به ما لم يصطدم بقاعدة شرعية، وقد يتغير بحسب الظروف والعرف والعادات، والأصل في العبادات التعبد دون الالتفات إلى المعاني، وفي العاديات الالتفات إلى الأسرار والحكم والمقاصد.

6. وكل أحد يؤخذ من كلامه ويترك إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم، وكل ما جاء عن السلف رضوان الله عليهم موافقا للكتاب والسنة قبلناه ، وإلا فكتاب الله وسنة رسوله أولى بالإتباع ، ولكنا لا نعرض للأشخاص فيما اختلف فيه بطعن أو تجريح ، ونكلهم إلى نياتهم وقد أفضوا إلى ما قدموا .

7. ولكل مسلم لم يبلغ درجة النظر في أدلة الأحكام الفرعية أن يتبع إماما من أئمة الدين ، ويحسن به مع هذا الإتباع أن يجتهد ما استطاع في تعرف أدلته ، وان يتقبل كل إرشاد مصحوب بالدليل منى صح عنده صلاح من أرشده وكفايته ، وأن يستكمل نقصه العلمي إن كان من أهل العلم حتى يبلغ درجة النظر .

8. والخلاف الفقهي في الفروع لا يكون سببا للتفرق في الدين ، ولا يؤدي إلى خصومة ولا بغضاء ولكل مجتهد أجره ، ولا مانع من التحقيق العلمي النزيه في مسائل الخلاف في ظل الحب في الله والتعاون على الوصول إلى الحقيقة ، من غير أن يجر ذلك إلى المراء المذموم والتعصب .

9. وكل مسألة لا يبنى عليها عمل فالخوض فيها من التكلف الذي نهينا عنه شرعا ، ومن ذلك كثرة التفريعات للأحكام التي لم تقع ، والخوض في معاني الآيات القرآنية الكريمة التي لم يصل إليها العلم بعد ، والكلام في المفاضلة بين الأصحاب رضوان الله عليهم وما شجر بينهم من خلاف ، ولكل منهم فضل صحبته وجزاء نيته وفي التأول مندوحة .

10. ومعرفة الله تبارك وتعالى وتوحيده وتنزيهه أسمى عقائد الإسلام ، وآيات الصفات وأحاديثها الصحيحة وما يليق بذلك من التشابه ، نؤمن بها كما جاءت من غير تأويل ولا تعطيل ، ولا نتعرض لما جاء فيها من خلاف بين العلماء ، ويسعنا ما وسع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا) (آل عمران:7)

11. وكل بدعة في دين الله لا أصل لها . استحسنها الناس بأهوائهم سواء بالزيادة فيه أو بالنقص منه. ضلالة تجب محاربتها والقضاء عليها بأفضل الوسائل التي لا تؤدي إلى ما هو شر منها .

12. والبدعة الإضافية والتركية والالتزام في العبادات المطلقة خلاف فقهي ، لكل فيه رأيه ، ولا بأس بتمحيص الحقيقة بالدليل والبرهان .

13. ومحبة الصالحين واحترامهم والثناء عليهم بما عرف من طيب أعمالهم قربة إلى الله تبارك وتعالى ، والأولياء هم المذكورون بقوله تعالى (الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ) ، والكرامة ثابتة بشرائطها الشرعية ، مع اعتقاد أنهم رضوان الله عليهم لا يملكون لأنفسهم نفعا ولا ضرا في حياتهم أو بعد مماتهم فضلا عن أن يهبوا شيئا من ذلك لغيرهم .

14. وزيارة القبور أيا كانت سنة مشروعة بالكيفية المأثورة ، ولكن الاستعانة بالمقبورين أيا كانوا ونداؤهم لذلك وطلب قضاء الحاجات منهم عن قرب أو بعد والنذر لهم وتشييد القبور وسترها وأضاءتها والتمسح بها والحلف بغير الله وما يلحق بذلك من المبتدعات كبائر تجب محاربتها ، ولا تتأول لهذه الأعمال سدا للذريعة .

15. والدعاء إذا قرن بالتوسل إلى الله تعالى بأحد من خلقه خلاف فرعي في كيفية الدعاء وليس من مسائل العقيدة .

16. والعرف الخاطئ لا يغير حقائق الألفاظ الشرعية ، بل تجب التأكد من حدود المعاني المقصودة بها ، والوقوف عندها ، كما تجب الاحتراز من الخداع اللفظي في كل نواحي الدنيا والدين ، فالعبرة المسميات لا بالأسماء .

17. والعقيدة أساس العمل ، وعمل القلب أهم من عمل الجارحة ، وتحصيل الكمال في كليهما مطلوب شرعاً وإن اختلفت مرتبتا الطلب .

18. والإسلام تحرر العقل ، وتحث على النظر في الكون ، ويرفع قدر العلم والعلماء ، ويرحب بالصالح والنافع من كل شيء ، والحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها .

19. وقد يتناول كل من النظر الشرعي والنظر العقلي ما لا يدخل في دائرة الآخر ، ولكنهما لن يختلفا في القطعي ، فلن تصطدم حقيقة علمية صحيحة بقاعدة شرعية ثابتة ، ويؤول الظني منهما ليتفق مع القطعي ، فإن كانا ظنيين فالنظر الشرعي أولى بالإتباع حتى يثبت العقلي أو يتهاوى .

20. ولا نكفر مسلما أقر بالشهادتين وعمل بمقتضاهما وأدى الفرائض . برأي أو بمعصية . إلا إن أقر بكلمة الكفر ، أو أنكر معلوما من الدين بالضرورة ، أو كذب صريح القرآن ، أو فسره على وجه لا تحتمله أساليب اللغة العربية بحال ، أو عمل عملا لا تحتمل تأويلا غير الكفر .

وإذا علم الأخ المسلم دينه في هذه الأصول ، فقد عرف معنى هتافه دائما (القرآن دستورنا والرسول قدوتنا) .

الإخـلاص

وأريد بالإخلاص :

أن يقصد الأخ المسلم بقوله وعمله وجهاده كله وجه الله ، وابتغاء مرضاته وحسن مثوبته من غير نظر إلى مغنم ، أو مظهر ، أو جاه أو لقب أو تقدم أو تأخر ، وبذلك يكون جندي فكرة وعقيدة ، لا جندي غرض ومنفعة ، (قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (الأنعام:162) ، وبذلك يفهم الأخ المسلم معنى هتافه الدائم (الله غايتنا) و (الله أكبر ولله الحمد) .

العمـل

وأريد بالعمل :

ثمرة العلم والإخلاص : ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (التوبة:105) .

ومراتب العمل المطلوبة من الأخ الصادق :

1. إصلاح نفسه حتى يكون : قوي الجسم، متين الخلق ، مثقف الفكر ، قادرا على الكسب ، سليم العقيدة ، صحيح العبادة ، مجاهدا لنفسه ، حريصا على وقته ، منظما في شؤونه ، نافعا لغيره ، وذلك واجب كل أخ على حدته .
2. وتكوين بيت مسلم، بان تحمل أهله على احترام فكرته ، والمحافظة على آداب الإسلام في مظاهر الحياة المنزلية ، وحسن اختيار الزوجة ، وتوقيفها على حقها وواجبها ، وحسن تربية الأولاد ، والخدم وتنشئتهم على مبادئ الإسلام ، وذلك واجب كل أخ على حدته كذلك .
3. وإرشاد المجتمع ، بنشر دعوة الخير فيه ، ومحاربة الرذائل والمنكرات ، وتشجيع الفضائل ، والأمر بالمعروف ، والمبادرة إلى فعل الخير ، وكسب الرأي العام إلى جانب الفكرة الإسلامية ، وصبغ مظاهر الحياة العامة بها دائما ، وذلك واجب كل أخ على حدته ، وواجب الجماعة كهيئة عاملة .
4. وتحرير الوطن بتخليصه من كل سلطان أجنبي .غير إسلامي .سياسي أو اقتصادي أو روحي .
5. وإصلاح الحكومة حتى تكون إسلامية تحق ، وبذلك تؤدي مهمتها كخادم للأمة و أجير عندها و عامل على مصلحتها ، والحكومة إسلامية ما كان أعضاؤها مسلمين مؤدين لفرائض الإسلام غير مجاهرين بعصيان ، وكانت منفذة لأحكام الإسلام وتعاليمه .

ولا بأس أن نستعين بغير المسلمين عند الضرورة في غير مناصب الولاية العامة ولا عبرة بالشكل الذي تتخذه ولا بالنوع ، مادام موافقا للقواعد العامة في نظام الحكم الإسلامي .

ومن صفاتها : الشعور بالتبعية ، والشفقة ، على الرعية ، والعدالة بين الناس ، والعفة عن المال العام ، والاقتصاد فيه .

ومن واجباتها : صيانة الأمن ، وإنفاذ القانون ، ونشر التعليم ، وإعداد القوة ، وحفظ الصحة ، ورعاية المنافع العامة ، وتنمية الثروة ، وحراسة المال ، وتقوي الأخلاق ، ونشر الدعوة .

ومن حقها – متى أدت واجبها – : الولاء والطاعة ، والمساعدة بالنفس والأموال .

فإذا قصرت : فالنصح والإرشاد ، ثم الخلع والإبعاد ، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

6. إعادة الكيان الدولي للأمة الإسلامية ، بتحرير أوطانها وإحياء مجدها وتقريب ثقافتها وجمع كلمتها ، حتى يؤدى ذلك كله إلى إعادة الخلافة المفقودة والوحدة المنشودة .

7. وأستاذية العالم بنشر دعوة الإسلام في ربوعه (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ) (الأنفال:39) ، (وَيَأْبَى اللَّهُ إِلا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ) (التوبة:32) .

وهذه المراتب الأربعة الأخيرة تجب على الجماعة متحدة وعلى كل أخ باعتباره عضوا في الجماعة ، وما أثقلها تبعات وما أعظمها مهمات ، يراها الناس خيالا ويراها الأخ المسلم حقيقة ، ولن نيأس أبدا ، ولنا في الله أعظم الأمل (وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ، وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ) (يوسف:21) .

الجهاد

وأريد بالجهاد

الفريضة الماضية إلى يوم القيامة والمقصود بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو مات ميتة جاهلية) ، وأول مراتبه إنكار القلب ، وأعلاها القتال في سبيل الله ، وبين ذلك جهاد اللسان والقلم واليد وكلمة الحق عند السلطان الجائر ، ولا حيا دعوة إلا ب الجهاد ، وبقدر

سمو الدعوة وسعة أفقها ، وبقدر سمو الدعوة و سعة أفقها تكون عظمة الجهاد في سبيلها ، وضخامة الثمن الذي يطلب لتأييدها ، و جزالة الثواب للعاملين:(وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ) (الحج:78) .

وبذلك تعرف معنى هتافك الدائم: (الجهاد سبيلنا) .

التضحية

وأريد بالتضحية :

بذل النفس والمال والوقت والحياة وكل شيء في سبيل الغاية ، وليس في الدنيا جهاد لا تضحية معه ، ولا تضيع في سبيل فكرتنا تضحية ، وإنما هو الجزاء الجزيل والثواب الجميل ومن قعد عن التضحية معنا فهو آثم: (إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم) الآية ، (قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ .) الآية ، (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ) الآية ،(فَإِنْ تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْراً) ، وبذلك تعرف معنى هتافك الدائم: (والموت في سبيل الله أسمى أمانينا) .

الطاعة

وأريد بالطاعة :

امتثال الأمر وإنفاذه توا في العسر واليسر والمنشط والمكره ، وذلك أن مراحل هذه الدعوة ثلاث :

1. التعريف : بنشر الفكرة العامة بين الناس ، ونظام الدعوة في هذه المرحلة نظام الجمعيات الإدارية ، و مهمتها العمل للخير العام و وسيلتها الوعظ و الإرشاد تارة وإقامة المنشآت النافعة تارة أخرى ، إلى غير ذلك من الوسائل العملية ، وكل شعب الإخوان القائمة الآن تمثل هذه المرحلة من حياة الدعوة ، و ينظمها القانون الأساسي ، وتشرحها وسائل الإخوان و جريدتهم ، والدعوة في هذه المرحلة عامة .

ويتصل بالجماعة فيها كل من أراد من الناس منى رغب المساهمة في أعمالها ووعد بالمحافظة على مبادئها ، وليست الطاعة التامة لازمة في هذه المرحلة بقدر ما يلزم فيها احترام النظم والمبادئ العامة للجماعة .

2. التكوين : باستخلاص العناصر الصالحة لحمل أعباء الجهاد وضم بعضها إلى بعض ، ونظام الدعوة – في هذه المرحلة – صوفي نحت من الناحية الروحية ، وعسكري نحت من الناحية العملية ، وشعار هاتين الناحيتين (أمر وطاعة) من غير تردد ولا مراجعة ولا شك ولا حرج ، ومثل الكتائب الإخوانية هذه المرحلة من حياة الدعوة ، وتنظمها رسالة المنهج سابقا ، وهذه الرسالة الآن .

والدعوة فيها خاصة لا يتصل بها إلا من استعد استعدادا تاما حقيقيا لتحمل أعباء جهاد طويل المدى كثير التبعات ، وأول بوادر هذا الاستعداد كمال الطاعة .

3. التنفيذ : وهي مرحلة جهاد لا هوادة فيه ، وعمل متواصل في سبيل الوصول إلى الغاية ، وامتحان وابتلاء لا يصبر عليهما إلا الصادقون ، ولا يكفل النجاح في هذه المرحلة إلا كمال الطاعة كذلك وعلى هذا بايع الصف الأول من الإخوان المسلمين في يوم 5 ربيع الأول سنة 1359هـ .

وأنت بانضمامك إلى هذه الكتيبة ، وتقبلك لهذه الرسالة ، وتعهدك بهذه البيعة ، تكون في الدور الثاني ، وبالقرب من الدور الثالث ، فقدر التبعة التي التزمتها وأعد نفسك للوفاء بها .

الثبات

وأريد بالثبات :

أن يظل الأخ عاملا مجاهدا في سبيل غايته مهما بعدت المدة وتطاولت السنوات والأعوام ، حتى يلقى الله على ذلك وقد فاز بإحدى الحسنيين ، فإما الغاية وإما الشهادة في النهاية ، (مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا) (الأحزاب:23) ، والوقت عندنا

جزء من العلاج ، والطريق طويلة المدى بعيدة المراحل كثيرة العقبات ، ولكنها وحدها التي تؤدي إلى المقصود مع عظيم الأجر وجميل المثوبة .

وذلك أن كل وسيلة من وسائلنا السنة تحتاج إلى حسن الإعداد وتحين الفرص ودقة الإنفاذ ، وكل ذلك مرهون بوقته (وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيباً) (الاسراء:51) .

التجرد

أريد بالتجرد:

أن تتخلص لفكرتك مما سواها من المبادئ والأشخاص ، لأنها أسمى الفكر وأجمعها و أعلاها : (صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً) (البقرة:138) ، (قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَداً حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ إِلا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ لأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ) (الممتحنة:4) .

والناس عند الأخ الصادق واحد من ستة أصناف: مسلم مجاهد ، أو مسلم قاعد ، أو مسلم آثم ، أو ذمي معاهد ، أو محايد ، أو محارب ، ولكل حكمه في ميزان الإسلام ، وفي حدود هذه الأقسام توزن الأشخاص والهيئات ، ويكون الولاء أو العداء .

الأخوة

وأريد بالأخوة :

أن ترتبط القلوب والأرواح برباط العقيدة ، والعقيدة أوثق الروابط وأغلاها ، والأخوة أخت الإيمان ، والفرق أخو الكفر ، وأول القوة : قوة الوحدة ، ولا وحدة بغير حب ، وأقل الحب: سلامة الصدر ،

وأعلاه : مرتبة الإيثار ، (وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) (الحشر:9) .

والأخ الصادق يرى إخوانه أولى بنفسه من نفسه ، لأنه إن لم يكن لهم ، فلن يكون بغيرهم ، وهم إن لم يكونوا به كانوا بغيره ، (وإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية) ، (والمؤمن للمؤمن كالبنيان، يشد بعضه بعضاً) . (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ) (التوبة:71) ، وهكذا يجب أن نكون .

الثقة

وأريد بالثقة :

اطمئنان الجندي إلى القائد في كفاءته وإخلاصه اطمئنانا عميقا ينتج الحب والتقدير والاحترام والطاعة ، (فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً) (النساء:65) . والقائد جزء من الدعوة ، ولا دعوة بغير قيادة ، وعلى قدر الثقة المتبادلة بين القائد والجنود تكون قوة نظام الجماعة ، وإحكام خططها ، ونجاحها في الوصول إلى غايتها ، وتغلبها على ما يعترضها من عقبات (فَأَوْلَى لَهُمْ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ) (محمد:20-21) .

وللقيادة في دعوة الإخوان حق الوالد بالرابطة القلبية ، والأستاذ بالإفادة العلمية ، والشيخ بالتربية الروحية ، والقائد بحكم السياسة العامة للدعوة ، ودعوتنا تجمع هذه المعاني جميعا ، والثقة بالقيادة هي كل شيء في نجاح الدعوات .

ولهذا يجب أن يسأل الأخ الصادق نفسه هذه الأسئلة ليتعرف على مدى ثقته بقيادته :

1. هل تعرف إلى قائده من قبل ودرس ظروف حياته ؟
2. هل اطمأن إلى كفايته وإخلاصه ؟

3. هل هو مستعد لاعتبار الأوامر التي تصدر إليه من القيادة في غير معصية طبعا قاطعا لا مجال فيها للجدل ولا للتردد ولا للانتقاص ولا للتحوير مع إبداء النصيحة والتنبيه إلى الصواب؟
4. هل هو مستعد لأن يفترض في نفسه الخطأ وفي القيادة والصواب، إذا تعارض ما أمر به مع ما تعلم في المسائل الاجتهادية التي لم يرد فيها نص شرعي ؟
5. هل هو مستعد لوضع ظروفه الحيوية تحت تصرف الدعوة ؟ وهل تملك القيادة في نظره حق الترجيح بين مصلحته الخاصة ومصلحة الدعوة العامة .

بالإجابة على هذه الأمثلة وأشباهها يستطيع الأخ الصادق أن يطمئن على مدى صلته بالقائد، وثقته به، والقلوب بيد الله يصرفها كيف يشاء (وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) (الأنفال:63) .

واجبات الأخ العامل

أيها الأخ الصادق :

إن إيمانك بهذه البيعة يوجب عليك أداء هذه الواجبات حتى تكون لبنة قوية في البناء :

1. أن يكون لك ورد يومي من كتاب الله لا يقل عن جزء، واجتهد ألا تختم في أكثر من شهر، ولا في أقل من ثلاثة أيام .
2. أن تحسن تلاوة القرآن و الاستماع إليه والتدبر في معانيه، وأن تدرس السير المطهرة و تاريخ السلف بقدر ما يتسع له وقتك، و أقل ما يكفي في ذلك كتاب (حماة الإسلام) ، و إن تكثر من القراءة في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن تحفظ أربعين حديثا على الأقل ولتكن الأربعين النووية، وأن تدرس رسالة في أصول العقائد و رسالة في فروع الفقه .

3. أن تبادر بالكشف الصحي العام وان تأخذ في علاج ما يكون فيك من أمراض ، وتهتم بأسباب القوة والوقاية الجسمانية وتبتعد عن أسباب الضعف الصحي .
4. أن تبتعد عن الإسراف في قهوة البن والشاي ،ونحوها من المشروبات المنبهة ، فلا تشربها إلا لضرورة ، وأن تمتنع بتاتا عن التدخين .
5. أن تعني بالنظافة في كل شيء في المسكن والملبس والمطعم والبدن ومحل العمل ، فقد بني الدين على النظافة .
6. أن تكون صادق الكلمة فلا تكذب أبدا .
7. أن تكون وفيا بالعهد والكلمة والوعد ، فلا تخلف مهما كانت الظروف .
8. أن تكون شجاعا عظيم الاحتمال ، وأفضل الشجاعة الصراحة في الحق وكتمان السر ، والاعتراف بالخطأ والإنصاف من النفس وملكها عند الغضب .
9. أن تكون وقورا تؤثر الجد دائما ، ولا يمنعك الوقار من المزاح الصادق والضحك في تبسم .
10. أن تكون شديد الحياء دقيق الشعور ، عظيم التأثر بالحسن والقبح ، تسر للأول وتتألم للثاني ، وأن تكون متواضع في غير ذلة ولا خنوع ولا ملق ، وأن تطلب أقل من مرتبتك لتصل إليها .
11. أن تكون عادلا صحيح الحكم في جميع الأحوال ، لا ينسيك الغضب الحسنات ولا تغضي عين الرضا عن السيئات ، ولا تحملك الخصومة على نسيان الجميل ، وتقول الحق ولو كان على نفسك أو على أقرب الناس إليك وإن كان مرا .
12. أن تكون عظيم النشاط مدربا على الخدمات العامة ، تشعر بالسعادة والسرور إذا استطعت أن تقدم خدمة لغيرك من الناس ، فتعود المريض وتساعد المحتاج وتحمل الضعيف وتواسي المنكوب ولو بالكلمة الطيبة ، وتبادر دائما إلى الخيرات.

13. أن تكون رحيم القلب كريما سمحا تعفو وتصفح وتلين وتحلم وترفق بالإنسان والحيوان، جميل المعاملة حسن السلوك مع الناس جميعا ، محافظا على الآداب الإسلامية الاجتماعية فترحم الصغير وتوقر الكبير وتفسح في المجلس ، ولا تتجسس ولا تغتاب ولا تصخب ، وتستأذن في الدخول والانصراف . .الخ .
14. أن تجيد القراءة والكتابة ، وأن تكثر من المطالعة في رسائل الإخوان وجرائدهم ومجلاتهم ونحوها ، وأن تكون لنفسك مكتبة خاصة مهما كانت صغيرة ، وأن تتبحر في علمك وفنك إن كنت من أهل الاختصاص ، وان تلم بالشؤون الإسلامية العامة إلماما يمكنك من تصورها والحكم عليها حكما يتفق مع مقتضيات الفكرة .
15. أن تزاول عملا اقتصاديا مهما كنت غنيا ، وأن تقدر العمل الحر مهما ضئيلا ، وأن تزج بنفسك فيه مهما كان كانت مواهبك العملية .
16. ألا تحرص على الوظيفة الحكومية ، وأن تعتبرها الضيق أبواب الرزق ولا ترفضها إذا أتيحت لك ، ولا تنخل عنها إلا إذا تعارضت تعارضا تاما مع واجبات الدعوة .
17. أن تحرص كل الحرص على أداء مهنتك من حيث الإجادة والإتقان وعدم الغش وضبط الموعد .
18. أن تكون حسن التقاضي لحقك ، وأن تؤدي حقوق الناس كاملة غير منقوصة بدون طلب ، ولا تماطل أبدا .
19. أن تبتعد عن الميسر بكل أنواعه مهما كان المقصد من ورائها ، وتتجنب وسائل الكسب الحرام مهما كان وراؤها من ربح عاجل .
20. أن تبتعد عن الربا في جميع المعاملات وأن تطهر منه تماما .

21. أن تخدم الثروة الإسلامية العامة بتشجيع المصنوعات والمنشآت الاقتصادية الإسلامية ، وأن تحرص على القرش فلا يقع في يد غير إسلامية مهما كانت الأحوال ، ولا تلبس ولا تأكل إلا من صنع وطنك الإسلامي .

22. أن تشترك في الدعوة بجزء من مالك ، تؤدي الزكاة الواجبة فيه ، وان تجعل منه حقا معلوما للسائل والمحروم مهما كان دخلك ضئيلا .

23. أن تدخر للطوارئ جزءا من دخلك مهما قل ، وألا تنورط في الكماليات أبدا .

24. أن تعمل ما استطعت على إحياء العادات الإسلامية وإماتة العادات الأعجمية في كل مظاهر الحياة ، ومن ذلك التحية واللغة والتاريخ والزي والأثاث ، ومواعيد العمل والراحة ،والطعام والشراب ، والقدوم والانصراف ، والحزن والسرور . .الخ ، وأن تتحرى السنة المطهرة في ذلك .

25. أن تقاطع المحاكم الأهلية وكل قضاء غير إسلامي ، والأندية والصحف والجماعات والمدارس والهيئات التي تناهض فكرتك الإسلامية مقاطعة تامة .

26. أن تديم مراقبة الله تبارك وتعالى ، وتذكر الآخرة وتستعد لها ، وتقطع مراحل السلوك إلى رضوان الله بهمة وعزيمة ، وتتقرب إليه سبحانه بنوافل العبادة ومن ذلك صلاة الليل وصيام ثلاثة أيام من كل شهر على الأقل ، والإكثار من الذكر القلبي واللساني ، وتحري الدعاء في المذكور في كل الأحوال .

27. أن تحسن الطهارة وأن تظل على وضوء غالب الأحيان .

28. أن تحسن الصلاة وتواظب على أدائها في أوقاتها ، وتحرص على الجماعة والمسجد ما أمكن ذلك .

29. أن تصوم رمضان وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا ، وتعمل على ذلك إن لم تكن مستطيعا الآن ذلك .

30. أن تستصحب دائما نية الجهاد وحب الشهادة وأن تستعد لذلك ما وسعك الاستعداد .

31. أن تجدد التوبة والاستغفار دائما وأن تتحرز من صغائر الآثام فضلا عن كبارها ، وأن تجعل لنفسك ساعة قبل النوم تحاسبها فيها على ما عملت من خير أو شر ، وأن تحرص على الوقت فهو الحياة فلا تصرف جزءا منه من غير فائدة ، وأن تتورع عن الشبهات حتى لا تقع في الحرام .

32. أن تجاهد نفسك جهادا عنيفا حتى يسلس قيادها لك ، وأن تغض طرفك وتضبط عاطفتك وتقاوم نوازع الغريزة في نفسك ، وتسموها دائما إلى الحلال الطيب ، وتحول بينها وبين الحرام من ذلك أيا كان .

33. أن تتجنب الخمر والمسكر والمفتر وكل ما هو من هذا القبيل كل الاجتناب .

34. أن تبتعد عن أقران السوء وأصدقاء الفساد وأماكن المعصية والإثم .

35. أن تحارب أماكن اللهو فضلا عن أن تقربها ، وأن تبتعد عن مظاهر الترف والرخاوة جميعا .

36. أن تعرف أعضاء كتيبتك فردا فردا معرفة تامة ، وتعرف فهم نفسك معرفة تامة كذلك ، وتؤدي حقوق أخوتهم كاملة من الحب والتقدير والمساعدة والإيثار وأن تحض اجتماعاتهم فلا تتخلف عنها إلا بعذر قاهر ، وتؤثرهم بمعاملتك دائما .

37. أن تتخلى عن صلتك بأية هيئة أو جماعة لا يكون الاتصال بها في مصلحة فكرتك وخاصة إذا أمرت بذلك .

38. أن تعمل على نشر دعوتك في كل مكان وأن تحيط القيادة علما بكل ظروفك ولا تقدم على عمل يؤثر فيها جوهريا إلا بإذن ، وأن تكون دائم الاتصال الروحي والعملي بها ، وأن تعتبر نفسك دائما جنديا في الثكنة تنتظر الأوامر .

خاتمة

أيها الأخ الصادق :

هذه مجمل لدعوتك ، وبيان موجز لفكرتك ، وتستطيع أن تجمع هذه المبادئ في خمس كلمات:

(الله غايتنا ، والرسول قدوتنا ، والقرآن شرعتنا ، والجهاد سبيلنا ، والشهادة أمنيتنا) .

وأن تجمع مظاهرها في خمس كلمات أخرى :

البساطة ، والتلاوة ، والصلاة ، والجندية ، والخلق .

فخذ نفسك بشدة بهذه التعاليم ، وإلا ففي صفوف القاعدين منسع للكسالى والعابثين .

وأعتقد أنك إن عملت لها وجعلتها أمل حياتك وغاية غايتك ، كان جزاؤك العزة في الدنيا والخير والرضوان في الآخرة ، وأنت منا ونحن منك ، وإن انصرفت عنها وقعدت عن العمل لها فلا صلة بيننا وبينك ، وإن تصدرت فينا المجالس وحملت أفخم الألقاب وظهرت بيننا بأكبر المظاهر ، وسيحاسبك الله على قعودك أشد الحساب ، فاختر لنفسك ونسأل الله لنا ولك الهداية والتوفيق .

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ:

(1) تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ

(2) وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ:

1. يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ
2. وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ
3. وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ 4 – وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ .

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ فَآمَنَتْ طَائِفَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَكَفَرَتْ طَائِفَةٌ فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَى عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ) (الصف:10-14) .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته' حسن البنا

لا حول ولا قوة إلا بالله

لقد فات على كاتب تلك الرسالة ومؤسس "الجماعة" أن ينهيها بالآية الكريمة من سورة الصف

"يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون، كبُر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون"

وأتساءل هل التزم بما جاء في "رسالة التعاليم" من وصايا

منفذي عمليات الاغتيالات والتفجيرات وقتل الأبرياء من النساء والأطفال والرجال المصريين المسلمين وغير المسلمين من أهل الكتاب في كل أرجاء الوطن عبر سنوات "جهاد" تلك الجماعة وتنظيمها الخاص وقائده "السندي" والذين قتلوا المصلين في المساجد والكنائس، والذين فجروا مديريات الأمن وأقسام الشرطة وقتلة الطلاب في الجامعات مهاجمي كمائن جنود الشرطة والقوات المسلحة؟؟؟؟؟؟؟؟؟

أم التزموا "السمع والطاعة" نفذوا تعليمات قياداتهم رغم أنها ليست في طاعة الله؟

https://youtu.be/xIIw8POuImg

أهؤلاء هم "الإخوة المسلمون" ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

وهذا الفيديو مهدى إلى قادة "الجماعة" !

لا حول ولا قوة إلا بالله

أهذا ما يعنيه قادة "الجماعة" بالجهاد الذي هو أسمى أمانيهم ؟؟؟؟؟؟؟؟؟

الفصل الثاني

علاقات الجماعة

بالقصر الملكي والاحتلال البريطاني

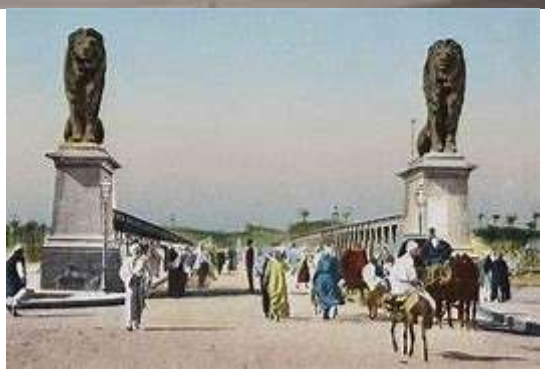

1. تاريخ الخيانة الإخواني.. دراسة حديثة ترصد العلاقة الحرام بين الإخوان والاحتلال البريطاني[5]

الثلاثاء، 16 فبراير 2021

[5] تاريخ الخيانة الإخواني.. دراسة حديثة ترصد العلاقة الحرام بين الإخوان والاحتلال البريطاني | صوت الأمة(soutalomma.com)

لطالما التصق طبع الخيانة في جماعة الإخوان الإرهابية على مر التاريخ، وقائع تدين قيادات الجماعة وتحركاتهم داخل مصر من أجل خدمة أجندات خارجية ولصالح أجهزة مخابرات دول أجنبية. من ذلك المنطلق، أفادت دراسة صادرة عن المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية بمعلومات تاريخية وموثقة عن العلاقات بين الإخوان ودول أوروبا، حيث أشارت إلى مجموعة من الوقائع التاريخية التي تؤكد تورط الجماعة في العمالة ضد مصر.

وأشارت الدراسة إلى أن تطورات العقد الأخير (2010-2020) جعلت مجموعات الإخوان في أوروبا في وضع أضعف نسبياً سياسياً وهيكلياً ومالياً؛ بسبب التحول نحو الراديكالية السياسية العنيفة، ومخاوف الغرب المتعاظمة من التطرف الديني وتجنيد متشددين، والعمليات الإرهابية التي هزت أوروبا بعنف خلال السنوات القليلة الماضية.

وأكدت الدراسة أنه خلال هذا العقد تم ظهور عدد من الوثائق الرسمية البريطانية التي توضح جذور العلاقة بين الإخوان وبريطانيا بعيدًا عن التكهنات والنظريات المختلفة حول هذه العلاقة.

وأوضحت الدراسة أن لوجود تنظيم الإخوان في الغرب تاريخ طويل يعود لأبعد من العقود القليلة الماضية، فقد ساعدت الكثير من وثائق وملفات الأرشيف البريطاني والوثائق الحكومية الأمريكية التي يُكشف عنها بشكل دوري، في إلقاء الضوء على تاريخ العلاقات بين تنظيم الإخوان المسلمين وبريطانيا خصوصًا والغرب عمومًا.

وأشارت إلى أن هناك الكثير من الكتب السياسية التي تناولت القضية، إلا أن الأعمال الأكاديمية التي تتناول جذور تلك العلاقة وآثارها في ضوء تمحيص المتاح من الوثائق الحكومية الأمريكية والبريطانية ليست كثيرة؛ لأنها تعتمد بالأساس على ما يتم الإفراج عنه من وثائق حكومية سرية بريطانية وأمريكية وأوروبية.

وأضافت الدراسة أنه "لا شك أن أحداث الربيع العربي التي دفعت الإخوان المسلمين لصدارة المشهد السياسي في العديد من الدول العربية، من بينها مصر وتونس وليبيا والسودان، حفزت المزيد من الباحثين على العودة للوثائق والأوراق السرية في الأرشيف البريطاني والأمريكي والغربي، لمحاولة فهم العلاقة المعقدة والمتشابكة بين تنظيم الإخوان والغرب".

وأوضحت الدراسة أن من ضمن تلك الكتب كتاب "الإخوان المسلمون والغرب: تاريخ العداوة والارتباط" الصادر عن جامعة هارفارد الأمريكية، والذي اعتمد مؤلفه مارتن فرامبتون، أستاذ التاريخ في جامعة "كوين ماري" البريطانية، على كم هائل من الوثائق والملفات والتقارير السرية التي يُكشف عن بعضها لأول مرة في كتابه.

وأشارت الدراسة إلى أنه وفقًا لما تكشفه الوثائق البريطانية، لم تحصل تنظيم الإخوان في البداية على اهتمام البريطانيين، لكن هذا بدأ يتغير في مطلع الثلاثينات من القرن العشرين عندما حول التنظيم

اهتمامه نحو الأجندة السياسية، وانتقل مؤسسه حسن البنا إلى القاهرة عام 1932، حيث تم تعزيز الهيكل التنظيمي للحركة.

وأكدت أنه "بحلول نهاية الثلاثينات، لم يعد الإخوان تنظيمًا دعويًا، بل تنظيم سياسي شبه عسكري.

وفي أبريل 1936، أرسل المفوض البريطاني السامي إلى مصر، السير مايلز لامبسون، برقية إلى لندن تضمنت تقريرًا من القسم الخاص بوزارة الداخلية المصرية، أعطى تفاصيل "حفل شاي" عقده فرع من "جمعية الإخوان المسلمين"، بمناسبة زيارة وفد كبير من جمعية خيرية سورية."

وتابعت: "كان معظم الحاضرين (نحو 200 شخص) طلابًا من جامعة فؤاد الأول أو جامعة الأزهر، وقد وُصفوا في التقرير بأنهم "شباب منطرفون"، وعبّر كاتب التقرير عن قلقه من أن جماعة الإخوان مع الوقت ستخلق "جيلًا منهورًا وغافلًا."

وروت الدراسة أنه بعد ما يزيد قليلًا على شهر من صدور المذكرة، أرسلت السفارة البريطانية في القاهرة 1936 تقريرًا آخر إلى لندن جمعه مدير الأمن العام المصري، وركز فقط على الإخوان في علامة على تزايد القلق منهم.

وأوضحت الدراسة أن السير مايلز لامبسون، وفي إشارة مباشرة إلى تنظيم الإخوان، فقد أشار إلى أن مصر شهدت "تكاثرًا للجمعيات الإسلامية ببرامج ظلامية"، تدعو "لإحياء ادعاءات العصور الوسطى لأسلمة الهيكل القضائي والإداري للدولة"، وفي تقييم لامبسون: "لا يمكن أن يأتي أي خير من هذه التحركات."

وذكرت الدراسة أن اهتمام البريطانيين بتنظيم الإخوان ازدادت وتيرته مع تحرك التنظيم أكثر للانغماس في الشأن السياسي. ففي هذه المرحلة، أقام حسن البنا علاقة جيدة مع "الرجل القوي" في السياسة المصرية، علي ماهر باشا، الملقب أيضًا بـ"رجل الأزمات"، والذي ظهر بعد عام 1937 كشخص

قوي التأثير على الملك الشاب فاروق. فقد كان علي ماهر رئيسًا للديوان الملكي، ويسعى للعودة إلى منصب رئيس الوزراء (بعد أن خدم لفترة وجيزة في هذا الدور في عام 1936).

وأكدت الدراسة أن العلاقة الغريبة والمزدهرة بين علي ماهر والإخوان كانت سببًا واضحًا للقلق لدى البريطانيين، فقد قدم رجال في القصر مساعدات مالية وتشجيعًا سياسيًا لتنظيم الإخوان، وذلك في إطار مساعي تطويق "الوفد" وضرب البرلمان والتعددية الحزبية التي لم تكن "إسلامية" بالنسبة للإخوان.

وأشارت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن حسن البنا نفى إقامة علاقات سرية مع نخبة القصر أو حصوله على أموال أو مساعدات منها، إلا أن هذا النفي لا يستقيم مع الكثير من الوثائق التي تم الكشف عنها في الأرشيف البريطاني، والتي يرصدها فرامبتون في قبول التنظيم تبرع كبير من شركة قناة السويس الحكومية، مما ساعد الإخوان على بناء أول مسجد لهم في الإسماعيلية، كما حصل الإخوان على تمويل من وزارة الشئون الاجتماعية من أجل أعمالهم في مجال الرعاية الاجتماعية. علاوة على ذلك، كانت هناك تقارير تفيد بأن الإخوان قد تلقوا أموالًا من قوى أجنبية من بينها إيطاليا وألمانيا وبريطانيا.

ويقول فرامبتون: "الحقيقة هي أن البنا كان على استعداد تام للتعاون مع النخب الاجتماعية والسياسية وتأمين الدعم منهم لتنظيم الإخوان، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني، وكان يسعى دومًا إلى تجنب استعداء الأعيان المحليين، كما كان الإخوان حريصين على تأكيد الولاء للملك، وأنشأت المجموعة علاقات دائمة مع أعضاء الطبقة العليا المصرية، مثل علي ماهر باشا. في كل هذا، كشف البنا عن تفضيله استراتيجية البرجماتية السياسية، وقد ساعده هذا في تعزيز نفوذه على المستوى القومي، كما كان يُنظر إلى الإخوان على نحو متزايد على أنهم قوة مهمة مناهضة للوفديين لا يمكن تجاهلها."

وتزايدت المخاوف بشأن تنظيم الإخوان وأفعاله خلال النصف الأخير من الثلاثينات. فمن وجهة نظر بريطانية، كان صعود الإخوان مرتبطًا بتدهور البيئة الاجتماعية والسياسية في مصر، وكان يُنظر إلى

الحركة على أنها تشكل خطرًا على مصالحهم. ومع ذلك، لم يكن الجميع مقتنعين بأن الإخوان لا يمكن التفاهم معهم.

وفي كتابه عام 1950 عن تنظيم الإخوان المسلمين، اعترف الرحالة والمستشرق البريطاني "جيمس هيورث دن" بفتح قنوات اتصال بين البريطانيين والتنظيم خلال الحرب العالمية الثانية في محاولة لإقامة نوع من التحالف مع الإخوان. وبحسب جيمس هيورث دن، فإن تنظيم الإخوان هو الذي بدأ مسار فتح قنوات اتصال نهاية 1941 عندما أرسل حسن البنا عبر وكلاء، رسالة مفادها أنه مستعد للتعاون مع البريطانيين، معطيًا الانطباع بأنه سيقبل مدفوعات مالية. ويقول جيمس هيورث دن إن ممثلي الإخوان في تلك الاجتماعات شملوا الحليف المقرب من البنا أحمد السكري الذي طلب مبلغ 40 ألف دولار وسيارة مقابل دعم بريطانيا.

ويذكر فرامبتون أن ريتشارد ميتشل أستاذ تاريخ الشرق الأوسط بجامعة ميتشجان الأمريكية ذكر بدوره أن قادة تنظيم الإخوان في ذلك الوقت اعترفوا بلقاءات ومناقشات مع المسئولين البريطانيين، لكنهم على عكس المصادر البريطانية، يقولون إن مبادرة فتح قنوات تفاهم جاءت بمبادرة من لندن التي حاولت "شراء" الإخوان عبر وساطة جيمس هيورث دن.

كما يستعرض فرامبتون مصدرًا آخر للمعلومات حول تلقي التنظيم أموالًا من بريطانيا، هذه المرة تأتي من الصحفي الأمريكي المنجول جون روي كارلسون الذي سافر إلى مصر وفلسطين وسوريا والذي نشر تقريرًا مطولًا حول رحلته تحت عنوان "من القاهرة إلى دمشق"، روى فيه تأكيدًا للقصة من خلال شهادة أحمد السكري، فقد أكد السكري لكارلسون أن هيورث دن شارك في اللقاءات بين الإخوان والبريطانيين خلال الحرب.

وحسب رواية السكري لكارلسون فإنه في عام 1940، زار البريغادير البريطاني الجنرال كلاينون مقر تنظيم الإخوان المسلمين في ميدان الحلمية الجديدة في القاهرة، بتحريض من هيورث دن. وخلال المقابلة أخبر كلاينون البنا والسكري أن البريطانيين يتوقون لأن يكون لديهم "أصدقاء بدلًا من الأعداء وسط الإخوان المسلمين."

بعد ذلك، قام هيورث دن والميجور البريطاني جودوين بتناول العشاء مع قادة التنظيم، ووفقًا للسكري، جاءت ذروة هذا التقارب في نوفمبر 1940 عندما زار هيورث دن السكري في منزله وتحدث بالعربية وعرض عليه مبلغ 20 ألف جنيه مصري لـ"مساعدة الإخوان في عملهم مقابل ترديد دعاية مؤيدة لبريطانيا". وقال السكري إنه رفض العرض، لكن البنا بعد ذلك قبل مبلغ 10 آلاف جنيه من البريطانيين.

مجمل القول هو ما خلُص إليه فرامبتون من أن الاستعداد لإبرام مثل هذه الصفقة مع البريطانيين ينسجم مع ماضي حسن البنا ومما رسانه اللاحقة.. فقد كان يعمل بطريقة براجماتية للغاية، خاصة عندما يتعلق الأمر ببناء العلاقات وتأمين الدعم المادي لحركته. فخلال الحقبة النكوبية للإخوان أخذ البنا أموالًا من شركة قناة السويس، ومن المرجح تلقيه تمويلًا من ألمانيا؛ كما قام بتحالف مع علي ماهر "رجل القصر القوي."

ويتابع فرامبتون: "هذه الخلفية، لن يكون مفاجئًا إذا ما كان البنا منفتحًا لقبول أموال بريطانية.. ولعل الأمر الأكثر أهمية هو حقيقة أن السلطات البريطانية كانت مستعدة لتقديم مثل هذه الإغراءات المالية. فما كشفته هذه الحالة، عندما يتم وضعها إلى جانب حوادث مشابهة مع تنظيم مصر الفتاة، هي طريقة معينة للقيام بأمور كانت سائدة في الدوائر البريطانية خلال الحرب.. وكان جوهر هذا النهج هو الاعتقاد بأن كل منظمة أو فرد هو في نهاية المطاف يمكن تطويعه، بغض النظر عن مدى عدائه العلني للبريطانيين."

وفي كل الحالات كانت هذه هي المقدمات الأولى للعلاقات المركبة والخفية والمعقدة بين تنظيم الإخوان المسلمين وبريطانيا، فلاحقًا سنتقاطع المصالح والعلاقات أكثر.

The Muslim Brotherhood and the West: A History of Enmity and Engagement by Martyn Frampton Belknap/Harvard University Press، 672pp، Published 23February 2018.

2. جماعة الإخوان المسلمين في مصر: النشوء والصعود والانحدار!

طارق حمو

تأسست جماعة الإخوان المسلمين في مصر عام 1928 م على يد حسن البنا، وجاءت عملية التأسيس كرد على الأوضاع والظروف السياسية التي مرت بمصر والمنطقة الإسلامية عموما . فانهيار السلطنة العثمانية وقدوم الاستعمار وتفكك وتضعضع العالم الإسلامي وضعفه أمام تفوق الآخرين، كان من بين الأسباب التي دفعت بالبنا إلى التفكير مليا في وضع مصر والمسلمين عموما، ومن ثم اتخاذ القرار بتأسيس هذه الجماعة.

ومن وجهة نظر جماعة الإخوان المسلمين، والباحثين القريبين منها والحاملين للوائها، فإن ثمة "ظروف موضوعية" هي التي جعلت من تأسيس هذه الجماعة أمرا واجبا لا مناص منه، " الفترة التي قام في خلالها

حسن البنا بدعوته كانت فترة حالكة في تاريخ هذه الأمة، وأشير هنا إلى أن هذه الحلكة لم تبدأ مع بدء ظهوره على المسرح وإنما كانت الحلكة مطبقة على الأمة من قبل ذلك، وقد بلغ استهتار الإنجليز بمقدرات هذه الأمة أن تجاهلوا أنها أمة مسلمة ذات مجد وتاريخ ففتحوا للحملات التنشيرية أبواب البلاد، بعد أن مهدوا لها بنشر الجهل والفقر والمرض، وبعد أن اطمأنوا إلى أن مقاليد الحكم في البلاد أصبحت في يد الفئة التي تدين لهم بالولاء والتي هي في حقيقة أمرها غريبة عن هذه البلاد"(1) . أولا: تأسيس الجماعة ودورها في التاريخ السياسي المصري: يمكن الإشارة إلى الأسباب التي دعت حسن البنا وصحبه إلى تأسيس جماعة الإخوان المسلمين، وهي أسباب تتعلق بعضها بوضع مصر الداخلي، وبماهية النظام الملكي والقوى الخارجية التي تؤثر على توجه هذا البلد وتشكيل سياسته بالكامل، وتتعلق بعضها الآخر بالوضع العام للعالم الإسلامي، حيث الضعف والتشتت. ومن هنا يمكن القول، من وجهة نظر الإخوان والباحثين القريبين منهم، بأن " أهم الأسباب لتأسيس جماعة الإخوان المسلمين هي:

السبب الأول: الهجمة الغربية الاستعمارية على بلاد الإسلام والعروبة.

السبب الثاني: الآثار المترتبة على الاتصال بالحضارة الغربية فكريا واجتماعيا .

السبب الثالث: مدارس التبشير.

السبب الرابع: إلغاء الخلافة وصدور الكتب العلمانية.

السبب الخامس: تهاوي البرجوازية المتوسطة.

السبب السادس: اتساع الفوارق الاجتماعية.

السبب السابع: انتشار الفاشية في أوروبا والخوف من الشيوعية"(2) .

ولا يمكن القفز، بأي حال من الأحوال، فوق شخصية حسن البنا حين الحديث عن جماعة الإخوان المسلمين، فالرجل هو مؤسسها وهو واضع فكرها وهو مخطط برامجها، وما زال القادة في الجماعة يمشون على هدي أفكاره وتعاليمه، ويستقون الدروس من يومياته في التعامل مع الأحداث والخطب.

فحسن البنا هو من أحدث مراجعة فكرية لعموم حال المسلمين وحال مصر، وانتهى إلى ضرورة تشكيل جماعة إسلامية دعوية قادرة على حماية المسلمين من التأثيرات الخارجية والارتقاء بهم إلى مصافي الأمم المتقدمة، أو ما كان عليه "السلف الصالح"، كما يرد كثيرا في أدبيات الجماعية، ومن هنا يمكن القول بأن البنا "استطاع أن يقيم بناء جديدا للدعوة الإسلامية، وان يقدم صياغة جديدة للفكر الإسلامي، واستطاع أن يرد للمفاهيم الإسلامية الصحيحة اعتبارها، بعد أن ظلت آمادا طوالا غائبة عن أذهان المسلمين البسطاء، قابعة في أدمغة القلة من المسلمين المثقفين، لا تكاد تغادرها إلى ألسنتهم حتى تعود إليها، كذلك استطاع أن يحول المعاني الإسلامية إلى أفعال، بعد أن ظلت آمادا طوالا مجرد ألفاظ تقال من فوق المنابر" (3).

أما بالحديث عن المبادئ والأفكار التي قامت عليها جماعة الإخوان المسلمين، ومن ثم الأهداف التي سعت إلى تطبيقها، فيمكن تتبع التطور الذي مرت به الجماعة خلال تاريخها، ذلك التطور الذي اثر كثيرا على نظرتها إلى الأمور والقضايا الداخلية والخارجية.

وفي بداية ظهور الجماعة كان التركيز واضحا على القضايا الدعوية والاجتماعية في حياة المسلمين، وكان الهدف الأسمى هو تثبيت الإسلام كنظام حياة وتربية في حياة المسلمين وإرجاع هؤلاء إلى طريق الدعوة والتمسك بمبادئ هذا الدين في أمورهم المعاشية، وعليه فإن "الفحص لحركة حسن البنا أظهر أنه لم يقم بها لعوامل سياسية تتعلق بالدستور أو الاستقلال، أو رفض النظام القائم، إنما قامت بها لأسباب سلفية تعارض الغريب.

وكل هم حسن البنا ورفاقه كان منصرفا إلى العمل السلمي المتمثل في إنشاء الجرائد الإسلامية والوعظ والإرشاد وتأليف الجمعيات، فنشاطهم هو مجرد عمل سلفي إصلاحي يقوم على فكرة الإصلاح الديني والخلقي، ومع مرور الوقت كان على الجماعة أن تحدد موقفها الفكري من القضايا السياسية العامة، وعندئذ برزت لها أيديولوجية متكاملة تختلف عما بدأت به، وتقوم على فكرة الحكومة الإسلامية وشمولية الإسلام للدين والدولة" (4) . ومع مرور الوقت تبلورت فكرة الجماعة وأهدافها بشكل واضح وذلك بعد سنوات قليلة من مخاض الولادة، فقد " حددت حركة الإخوان المسلمون برنامجها الفكري في الدورة الثالثة لمجلس شورى الجماعة عام 1935 م وأكدت أن عقيدة الإخوان قائمة على أن "الأمر كله لله، وأن سيدنا محمدا خاتم رسله للناس كافة، وان القرآن كتاب الله وهو قانون شامل لنظام الدنيا والآخرة، وأن يتمسك الأخ بالسنة وواجب المسلم هو إحياء مجد الإسلام بإنهاض شعوبه وإعادة تشريعه، وان راية الإسلام يجب أن تسود البشر وان مهمة كل مسلم تربية أبناءه على قواعد الإسلام، ولتحقيق كل ذلك لابد من إقامة الحكومة الإسلامية التي تطبق قواعد الإسلام(. .)،

وفي الذكرى العاشرة لتأسيس الإخوان عقد المؤتمر الخامس 1939 م حيث حددت فيه الجماعة خطوطها الفكرية بما يلي:

1. إن الإسلام نظام شامل متكامل بذاته وهو السبيل النهائي للحياة بكافة نواحيها .
2. إن الإسلام نابع من مصدرين أساسيين هما القرآن الكريم وسنة الرسول وقائم عليهما .
3. إن الإسلام قابل للتطبيق في كل زمان ومكان" (5) .

وعلينا البحث عن التفسيرات لهذا التغيير الكبير والبنيوي في موقف جماعة دينية شُكلت على أساس دعوي، كما أعلنت، وهدفت إلى نشر "الإسلام الصحيح" ضمن المجتمع وإشاعة الصحوة والعودة إلى "الأصول النقية للإسلام" .

فما الذي حصل ليقرر حسن البنا وجماعة الإخوان التحول عن عملهم "الرئيسي" في "إنشاء الجرائد الإسلامية والوعظ والإرشاد وتأليف الجمعيات"، مثلما مر معنا، والانخراط في العمل السياسي والسعي إلى الحكومة والسلطة؟.

أمر أن الجماعة في الأصل كانت لها أهداف مخفية لجأت إلى إبقائها طي الكتمان، وعمدت إلى مبدأ "التقية" ردحا من الزمن، إلى حين أن تقوى وتتشعب وتصبح أمرا واقعا وتنظيما قويا، ومن ثم تعلن عن وجهها الحقيقي وتكشف عن نواياها في خوض السياسة والرغبة في تغيير وجه الدولة بشكل كامل، وبناء دولة الخلافة المستندة على الشريعة الإسلامية دون أي قانون آخر؟.

وبعرض هذه الأسئلة يأتي تفسير يقول انه ومع "تنامي قوة الإخوان التنظيمية واتساع نفوذها الجماهيري خرج البنا في مايو/أيار 1938 م عن طمأنته المعهودة للأحزاب والحكومات بأن الجماعة ليست طرفا سياسيا، بل مجرد طرف ناصح أو واعظ". حيث أعلن التحول من "دعوة الكلام وحده إلى دعوة الكلام المصحوب بالنضال والأعمال".

وان الجماعة ستخاصم جميع الزعماء والأحزاب سواء أكانوا في الحكم أم خارجه "خصومة لا سلم فيها ولا هوادة معها". إن لم يعملوا على نصرة الإسلام واستعادة حكمه ومجده.

وطرح البنا هنا لأول مرة الترسيمة الاخوانية الشهيرة" "الإسلام دين ودولة... ومصحف وسيف... لا ينفك واحد من هذين عن الآخر" (6). واندمجت الجماعة في اللعبة السياسية، وقدمت تحليلا للوضع السياسي الداخلي وتناقضاته في مصر، وحاولت أن تستفيد منه، فظهر لها بأنها أقوى وأكثر انتشارا مع العديد من الأحزاب والقوى السياسية في البلاد، بما فيها حزب "الوفد" العريق، ومن هنا بدأ حسن البنا يشعر بالارتياح والأمان ويكشف شيئا فشيء عن الأهداف الحقيقية التي شكل جماعته من أجلها، ألا وهي السلطة والحكم وتغيير وجه الدولة إلى دولة دينية تقوم على فكرة الخلافة، أو "الحكومة

الإسلامية"، ومن هنا يمكن إرجاع "ميل حسن البنا وحركته للسياسة إلى اتساع شعبيتها، وتشجيع القصر وأحزاب الأقلية لها حين حاولوا استغلالها واستثمار قوتها الشعبية - وهي القوة التي يفتقدونها - في صراعهم ضد حزب الوفد، وحاولت هي الأخرى أن تستفيد من هذه المساندة، وحين استشعرت قوتها انقلبت عليهم وانقلبوا هم عليها، فكانت المحن المتتالية التي عصفت بالجماعة ومرشدها" (7).

لقد انخرط الإخوان منذ البداية في السياسة، وكانوا يرومون إلى السلطة والتأثير في بنية الدولة وقيادة توجهها نحو الإيديولوجية التي يتبنونها، لذلك طرح حسن البنا في السنوات الأولى من تشكيل الجماعة خطابا مهادنا، مرنا، دعويا، ركز على الجوانب الدعوية وتراث السلف وضرورة التمسك بالأصالة، متقربا من الملك والقصر، وطارحا نفسه وجماعته كسند للملك، بل وكان يرغب في مبايعة هذا الملك كخليفة للمسلمين، ومن هنا فقد "كان الإخوان حريصين على إرجاء المديح للملك فؤاد والثناء الدائم على سلوكه الإسلامي، وتوالت مراثيهم له بعد موته، أشاروا فيها إلى انه "حامي الإسلام ورافع رايته"، وقد رثته صحيفة الإخوان بما يجذب عطف ولي عهده. كما نشرت عدة مقالات تهدف إلى دعوة ولي العهد للتمسك بالتقاليد الإسلامية التي كان يتحلى بها والده، وتصف الفاروق بسمو النفس وعلو الهمة وأداء فرائض الله واتباع أوامره واجتناب نواهيه.

وكتب حسن البنا في مجلة "الإخوان المسلمون" سنة 1937 بعنوان "حامي المصحف" يقول" إن 300 مليون مسلم في العالم تهفو أرواحهم إلى الملك الفاضل الذي يبايعهم على أن يكون حاميا للمصحف فيبايعونه على أن يموتوا بين يديه جنودا للمصحف. وأكبر الظن إن الله قد اختار لهذه الهداية العامة الفاروق فعلى بركة الله يا جلالة الملك ومن ورائك اخلص جنودك" (8).

ومن ثمار هذه السياسة المهادنة المراوغة، انه حتى الإنكليز والأميركيين انخدعوا بظاهر هذه الجماعة وظنوا إنها حقا طريقة من الطرق الصوفية وجماعة دعوية تنادي بالإصلاح المجتمعي وتزهد في السياسة

والحكم، ومن هنا بقيت هذه الجماعة " مجهولة بالنسبة للأعداء إذ كانوا يعدونها واحدة من الحركات الصوفية أو جمعية دينية تقليدية من الجمعيات التي كانت منتشرة في مصر آنذاك. . . ولم تبرز كقوة تهدد أطماع المستعمرين وتعرقل مخططاتهم إلا حينما افصح البنا عن أهداف هذه الدعوة في المؤتمر الخامس لقادة الإخوان والذي انعقد عام 1938" (9) .

أما العلاقة بين الإخوان وكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، فقد حاول كل طرف من هذه الأطراف الاستفادة من "مجالات الاتصال والتعاون"، فالإخوان كانوا يريدون الظهور بمظهر الجماعة القوية التي لا يمكن تجاوزها حين التعامل مع مصر والعالم الإسلامي وتوثيق المصالح معهما، ورسم السياسات حولهما، وأرادوا أن يقدموا أنفسهم كجماعة تقبل الحوار والتشاور مع جميع القوى، فهي "منفتحة" ولديها أرضية للحديث عن كل المواضيع التي تهم حياة ومستقبل الأمة.

كذلك كانت هناك غاية أخرى، وهي أن الاتصال يؤمن للجماعة نوعا من الاعتراف بأنها عامل حاسم لا يمكن القفز فوقه، أما البريطانيين والأميركيين فكان لهم أيضا نظرتهم إلى الأوضاع عامة، والجماعة ودورها بشكل خاص، ومن هنا ولكي تقف ضد الشيوعية وتطور إيديولوجيات محلية قادرة على صدها ومنع تسربها إلى منطقة الشرق الأوسط، دعمت أميركا وبريطانيا الإخوان المسلمين، وهذا ما " يفسر خلفيات الدعم المادي والمعنوي، الذي كانت تتلقاه حركة الإخوان المسلمين من عدد من المصالح الأجنبية في حينه، كالهبة السخية التي حصلت عليها من شركة قناة السويس، والدعم المادي الذي كان يلقاه الإخوان المسلمون من القوى الكبرى، خاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، بالإضافة إلى أشكال مختلفة من الدعم السياسي، التي كان أبرزها رفض بريطانيا تسليم المجموعة الاخوانية المسلحة، التي فرت إلى ليبيا عقب حملة الاغتيالات التي عرفتها مصر خلال الثلاثينات والأربعينيات" (10) .

ومن هنا تأتي الانتقادات الشديدة الموجهة لجماعة الإخوان المسلمين، حيث تارتخها الملي، بالمواجهة مع القوى الأخرى والعمل لحساب جهات هي التي تحركهم وتستخدمهم لمصلحتها، وعليه فأن الإخوان دأبوا على تنفيذ مصالح الغير وتطبيق أهدافهم، سواء كان ذلك بعلمهم أو بغير علمهم، جراء سذاجة ممزوجة بانتهازية ورغبة جامحة في اللعب على كل الحبال للوصول إلى السلطة والحكم، ومن هنا وعلى "الرغم من زعم الإخوان أنهم سياسيون إلا انهم لم يكونوا في المواجهة، ولم يباشروا السياسة من مواقعها، فهم وراء الستائر، يلعبون دائما لمصلحة الغير او يلعب بهم، ثم يعودون يختفي حنين لا ناقة ولا جمل. . . فالملك فاروق يترك لهم الساحة ليضرب بهم حزب الوفد. . . والوفد يتحالف معهم لضرب السعديين. . . والثورة تستخدمهم مطية للهتافات. . . والكنيسة تستخدمهم لرفع مرشحيها في الانتخابات، ولتحقيق أهداف أخرى. وأمريكا تستخدمهم لتحقيق أهدافها الاستعمارية في الدول العربية، فهموا ذلك أم لم يفهموا. . " (11).

كما وطورت الجماعة من نظرتها الخاصة فيما يتعلق بالعديد من المفاهيم الإسلامية، وذلك بحسب السياسة المرحلية ومصالح الجماعة، ودائما وفق مبدأي "التقية" و"الغاية تبرر الوسيلة"، حيث كان الهدف الأسمى هو التحول لرقم صعب و"أمر واقع" مفروض على القوى الداخلية والخارجية، بحيث لا تستطيع هذه القوى تجاهله. وكان الاعتماد الإخواني يبقى على الشعب، بحيث يصبح أي موقف ضد الجماعة، أو محاولة تصفيتها، هو موقف موجه ضد الشعب المصري، أو الشرعية الأكبر منه، وهو التقييم الخاطئ والقراءة الاستراتيجية التي أثبتت، تارتخا وحاضرا، قصورها وفشلها الكبير وألحقت بالجماعة الكثير من الأضرار والضربات الكبيرة.

وفيما تخص الموقف من قضية الجهاد مثلا فإن تصور الجماعة جاء بعيد تصدرها المشهد كقوة سياسية بهذا الشكل " إن جماعة الإخوان ترى في الجهاد دورا دفاعيا بالأساس، وقد رأت الجماعة إن توحيد

البلدان الإسلامية وإلغاء تبعيتها للشرق والغرب، هي شروط ضرورية لإعلان الجهاد ضد العدو الخارجي وتحرير الأراضي الإسلامية المحتلة، ورأت الجماعة في الجهاد فريضة دينية، ووسيلة يستطيع العالم الإسلامي من خلالها أن يستعيد قوته ومجده" (12) .

والمتابع لمسيرة جماعة الإخوان المسلمين سيكتشف مدى رهانها على القوة والعنف كسبيل لتطبيق برامجها والوصول إلى السلطة والحكم. فهذه الجماعة ومنذ نشأتها عملت على إيجاد جناح عسكري وإيلاء "التنظيم العسكري" النبوي أهمية كبيرة، من أجل ردع خصومها السياسيين و"الأخذ بأسباب القوة" .

وأثناء البحث في تاريخ الإخوان المسلمين، نجد كيف أن هذه الجماعة أرادت حتى اختراق الجيش المصري وتشكيل كتل ومجموعات ضمنه تدين لها هي بالولاء. وبالنظر إلى تاريخ هذه الجماعة مع الجيش، نجد أن عينها كان دائما على القوة والسلاح، ومن هنا فلم "يكن الجيش بعيدا عن تطلع حسن البنا، فقد بدأ الاتصال ببعض ضباطه منذ الأربعينيات، والواضح انه كلف محمود لبيب، وهو ضابط كبير في الجيش المصري، تأسيس تنظيم للإخوان داخل الجيش، ومنذ مطلع العام 1944 م بدأت أهم خلايا الإخوان في الجيش أول اجتماعاتها في منزل عبد المنعم عبد الرؤوف خي السيدة زينت، واشترك فيها اليوزباشي جمال عبد الناصر، الملازم أول كمال الدين حسين، الملازم أول سعد حسن توفيق، الملازم أول خالد محي الدين، الملازم أول حسين محمد احمد، الملازم أول صلاح الدين خليفة، وقد تكررت اجتماعات هذه المجموعة ولم تتوقف طيلة سنوات(1944.1947م) وانقطعت بدءا من 1948 م نتيجة لحرب فلسطين، وان استمر العمل سريا لضم أكبر عدد ممكن من الضباط" (13) .

وهكذا نرى ضربا من ضروب الازدواجية والتقية" لدى هذه الجماعة، فحين كان البنا يوهم الجميع على تركيز جهاده على الجوانب الدعوية والإرشاد ونشر الفضائل الدينية، ويكيل المديح للملك

ويطالبه ب "قيادة العالم الإسلامي"، كان في الوقت نفسه يتصل مع بريطانيا وأميركا، ويتوجه إلى الجيش من أجل اختراقه وتشكيل مجموعات ضمنه تدين فقط بالولاء له وللجماعة.

ورغم الرفض الظاهري للعنف إلا أن الجماعة كانت لا ترى ضررا من استخدامه في وجه كل من "يشيع الفاحشة والإفساد بين الناس"، وهم شرذمة طويلة صنفها الإخوان وحكموا عليها بالخروج من الملة، فحق إنزال العقاب بهم، ورغم إنهم أعلنوا عدم رضائهم عن استخدام العنف والقوة فقد " برروا هذا الأسلوب والتمسوا الأعذار له، فحين ارتكبت بعض جرائم العنف والتخريب وتحطيم بعض المحلات والحانات عام 1939 م واتهم الإخوان وشباب مصر الفتاة، كتب حسن البنا في مجلة "النذير" تحت عنوان "تحطيم ظاهرة تدعو إلى التفكير الجدي،" أن كثيرا من الناس يستحق حجرا اجتماعيا باسم القانون لأنه يسيء استخدام حريته الفردية والاجتماعية ويشيع الفاحشة والإفساد بين الناس، ومن هؤلاء مدمنو الخمر ومدمنو المقامرة واحلاس بيوت الفجور وقعدة المقاهي والمشارب، والبارات والصالات" (14). وكانت الجماعة تضع لبنات تشكيل جهاز المخابرات الخاص بها، أو ما عُرف ب(التنظيم الخاص)، وهو الذراع العسكري للجماعة، وكان البنا من المشرفين عليه، إضافة إلى خبرات أخرى عسكرية، منها من كان داخل الجيش المصري، ومنها من كان قد سُرح أو أنهى خدمته العسكرية، ولكنه يتمتع بخبرة كبيرة في المجال العسكري، رأت الجماعة إنها يجب أن تستفيد منها، وهكذا فقد " تشكل داخل التنظيم الخاص جهاز مخابرات على جانب كبير من المهارة ليمد القيادة بمعلومات وافية عن خصومها وأصدقائها، وقد شمل نشاط هذا الجهاز جميع الأحزاب المصرية في ذلك الوقت فضلا عن النقابات والجمعيات المختلفة والوزارات والجامعات والمدارس والأزهر وأقسام البوليس والمحال والمصانع اليهودية والأجنبية والمصرية" (15).

وبعد أن فشلت الجماعة عن طريق السياسة والمشاركة البرلمانية في تشكيل الحكومة وتطبيق برامجها الرامية لأسلمة الحياة والدولة وتحقيق الهدف النهائي في تمكين دولة الخلافة وتطبيق الشريعة الإسلامية، بدأت باللجوء إلى خيار العنف والسلاح، ذلك الخيار الذي لم يكن يوما مستبعدا لدى الجماعة، أو أنها لجأت إليه مضطرة مجبرة ومكرهة، كما يقول البعض، وقد " تأكد اتجاه الجماعة إلى العنف بل عودتها إليه بعد أن راودتها فكرة استخدام الطريق البرلماني للوصول إلى أهدافها وفشلت فيه، فقد حاول حسن البنا دخول الانتخابات في دائرة الإسماعيلية عام 1942 م ولكنه تنازل عن الترشيح بضغط من الحكومة مقابل مكاسب حصلت عليها الجماعة من وزارة الوفد تعطيها حرية الحركة، ثم رشح نفسه مع عدد قليل من جماعته في وزارة احمد ماهر مع نهاية 1944 م وبداية 1945 م ولكنهم هزموا بعد أن قامت الحكومة بتزوير الانتخابات فأصابهم الإحباط واليأس من الطريق البرلماني فاتجهوا إلى العنف" (16) .

وفي هذه المرحلة، أي ما بين سنوات 1945 و 1948 م شن الإخوان المسلمون سلسلة من عمليات الاغتيالات ضد رموز ورؤوس الدولة المصرية، شملت قتل كل من أحمد ماهر، رئيس الوزراء عام 1945 م وأمين عثمان وزير المالية عام 1946 م والمستشار أحمد بك الخازندار عام 1948 م وفي نفس العام صدر قرار من مجلس الوزراء بحل جماعة الإخوان المسلمين واعتبارها جماعة محظورة وغير قانونية، وشُنت ضدها حملة اعتقالات كبيرة، وتم فصل الآلاف من المدارس والوظائف، ورد الإخوان على هذه السياسة بأخرى أكثر عنفا وتصعيدية عندما قتلوا رئيس الوزراء النقراشي باشا، وجاء ذلك لأن " الإخوان اعتبروا أن قرار الحل كان بمثابة إعلان الحرب عليهم خاصة وان السلطة رغم أنها لم تلق القبض على المرشد العام، غير أنها ضيقت عليه الخناق وحدت من حركته، وتصاعد شعور الإخوان العدائي ضد النقراشي باشا (رئيس الوزراء) والذي اصدر قرار الحل واعتبروا هذا القرار استفزازا لهم لقتل النقراشي باشا . فبعد عشرين يوما من قرار الحل، اغتيل النقراشي باشا بوزارة الداخلية على يد

أحد أعضاء الجهاز السري للإخوان المسلمين(..)، ويذكر القاتل في بداية التحقيق معه ثلاثة أسباب لإقدامه على عملية الاغتيال وهي: تهاون النقراشي باشا في شأن قضية وحدة مصر والسودان، وخيانته لقضية فلسطين، واعتدائه على الإسلام بحل جماعة الإخوان المسلمين" (17).

وبدأت الحكومة بملاحقة كل شخص يُعتقد بأنه من جماعة الإخوان المسلمين، وكان القرار قد صدر بتصفيتهم جسديا وسياسيا واجتثاث كل خلاياهم، وقد قررت الأجهزة الأمنية المختصة بملف الإخوان المسلمين، والتي كانت تترصد كل اجتماعات تنظيمهم السري، إجبار المرشد العام حسن البنا على إصدار فتوى ضد قاتل النقراشي، وضد كل من لجأ إلى العنف، وهكذا تم" استدراج الشيخ إلى إصدار بيانات واتخاذ مواقف تدمر سمعته السياسية وتظهره بمظهر الضعيف أمام اتباعه وجماهيره، وتؤدي إلى تدمير معنويات الإخوان المحتجزين ثم في النهاية تصفيته جسديا بعد أن يُصفى سياسيا" (18).

وقد تبرأ البنا في بياناته تلك من كل من ارتكب العنف وقتل رجالات الدولة، وقال هؤلاء بأنهم "ليسوا بإخوان وليسوا بمسلمين"، وكان هذا مدمرا لإيمان ويقين أتباعه، وخصوصا من عانوا التعذيب الشديد في السجون.

ومن ثم تم تصفية البنا جسديا، حيث يؤكد الإخوان أنفسهم أن "الشيخ قد اغتيل في 12 شباط/فبراير 1949 م يوم عيد ميلاد الملك السابق فاروق احمد فؤاد، فكان اغتياله هدية ميلاد الملك(..)، وطلبت الجماعة رسميا من المحكمة التي عقدت في أعقاب ثورة تموز/ يوليو لمحاكمة قتلة الشيخ حسن البنا، تقديم متهمين جدد على رأسهم الملك السابق فاروق وذلك باعتباره محرضا وفاعلا أصليا" (19). أما لماذا انتهت الجماعة، في تلك الفترة، هكذا منتهى، فالجواب يتعلق بالبنية الحربية لهذه الجماعة، حيث إنها لم تستبعد العنف يوما كخيار للوصول إلى السلطة والحكم، وطبقته حينما وجدت نفسها قوية تمتلك العزيمة والقدرة، وترى في خصومها الضعف والتردد، وتراجعت عنه حينما وجدت من يهاجمها ويشتت صفوفها

بكل قوة وعنف، ومن هنا " إذا أردنا أن نلخص ونبلور هدف الإخوان من حادث اغتيال النقراشي باشا، فنحن نتساءل هل كان مجرد رد على قرار النقراشي بحل الجماعة أم كان الهدف أوسع من ذلك بكثير، وفي رأي اللواء حسن طلعت مدير مباحث أمن الدولة أن الإخوان تعجلوا الاستيلاء على السلطة" (20) .

ورغم أنهم تعرضوا لضربة كبيرة، حيث شُتت شملهم وقُتل مرشدهم، وأصاب التنظيم بشلل كامل، ألا أن الإخوان وجدوا فرصة جديدة بالظهور، وذلك نقض حكم قضائي في عام 1951 م قرار حل الجماعة، حيث عادت من جديد بعد ذلك الحكم إلى الحياة والعمل التنظيمي، الدعوي والسياسي، وأفرج عن كامل معتقليها . وبعد انطلاقة ثورة يوليو عام 1952 م رتبت الجماعة من جديد أوراقها، وانتهت من عهد الملكية والصراع معها، لتدخل في عصر آخر من الصراع مع العسكر والنظام الجديد . ورغم ظهور العلاقات بين الجماعة وجمال عبد الناصر، رئيس الجمهورية، بالجيدة، ألا أن الجانبين كانا يتربصان ببعضهما البعض، ففي الحين الذي كانت الجماعة فيه ترى في الثورة وعبد الناصر "امتدادا" لها، وتحن إلى الأيام الماضية، حينما كان ناصر وبعض رفاقه يتعاونون معها من داخل الجيش ويساهمون في تقوية خلاياها العسكرية النائمة. كان عبد الناصر المنتشي بالثورة والسلطة والآمال المعقودة عليه، يتوجس من الجماعة ويتحناط لدورها القادم ويرى فيها منافسا له، تحمل شعارات كبيرة مثل تلك التي تحملها هو، ومن هنا " رأى عبد الناصر أن الجماعة تحاول الضغط بأيديولوجيتها، كما استشعر تضخم قوة الجماعة التي أخذت تلوح بها فضلا عن التصريح بدورها في مساندة الحركة ليل 23 يوليو والإفصاح عن تاريخ العلاقة الخاصة التي كانت تربطها بضباط الحركة قبل 23 يوليو 1952 م .

وقد اعتبر عبد الناصر هذه الضغوط تمهيدا من الإخوان للاستيلاء على السلطة. لذلك ابتعد عن جماعة الإخوان ابتداء من منتصف أغسطس عام 1952 م وأخذ يضع القيود والحواجز أمام حركتها السياسية

للحد من قوتها وللحجز على مستقبلها السياسي" (21). وانتهى هذا التنافس وحالة العداء إلى محاولة الجماعة اغتيال عبد الناصر نفسه في 26 تشرين الأول 1954 م، وهي الحادثة التي أحدثت القطيعة النهائية ومنحت عبد الناصر الحجة للنيل من الجماعة وإزاحتها أمام طريقه كقائد أوحد للجيش والدولة كاملة.

ويأتي السؤال هنا: كيف وقعت الجماعة في خطأ من هذا النوع وهي التي عانت من عنف الدولة في فترة الحكم الملكي؟. وكيف تخاطر بسلامة التنظيم أمام رجل مثل عبد الناصر طموح ومنتشي بالنصر ومؤمن بأن شعبيته بين الجماهير في مصر وعموم العالم العربي كبيرة؟.

والتفسير هو بأن الجماعة لم تتخلى عن العنف طريقا للسلطة يوما ما، هذا فضلا عن سيناريو جديد كانت تعد له للنيل من عبد الناصر وعموم نظام ثورة تموز/يوليو، حيث إن "الجماعة وبعد أن أصبحت مع عبد الناصر وجها لوجه منذ أيار/ مايو 1954 م قد وضعت خطة انتفاضة شعبية لإسقاط النظام، اثر إبرامه النهائي لاتفاقية الجلاء.

وقد تصور الهضيبي هذه الانتفاضة الشعبية المتكاملة مع حركة عسكرية في الجيش، على غرار الانتفاضة الشعبية المسلحة التي أسقطت نظام الديكتاتور السوري أديب الشيشكلي عام 54، وحدد الهضيبي وظيفة هذه الانتفاضة بإعادة الحريات السياسية والحياة النيابية والإفراج عن المعتقلين السياسيين وتسليم السلطة إلى المدنيين" (22).

وبعيد الصدام بين عبد الناصر والإخوان، ونجاح ناصر في النيل من الجماعة وكسر شوكتها، عاد التوافق بينهما من جديد، وذلك بعد أن أطمئن ناصر إلى قوة موقفه ورسوخ سلطة وصلابة الجبهة الداخلية والولاء له على الصعيد المصري المحلي، وعلى الصعيد العربي، بوصفه "قائدا عربيا ثوريا يقارع الاستعمار ويناضل من أجل تحرير فلسطين"، ومن هنا وبعد حوارات عديدة مع المعتقلين، تم "الإفراج تدريجيا عن العديد منهم، ففي منتصف 1956 م افرج عن أعداد ممن لم تحكم عليهم. وعام 1960 م بدأ بعض

المحكوم عليهم تخرجون بعد قضاء مدة العقوبة، وقد تكونت من بعضهم فيما بعد "مجموعات الخمسات" أي الذين قضوا في السجن خمس سنوات. ثم حدثت افراجات أخرى بين 1961 م و1964 م حين خرج الجميع حتى الذين لم يكونوا قد أتموا بعد مدة العقوبة. وكان قد افرج من قبل عن المرشد حسن الهضيبي وصدر له عفو صحي، وكذلك افرج عن سيد قطب، وتم وضع قانون خاص للموظفين من الإخوان الذين فصلوا، للعودة إلى وظائفهم" (23).

ولكن الإخوان ما لبثوا أن عادوا إلى طبيعتهم، وبدؤوا بالعمل السري من جديد، حيث كان الهدف هو السلطة مثل كل مرة. فكان لديهم في هذه الفترة هاجسان طغيا عليهم:

الأول: هو الانتقام لما حصل لهم عام 1954 م على يد عبد الناصر ونظامه، والذي أصاب الجماعة إصابة كبيرة، والثاني: وهو إسقاط النظام العسكري الناصري والحلول محله والحكم بدل عنه، وذلك من اجل تحقيق الحلم القديم وهو تطبيق الشريعة وتأسيس دولة الخلافة.

ومن هنا بدا من الواضح أن الإخوان " لم يستوعبوا التغييرات السياسية والاجتماعية العميقة التي حدثت في المجتمع المصري أثناء غيبتهم في السجون، وكانوا غير قادرين على مواكبة التحول الذي طرأ على البنية الوطنية والديمقراطية في موقف مختلف القوى السياسية منذ الثورة التي نجحت في تحرير جماهير غفيرة من الفلاحين والعمال بقوانين الإصلاح الزراعي وإنشاء بنية صناعية وتعليمية جديدة وحققت إنجازات وطنية وقومية جعلتها في قلب حركة الجماهير.

خرج الإخوان من السجن تملأهم فكرة الانتقام لما جرى سنة 1954 م لم تحدث أن قاموا بمراجعة نقدية لممارستهم وعلاقتهم بالثورة وصراعهم على السلطة، وما سبب ذلك من أضرار على الجماعة، إذ أن ثقافة النقد الذاتي والمراجعة لم تكن تجد آذانا صاغية. فمن داخل السجون كانت المحاولات تتعالى لإعادة إحياء المجموعات الاخوانية أملا باستئناف الصراع على السلطة من جديد" (24).

وفي هذه الفترة عمل سيد قطب، وكان عضوا في الجماعة، إلى تشكيل تنظيم جديد متطرف للغاية ومنال إلى العنف داخل الجماعة نفسها، حيث أتاح لأنصار التنظيم الذي وضع لبناته في السجن، استخدام العنف والاغتيالات كوسيلة للنيل من الحكومة وتحقيق الدولة الإسلامية، ومن هنا وبعد " المحاولة الإخوانية لاغتيال عبد الناصر في المنشية 26 أكتوبر 1954 م اعتقل سيد قطب وقُدم للمحاكمة وصدر ضده حكم بالسجن لمدة خمسة عشر عاما . في مصحة سجن طرة بدأت رحلة جديدة لتطوير الأفكار. وهي الرحلة التي انتهت باتهام جديد قاده إلى الإعدام" (25) .

وبدا سيد قطب وهو يحاول الخروج من ثوب المفكر ليدخل ثوبا جديدا هو ثوب القائد الميداني والعقلية العسكرية الفذة، وهو ما لم ينجح فيه، وتخبط في قيادة التنظيم الجديد الذي استمر أربع سنوات(1961 ـ 1964 م)، واستطاع من خلالها أن تجند حوالي 200 شاب، وبعد أن انكشف أمره، وقبضت السلطات على أتباعه، تخبط سيد قطب ولم يعرف كيف يصدر الأوامر، أو أية أوامر يجب أن يصدرها، فتارة كان يطالب بالتريث وتارة يدعو للرد العسكري القوي، إلى أن ألقي القبض عليه، ومن ثم حوكم وتم إعدامه عام 1966 م. ومن المهم القول هنا بأن لحظة "تأسيس التنظيم الجديد، كانت لحظة التأسيس الإيديولوجي للإسلام السياسي الراديكالي، يُضاف إلى ذلك أن التنظيم كان واقعا تحت تأثير قائده المفكر، المعني بأمور التربية والعقيدة وإقامة الحدود الإيديولوجية، أكثر من الأمور التنظيمية والسياسية المباشرة . وحين ينتقل ذلك الإسلام إلى الفعل السياسي الحقيقي سيكون عليه أن يختار بين وضع خطة سياسية حقيقية، وبين التمسك بالمفهوم التربوي القائم على تقسيم النضال إلى مرحلة مكية وأخرى مدينية، أي بين فكرة الحزب وفكرة الأمة. وسوف ينشطر طرفا التنافس الكامن في فكر سيد قطب فيما بعد، في اتجاهين كبيرين، اتجاه الهجرة واتجاه الجهاد" (26) .

وكلفت محاولة سيد قطب الالتفاف على الإخوان ورفض أسلوبهم في بث الدعوة، ومن ثم الرهان على العنف وتكفير المجتمع ووسمه بالجاهلي، كلفته حياته، حيث أعدم في عام 1966 م بحكم الإعدام الذي صدر بحقه من إحدى محاكم ثورة يوليو/تموز وفي عهد جمال عبد الناصر نفسه. وبعد وفاة عبد الناصر واستلام أنور السادات السلطة عام 1970 م بدأت صفحة جديدة من العلاقة بين الجماعة والدولة المصرية، وحاول السادات أن يساوم الإخوان وأن يدمجهم في الحياة السياسية ويبعدهم عن الميل الواضح إلى التنظيم السري والاعتقاد في العنف والعسكرة.

ومن هنا و" مع إطلاق الإخوان من السجن وإعادة ممتلكاتهم والسماح لمن كان يعيش منهم في المنفى بالعودة إلى مصر والسماح للحركة باستعادة مقارها وعقد لقاءاتها العامة وعودة بعض مطبوعاتها، بدأت الجماعة تعيد بناء هيكليتها من جديد. وفي أعقاب الانتصار على إسرائيل في حرب العام 1973 م وتحت شعار "الله أكبر" طرح السادات نفسه بوصفه "الرئيس المؤمن" واستخدم الشرعية الدينية لدعم سياساته. وخاصة عندما بدأ يتجه نحو التخلص من الالتزامات الاشتراكية الناصرية والتوجه التدريجي نحو الانفتاح الاقتصادي والرأسمالية(. .)، ومن هنا جلب دستور العام 1971 م نقاشا واسعا حول موقع الدين والسياسة، حين نص على أن "الإسلام هو دين الدولة" واكتسب هذا النقاش زخما أكبر عندما جرى تعديل الدستور في العام 1980 م بحيث أصبحت "الشريعة الإسلامية مصدر التشريع" وترافق هذا مع اكتساب الإخوان لحيثية جماهيرية ووفرت لهم فرصة مناسبة لدخول المعترك العام" (27). وجاء الانقلاب الكبير حينما قُتل السادات على يد الجماعة الإسلامية المتطرفة، فتوترت العلاقات مع الإخوان من جديد، وظلت تسمية "الجماعة المحظورة" تلاصقهم طوال عهد حسني مبارك ومنذ بداية الثمانينات، إلى أن جاءت الانتفاضة المصرية في 25 يناير 2011 م فصعد الإخوان وأسسوا حزبا سياسيا يدعى "الحرية والعدالة"، وتصدروا السلطة في فترة قصيرة، كما سنرى لاحقا.

3. سلسلة مقالات الجماعة جماعة الاخوان المسلمين مؤامرة التأسيس وتأسيس المؤامرة رؤية جديدة

حجاج نايل

الحوار المتمدن-العدد: 6708 - 2020 / 10 / 19 -

المحور: العلمانية، الدين السياسي ونقد الفكر الديني

مقدمة لا بأس بها

وفقا لعدد كبير من المصادر والمراجع المؤكدة ، في 23 مارس 1928، اجتمع البنا في منزله، بستة أشخاص من الذين تعرف عليهم في المقاهي العامة بالإسماعيلية بعد ان استمعوا اليه في خطب ومواعظ المساجد وكانوا من اصحاب الحرف البسيطة، من بينهم نجار وميكانيكي وجنايني وسباك، وجميعهم يعملون داخل المعسكرات البريطانية أو «الكمبات» كما وصفها في مذكراته (الدعوة والداعية)، وهم: حافظ عبدالحميد، وأحمد المصري، وفؤاد إبراهيم، وعبدالرحمن حسب الله، وإسماعيل عز، وزكي المغربي، وقام هؤلاء الستة بإعلان البيعة لحسن البنا المدرس البالغ من العمر 21 عامًا، على العمل للإسلام والجهاد، معلنين أنفسهم جماعة الإخوان المسلمين، تطورت الجماعة بقيادة حسن البنا ، إلى حركة جماهيرية وبواكبر تنظيم وقوي سياسية في مصر، وفي عدة دول، واستطاعت خلال 80 عاما ، ان تؤسس لها فروعا في السودان، والأردن، وسوريا ، وفلسطين، وشمال أفريقيا ، واتسعت فروعها ومشاريعها في الثلاث عقود الاخيرة في اوروبا وتركيا .

هل كان تأسيس ونشاة جماعة الاخوان المسلمين في مص في العام 1928 ،هو صحوة ويقظة دينية لدي مؤسسيها ، وعلي راسهم حسن البنا بوصفهم من كانوا يحثون للإسلام والشريعة عن موطئ قدم في الحراك المحلي والاقليمي والعالمي الواسع النطاق، وايضا في مواجهة الاحتلال والحركات المسيحية في الغرب كما زعموا ، ومن ثم نجحوا في صياغة مؤامرة لتأسيس هذا الكيان ،انطلاقا من غيرتهم ومشاعرهم الدينية ، لواقع منحل وغير اخلاقي، ام هي كانت مؤامرة استعمارية وغربية ، لزرع كيان في جسد الدولة المصرية ، يديم ويحرك الصراعات والشائعات والفتن والاغتيالات ، ويلعب دورا مناوئا للحركات السياسية المتواجدة علي الساحة ، هل كانت نشأة الجماعة، مؤامرة من قبل المؤسسين لخلق كيان مناوئ للاحتلال، ومعبر عن تيار ديني يسعي لإنفاذ شرع الله علي الارض، ومواجهة كل مظاهر الانحلال والتهتك الاخلاقي الموجود في المجتمع ،ام كانت تأسيس لمؤامرة استعمارية للحد من المد الثوري الليبرالي والعلماني والاشتراكي، وخلق اداه مناوئة لهذا المد عن طريق خيارات داعمة للانشقاقات والصراعات بين اجنحة واطراف الحركة الوطنية.

الحقيقة مما يصعب الوصول الي خلاصات موضوعية ،ما يؤخذ علي اطراف هذا السجال، في جانبي السؤال الرئيسي في المقال ، فكل منهما يسعي الي الاطلاق والأحكام المطلقة، فأما جماعة الاخوان المسلمين عملاء ومؤامرة بريطانية واستعمارية في المطلق ، وإما انهم كتلة وجماعة وطنية تأسست لمحاربة الانجليز والاحتلال ومواجهة الانحلال في المطلق، ومن جانبي المتواضع ، اتصور ان جماعة الاخوان تراوح مسارها وتوجهاتها السياسية ، في سياق نشأتها بين مواقف واتجاهات عدة ، وفقا للأحداث والمتغيرات الحاكمة لنشاة هذا الكيان ، وانا هنا لا ابرر بطبيعة الحال خيانة الجماعة ، او تحالفها مع القص والاحتلال، واعتدائها علي القوي الوطنية والحركات السياسية الأخرى، لكني اضع ما قد دفع هذه الكيان للتصرف براجماتية

حاده ، وفقا لمصاحه ايضا ، والتي يتصور انها في الاتجاه الصحيح ، بعين الاعتبار.

اصحاب الاتجاه الأول

اصحاب الاتجاه ،الذي يري ان جماعة الاخوان فصيل خائن بشكل مطلق ، يرون انها بالقطع مؤامرة الاحتلال لتأسيس الجماعة ،منذ نشأتها في مص في عام 1928، مدعومة بالاحتلال الانجليزي ، فأول 500 جنيه تبرع تلقاها السيد / حسن البنا ، كانت من شركة قناة السويس المسيطر عليها من قوي الاحتلال ، وكان الاحتلال الانجليزي قد أزعجه تماسك النسيج المصري بعد ثورة 19 ، ورأي في الجماعة أنها الوسيلة التي يستطيع بها بذر بذور الفتنة الدينية ، وهدم النوافق والوحدة الوطنية بين أبناء الوطن ويؤكدون علي ان أن فكرة إنشاء الجماعة خطط لها وطبخت أفكارها في دهاليز سفارات بعض الدول في مص، وذلك باعتراف بعض كبار مؤسسي الجماعة وكبار قياداتها ، مثل سيد قطب الذي اعترف أن سفارة إنجلترا في مص كانت مقرا للعديد من اجتماعات التنظيم وأعضائه، وايضا مثل عبد السلام البحيري ومحمد أحمد البشاري ، وفي هذا السياق يري الكاتب الأمريكي روبرت داريفوس أن بريطانيا في أعقاب الحرب العالمية الأولي ، مدفوعة برغبتها في الحفاظ علي امبراطوريتها ،عقدت عدة صفقات مع " عدة شياطين " (علي حد تعبير الكاتب): بتقديم بريطانيا دعما غير محدود لأبرز أعلام الإسلام السياسي ،"حسن البنا في مص " و " أمين الحسيني " في القدس ، فكان أن أنشأ حسن البنا جماعة الأخوان المسلمين في مص ، بدعم مباش من شركة قناة السويس المملوكة للإنجليز آنذاك.

الشيخ علي عشماوي، في كتابه "التاريخ السري للإخوان المسلمين ، يشير الي ان سيد قطب كان يعلم أن قيادة النظام الخاص للإخوان ، كانت مخترقة من الأجهزة الغربية الاستعمارية وتعمل لحسابها .

وفي كتابه الملفات السرية للإخوان للكاتب احمد البرديسي ، تحاول الكاتب عبر صفحات الكتاب ، اثبات النواطؤ الانجلو أمريكي مع جماعة الاخوان المسلمين ، منذ النشأة والتأسيس وحتي ثورة يناير 2011

، ولكن في صفحة 57 كان أكثر تحديدا فذكر ، ان بريطانيا انفردت بالتعامل والتعاون مع جماعة الاخوان المسلمين منذ تأسيسها في مارس 1928 ، وقدمت للجماعة واعضائها وقادتها الدعم والرعاية والمال والسلاح ، حتي تحولت الي تنظيم عالمي وشبكة واسعة الانتشار .

وفي سياق متصل يشرح الباحث عبد الرحيم علي ، في كتابه" الاخوان المسلمين قراءة في الملفات السرية" ،والصادر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب 2013 ،تاريخ علاقة الجماعة بالقصر الملكي ، وحزب مصر الفتاة ،وحزب الوفد ،واليسار ،وفي معرض حديثة ،عن علاقة الاخوان باليسار، يسهب الباحث في ان عداء الاخوان للتمدد الشيوعي حول العالم وقوة ونفوذ اليسار المصري، دفع الجماعة للارتماء في احضان الغرب وسفاراته وبريطانيا علي وجه التحديد، الي حدود ودرجات قصوي في التعاون والتنسيق ، وتلقي الدعم المادي واللوجستي من السفارة البريطانية ،واقامة التحالفات مع السفارات الغربية. كما اشار الي تعقب الجماعة لأعضاء التنظيمات اليسارية والابلاغ عنهم وكتابة التقارير في حقهم هذا الي جانب استعدادات الجماعة لشن حرب علي التنظيمات اليسارية واشارته الي ما ذكره ريتشارد ميتشيل من ان مخابرات الجماعة قد امدت الحكومة بمعلومات مفيدة خلال التفتيش المستمر عن الشيوعين المعروفين والمشتبه بهم وبوجه خاص في الدوائر العمالية والطلابية.

الكاتب الصحفي والمؤرخ البريطاني مارك كيرتيس يشير في كتابه التاريخ السري لتآمر بريطانيا مع الأصوليين / Secret Affairs: Britain s Collusion with Radical Islam والصادر في 2010 إنه يستند إلى الوثائق الرسمية البريطانية التي رفعت عنها السرية، خاصة وثائق الخارجية والمخابرات، والتي يرى الكاتب أنها "تفضح" تآمر الحكومة البريطانية مع المتطرفين والاخوان المسلمين والاسلام السياسي دولاً وجماعات وأفراداً، في افغانستان والعراق وايران والسعودية وليبيا وسوريا ومصر في أوائل القرن العشرين؛ وذلك لتحقيق مصالحها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

جون كولمان) في كتابه "المتآمرون النسلسل الهرمي يقول أرادت بريطانيا محاربة القوى الوطنية التحررية في الدول العربية المستعمرة، فوجدت في الأصولية الإسلامية ضالتها واستخدمت جماعة الإخوان في ذلك. وفي تلك الفترة قام حسن البنا بتأسيس حركة الإخوان المسلمين في مصر عام 1928 بدعم بريطاني مباشر، إذ قامت شركة قناة السويس البريطانية بتمويل البنا وجماعته، في خطة وضعتها الاستخبارات البريطانية لتعزيز الأصولية الإسلامية، كما استخدم الملك فاروق الإخوان في محاربة خصومه من الشيوعيين والوطنيين المصريين. وبفعل السخاء البريطاني في تعزيز الأصولية ازداد عدد أفراد الإخوان ليصل إلى الآلاف في مصر، كما لاقت صدى في القدس ودمشق وعمان أما الخطوة الكبرى، فكانت في عام 1936 بتشكيله فرقاً شبه عسكرية، ثم تسميتها بالجوالة أو الأثم بالكتائب، وكان لها شأن عظيم، لدرجة أن الملك فاروق نفسه كان يستعين بها لحمايته، بل إنه أوكلهم بالترتيبات الأمنية المتعلقة بحفل تنصيبه عام 1937 . ، كما لم يسلم الشيوعيون من هجمات الإخوان، وتمكنوا من اختراق الحركة الشيوعية عام 1944.

اصحاب الاتجاه الثاني

في ذات الوقت، يري اصحاب الاتجاه المطلق الاخر ، والمؤيد للجماعة ، أن جماعة الاخوان هي جماعة وطنية ،صاغت مؤامرتها الخاصة، ضد الغرب والقص والحركة الوطنية المصرية ، وقاموا بتأسيس تنظيم إسلامي لمناوئة الحركات التبشيرية في الغرب، ومقاومة الاحتلال وطرده من البلاد، وسد الصاع اليه ، كونه المتسبب في ضياع فلسطين العربية والاسلامية، والمتسبب ايضا في انهيار وسقوط الخلافة العثمانية الاسلامية ، التي كانت تهمين علي العالم العربي والدولة المصرية قرابة ال 400 عام ، يري اصحاب هذا الاتجاه ان المؤسسين الاوائل ، سعوا لبناء هذا التنظيم ، كرد فعل لانهيار الإمبراطورية العثمانية وتفككها وإلغاء "الخلافة الإسلامية سنة 1924، وظهور النزعة القومية الشعوبية بقيادة مصطفى كمال

أتاتورك في تركيا، ونتيجة ايضا لتعرض المجتمعات العربية عموماً لموجات حداثة فكرية غربية وتيارات إيديولوجية أجنبية، طرحت بدائل للأمة الإسلامية والخلافة العثمانية في نظم الحكم، وتعاظم المد و الفكر الشيوعي والاشتراكي، وتمدد النزعة الليبرالية بين الحركات السياسية في العالم العربي، وانتشار الافكار والنظريات المرتبطة بمفاهيم الحريات الفردية والعامة، مع موجة عاتية من الانحلال الأخلاقي والقيمي والابتعاد عن الدين وشريعة الله، والاستغراق في ملذات الدنيا وانحلالها ،الي درجة اثارت غيرة المسلمين علي هذا الاختراق الايدلوجي والحضاري والاخلاقي لقيمهم وثقافتهم.، كلك ووفقا لأدبيات الجماعة، كان تأسيسها نتيجة لتدهور الاوضاع التي تمر مصر والمنطقة الإسلامية عموما، وقدوم الاستعمار وتفكك وتضعضع العالم الإسلامي وضعفه، والسعي الي إصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي من منظور إسلامي شامل في مصر وفي الدول العربية ،ويري اصحاب هذا التوجه، ان تأسيس الجماعة لتكوين الفرد المسلم، والأسرة المسلمة، والمجتمع المسلم، ثم الحكومة الإسلامية، فالدولة فأستاذية العالم، وفقاً للأسس الحضارية للإسلام.

هل هناك اتجاه ثالث

ما بين الاتجاهين اجدني ادعم اتجاها ثالثا ،عبرت عنه وبجدارة وثيقة متميزة ،لم تراهن علي المطلق في وضع احكامها علي تأسيس ونشأة هذه الجماعة، من حيث رؤيتها كفصيل وطني او خائن، لكنه استخدم فكرة الجدل والديالكتيك في تجاذب هذا التأسيس لجماعة الاخوان المسلمين مع الاحداث والواقع المتغير، ومن ثم استطيع ان اجزم وبالاتفاق مع هذه الوثيقة، ان تأسيس جماعة الاخوان المسلمين في مصر في مارس ،1928 من ناحية كان مولودا مزدوج الاب والهوية لأب وطني واخر خائن، فكان بلا منهجية سياسية او خط سياسي واضح، مما دفع بهذا التنظيم الي التحالف والتنسيق والتعاون الكامل مع الاحتلال الانجليزي والقصر في مرحلة التأسيس وما بعدها بسنوات، ليعظم وجوده وقوته، مرتكبا

بالفعل حماقة الخيانة العظمي ، ومن ناحية أخري، شكل هذا التنظيم بعدا وطنيا في مراحل سياسية لاحقة ، عندما تمدد انتشاره ، واتسعت قاعدته الجماهيرية ، في محاولة للفكاك والتملص من آثام الماضي و النشاة والتأسيس.

اما عن الوثيقة التي اشرت اليها اعلاه ، فهي من بين جميع الوثائق التي قراتها وهي بالعشرات علي مدي الاسابيع الماضية ، اجدني اقف عندها وهي في غاية الاهمية ، هي كتاب الإخوان المسلمون. . تاريخ من العداوة والارتباط»، للباحث البريطاني مارتن فرامبتون، أستاذ التاريخ الحديث بجامعة كوين ماري في لندن.

The Muslim Brotherhood and the West
A History of Enmity and Engagement ///Martyn Frampton

عن تاريخ العلاقة المعقدة والمشحونة بين الغرب والإخوان المسلمين ، منذ التأسيس حتى عام 2010 ، معتمدًا في ذلك على وثائق المحفوظات في لندن وواشنطن ، واجد ان هذا الكتاب يعبر عن قناعاتي الشخصية بهذه الاشكالية ، لكن ربما لم تكن لدي القدرة علي صياغة هذه القناعات بما جاء به الكتاب علي نحو منضبط وجيد ، ومن بين عشرات العروض لكتاب Frampton باللغة العربية عل مواقع ومراكز بحثية عديدة علي الانترنت ، سوف اضع هنا بعض الافكار الاساسية للكتاب والتي جاءت في هذه العروض.

تأرجح سلوك جماعة الإخوان المسلمين ، تجاه الغرب ، منذ تأسيسها ،على يد "حسن البنا" عام 1928، بين القلق والارتياب، والحاجة إلى التعامل معها .

شهدت العلاقات بين الإمبراطورية البريطانية (1928–1952) والإخوان المسلمين ، بروزاً لفكرة البرجماتية في إدارة العلاقات السياسية؛ حيث يشير "فرامبتون" إلى نظرة المسئولين البريطانيين للحركة باعتبارها متناقضة مع مصالح الإمبراطورية البريطانية، ولكن هذه النظرة غير الإيجابية لم تقف عائقًا

أمام تطوير علاقاتهم المتبادلة خلال الحرب العالمية الثانية، واعتبر "فرامبتون" أن هذه العلاقة تندرج تحت سياسة "أفضل الأعداء" التي أقرّتها الحكومة البريطانية في تعاملها مع مستعمراتها في الشرق الأوسط.

يعتبر "فرامبتون" أن هناك عقدة في رؤية الغرب لتنظيم الإخوان المسلمين منذ الثلاثينيات ، بسبب أيديولوجيتهم التي وصفها البريطانيون بـ "الظلامية"، أو "المنغلقة"، والمعادية للآخر. واعتبر المسئولون البريطانيون ، أن فكرة التواصل مع الإخوان، تقوم على تحقيق مصالح سياسية آنية ، تتعلق بإضعاف الحركات المناوئة لهم. وعالج الكاتب في هذا القسم من الكتاب، جذور العلاقة التي جمعت الإخوان المسلمين بالغرب، وكيف برزت علاقة مركبة ومتشابكة بالتركيز على الفترة الممتدة ما بين 1928-1939، وأطلق عليها فيما بعد "سياسة أفضل الأعداء".

ويشير فرامبتون انه وفي تقرير آنذاك لوزارة الخارجية البريطانية أن الإخوان استفادوا من مساعدات مالية من دول المحور قبل الحرب العالمية الثانية بين 1934 و1939 وأنهم حصلوا من الألمان علي 5 آلاف جنيه استرليني. وفي نظر البريطانيين فإن وجود مثل هذه الروابط يؤكد فقط وجهات نظرهم فيما يتعلق بالطابع الخبيث للإخوان.

ويستطرد الكاتب، كانت أطماع بريطانيا في مصر لم تنته بعد.. كانت تدعم الملك في صراعه مع الوفد.. وكانت تحثه علي إقالة حكومة الوفد وتعيين حكومات أخري موالية للملك وللإنجليز.. وكانت بريطانيا تدرك أن الوفد حزب الأغلبية يمكن أن يفسد لها مخططها الأكبر.. وهو زرع الكيان الصهيوني في جسد الأمة العربية.. ثم زرع كيان الاخوان المسلمين في مصر لتظل مصر في صراع داخلي يفقدها الاستقرار ويستنزف كل مواردها وقواها ووحدتها التي حاول الانجليز أنفسهم اشعالها بين عنصري الأمة مسلميها وأقباطها ، والتي تجلت وظهرت قوتها في مواجهة المستعمر البريطاني في ثورة 1919، وفي هذا السياق.. كما زرعت الكيان الصهيوني في فلسطين.. مولته بالسلاح والمال والدعم السياسي

والذي تمثل في إصدار وعد بلفور. . هي نفسها التي زرعت الكيان الاخواني في مصر ودعمته بالمال وساهمت في تشكيل وتكوين الخلايا السرية ، ثم ساعدتهم علي تهريب السلاح من الحدود السودانية والحدود الليبية. لتدخل مصر في صراعات داخلية تهدر قوتها .

كانت مصر في الوقت الذي تتعافي ، وتجري الاصلاحات الاجتماعية عن طريق عشرات القوانين التي أصدرتها حكومة الوفد ، لإلغاء السخرة والبغاء وإصدار قوانين المعاشات الاجتماعية ، والقوانين التي تمنح العمال قوتهم وتنظم أعمال الشرطة وغيرها من القوانين. . كان الاخوان تخططون لحرق السينمات ، وتصفية الحسابات مع خصومهم بالتفجيرات والاغتيالات. . لم يكن هدفهم كما صوروا للناس أنهم يدعون إلي الله ورسوله. . كان هدفهم هو السلطة. . وفي سبيل ذلك كانوا يتافقون الملك ويمجدونه. .

في ذات الوقت كشف "فرامبتون" ، عن المنهج البراجماتي لدى "البنا" الذي عمل على توظيف كافة التناقضات بين القصر والأحزاب السياسية، وفي مقدمتها الوفد، وكذلك السفارة البريطانية في القاهرة والألمان والإيطاليون، وبهذا حاول "البنا" اللعب على كل الأضداد؛ حيث أمَّن علاقات خاصة، ومحادثات سرية مع البريطانيين وغيرهم لضمان التمويل والدعم اللازمين لحركته.

عالج "فرامبتون" في القسم الثاني من الكتاب علاقة جماعة الإخوان والولايات المتحدة خاصة في المرحلة التي شهدت تراجع السيطرة البريطانية، وتصاعد النفوذ الأمريكي بالمنطقة. في هذا السياق، لم تستطع واشنطن تجاهل الجماعة وأنشطتها باعتبارها أكبر الحركات الإسلامية انتشارًا ليس فقط في العالم العربي، ولكن الإسلامي أيضًا، لذا يرصد "فرامبتون" في هذا الجزء تعامل الولايات المتحدة مع جماعة الإخوان (1952-2010)، واعتبر "فرامبتون" أن هذه العلاقة قامت على أساس التمييز بين "المتشددين"، و"المعتدلين"، أو ما يسمى "الحمائم" و"الصقور"، وبالتالي رفعت السياسة الأمريكية في تعاطيها مع الإخوان شعار "تعزيز تيار الاعتدال لمناهضة تيارات التطرف" .

خاتمة

الفكرتين الأساسيتين ورؤيتي المختلفة في هذا المقال كالتالي:

اولا

قناعاتي الي جانب فرامبتيون تاريخ من العداوة والارتباط ، هل تحتمل ان هذا التيار ماركس البرجماتية في اعتي صورها ، قي مراحل التأسيس الاولي ، بصورة دفعته وبالحسابات السياسية التقليدية ، الي ارتكاب فعل الخيانة العظمي ، تحت اي مزاعم ومبررات دينية او سياسية ، بتحالفه مع القص والاحتلال من اجل ان يعظم وجوده ويمدد انتشاره ، ومن ثم انفرد بعد ذلك بوضع تصوره الخاص عن الوطنية والتمسك بشرع الله. وبهذا المعني هل يمكن تجاوز المطلقات في الرؤيتين الحاكمتين لنشأة واصول الجماعة ، والتعاطي مع فكرة انهم كانوا وجهين لنفس العملة ، الخيانة والوطنية ، مع الوضع في الاعتبار الفارق الزمني في توجهات ومسارات الجماعة.

ثانيا

هل هي مصادفة ، انطلاق جماعة الاخوان المسلمين في مصر ، مع انطلاق الحركة الصهيونية العالمية ، في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، وهل هي مصادفة ايضا ان تنخلي وتتملص كل الدول التي تقوم فيها هذه الجماعة علي رأس السلطة ، (السودان – تركيا – المغرب – مصر في سنة حكم الاخوان – تونس) من توجيه رصاصة واحدة الي اسرائيل والحركة الصهيونية ، وهل بالفعل ان ما تؤكده نظريات العلوم السياسية ، من ان الاصوليات الدينية والعرقية توجه مخالبها للخارج ، وتتفق فيما بينها ، وماذا عن الدور الذي تخفي لكل من الصهيونية العالمية وجماعة الاخوان المسلمين ، ربما التوسع في مناقشة هذه القضية في مقال لاحق من السلسلة.

كندا 19 اكتوبر 2020

ونعود إلى كتاب "التاريخ السري لتآمر بريطانيا مع الأصوليين:

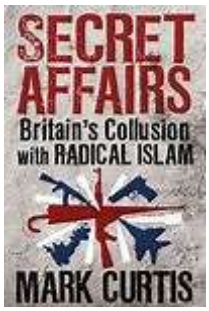

تعريف بالكتاب

Britain's Collusion with Radical Islam

December 17, 2015

From the Introduction to *Secret Affairs: Britain's Collusion with Radical Islam*

Britain's contribution to the rise of the terrorist threat goes well beyond the impacts its wars in Afghanistan and Iraq have had on some individuals. The more important story is that British governments, both Labour and Conservative, have, in pursuing the so-called 'national interest' abroad, colluded for decades with radical Islamic forces, including terrorist organisations. They have connived with them, worked alongside them and sometimes trained and financed them, in order to promote specific foreign policy objectives. Governments have done so in often desperate attempts to maintain Britain's global power in the face of increasing weakness in key regions of the world, being unable to unilaterally impose their will and lacking other local allies. Thus the story is intimately related to that of Britain's imperial decline and the attempt to maintain influence in the world.

With some of these radical Islamic forces, Britain has been in a permanent, strategic alliance to secure fundamental, long-term foreign policy goals; with others, it has been a temporary marriage of convenience to achieve specific short-term outcomes. The US has been shown by some analysts to have nurtured Osama Bin Laden and al-Qaida, but Britain's part in fostering Islamist terrorism is invariably left out of these accounts, and the history has never been told. Yet this collusion has had more impact on the rise of the terrorist threat than either Britain's liberal culture or the inspiration for jihadism provided by the occupation of Iraq.

The closest that the mainstream media have got to this story was in the period immediately after 7/7, when sporadic reports revealed links between the British

security services and Islamist militants living in London. Some of these individuals were reportedly working as British agents or informers while being involved in terrorism overseas. Some were apparently being protected by the British security services while being wanted by foreign governments. This is an important but only a small part of the much bigger picture which mainly concerns Britain's foreign policy. Whitehall has been colluding with two sets of Islamist actors which have strong connections with each other. In the first group are the major state sponsors of Islamist terrorism, the two most important of which are key British allies with whom London has long-standing strategic partnerships – Pakistan and Saudi Arabia.

Foreign policy planners have routinely covertly collaborated with the Saudis and the Pakistanis in their foreign policy, while both states are now seen as key allies in what was until recently described as the War on Terror. Yet the extent of Riyadh's and Islamabad's nurturing of radical Islam around the world dwarfs that of other countries, notably official enemies such as Iran or Syria. As we shall see, Saudi Arabia, especially after the oil price boom of 1973 which propelled it to a position of global influence, has been the source of billions of dollars that have flowed to the radical Islamic cause, including terrorist groups, around the world. A good case can be made that al-Qaida is partly a creature of Britain's Saudi ally, given the direct links between Saudi intelligence and Bin Laden from the early years of the anti-Soviet jihad in Afghanistan in the 1980s.

Pakistan, meanwhile, has been a major sponsor of various terrorist groups since General Zia ul-Haq seized power in a military coup in 1977 – military support brought some groups into being, after which they were nurtured with arms and training. The 7/7 bombers and many other would-be British terrorists are partly the product of subsequent decades of official Pakistani patronage of these groups. Unless recently, it was the Pakistan-based networks which posed the largest threat to Britain and which were at the centre of global terrorism, having become perhaps even more important than al-Qaida, despite the Western media's focus on Bin Laden.

Both Pakistan and Saudi Arabia are partly British creations: Saudi Arabia was bloodily forged in the 1920s with British arms and diplomatic support, while Pakistan was hived off from India in 1947 with the help of British planners. These countries, while being very different in many ways, share a fundamental lack of legitimacy other than as 'Muslim states'. The price paid by the world for their patronage of particularly extreme

versions of Islam – and British support of them – has been very great indeed. Given their alliance with Britain, it is no surprise that British leaders have not called for Islamabad and Riyadh to be bombed alongside Kabul and Baghdad, since the War on Terror is clearly no such war at all, but rather a conflict with enemies specially designated by Washington and London. This has left much of the real global terrorist infrastructure intact, posing further dangers to the British and world public.

The second group of Islamist actors with whom Britain has colluded is extremist movements and organisations. Among the most influential of the movements that appear throughout this book is the Muslim Brotherhood, which was founded in Egypt in 1928 and has developed into an influential worldwide network, and the Jamaat-i-Islami (Islamic Party), founded in British India in 1941, which has become a major political and ideological force in Pakistan. Britain has also covertly worked alongside the Darul Islam (House of Islam) movement in Indonesia, which has provided important ideological underpinnings to the development of terrorism in that country. Though Britain has mainly collaborated with Sunni movements in promoting its foreign policy, it has also at times not been averse to conniving with Shia forces, such as with Iranian Shia radicals in the 1950s, and before and after the Islamic revolution in Iran in 1979.

Britain has, however, also worked in covert operations and wars with a variety of outright jihadist terrorist groups, sometimes linked to the movements just mentioned. These groups have promoted the most reactionary of religious and political agendas and routinely committed atrocities against civilians. Collusion of this type began in Afghanistan in the 1980s, when Britain, along with the US, Saudi Arabia and Pakistan, covertly supported the resistance to defeat the Soviet occupation of the country. Military, financial and diplomatic backing was given to Islamist forces which, while forcing a Soviet withdrawal, soon organised themselves into terrorist networks ready to strike Western targets. After the jihad in Afghanistan, Britain had privy dealings of one kind or another with militants in various terrorist organisations, including Pakistan's Harkat ul-Ansar, the Libyan Islamic Fighting Group, and the Kosovo Liberation Army, all of which had strong links to Bin Laden's al-Qaida. Covert actions have been undertaken with these and other forces in Central Asia, North Africa and Eastern Europe.

Although my argument is that Britain has historically contributed to the development of global terrorism, the current threat to Britain is not simply 'blowback', since

Whitehall's collusion with radical Islam is continuing in order to bolster the British position in the Middle East. Planners not only continue their special relationships with Riyadh and Islamabad, but they have also recently been conniving with the Muslim Brotherhood in Egypt and Islamists and their supporters in Libya. In a different way, the British are now also in effect collaborating with elements of the Taliban in Afghanistan in a desperate effort to find an exit from an increasingly disastrous war.

The roots of British collusion with radical Islam, as we will see in the first chapter, go back to the divide and rule policies promoted during the empire, when British officials regularly sought to cultivate Muslim groups or individuals to counter emerging nationalist forces challenging British hegemony. It is well known that British planners helped create the modern Middle East during and after the First World War by placing rulers in territories drawn up by British planners. But British policy also involved restoring the Caliphate, the leadership of the Muslim world, back to Saudi Arabia, where it would come under British control, a strategy which had tremendous significance for the future Saudi kingdom and the rest of the world. After the Second World War, British planners were confronted with the imminent loss of empire and the rise of two new superpowers, but were determined to maintain as much political and commercial influence in the world as possible. Although Southeast Asia and Africa were important to British planners, largely due to their raw material resources, it was the Middle East, due to its colossal oil reserves, over which London mainly wanted to exert influence. Yet here, a major enemy arose in the form of popular Arab nationalism, led by Egypt's Gamal Abdel Nasser, which sought to promote an independent foreign policy and end Middle Eastern states' reliance on the West. To contain the threat, Britain and the US not only propped up conservative, pro-Western monarchs and feudal leaders but also fomented covert relationships with Islamist forces, notably the Muslim Brotherhood, to destabilise and overthrow the nationalist governments.

As Britain withdrew its military forces from the Middle East in the late 1960s, Islamist forces such as the Saudi regime and, once again, the Muslim Brotherhood, were often seen as proxies to maintain British interests in the region, to continue to destabilise communist or nationalist regimes or as 'muscle' to bolster pro- British, right-wing governments. By the 1970s, Arab nationalism had been virtually defeated as a political force, partly thanks to Anglo–American opposition; it was largely replaced by the rising force of radical Islam, which London again often saw as a handy weapon to counter the

remnants of secular nationalism and communism in key states such as Egypt and Jordan.

After the Afghanistan war in the 1980s spawned a variety of terrorist forces, including al-Qaida, terrorist atrocities began to be mounted first in Muslim countries and then, in the 1990s, in Europe and the US. Yet, crucially for this story, Britain continued to see some of these groups as useful, principally as proxy guerilla forces in places as diverse as Bosnia, Azerbaijan, Kosovo and Libya; there, they were used either to help break up the Soviet Union and secure major oil interests or to fight nationalist regimes, this time those of Slobodan Milosevic in Yugoslavia and Muammar Qadafi in Libya.

Throughout this period, many jihadist groups and individuals found refuge in Britain, some gaining political asylum, while continuing involvement in terrorism overseas. Whitehall not only tolerated but encouraged the development of 'Londonistan'– the capital acting as a base and organising centre for numerous jihadist groups – even as this provided a de facto 'green light' to that terrorism. I suggest that some elements, at least, in the British establishment may have allowed some Islamist groups to operate from London not only because they provided information to the security services but also because they were seen as useful to British foreign policy, notably in maintaining a politically divided Middle East – a long-standing goal of imperial and postwar planners – and as a lever to influence foreign governments' policies. Radical Islamic forces have been seen as useful to Whitehall in five specific ways: as a global counter-force to the ideologies of secular nationalism and Soviet communism, in the cases of Saudi Arabia and Pakistan; as 'conservative muscle' within countries to undermine secular nationalists and bolster pro-Western regimes; as 'shock troops' to destabilise or overthrow governments; as proxy military forces to fight wars; and as 'political tools' to leverage change from governments.

Although Britain has forged long-standing special relationships with Saudi Arabia and Pakistan, it has not been in strategic alliance with radical Islam as such. Beyond these two states, Britain's policy has been to collaborate with Islamist forces as a matter of ad hoc opportunism, though it should be said that this has been rather regular. Time and again, the declassified planning documents reveal that British officials were perfectly aware that their collaborators were anti-Western and anti-imperialist, devoid of liberal social values or actually terrorists. Whitehall did not work with these forces because it agreed with them but simply because they were useful at specific

moments. Islamist groups appeared to have collaborated with Britain for the same reasons of expediency and because they shared the same hatred of popular nationalism as the British. These forces opposed British imperialism in the Middle East just as they do the current occupations of Iraq and Afghanistan, but they have not generally opposed the neo-liberal economic policies pursued by the pro-Western, British-backed regimes in the region.

Crucially, British collusion with radical Islam has also helped promote two big geo-strategic foreign policy objectives. The first is influence and control over key energy resources, always recognised in the British planning documents as the number one priority in the Middle East. British operations to support or side with Islamist forces have generally aimed at maintaining in power or installing governments that will promote Western-friendly oil policies.

The second objective has been maintaining Britain's place within a pro-Western global financial order. The Saudis have invested billions of dollars in the US and British economies and banking systems, and Britain and the US have similarly large investments and trade with Saudi Arabia; it is these that are being protected by the strategic alliance with Riyadh. Since the period of 1973–75, when British officials secretly made a range of deals with the Saudis to invest their oil revenues in Britain, as we shall see, there has been a tacit Anglo–American–Saudi pact to maintain this financial order, which has entailed London and Washington turning a blind eye to whatever else the Saudis spend their money on. This has been accompanied, on the Saudi side, by a strategy of bankrolling Islamist and jihadist causes and a 'Muslim' foreign policy aimed at maintaining the Saud family in power.

In promoting its strategy, Britain has routinely collaborated with the US, which has a history of similar collusion with radical Islam. Given declining British power, Anglo–American operations changed from being genuinely joint enterprises in the early postwar years to ones where Whitehall was the junior partner, often providing specialist covert forces in operations managed by Washington. At times, Britain has acted as the de facto covert arm of the US government, doing the dirty work which Washington could not, or did not want to do. This said, the British use of Muslim forces to achieve policy objectives goes back to the empire, thus predating the US. Equally, in the postwar world, Whitehall has sometimes acted independently of Washington, to

pursue distinctly British interests, such as the plots to overthrow Nasser in the 1950s or the promotion of Londonistan in the 1990s.

My argument is not that radical Islam and violent jihadism are British or Western 'creations', since this would overstate Western influence in regions like the Middle East and Southeast Asia, where numerous domestic and international factors have shaped these forces over a long period. But British policy has contributed to the present threat of terrorism, although this dare not be mentioned in mainstream British culture. It is only the anti-Soviet jihad in 1980s Afghanistan that is well-known as contributing to the emergence of terrorist groups. Even here, much more attention has been paid to the covert US role than the British. As for the rest of history, there is virtually complete silence, similar to the darkness that prevails over other episodes in Britain's recent foreign policy, where less than the noblest of intentions were in evidence. The British public has been deprived of key information to understand the roots of current terrorism and the role that government institutions, who pose as our protectors, have played in endangering us.

4. متفرقات تاريخيه عن جماعة الإخوان ... قراءه للدكتورة / ندا الغاد[6]

من سجلات تاريخ الاخوان . . الجهاد يمكن توجيهه وفق قيادة الجماعة

كان اذن النظام الخاص هو الأداة العسكرية للجماعة، والتي يتم استخدامها فى أعمال العنف والاغتيالات السياسية التى تخدم سياساتها وأهدافها، مستغلة فى ذلك الميل الجهادى لدى أعضائها والذى يتم مغازلته بخطاب ديني متطرف، وقد ذكر ذلك أيضا على عشماوي فى مذكراته حين قال "أن الشيء الذى يتعب شباب الإخوان هو تفكيرهم الدائم فى الجهاد، وكان من السهل قيادتهم حين تحدثهم فى هذا الأمر. هكذا نرى الضرر الفادح الذى يلحق الساذجين الذين ينتمون إلى مثل تلك التنظيمات، فهم مخلصون وقادتهم عملاء ينصرفون فيه بلا أمان ولا رقابة.

من سجلات تاريخ الاخوان . . يكذبون في تضخيم مشاركتهم بحرب فلسطين في 48

يقول على عشماوي (آخر قادة التنظيم الخاص لجماعة الاخوان المسلمين فى مصر) فى مذكراته التى صدرت بعنوان "التاريخ السرى لجماعة الاخوان المسلمين" فى معرض حديثه عن هذا التنظيم "ان قيادة التنظيم الخاص كانت مخترقة من الأجهزة الغربية الاستعمارية وتعمل لحسابها، وأن جميع الأعمال الكبرى التى يتفاخر بها الإخوان فى تاريخهم قد تم تفريغها من نتائجها، فمثلا حرب فلسطين التى ينفخ بها الإخوان باستمرار، فإنهم لم يدخلوا إلا معارك قليلة جدًا فيها، ثم صدرت من الشيخ محمد فرغلى الأوامر بعدم الدخول فى معارك بحجة أن هناك مؤامرة لتصفية المجاهدين"، ويستطرد فى سياق عرضه لغضب شباب الجماعة من هذا القرار واصرارهم على التصدي للقوات البريطانية فى مصر "هناك واقعة حادث فندق الملك جورج بالإسماعيلية، وقد كان هذا الفندق يعج بالإنجليز و بالجواسيس فى جميع

---

[6] متفرقات تاريخيه عن جماعة الإخوان ... قراءه للدكتوره / ندا الغاد | VIP Location (wordpress.com)

الأشكال، وقد أراد الإخوان ضرب هذا الفندق، ولكن حين تم التنفيذ تم إفراغ العملية من أي تأثير ضار بالإنجليز

من سجلات تاريخ الاخوان . . العنف قاعدة من صلب منهجم

لم يكن العنف شيئا غريبا عن التراث السياسي لجماعة الاخوان المسلمين، ففي مرحلة مبكرة من تاريخها أسس حسن البنا النظام الخاص (نواة ميليشيات الاخوان) الذى سلم قيادته لعبد الرحمن السندي، وقد مارس هذا التنظيم العديد من عمليات الاغتيال السياسي المعروفة مثل اغتيال النقراشي والخازندار وغيرهما . وبرغم الادعاءات التاريخية بأن هذا التنظيم كان يستهدف مقاومة المحتل البريطاني وأنه شارك بشكل عميق فى حرب فلسطين عام 1948 فان وقائع التاريخ لا تنطق بذلك، فلم يذكر التاريخ أي مواجهات مسلحة بين هذا التنظيم وبين المصالح الاقتصادية البريطانية فى مصر لماذا تجد الاخواني ينتفض عند مهاجمة جماعته ويتهمك بانك تهاجم المسلمين والاسلام . . الجواب لانهم يعتبروا نفسهم هم جماعة المسلمين . . والتفاصيل فيما يلي :

عقيدة التنظيم هي أهم مكونات أيديولوجية الاخوان والتي مكنتهم من الحفاظ على بقائهم طيلة هذه العقود، وتقوم هذه العقيدة على أسس شديدة المركزية وتفتقد الآليات الديمقراطية وعلى فكرة البيعة والسمع والطاعة، والتي يرضخ من خلالها الأعضاء الى آراء وتعليمات قياداتهم باعتبارهم أصحاب الولاية. وقد قدم الإخواني المنشق ثروت الخرباوى فى كتابه "سر المعبد" صورة واضحة لأشكال التجنيد وتربية واعداد الكادر بما يسمح بالتحكم الكامل فى السيطرة على أفكاره، ووصلت حدود التمييز العنصري فى أيديولوجيتهم الى تضييق الانتقاء ليصبح فقط بين أعضاء الجماعة دون غيرهم، فلم يعد التمييز فقط بين المسلمين وغيرهم، بل تخطى ذلك بكثير ليصبح بين أعضاء الجماعة دون سواهم باعتبارها "جماعة المسلمين

من سجلات تاريخ الاخوان . . الامبراطورية الاقتصادية

هل تتذكروا قصة بنك التقوى لصاحبيه يوسف ندا والشيخ الدجال يوسف القرضاوي؟

استخدمت الجماعة فى بناء التنظيم خطابا دينيا متطرفا، كما استطاعت الجماعة فى تطورها فى العقدين الأخيرين أن تتحول الى امبراطورية اقتصادية كبرى تمتلك قاعدة استثمارية ضخمة فى القطاع التجاري والمصرفى والعقارى على المستوى المحلى، بل والدولي أيضا، وكلنا يعرف تجربة بنك التقوى التى تزعمها العديد من القيادات الاخوانية مثل يوسف ندا ويوسف القرضاوي. وفى بعض التقديرات وصلت إجمالي استثمارات الاخوان فى مصر قبل 25 يناير 2011 الى ما يزيد عن 20% من إجمالي الاستثمارات المحلية. والواقع أن هناك حالة شديدة من الخلط فى طبيعة ملكية هذه الاستثمارات، وهل هي تخص الجماعة أم أنها ملكية مباشرة لقياداتها، الا أن الأمر الثابت أن هذه الاستثمارات كانت تقدم فرص عمل لشباب الجماعة وتفتح لهم الباب لحل بعض مشاكلهم الاقتصادية. بالاضافة الى ذلك فان العلاقات الدولية الواسعة للجماعة قد سمحت لها بإيجاد فرص للعمل خارج البلاد لأعضائها الباحثين عن عمل. كل هذه الوسائل قد ساعدت الجماعة على بناء تنظيم حديدي، يتسم بالعسكرة (من حيث طبيعة العلاقات التنظيمية وليس بمعنى التسليح) ويعادى أي آليات ديمقراطية فى ادارته

الاخوان المسلمين عملاء الامبريالية

كانت جماعة الاخوان المسلمين قد ظهرت فى مصر عام 1928 فى أعقاب انهيار دولة الخلافة العثمانية وكرد فعل لظهور أفكار التحرر والاستقلال الوطني ومشروع بناء الدولة الوطنية وغيرها من الأفكار الحداثية الخاصة بحقوق المرأة والأقباط والتي تزامنت مع ثورة 1919. وبرغم أن هذه الأفكار الحداثية لم تكن جذرية فى جوهرها لأسباب تتعلق بطبيعة التركيب الطبقي للمجتمع، لا يتسع مجال المقال للخوض فيها، الا أنها كانت تمثل تهديدا من وجهة نظرهم ل "صحيح الدين"، وتفتح الطريق لغزوة

ثقافية علمانية تمثل خطورة على أيديولوجيتهم. والتاريخ يشير الى طبيعة علاقة هذه الجماعة مع الأفكار والحركات الوهابية ونظام آل سعود من خلال أشخاص مثل رشيد رضا، بل أن علاقة الجماعة بالاحتلال البريطاني هى أيضا محل جدل تاريخي، فهناك من يرى أن الانجليز قد سمحوا لهذه الجماعة بالتواجد ودعموها ماليا من خلال شركة قناة السويس التى يسيطرون عليها، بهدف التصدي لأفكار الاستقلال الوطني. بدأت الجماعة نشاطها فى اطار العمل الدعوى الذى سرعان ما تطور الى ممارسة سياسية واضحة بعد أن أعلن حسن البنا أن الاسلام دين ودولة

من سجلات تاريخ الاخوان . . سيد قطب منظر العنف والارهاب

فى عام 1952 –وهو عام مذبحة كفر الدوار والذى أعدم فيه اثنين من العمال المصريين وهما مصطفى خميس ومحمد البقري بعد محاكمة صورية أمام مجلس عسكري عقب اضراب عمالى ضخم شارك فيه أكثر من عشرة آلاف عامل– كتب المنظر الإخواني الهام سيد قطب (صاحب كتاب معالم فى الطريق والذى يمثل ركنا جوهريا فى أيديولوجية الاخوان المسلمين) واصفا الاضراب بأنه "من صنع أخطبوط الاستعمار والرجعية" ودعا الى استخدام أقصى درجات العنف فى مواجهته قائلا "لقد أطلع الشيطان قرنيه، فلنضرب ونضرب بقوة، ولنضرب بسرعة، أما الشعب فعليه أن يحفر القبر ويهيل التراب

من سجلات تاريخ الاخوان

وصفهم لانتفاضة يناير 77 بانها انتفاضة حرامية كما وصفها السادات

فى فبراير عام 1977 وعقب الانتفاضة الشعبية الهائلة فى يناير من نفس العام كتب عمر التلمساني فى افتتاحية مجلة الدعوة واصفا الانتفاضة بأنها "مرض أصاب طوائف الشعب" وطالب بتطبيق الشريعة الاسلامية وحدود الله على من أسماهم ب "مثيري الشغب". وكان مفتى جماعة الاخوان المسلمين قد أصدر فتوى فى أعقاب الانتفاضة تنادى بتطبيق حد الحرابة على المشاركين فيها . وفى سياق منفصل كتب

محمد عبد القدوس فى مجلة الدعوة "ان أحداث 18 و 19 يناير قد أثبتت أصالة الجماعات الاسلامية" وأضاف أن " العناصر الإسلامية لم تخدع بهذه الأحداث مما أفسد مخططها . فمثلا الطلبة المنضمون إلى الجماعات الإسلامية فى الجامعات والمعاهد لم تخدعهم بريق الوعود الزائفة مما كان له أثر كبير فى إمكان القضاء على الفتنة بسرعة. وكنا نتمنى أن يدرك المسئولون هذه الوقفة المؤمنة من الجماعات الإسلامية والتي أثبتت فى هذه الأيام السوداء أصالتها وأصالة الفكر الإسلامي الذى تعتنقه". وكانت جماعة الاخوان المسلمون قد أرسلت خطابات تأييد للسادات عقب الانتفاضة وصفتها فيه بأنها مؤامرة شيوعيه

5. الإخوان المسلمون واليسار الاشتراكي في مصر... نظرة عامة[7]

POSTED BY اليسار الثوري · 12 يوليو، 2015

علاء عوض

المصدر: الحوار المتمدن–العدد: 3997 – 2013 / 2 / 8

المحور: اليسار، الديمقراطية والعلمانية في مصر والسودان

تقديم

في فبراير عام 1977، وعقب الانتفاضة الشعبية الهائلة في يناير من نفس العام، كتب عمر التلمساني في افتتاحية مجلة الدعوة، واصفاً الانتفاضة بأنها "مرض أصاب طوائف الشعب"، وطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية وحدود الله على من أسماهم بـ"مثيري الشغب". وكان مفتي جماعة الإخوان المسلمين قد

[7] الإخوان المسلمون واليسار الاشتراكي في مصر... نظرة عامة | الثوري (wordpress.com)

أصدر فنوى في أعقاب الانتفاضة تنادى بتطبيق حد الحرابة على المشاركين فيها . وفى سياق منفصل كتب محمد عبد القدوس في مجلة الدعوة "أن أحداث 18 و19 يناير قد أثبتت أصالة الجماعات الإسلامية"، وأضاف أن "العناصر الإسلامية لم تخدع بهذه الأحداث مما أفسد مخططها . فمثلاً الطلبة المنضمون إلى الجماعات الإسلامية في الجامعات والمعاهد لم تخدعهم بريق الوعود الزائفة، مما كان له أثر كبير في إمكان القضاء على الفتنة بسرعة. وكنا نتمنى أن يدرك المسئولون هذه الوقفة المؤمنة من الجماعات الإسلامية، والتي أثبتت في هذه الأيام السوداء أصالتها وأصالة الفكر الإسلامي الذي تعتنقه" . وكانت جماعة الإخوان المسلمون قد أرسلت خطابات تأييد للسادات عقب الانتفاضة وصفتها فيه بأنها مؤامرة شيوعية.

قبل الانتفاضة بسنوات كانت الصفقة بين نظام السادات والجماعات الإسلامية – التي شكلت النواة الأهم لإعادة بناء النسخة الأحدث من جماعة الإخوان المسلمين – واضحة، وهى السماح لهم بالعمل السياسي نسبية داخل الجامعات للتصدي للمعارضة اليسارية والناصرية في ذلك الوقت. وقد تزامنت هذه الصفقة مع التحولات الاقتصادية التي تبناها السادات في دعم الاقتصاد الحر والخضوع لشروط صندوق النقد الدولي وبداية عملية تصفية القطاع العام وانسحاب الدولة من الخدمات والمرافق العامة، تلك التوجهات التي شكلت ما سمي بسياسة الانفتاح الاقتصادي. يقول القيادي الإخواني – المنشق حديثاً – عبد المنعم أبو الفتوح في كتابه "شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر 1970 – 1984" واصفاً حالة التواجد السياسي في الجامعات في سبعينيات القرن العشرين: "في هذه الفترة كانت التيارات القومية والناصرية واليسارية هي التي تسيطر على الجامعة واتحادات الطلاب فيها، وكانت أفكار هذه التيارات خاصة اليسارية بمثابة الصدمة لي ولأمثالي من الشباب البسيط المتدين" .

كان الدور المطلوب من الجماعات الإسلامية في تلك المرحلة هو التصدي للأفكار اليسارية بكل الوسائل الممكنة والحيلولة دون تغلغلها في المجتمع الطلابي. وقد اعترف أبو الفتوح في كتابه بعجز هذه الجماعات عن المواجهة السياسية والفكرية لتيار اليسار حين قال "إن تصادمنا مع اليساريين والشيوعيين في حواراتٍ كنا الذين ننال الهزيمة فيها غالباً، نظراً لثقافتنا القليلة السطحية وعدم خبرتنا بالحوار والجدل النظري، فلم تكن لدينا القدرة على الرد أمام القضايا التي كان يثيرها هؤلاء الطلاب المثقفون المدربون جيداً على مثل هذه المناقشات"، ومن ثم لم تتورع هذه الجماعات عن استخدام العنف البدني في مواجهة اليساريين، والتاريخ ملئ بالعديد من الأحداث التي تؤكد هذا الدور، ربما كان أبرزها الاعتداء الوحشي على المناضل صلاح يوسف في جامعة أسيوط والذي كاد أن يفقد حياته من جرائه. بل إن أبو الفتوح نفسه لم ينكر ذلك العنف حين قال في نفس الكتاب "كانت مواجهتنا مع الطلبة الشيوعيين تعبير عن حسنا الجهادي أحياناً الذي كان يدفعنا إلى السعي إلى تغيير المنكر باليد أي بالقوة".

والواقع أن تلك الصفقة الثابتة تاريخياً، والتي لعبت فيها الجماعات الإسلامية في الجامعات في تلك الفترة دورها على أكمل وجه، لم يستطع أبو الفتوح أن ينكر وجودها، رغم اعتراضه على تعبير الصفقة، حين قال "لم نسمع أبداً في عهد السادات، فترة السبعينات، أن أحداً اعتقل منا أو من الإخوان، أو حتى تم استدعاؤه أمنياً، ولم يمنعنا من توزيع كتاب أو مطبوعات من أي نوع، ولم نر ضابط أمن دولة يدخل الجامعة ويعترض على أي عمل من أعمالنا". كان ذلك في الوقت الذي لم تخلو فيه سجون السادات يوماً من المعتقلين اليساريين.

قبل هذه الوقائع بنحو عقدين من الزمان، وتحديداً في عام **1952** – وهو عام مذبحة كفر الدوار والذي أعدم فيه اثنين من العمال المصريين وهما مصطفى خميس ومحمد البقري، بعد محاكمة صورية أمام مجلس عسكري عقب إضراب عمالي ضخم شارك فيه أكثر من عشرة آلاف عامل – كتب المنظر الإخواني الهام

سيد قطب (صاحب كتاب معالم في الطريق والذي يمثل ركناً جوهرياً في أيديولوجية الإخوان المسلمين) واصفاً الإضراب بأنه "من صنع أخطبوط الاستعمار والرجعية" ودعا إلى استخدام أقصى درجات العنف في مواجهته قائلاً "لقد أطلع الشيطان قرنيه، فلنضرب ونضرب بقوة، ولنضرب بسرعة، أما الشعب فعليه أن يحفر القبر ويهيل التراب".

الإخوان المسلمون والإمبريالية:

كانت جماعة الإخوان المسلمين قد ظهرت في مصر عام 1928، في أعقاب انهيار دولة الخلافة العثمانية، وكرد فعل لظهور أفكار التحرر والاستقلال الوطني ومشروع بناء الدولة الوطنية وغيرها من الأفكار الحداثية الخاصة بحقوق المرأة والأقباط، والتي تزامنت مع ثورة 1919. وبرغم أن هذه الأفكار الحداثية لم تكن جذرية في جوهرها لأسباب تتعلق بطبيعة التركيب الطبقي للمجتمع، لا يتسع مجال المقال للخوض فيها، إلا أنها كانت تمثل تهديدا من وجهة نظرهم لـ"صحيح الدين"، وتفتح الطريق لغزوة ثقافية علمانية تمثل خطورة على أيديولوجيتهم. والتاريخ يشير إلى طبيعة علاقة هذه الجماعة مع الأفكار والحركات الوهابية ونظام آل سعود من خلال أشخاص مثل رشيد رضا، بل أن علاقة الجماعة بالاحتلال البريطاني هي أيضاً محل جدل تاريخي، فهناك من يرى أن الانجليز قد سمحوا لهذه الجماعة بالتواجد ودعموها مالياً من خلال شركة قناة السويس التي يسيطرون عليها، بهدف التصدي لأفكار الاستقلال الوطني. بدأت الجماعة نشاطها في إطار العمل الدعوي الذي سرعان ما تطور إلى ممارسة سياسية واضحة بعد أن أعلن حسن البنا أن الإسلام دين ودولة.

لم يكن عداء الإخوان للاحتلال البريطاني عداء ضد الاستعمار والإمبريالية بوصفها استغلالاً لمقدرات الشعب المصري ونهبا لثرواته وعرق عماله وهيمنة اقتصادية وسياسية وعسكرية، بل بوصفه يشكل عائقاً أمام استعادة دولة الخلافة الإسلامية، ويسمح بظهور تيارات ثقافية متأثرة بالغرب. كان عداء

الإخوان للاحتلال البريطاني ينطلق من مفاهيم بعيدة تماما عن الوجه القبيح للإمبريالية، ولم تخرج عن نطاق العداء الثقافي والأيديولوجي البعيد تماماً عن أي رؤية طبقية. والواقع أن الإخوان لم يميزوا بين عدائهم للمحتل وعدائهم لحزب الوفد الذي كان يرشح أقباطاً على قوائمه الانتخابية والذي كان ينادى بدولة الدستور والبرلمان، فكلاهما لا يصب في مشروع دولة الخلافة القائمة على البيعة. وفى هذا السياق لم ينورع الإخوان منذ عهد حسن البنا عن التحالف مع الملك وحكومات الاستبداد مثل حكومة إسماعيل صدقي في مواجهة الوفد، ووقفوا ضد اللجنة العليا للطلبة والعمال عام 1946، بل أنهم أعربوا عن استعدادهم لتنصيب فاروق خليفة للمسلمين لنصرة مشروعهم.

يقول طارق البشرى في وصفه لإسماعيل صدقي "وصدقي بأي معيار من المعايير هو رجل المصالح الأجنبية في مصر، ومن الناحية الوطنية لم يؤثر عنه إلا العداء لكل فصائلها، ومن الناحية الديمقراطية هو من هو من أشد الأعداء لها، ومن الناحية الاقتصادية هو ذو العلاقة العضوية الوثيقة برؤوس الأموال الأجنبية"، ويضيف عن موقفه من الاحتلال البريطاني "كان ظن صدقي أنه يمكن تحقيق الجلاء بالمفاوضة مع إنشاء حلف عسكري إقليمي مع بريطانيا وأن هذا سيؤدي إلى تصفية المسألة الوطنية". والواقع أن هذا الموقف من الاحتلال لم يكن مختلفاً عن موقف الإخوان، فقد ذكر ذلك أيمن الظواهري (الزعيم الحالي لتنظيم القاعدة) في كتابه "الحصاد المر، الإخوان المسلمون في سبعين عاماً" في سياق تقييمه لعلاقة الإخوان بحكومة إسماعيل صدقي "بل إن البنا نفسه له رأي عجيب في التحالف بين مصر والغرب بعد الاستقلال، فقد نشرت صحيفة الإخوان المسلمون حديثاً للمرشد العام، أجاب فيه على أسئلة مراسل أمريكي تدور حول إمكانية التصدي لثورة بلشفية قد توجدها روسيا في الشرق الأوسط، وأجاب بضرورة الارتباط بتحالفات مع دول الغرب بعد الاستقلال، تسهم بمقتضاها هذه الدول في تكوين جيوش محلية وصناعات عسكرية، تمكن أهل المنطقة من التصدي لمثل هذه الثورة، وحتى يتدخل للاشتراك في

صدها"، بل إن الظواهرى في ذات الكتاب قد وصل إلى أن الإخوان قد لعبوا دوراً كبيراً في اختيار صدقي كرئيس للحكومة. والواقع أن هذا الموقف كان ممتداً عبر تاريخ الإخوان، فلم يشكك له القادة اللاحقون للجماعة، بل دافعوا عنه، فيقول عمر التلمساني "صدقي باشا لم يكن محبوباً من الشعب، وكان قاسياً في حكمه على الجماهير، وكان يصف الشعب المصري بأنه شعب كل حكومة! وقد كان مخطئاً في نظرته، استبدادياً في معاملته للجماهير، لكني كنت أراه سياسياً واقعياً، يدير سياسته على أساس من الواقع الذي يعيش فيه، كانت سياسته أن الحقوق إذا استحال الحصول عليها كلها، فمن الخير أن تحصل عليها جزءً بعد جزء، وفي هذه السياسة ما لا يضر، إذا ما تتابعت الجهود". كان الاستقلال الوطني لدى الإخوان لا يتناقض مع بناء أحلاف عسكرية مع الإمبريالية، بل والسماح لها بالتدخل العسكري المباشر لقمع أي فعل ثوري محتمل، ولم يكن لديهم أي تناقضات مع المصالح الاقتصادية الأجنبية في مصر.

كما شرع الإخوان في بناء تنظيمهم الدولي منذ مراحل مبكرة في تاريخهم التنظيمي لينقلوا نشاطهم إلى صعيد أممي، ولكنها ليست أممية تهدف إلى توحيد نضالات المضطهدين ضد الإمبريالية والاستغلال الطبقي، بل هي أممية تنسم بتكريس التمييز العنصري ضد المرأة وأصحاب الديانات الأخرى والعداء للديمقراطية والحريات والفنون والثقافة، إنها ببساطة أممية شديدة الرجعية.

لم يكن عداء الإخوان للصهيونية بعيداً عن أفكارهم الرجعية، فلم يستطيعوا أن يميزوا بين اليهودية والصهيونية، ولم يلتفتوا إلى الطبيعة العنصرية والاستعمارية للصهيونية ودورها في استغلال الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، ولكنهم واجهوا هذه الحركة العنصرية بأفكار وأنشطة شديدة العنصرية أيضاً. فلم يتورع الإخوان في مصر عن مهاجمة التجمعات اليهودية والاعتداء عليها في أربعينيات القرن الماضي، بل أنهم حتى لم يميزوا بين الطبقات الاجتماعية المختلفة في نسيج المكون اليهودي في التركيبة

السكانية في مص، فاعتدوا وأحرقوا حارة اليهود التي يسكنها الفقراء، واعتدوا أيضاً على الاستثمارات الضخمة التي يملكها اليهود، وكان العامل المشترك الوحيد بينهم أنهم يهود الديانة. وطوال تاريخهم كانت أشكال العداء للكيان الصهيوني تقوم على أيديولوجية التمييز العنصري، وأتصور أننا لو افترضنا أن سكان فلسطين كانوا من غير المسلمين، وكان الغزاة من المسلمين، لتغير الموقف لديهم، وأصبح الاحتلال هو استعادة لمجد الأندلس.

عقيدة التنظيم والعنف

كانت عقيدة التنظيم هي أهم مكونات أيديولوجية الإخوان والتي مكنتهم من الحفاظ على بقائهم طيلة هذه العقود، وتقوم هذه العقيدة على أسس شديدة المركزية وتفتقد الآليات الديمقراطية وعلى فكرة البيعة والسمع والطاعة، والتي يرضخ من خلالها الأعضاء إلى آراء وتعليمات قياداتهم باعتبارهم أصحاب الولاية. وقد قدم الإخواني المنشق ثروت الخرباوي في كتابه "سر المعبد" صورة واضحة لأشكال التجنيد وتربية وإعداد الكادر بما يسمح بالتحكم الكامل في السيطرة على أفكاره، ووصلت حدود التمييز العنصري في أيديولوجيتهم إلى تضييق الانتقاء ليصبح فقط بين أعضاء الجماعة دون غيرهم، فلم يعد التمييز فقط بين المسلمين وغيرهم، بل تخطى ذلك بكثير ليصبح بين أعضاء الجماعة دون سواهم باعتبارها "جماعة المسلمين". وقد استخدمت الجماعة في بناء التنظيم خطاباً دينياً متطرفاً، كما استطاعت الجماعة في تطورها في العقدين الأخيرين أن تتحول إلى إمبراطورية اقتصادية كبرى تمتلك قاعدة استثمارية ضخمة في القطاع التجاري والمصرفي والعقاري على المستوى المحلي، بل والدولي أيضاً، وكلنا يعرف تجربة بنك التقوى التي تزعمها العديد من القيادات الإخوانية مثل يوسف ندا ويوسف القرضاوي. وفي بعض التقديرات وصلت إجمالي استثمارات الإخوان في مص قبل 25 يناير 2011 إلى ما يزيد عن 20 % من إجمالي الاستثمارات المحلية.

والواقع أن هناك حالة شديدة من الخلط في طبيعة ملكية هذه الاستثمارات، وهل هي تخص الجماعة أم أنها ملكية مباشرة لقياداتها، إلا أن الأمر الثابت أن هذه الاستثمارات كانت تقدم فرص عمل لشباب الجماعة وتفتح لهم الباب لحل بعض مشاكلهم الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك فان العلاقات الدولية الواسعة للجماعة قد سمحت لها بإيجاد فرص للعمل خارج البلاد لأعضائها الباحثين عن عمل. كل هذه الوسائل قد ساعدت الجماعة على بناء تنظيم حديدي، ينسم بالعسكرة (من حيث طبيعة العلاقات التنظيمية وليس بمعنى التسليح) ويعادى أي آليات ديمقراطية في إدارته.

لم يكن العنف شيئاً غريباً عن التراث السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، ففي مرحلة مبكرة من تاريخها أسس حسن البنا النظام الخاص (نواة ميليشيات الإخوان) الذي سلم قيادته لعبد الرحمن السندي، وقد مارس هذا التنظيم العديد من عمليات الاغتيال السياسي المعروفة مثل اغتيال النقراشي والخازندار وغيرهما. وبرغم الادعاءات التاريخية بأن هذا التنظيم كان يستهدف مقاومة المحتل البريطاني وأنه شارك بشكل عميق في حرب فلسطين عام 1948، فإن وقائع التاريخ لا تنطق بذلك، فلم يذكر التاريخ أي مواجهات مسلحة بين هذا التنظيم وبين المصالح الاقتصادية البريطانية في مصر. يقول علي عشماوي (آخر قادة التنظيم الخاص لجماعة الإخوان المسلمين في مصر) في مذكراته التي صدرت بعنوان "التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين" في معرض حديثه عن هذا التنظيم "إن قيادة التنظيم الخاص كانت مخترقة من الأجهزة الغربية الاستعمارية وتعمل لحسابها، وأن جميع الأعمال الكبرى التي يتفاخر بها الإخوان في تاريخهم قد تم تفريغها من نتائجها، فمثلاً حرب فلسطين التي يفخر بها الإخوان باستمرار، فإنهم لم يدخلوا إلا معارك قليلة جدًا فيها، ثم صدرت من الشيخ محمد فرغلي الأوامر بعدم الدخول في معارك بحجة أن هناك مؤامرة لتصفية المجاهدين"، ويستطرد في سياق عرضه لغضب شباب الجماعة من هذا القرار وإصرارهم على التصدي للقوات البريطانية في مصر "هناك واقعة حادث فندق

الملك جورج بالإسماعيلية، وقد كان هذا الفندق يعج بالإنجليز وبالجواسيس في جميع الأشكال، وقد أراد الإخوان ضرب هذا الفندق، ولكن حين تم التنفيذ تم إفراغ العملية من أي تأثير ضار بالإنجليز، وكان من نتيجة ذلك أن قتل منفذ العملية دون أدنى ضرر بالإنجليز". كان إذن النظام الخاص هو الأداة العسكرية للجماعة، والتي يتم استخدامها في أعمال العنف والاغتيالات السياسية التي تخدم سياساتها وأهدافها، مستغلة في ذلك الميل الجهادي لدى أعضائها والذي يتم مغازلته بخطاب ديني متطرف، وقد ذكر ذلك أيضا علي عشماوي في مذكراته حين قال "أن الشيء الذي يتعب شباب الإخوان هو تفكيرهم الدائم في الجهاد، وكان من السهل قيادتهم حين تحدثهم في هذا الأمر. هكذا نرى الضرر الفادح الذي يلحق الساذجين الذين ينتمون إلى مثل تلك التنظيمات، فهم مخلصون وقادتهم عملاء ينصرفون فيه بلا أمان ولا رقابة".

في السبعينيات كما أوضح مطلع المقال مارس الإخوان أيضاً نفس الدور في الجامعات. وبرغم أن تطور الحركة الإسلامية قد أفرز تيارات متعددة بخصوص دور وحجم العنف في الحركة إلا أن هذا المنهج ظل رافداً هاماً في أساليب الحركة الإسلامية بشكل عام. ربما كانت الإخوان أقل استخداماً للعنف من جماعة التكفير والهجرة أو جماعة الجهاد أو الجماعة الإسلامية في الثمانينيات والتسعينيات، تلك الجماعات التي اتسمت باستخدام العنف المسلح في مواجهة الدولة والنظام بل والمجتمع أيضاً، إلا أن تطورات الأحداث بعد ثورة 25 يناير وما حدث من حصار المحكمة الدستورية ومدينة الإنتاج الإعلامي وموقعة قصر الاتحادية والاعتداءات المتكررة على المتاضلين واستهدافهم بالقتل في الاحتجاجات والتهديدات المتكررة بالاغتيالات، قد أثبتت أن منهج المواجهة العنيفة مازال متأصلاً في جماعة الإخوان المسلمين وأنه يشكل رافداً أساسياً لأيديولوجيتهم.

الإخوان واليسار

كان هذا هو السياق الذي تعرف فيه اليسار الاشتراكي المصري في أربعينيات وسبعينيات وثمانينيات القرن العشرين على جماعة الإخوان المسلمين. فقد رآها اليسار جماعة رجعية ذات طبيعة فاشية، من حيث بنيتها التنظيمية وخطابها السياسي واستخدامها للعنف، ومعادية للحركة العمالية وللاحتجاجات الاجتماعية بصفة عامة، ذلك العداء الذي يتخطى حدود الإدانة السياسية إلى المطالبة باستخدام أعنف وأقسى إجراءات القمع في مواجهتها، كما أنها جماعة معادية للحريات والديمقراطية وتسعى لبناء سلطة حكم قائمة على الاستبداد الديني والتمييز العنصري. أيضاً لم تطرح هذه الجماعة مشروعاً ثورياً أو حتى إصلاحيا للتغيير الاجتماعي ومواجهة الاستغلال، وظلت حبيسة خطاب أخلاقي على استعداد للتحالف مع كل أنواع الاستبداد والاستغلال الطبقي لفرض قيمه الرجعية على المجتمع. أما في التسعينيات فقد ظهر تيار جديد من اليسار الاشتراكي يطرح فهماً مختلفاً لتلك الجماعة من حيث طبيعتها الطبقية ومواقفها السياسية ولا تجد غضاضة من قبول التعامل – بل والتحالف السياسي – معها أحياناً، وقد تأثر هذا التيار بالكاتب البريطاني المعروف كريس هارمان، أحد رموز حزب العمال الاشتراكي البريطاني، وصاحب كتاب "النبي والبروليتاريا".

اقترف كريس هارمان في هذا الكتاب العديد من المغالطات التاريخية التي بنى عليها استنتاجاته، فهو يقول "شكلت تنظيمات الطلاب المسلمين، التي أصبحت القوة الأولى في الجامعات المصرية أثناء رئاسة السادات، المنظمات الجماهيرية الحقيقية الوحيدة للحركات الإسلامية". والملفت هنا أن يستخدم هارمان تعبير "المنظمات الجماهيرية الحقيقية" في وصفه للجماعات الإسلامية بالجامعات، ذلك أنه من المعروف لدى كل من شارك في العمل السياسي الطلابي في تلك المرحلة، أن الجماعات الإسلامية لم تكن تسعى إلى أي نشاط جماهيري فعلي، ولكنها كانت معنية فقط بالحصول على أصوات الطلاب للفوز

بمقاعد الاتحادات الطلابية، تلك المقاعد التي تسمح لهم بفرض مواقفهم ورؤيتهم للعمل الطلابي، وقد اعترف أبو الفتوح بذلك صراحة في كتابه. وكذلك أكد أبو الفتوح على امتناعهم عن مشاركة الطلاب اليساريين في فاعلياتهم الجماهيرية من أجل الحرب، لأن ذلك كانت له مآرب أخرى على حد قوله. مالا يدركه هارمان، أن هذا التيار بكامله لا يعترف بوجود أي دور للحركة الجماهيرية في التغييرات الاجتماعية أو التحولات السياسية، ولا يراها أداة من أدوات الفعل الثوري، ولكنه يراها فقط أرقاماً في صناديق الاقتراع.

ويستمر هارمان في استعراض دور الإسلاميين في الجامعات في تلك المرحلة بمغالطة تاريخية جديدة حين يقول أن الجماعات الإسلامية قد تفهمت مشكلة الزحام في الجامعات وقدمت لها حلولاً منها الفصل بين الطلبة والطالبات في المدرجات وإصدار طبعات رخيصة للكتب الضرورية. والواقع أن كاتب هذه السطور هو أحد شهود هذه المرحلة، ولم تكن دعوات الفصل بين الطلبة والطالبات في المدرجات تنال قبولاً عاماً، بل على العكس كانت هناك حالة من الرفض الشديد لها من الطالبات والطلبة، مما دفع أعضاء هذه الجماعات إلى اللجوء للعنف اللفظي والبدني لتطبيقها. لم تكن هذه الأفكار أفكاراً إصلاحية لها قاعدة جماهيرية تتبناها وتدافع عنها، ولكنها كانت محاولة لغرس ثقافة رجعية ولو بالقوة في لحظة لم تكن فيها الثقافة الأصولية في المجتمع على حالة انتشارها الراهن، مما أدى إلى مقاومة هذه الأفكار التي لم تنجح إلا في أقاليم الصعيد. أيضاً ما لا يعرفه هارمان أن تصوير المراجع العلمية الدولية وإعادة بيعها للطلبة بأسعار أقل من سعر النسخ الأصلية منها، كان أحد الاستثمارات المبكرة والهامة للجماعة والتي حققت منها مكاسب مالية وهي في مراحلها الأولى. والحقيقة أن هذه الوقائع رغم أنها ليست رئيسية في الصراع السياسي، إلا أن تناولها على هذا النحو يعكس منهجاً محدداً في قراءة التاريخ بشكل مغلوط.

إلا أن الأمر المثير للدهشة هو ذلك الوصف الذي استخدمه هارمان في الحديث عن مواجهات التيارات الإسلامية مع نظام مبارك في مطلع التسعينات، وهي الفترة التي برز فيها تيار إسلامي راديكالي يتبنى أفكار تكفير الدولة، وفي أحيان أخرى تكفير المجتمع بأسره، وما استتبع ذلك من الدخول في مواجهات مسلحة واغتيالات كان من ضحاياها الكاتب العلماني فرج فودة وتعرض أثناءها أيضا الروائي الكبير نجيب محفوظ لمحاولة اغتيال. وهي الحقبة أيضاً التي شهدت مقتل الطفلة شيماء والاعتداء على مقهى وادي النيل بوسط القاهرة ثم حادث الاعتداء المسلح على السياح في الأقصر وقتل العديد منهم. في هذا السياق يقول هارمان "في ديسمبر 1992، قامت الدولة بحملة جديدة غير مسبوقة من القمع. واحتلت الأحياء العشوائية في القاهرة، مثل إمبابة، بعشرين ألف جندي بالدبابات والعربات المدرعة. وقبضت على عشرات الآلاف ونظمت عصابات لقتل الهاربين من المناضلين الإسلاميين". هنا يصف هارمان الإرهابيين المسلحين بالمناضلين! ولم تحدد هارمان موقفه من هذه الممارسات "النضالية". والأمر الأغرب أنه، وفي سياق مختلف، يتحدث عن دور هذه التيارات الراديكالية في إحداث فتنة طائفية بين المسلمين والأقباط في صعيد مصر إلى الحد الذي وصفه هو بـ"الحرب الأهلية في المنيا"، وبالرغم من ذلك فانه مازال يراهم مناضلين. إنني الآن أتساءل، هل على المناضلين الاشتراكيين أن يدعموا أي عمل عدائي ضد الدولة حتى وان اتسم بالإرهاب الفردي أو استهدف مواجهة الأفكار العلمانية بالسلاح لصالح الرجعية؟ أيضاً هل يمكننا قراءة هذا التوصيف في إطار مغازلة الأقليات المسلمة في أوروبا لأسباب انتخابية؟

غير أن المغالطة الأكثر أهمية والتي بنى عليها هارمان استنتاجات كثيرة هي إدانته لليسار الاشتراكي الذي اتهمه بالدخول في تحالفات مع الدولة في مواجهة الإسلاميين، مما شكل سبباً جوهرياً في عزلة اليسار لصالح الانتشار الجماهيري الواسع للحركات الإسلامية. والواقع أن ذلك افتراض غريب لم يذكره تاريخ

الاشتراكيين المصريين عبر تسع عقود وأربع حلقات، بل على العكس تماماً، فقد أكد التاريخ تحالف الإخوان المسلمين مع الملك فاروق وحكومة إسماعيل صدقي ضد المعارضة الديمقراطية بما فيها التيارات الاشتراكية، كما استخدم السادات الحركات الإسلامية بشكل واسع لضرب المعارضة اليسارية، فهو الذي سمح لهم بالتواجد العلني، شبه الشرعي بحرية كاملة، وسمح لهم بإصدار مجلة الدعوة الناطقة باسمهم، كما خلق مناخاً سياسياً استخدم فيه الدين بشكل ملحوظ (كان السادات يلقب نفسه بالرئيس المؤمن وكان يصف دولته بدولة العلم والإيمان).

ما استثنى عليه هارمان كان هو موقف حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في سنواته الأخيرة تحت قيادة رفعت السعيد. ومن غير المقبول أن يتم اختزال تاريخ اليسار المصري العريض أو حتى تاريخ حزب التجمع نفسه في هذه الفترة. ربما تذيل الشيوعيون المصريون نظام عبد الناصر وقرروا حل حزبهم والانضمام إلى الاتحاد الاشتراكي لدعم ما أسموه بالتحول اللا رأسمالي، وربما تذيل بعض الشيوعيين في الأربعينيات حزب الوفد فيما أسموه بانجاز الثورة الوطنية الديمقراطية، وربما ارتكب اليسار المصري أخطاء أكثر من ذلك، ولكن لم يعرف التاريخ قط أي تعاون بين اليسار الاشتراكي وجهاز الدولة ينسم بالتحريض على قمع الإخوان المسلمين باستثناء فترة تجمع رفعت السعيد. ولكن على الوجه الآخر أيضاً لم يذكر التاريخ أن تحالفاً سياسياً قد تم بين اليسار الاشتراكي والإخوان المسلمين حتى فترة التسعينيات.

في التحليل السياسي توجد حالة شديدة من الخلط بين الطبيعة الفاشية لجماعة أو حركة سياسية، وبين الخطر الآني لصعود الفاشية، وهناك بالقطع مسافة فاصلة بين الأمرين تحكمها الظروف الموضوعية للصراع الطبقي ودرجة تأزم الرأسمالية واستعدادها لدعم الجماعات السياسية القادرة على مهاجمة الحركات العمالية السياسية والنقابية وقمعها بالقوة. غير أن عدم وجود الخطر الآني لا يعني بالضرورة غياب التهديد به خصوصاً إذا استطاعت جماعة ذات طبيعة فاشية الوصول إلى سلطة الحكم. الأمر

الآخر الذي يعبر عن هذا الخلط هو افتراض أن مواجهة أي جماعة فاشية يقتضي بالضرورة التحالف مع أي قوى سياسية بورجوازية ليبرالية أو غيرها لإيقاف صعود الفاشية بأي ثمن، وهو افتراض يعبر عن فهم ميكانيكي لحركة الصراع الاجتماعي وعن تصور أن الواقع هو بالضرورة استنساخ للتاريخ. لقد عرف التاريخ الفاشية والنازية بأنماط سياسية محددة وفي ظروف محلية ودولية أثرت بشكل مباشر في الصراع الطبقي، إلا أن هناك أنماط أخرى من الفاشية يمكنها أن تظهر بملامح وآليات سياسية مختلفة، ويبقى دورها الرامي إلى إنقاذ رأسمالية مأزومة أمام احتجاج عمالي يهددها، وأدواتها التي تعتمد على العنف المباشر والبحث عن ظهير جماهيري غالباً ما يكون من البورجوازية الصغيرة أو الفئات المهمشة في المجتمع والتي قد يكون من الصعب تصنيفها طبقياً بشكل دقيق، هم المحددات الرئيسية لطبيعة سلطتها الفاشية. وبالتالي فإن التحالفات السياسية في مواجهة الجماعات ذات الطبيعة الفاشية تتحدد بمدى ما تشكله من خطر في لحظة تاريخية بعينها، وأيضا فان محاولة نزع صفة الفاشية عن جماعة سياسية تهدف لتجنب الدخول في تحالفات مع قوى سياسية بورجوازية علمانية هو انزلاق في تلك الحالة من الخلط والضبابية في التحليل. وقد رأينا في مصر قطاعاً من اليسار الاشتراكي منذ التسعينيات كان (وربما مازال) مصراً على اعتبار هذه الجماعة منظمة إصلاحية محافظة، ويرفض أن يعتبرها جماعة فاشية التوجه والبنية والخطاب السياسي.

الأمر الآخر هو الإشارة إلى الدور الذي تلعبه الحركات الإسلامية فيما أسماه هارمان بـ"العداء للإمبريالية"، ذلك الدور الذي افترضه والذي بنى عليه استنتاجات سياسية تتعلق بإمكانية تحولها الراديكالي وكذلك بتضامن الاشتراكيين معهم في هذا الجانب. وقد أشرت في موقع متقدم من هذا المقال إلى طبيعة هذا العداء الرجعية، ولكن الأمر الغريب، أنه في الوقت الذي يؤكد فيه هارمان هذا الدور نجده متردداً ويتراجع عنه في أكثر من موقع في نفس المؤلف، حيث يقول "وبرغم أن الإسلاميين

يؤكدون على معاداتهم للامبريالية إلا أنهم غالباً ما يتخلون عن مواجهتها"، ويضيف أيضاً "أي أيديولوجية تقص نفسها على مقاومة الإمبريالية الأجنبية كعدو أوحد، تتجنب أي مواجهة حادة مع النظام. فهي تعبر عن معاناة الناس وغضبهم، ولكنها تتجنب توجيههم إلى أعدائهم الحقيقيين"، ثم يزداد وضوحاً في هذه الرؤية قائلاً "تتجه هذه الحركات إلى الخلط بين الأمور من خلال التحول عن أي صراع حقيقي ضد الإمبريالية إلى صراع أيديولوجي خالص ضد ما يرونه آثارها الثقافية. وتعتبر الاستعمار الثقافي بدلاً من الاستغلال المادي، مصدر جميع الأخطاء. ولا يكون الصراع بالتالي موجها ضد القوى المسئولة عن إفقار الشعب، بل ضد من يتحدثون اللغات الأجنبية، ويتبنون الأديان الغريبة، أو يرفضون أنماط الحياة التقليدية المزعومة". هكذا يرى الإخوان العداء للإمبريالية، أنه العداء للثقافة الغربية وليس العداء لجوهر الاستغلال الطبقي. هل يمكننا أن نعتبر ذلك العداء ثورياً، والسؤال الأهم في هذا السياق، هل يمكن أن يكون دعم القوى الاشتراكية لهذا النوع من العداء داعماً لتطور الصراع الطبقي نحو مسارات ثورية وجذرية؟ والحقيقة أن التاريخ يعلمنا أن الإمبريالية قد استخدمت، ومازالت تستخدم، هذه الحركات لخدمة أهدافها في الهيمنة، ولم تكن معارك "الجهاد" الإسلامية ضد نظام بابراك كارميل الموالي للسوفييت في أفغانستان أول هذه الاستخدامات ولن تكون آخرها. وليس خافياً على أحد الدور الذي لعبه عمر التلمساني في دعم مفاوضات السادات مع الكيان الصهيوني حينما صرح بقبول التفاوض على أساس رد الحقوق كما اعترض على المقاطعة العربية للسادات في ذلك الوقت. وربما لو كان العمر قد طال بالسيد هارمان ليعيش معنا تلك اللحظات، لاكتشف حقيقة الاتصالات المستمرة بين الإخوان المسلمين وبين الولايات المتحدة الأمريكية عبر سنوات طويلة قبل 25 يناير 2011، والتي أعرب فيها الإخوان عن استعدادهم لقبول وجود دولة الكيان الصهيوني بالمنطقة في مقابل الدعم السياسي الأمريكي لهم، وهذه الاتصالات منشورة في العديد من المواقع كما أوردها ثروت الخرباوي في كتابه

"س المعبد". وبعد وصول الإخوان إلى مقعد الرئاسة في مص، لعبوا دور الراعي الأول للمفاوضات بين حركة حماس الفلسطينية والصهاينة والتي حصل فيها الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية على ضمانات أمنية غير مسبوقة في مثل هذه الاتفاقات.

يرى العديد من تيارات اليسار الاشتراكي في مص أن جماعة الإخوان المسلمين هي أحد التعبيرات السياسة عن الرأسمالية في مص، ورغم خطابها الرجعي المحافظ الذي يستهدف بالأساس قطاعات كبرى من البورجوازية الصغيرة الريفية والمدينية، فان مواقفها السياسية التي اتخذتها في البرلمانات المصرية كانت تعبر بشكل واضح عن انحيازها لمصالح الرأسمالية وكبار الملاك في الريف. كان الإخوان من أهم الداعمين لقرارات تحرير العلاقة الإيجارية بين الملاك والمستأجرين للأراضي الزراعية، كما أنهم لم يعارضوا سياسات الخصخصة وتبنوا سياسات الليبرالية الجديدة بكل توحشها، ولم تخوضوا أي معارك سياسية ترتبط بحقوق اجتماعية في النقابات المهنية التي سيطروا عليها لعقود كاملة. بالإضافة إلى ذلك، فانه من المعروف أن قيادات الإخوان يديرون مؤسسات اقتصادية ضخمة تقدر حجم استثماراتها بالمليارات. ولم يكن غريباً أن يكون موقف الإخوان بعد اعتلائهم مقعد الرئاسة في مص هو امتداد لسياسات مبارك والسادات الاقتصادية، بل وربما بشكل أكثر توحشاً في مواجهة جماهير العمال والفقراء والمهمشين، بدءً من الهرولة إلى صندوق النقد الدولي والخضوع الكامل لشروطه التي اقتضت تحرير العملة المحلية وفرض ضرائب على السلع لسد عجز الموازنة العامة من جيوب الفقراء، وطرح سياسة الصكوك التي تسمح لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية بامتلاك وإدارة المرافق والخدمات العامة وتكريس انسحاب الدولة الكامل من مسئوليتها في ذلك، وتبنى مفاهيم للنمو الاقتصادي تعتمد على التبعية الكاملة لرؤوس الأموال الخليجية والأوروبية والأمريكية والتي تؤدى بالضرورة إلى نهب ثروات هذا الشعب وعرق عماله لصالح الرأسمالية العالمية.

يقول المفكر الاشتراكي جلبير أشقر في مقال "الرأسمالية المتطرفة للإخوان المسلمين" واصفاً القياديين الإخوانيين خيرت الشاطر وحسن مالك، وهما من كبار رجال الأعمال في الجماعة "هذان الشخصان يجسدان العقيدة الاقتصادية للإخوان المسلمين، المؤيدة للحرية الاقتصادية والمتناسبة أكثر مع العقيدة النيوليبرالية منه مع الشكل الرأسمالي الذي تم تطويره في عهد السيد حسني مبارك". ويستطيع أي مراقب لتطور نشاط رجال الأعمال المنتمين للجماعة بعد وصول محمد مرسى لمقعد الرئاسة، أن يكتشف هذه الحقائق بجلاء.

وبالرغم من ذلك، فان هناك من الاشتراكيين في مصر من يرى أن الإخوان المسلمين هم جماعة إصلاحية محافظة، قوامها الأساسي من البورجوازية الصغيرة رغم انتماء قياداتها إلى البورجوازية الكبيرة، وأن عدم التجانس في الطبيعة الاجتماعية للجماعة تخلق حالة من التناقض من الممكن استثمارها لتثوير قطاعات من قواعدها الفقيرة، واستقطابها على خلفية الصراع الطبقي. وفى تقديري أن هذا الرأي يتجاهل الطبيعة التنظيمية الاستبدادية واللاديمقراطية للجماعة والتي لا تسمح لأعضائها بإمكانية مخالفة أوامر قياداتها، وطريقة بناء الكادر بشكل عقائدي منطرف، كما أنه يتجاهل أيضاً أن العديد من هذا القواعد الفقيرة قد استطاعت أن تجد حلولاً هزيلة لمشكلاتها الاقتصادية من خلال شبكة المصالح الضخمة التي تملكها الجماعة مما عمق من ارتباطها العضوي بها. إن الرهان على هذه العملية التي تستهدف استقطاب أعضاء من قواعد الجماعة على أرضية ثورية، لابد أن يكون مرتبطاً بحالة شديدة من الفرز السياسي والاجتماعي في سياق عملية ثورية محتدمة وفى مسار شديد الجذرية، وحتى في حال توفر هذه الشروط فان هذه العملية لن تكون بالهينة.

والواقع يخبرنا بالحقيقة، فبعد عامين كاملين من انطلاق العملية الثورية في 25 يناير 2011، ورغم الخسارة ضغوط العمل السري الذي يقف عائقاً أمام الممارسة الديمقراطية داخل التنظيم، ورغم تراجع الالتفاف

الجماهيري حول جماعة الإخوان المسلمين، وخروج أعداد غفيرة في الشوارع ضد سلطتهم، لم نجد حركة واسعة من الانشقاقات داخل هذه الجماعة، بل إن ما خرج من الجماعة كان عدداً لا يزيد عن العشرات من الشباب (حزب التيار المصري) وكان أغلبهم من الطبقة الوسطى المدينية والتي حصلت على قدر معتدل من التعليم ولم نرى حركة انسحابية بقدر ملحوظ بين صفوف القواعد الفقيرة. الرؤية الاشتراكية هي التي تنظر إلى الموقف السياسي لأي جماعة أو حزب سياسي كمرآة لمصالحه الاجتماعية وانحيازاته الطبقية، وإن تصنيف الطبيعة الطبقية لهذه الجماعة أو الحزب يعتمد في جزء هام وجوهري منه على مجمل مواقفه السياسية وأدائه على أرض الواقع. ودعوني في هذا السياق أطرح تساؤلاً هاماً، هل يمكن أن يكون هذا التحليل مبرراً للاقتراب من هذه الجماعة ذات حجم العضوية الضخم للعمل من خلال – أو بالتعاون مع – كوادرها الشبابية بهدف استقطابها؟ وهل يمكننا اعتبار ذلك نوعا من التذيل لجماعة سياسية ضخمة تمتلك أدوات ووسائط متعددة للحركة بهدف التغلغل داخل جمهورها؟ وإذا كان من يتبنون هذا الطرح هم أيضاً من اتهموا المتذيلين لحزب الوفد الليبرالي وللنظام الناصري بالانتهازية، فماذا يمكننا أن نسمي هذا الموقف؟ يقول هارمان في خاتمة مؤلفه "يستطيع الاشتراكيون الاستفادة من هذه التناقضات لدفع بعض الإسلاميين الأكثر راديكالية إلى مراجعة انتمائهم للأفكار والمنظمات الإسلامية – ولكن فقط إذا استطعنا تأسيس منظمة مستقلة خاصة بنا، والتي لا تتذيل الإسلاميين أو الدولة" وهنا أتساءل مرة أخرى عن الحالة المصرية، هل استطاع اليسار الاشتراكي في مصر تأسيس منظمة مستقلة بحجم يوازي أو حتى يقترب من جماعة الإخوان المسلمين؟ إذا كانت الإجابة بالنفي يصبح الارتباط بهذه الجماعة هو التذيل بعينه رغم ادعاء الاستقلالية، وهذا التذيل لا يمكنه أن يؤدي إلى النمو، ولكنه دائماً يعمق حالة التقزم.

الشعار الرئيسي لدى هارمان، والذي تبناه البعض في مصر كان "مع الإسلاميين أحياناً، ودائماً ضد الدولة"، وهو شعار أعترف بأنني لم أفهمه حتى الآن. يقول هارمان "سوف نجد أنفسنا في بعض القضايا في نفس الجانب مع الإسلاميين ضد الدولة والإمبريالية"، حسناً، ولكن أليس هناك احتمال أن نجد أنفسنا أيضاً في نفس الجانب مع الليبراليين أو القوميين أو الناصريين في قضايا مختلفة؟ لماذا إذن نخص الإسلاميين دون غيرهم بالوقوف معهم أحياناً. أستطيع أن أتفهم أن هناك مواقف قد يتفق فيها الاشتراكيون حتى مع أعدائهم الطبقيين ضد شرائح أخرى من هذا العدو الطبقي نظراً لوجود أشكال متعددة من التناقضات الاجتماعية والسياسية، ولكن ذلك لا يمكنه أن يكون مبرراً للدخول معهم في تحالف سياسي، ولكنه على الأكثر يسمح بتنسيق في الحركة أو بإنشاء ما اصطلح على تسميته بـ"جبهة العمل" التي تختلف عن التحالف السياسي في أنها ليس لها برنامج سياسي ممتد وتنتهي بانتهاء الفعل الحركي المشترك. من الطبيعي جداً أن يقف المناضلون الاشتراكيون ضد الاعتقال السياسي والقمع حتى وإن نال أعداءهم، لأن نضالهم من أجل الحرية والديمقراطية لا يتجزأ، ولكن من غير المقبول أن ينضم الاشتراكيون لتحالف سياسي من أجل الديمقراطية تقوده جماعة لا تؤمن بالديمقراطية، ولا تراها أبعد من الإفراج عن كوادرها وفتح الطريق أمامها للوصول إلى مقاعد السلطة عبر الصناديق.

أتصور أن خيارات الاشتراكيين الآن يجب أن تكون "دائماً مع الثورة، ودائماً ضد الثورة المضادة" بكل أشكالها وتعبيراتها السياسية. التحالف مع الإخوان المسلمين تحت لافتة هدم بقايا نظام مبارك هو موقف معاد للثورة، لأن نظام الإخوان ببساطة هو الوجه الآخر لنظام مبارك، وأن تحالفاً بين الوجهين هو الأمر الأقرب إلى المستقبل القريب، وكذلك وبكل تأكيد، فان التحالف مع الأحزاب البورجوازية تحت شعار التصدي للفاشية هو أيضا معاد للثورة على خلفية فهم الواقع الراهن للصراع. استقلالية اليسار الاشتراكي على المستوى السياسي والتنظيمي هو أحد ضرورات المرحلة، والعمل

الدءوب لبناء تنظيم اشتراكي يمتلك أدوات الاتصال بالجماهير العمالية ومنخرط في صفوفها، بما يؤهله لتطوير نضالاتها وتأطيرها في مسيرة العملية الثورية هو المهمة المركزية لليسار الاشتراكي في مصر.

6. الاغتيال السياسي.. فكر (إخواني) متأصل لحل الخلافات[8]!

"الرياض" تسبر أغوار الملف الدموي "للإخوان المسلمين"

23 يوليو 2017

[8] جريدة الرياض | «الرياض» تسبر أغوار الملف الدموي «للإخوان المسلمين» (alriyadh.com)

الباقوري مع عبدالناصر والسادات: الجهاز السري نفذ الاغتيال

إعداد – عبدالحق الصنايبي

" استعدوا يا جنود وليأخذ كل منكم أهبته ويعد سلاحه ولا يلتفت منكم أحد، امضوا إلى حيث تؤمرون . . اعكفوا على إعداد الدواء في صيدليتكم، ولتقم على إعطائه فرقة الإنقاذ منكم، فإذا الأمة أبت، فأوثقوا يديها بالقيود وأثقلوا ظهرها بالحديد وجرعوها الدواء بالقوة، وإن وجدتم في جسمها عضواً خبيثاً فاقطعوه أو سرطاناً خطيراً فأزيلوه، استعدوا يا جنود، فكثير من أبناء هذا الشعب في آذانهم وقر وفي عيونهم عمى."

من ضرع هذه الكلمات العنيفة وهذا الخطاب المنطرف للأب عبدالرحمن البنا الساعاتي، تشرب مؤسس جماعة الإخوان المسلمين حسن البنا عقيدة العنف ومنهج التغيير بالقوة. هذه العقيدة أصل لها المرشد من خلال رسائله ومذكراته والتي اعتمدها المريدون والأتباع كدستور مقدس يؤطر لعلاقة الجماعة مع باقي التكوينات السياسية من جهة، وكذا في علاقتهم برأس السلطة السياسية في مصر.

لقد رأى مؤسس جماعة الإخوان المسلمين في سقوط الخلافة الإسلامية في تركيا على يد مصطفى كمال أتاتورك فرصة ذهبية لتحقيق حلم حياته في تنصيب نفسه خليفة للمسلمين بعد استكمال الشروط الذاتية والموضوعية لنشر الدعوة الإخوانية في جميع الأقطار الإسلامية. يقول حسن البنا في رسائله "إن الناس كانوا إذا اختلفوا رجعوا إلى (الخليفة) وشرطه الإمامة، فيقضي بينهم ويرفع حكمه الخلاف، أما الآن فأين الخليفة؟ وإذا كان الأمر كذلك فأولى بالمسلمين أن يبحثوا عن القاضي، ثم يعرضوا قضيتهم عليه، فإن اختلافهم من غير مرجع لا يردهم إلا إلى خلاف آخر". (رسائل حسن البنا ص 17).

جريمة اغتيال رئيس الوزراء المصري أحمد ماهر باشا أولى الجرائم

إن العنف عند الإخوان المسلمين كان دائماً من صميم الاستراتيجية التي تحكم علاقتهم مع باقي مكونات المجتمع الذي يحتويهم، فيما اعتبرت المهادنة مجرد تكتيك مرحلي ليس إلا. والعنف عند الإخوان يرقى إلى مستوى العقيدة في حين أن الحوار هو فقط مناورة للتمرير والتبرير والتخدير. يقول حسن البنا في رسائله محاولاً تشبيه مريديه بذلك الجيل المشرق الذي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدر الإسلام "ثم أمرهم (الله) بعد ذلك أن يجاهدوا في الله حق جهاده بنشر هذه الدعوة وتعميمها بين الناس بالحجة والبرهان، فإن أبوا إلا العسف والجور والتمرد فبالسيف والسنان:

والناس إذ ظلموا البرهان واعتسفوا فالحرب أجدى على الدنيا من السلم

إن السياقات المتسارعة التي تعرفها البيئة الاستراتيجية في المنطقة العربية، والتي أصبح فيها الإخوان المسلمون طرفاً رئيسياً في الصراع، تفرض علينا وضع هذه الجماعة تحت مجهر التحليل والتشريح لمحاولة فهم البنية السيكولوجية للإخوان والتي أفرزت لنا فكراً عنيفاً جعل من (الإخوان) أينما حلوا وارتحلوا من بقعة أو مكان إلا وفاحت منه رائحة الدماء والجثث والأشلاء.

لقد حاولت هذه الحلقات أن تجعل من استشهاداتها وإحالاتها محصورة في المراجع الإخوانية المعتمدة واستبعاد المقاربة الذاتية أو كتابات الأقلام المعروفة بعدائها الأيديولوجي والسياسي للجماعة، مما يجعلنا نطمئن لصدقية هذه الحلقات التي حاولت احترام المعطيات التاريخية والأمانة في السرد والإلقاء والكتابة والإحالة دونما محاولة الالتفاف على الحقائق التاريخية أو تطويع للشهادات وفق ما تخدم طرحاً ما أو توجهاً ما.

يقول سيد قطب: "لنضرب، لنضرب بقوة، ولنضرب بسرعة، أما الشعب فعليه أن تحفر القبور ويهيل التراب". ويقول حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين في رسائله "إن آمنتم بفكرتنا واتبعتم خطواتنا فهو خير لكم، وإن أبيتم إلا التذبذب والاضطراب والتردد بين الدعوات الحائرة والمناهج الفاشلة فإن كتيبة الله ستسير."

هي إذا رحلة بين تراب المخازن لسبر أغوار هذه الجماعة والوقوف على معظم الاغتيالات السياسية التي تورطت فيها، وفرصة للتعرف على الوجه المظلم لهذا التنظيم الخطير وعلى تاريخه الدموي والذي تحاول بعضهم الدفاع عنه على استحياء وبغير كثير من الحماس.

(الإخوان) اختلفوا مع ماهر فكرياً وحاربوه بالرصاص

تعتبر جريمة اغتيال رئيس الوزراء المصري أحمد ماهر باشا أولى الجرائم التي سيتورط فيها النظام الخاص لجماعة الإخوان المسلمين، والتي يُمكن تصنيفها كأول جريمة سياسية في التاريخ المصري الحديث يتورط فيها تنظيم ديني مسلح بعد ثورة 1919. ورغم بعض المحاولات المحتشمة لطمس معالم هذه الجريمة وتنصل (الإخوان) من مسؤولية ارتكابها، فإن الحرجات المتتالية لقيادات الصف الأول في الجماعة وكذا لبعض مؤسسيها الفعليين سوف تميط اللثام، بما لا يدع مجالاً للشك، على هذه الجريمة التي يمكن تصنيفها من بين أبشع الجرائم التي لطخت سجل الإخوان منذ ظهورهم العلني على الساحة السياسية.

لقد كان حادث اغتيال أحمد ماهر باشا اعتداءً إرهابياً بكل المقاييس في حق رجل ظل طول حياته يؤمن بالاختلاف الفكري السلمي مع باقي المكونات السياسية التي شكلت باقي أطياف الشعب المصري.

ولرصد سياقات البيئة الإستراتيجية للأحداث آنذاك، نشير إلى أن الملك فاروق سيقوم بتكليف أحمد ماهر باشا بتشكيل وزارة ائتلاف وطني. غير أن الإخوان المسلمين كان لهم رأي آخر في هذه الشخصية التي تم تعيينها وفي طريقة مقارعتها والتي ابتعدت عن الدوافع السياسي الحضاري والنقاش الفكري الهادئ لينم الإجهاز عليه برصاص الغدر بالبهو الفرعوني لمجلس النواب في مشهد درامي بطله أحد كوادر (الإخوان) ويدعى محمود العيسوي.

من هو أحمد ماهر باشا ؟

ولد أحمد ماهر باشا وفقد عام 1888م، أبوه هو محمد ماهر باشا وكيل وزارة الحربية محافظ القاهرة وأخوه الكبير علي ماهر رئيس الوزارة المصرية أربع مرات. كان أحمد ماهر باشا منذ بداية العشرينات عضو في التنظيم السري للوفد برئاسة عبد الرحمن فهمي سكرتير حزب الوفد، رفقة محمود فهمي النقراشي باشا (الذي سيغتاله الإخوان فيما بعد)، ولذلك لم ينضم كلاهما رسمياً لهذا الحزب إلا في وقتٍ متأخر بسبب ظروف العمل السري، ليعمل بعدها أحمد ماهر باشا مدرساً في مدرسة التجارة العليا.

في 25 من أكتوبر سنة 1924 اختاره سعد زغلول باشا وزير للمعارف خلفاً لمحمد سعيد باشا، لكن اغتيال السير البريطاني "لي ستاك سردار" رئيس أركان الجيش المصري في 19 نوفمبر من نفس السنة أدى لاعتقاله مع النقراشي الباشا وتوجيه إنذار شديد اللهجة للحكومة المصرية من طرف سلطات الاحتلال البريطاني.

فى أغسطس من سنة 1927 توفي سعد زغلول باشا وانتخب مصطفى النحاس رئيساً لحزب الوفد بعد صراع مع كتلة "ماهر-النقراشي" . بعد ذلك سوف ينتخب أحمد ماهر باشا رئيسا لمجلس النواب من (1936/5/23) إلى (1938/2/1) . غير أن صراعاً خفياً ظل يتفاقم ما بين كتلتي "النحاس-مكرم عبيد" و"ماهر-النقراشي" ليصدر النحاس باشا أمراً بفصل النقراشي من الحزب في سبتمبر 1936 وأتبعه بفصل أحمد ماهر في ديسمبر 1936 فأسسا ، هذان الأخيران، ما عرف بالهيئة السعدية (نسبة لسعد زغلول).

مذكرات الرعيل الأول للجماعة بصمت على الطبيعة الإرهابية للتنظيم المنطرف

انطلاقا من هذا التاريخ، سنبدأ مرحلة جديدة في الحياة السياسية لأحمد ماهر باشا أكثر حيوية ونشاطاً خاصة عقب انتخابات سنة 1938م، ومع إقالة الملك فاروق لوزارة مصطفى النحاس باشا في 8 أكتوبر من سنة 1944 . هذه المرحلة توجت بإبرام اتفاق مع القصر تُوِّج بتشكيل حكومة ائتلافية بمشاركة كل من الهيئة السعدية والأحرار الدستوريين والكتلة الوفدية (حزب مكرم عبيد بعد انفصاله عن الوفد).

يوم الاغتيال

يوم السبت 24 فبراير 1945 وما إن ألقى أحمد ماهر باشا بيانه أمام مجلس النواب وهمَّ بالانتقال إلى مجلس الشيوخ، في البهو الفرعوني حتى تقدم منه الإخواني المدعو محمود العيسوي وأطلق عليه الرصاص ليرديه صريعاً على الفور.

التزم محمود العيسوي ما يسمى في أدبيات التنظيمات المنطرفة بـ(الصمت العقائدي) وأدلى بنصف تحقيقات مموهة زعم من خلالها أنه ينتمي للحزب الوطني ونافياً أية علاقة له بالإخوان المسلمين. تم اعتماد اعترافات محمود العيسوي، غير أن مجموعة من التساؤلات ظلت تفرض نفسها بإلحاح شديد. ولعل أهم هذه التساؤلات هي التي طرحها الحزب الوطني نفسه الذي صدم بيومها بالحادث. وقد ذكر عبد الرحمن بدوي،

العضو في اللجنة العليا للحزب الوطني، في سيرته المنشورة تحت عنوان "سيرة حياتي"، أن الحزب لم يكن يومها يمتلك جناحاً عسكرياً ولم يفكر بذلك أبداً ولم تكن له نية لاغتيال أحمد ماهر، ولم يجد العيسوي أحداً يؤيده أو يتعاطف معه من أعضاء أو قيادة الحزب الوطني.

من جهة أخرى، أثيرت قضية الاختراقات التي انتهجتها جماعة الإخوان المسلمين للتيارات السياسية الأخرى ولم يكن محمود العيسوي أولها، إذ يذكر محمود عساف، أمين سر حسن البنا، في مذكراته عمليات الاختراق هذه فيقول: "وجدنا أنه من بعد النظر أن نعلم ماذا يدور في أدمغة قادة مصر الفتاة، فكلفنا أحد الإخوان بالانخراط في الجمعية، هو المرحوم أسعد السيد أحمد،الذي انضم إليها وبرز فيها سريعاً لما كان له من نشاط" (أيام مع الإمام ص 27).

نشر الغسيل الإخواني

بعد أزيد من أربعة عقود من اغتيال أحمد ماهر باشا سنبدأ قيادات من الرعيل الأول للإخوان تنشر مذكراتها ومقالاتها حول التاريخ السري للجماعة، لنبصر على الطبيعة الإرهابية لهذا التنظيم المتطرف.

أولى الشهادات التي أشارت إلى تورط الإخوان في اغتيال أحمد ماهر باشا، مذكرات سيد سابق، المرجع الديني والقيادي الأبرز في جماعة الإخوان. حيث أعلن هذا الأخير في جريدة (المسلمون)، بأن اغتيال أحمد ماهر باشا نفذه التنظيم الخاص للجماعة وأن محمود العيسوي كان منخرطاً سرياً في التنظيم الخاص للجماعة حتى وإن اعتقد الجميع أنه منخرط بالحزب الوطني. وقد اعتبرت هذه العملية نموذجاً لدقة التخطيط وإتقان التنفيذ فضلاً عن الكتمان الشديد. وتكمن خطورة شهادة سيد سابق أنه كان عضواً فاعلاً في التنظيم الخاص ومطلعاً بشكل كافٍ على حيثيات القضية خلال جميع أطوارها.

شهادة أخرى لا تقل أهمية، تلك التي أدلى بها الشيخ أحمد حسن الباقوري والذي بالإضافة إلى كونه كان من المؤسسين للجماعة وقيادياً بارزاً بها، فقد كان أيضاً مرشحاً لخلافة حسن البنا بل وكان المرشح

الأبرز من بين المرشحين الثلاثة لخلافة المرشد العام، قبل أن يتم تعيينه مرشدًا للإخوان بالإنابة بعد مقتل حسن البنا . كما أن الشيخ حسن الباقوري لم يكن شخصاً عادياً في الجماعة، بل كان عضواً بارزاً بمكتب الإرشاد، يضاف إلى ذلك أنه من الذين شملهم الاعتقال بعد حادثة اغتيال أحمد ماهر باشا، مما يجعله في مقدمة المطلعين على تفاصيل القضية. ويبدو أن الرجل آثر أن يقول شهادته قبل أن يمضي إلى ربه .الشيخ الباقوري كتب مذكراته في صحيفة "المسلمون" ثم صدرت بكتاب عن مركز الأهرام للترجمة والنشر وفيها يقطع بأن جريمة اغتيال أحمد ماهر باشا كانت بتخطيط وتنفيذ الجهاز السري للجماعة.

نفذوا جريمة الاغتيال وحاولوا إلصاقها بالحزب الوطني

الشهادة الثالثة يسردها أمين سر حسن البنا محمود عساف في كتابه "أيام مع الإمام" وفيها يذكر أن التخطيط لعملية الاغتيال قام به التنظيم الخاص. يقول محمود عساف في مذكراته: "غير أن الدقة التي نفذت بها العملية جعلت الكثيرين يشكون في أنها من صنع النظام الخاص للإخوان المسلمين، بل إن بعضاً من الإخوان ظن ذلك أيضاً، وبخاصة وأن أحمد ماهر هو الذي أسقط الإمام في انتخابات البرلمان عن دائرة الإسماعيلية" (أيام مع الإمام ص 151) . ويواصل محمود عساف سرد شهادته بالقول: "دعا عبد الرحمن السندي إلى اجتماع – وكنت حاضراً فيه– وقال: إنه ينبغي أن نفكر في خطة لقتل أحمد ماهر قبل أن يعلن الحرب على المحور، وقال: إنه وضع خطة أولية تقوم على تكليف أحد الإخوان بالمهمة، فيزود بمسدس، وينطلق إلى مزلقان العباسية (مكان نفق العباسية الحالي) وينتظر هناك مرور سيارة أحمد ماهر، حيث إن السيارات تبطئ كثيراً من سرعتها عند المزلقان، ثم يطلق الرصاص عليه، ويكون هناك شخص آخر منتظرا بموتوسيكل، تحمله معه ويهربان. تلك هي الخطة البدائية التي أثارت الاستياء من جميع الحاضرين، لذلك سألته: هل هناك فتوى شرعية بقتل رجل مسلم يقول: لا إله إلا الله محمد رسول

الله؟ فقال: إننا نعد مجرد خطة، ولكن لن تنفذ إلا بعد الفتوى. قلت: ولنفرض أن هذا الشخص قبض عليه، فماذا يكون مصير دعوة الإخوان كلها بعد ذلك؟ قال: لا لن يقبض عليه. أحسست أن المسألة لعب بالنار، واستجابة للهوى الشخصي وليس مصلحة الإخوان. ثم قال: لقد اخترت أحمد عبد الفتاح طه لهذه المهمة، وهو ينتظر خارج الغرفة. ثم استدعاه وشرح له الخطة، وقال: غداً إن شاء الله نكمل دراستها في وجودك". ويضيف محمود عساف بالقول: "في اليوم التالي حضر أحمد عبد الفتاح طه وهو منهجم الوجه. وعندما بدأ الاجتماع قال: قبل أن تتظروا في أية خطة أريد أن أبلغكم أني جبنت ولن أستطيع القيام بهذه المهمة. فغضب عبد الرحمن واتهمه بالضعف والتخاذل، فقلت: إن أحمد عبد الفتاح في غاية الشجاعة لأنه واجهكم جميعاً وصارحكم بحقيقة إحساساته، وكان يمكنه أن يكتمها ثم يهرب دون فعل شيء أو اخطاركم بموقفه. وانفض الاجتماع على لا شيء. في اليوم التالي، طالعت صحف الصباح، وإذا بخبر اغتيال أحمد ماهر تحتل عناوين الصفحات الأولى، فظننت أن أحمد عبد الفتاح أعاد التفكير في الموضوع، ووجد أنه من الكثير عليه أن يجبن وهو الشخص الشجاع كما أعرفه، ثم قرر تنفيذ العملية بمفرده وبخطة من عنده... وليكن ما يكون. بادرت إلى جمع الأوراق الخاصة بالإخوان والموجودة بمنزلي فأعدمتها، واستعددت للقبض علي. غير أن صحف المساء أوضحت الأمر وذكرت أنه محمود العيسوي المحامي، الذي لم أكن سمعت باسمه من قبل، ثم تبين أنه من الحزب الوطني" (مذكرات محمود عساف أيام مع الإمام ص 152-153).

القاتل التزم ما يسمى في أدبيات التنظيمات المتطرفة بـ (الصمت العقائدي)

آخر شهادة في هذا الباب تعود للمفكر الإخواني خالد محمد خالد الذي اشتهر بكتابه "رجال حول الرسول"، حيث يقر بهذه الجريمة في مذكراته التي نشرت بجريدة الوفد بتاريخ 15 أكتوبر 1992، بالقول: "كانت أولى جرائم النظام الخاص، اغتيال أحمد ماهر باشا رئيس الوزراء في الممشى الواقع بين مجلس

النواب ومجلس الشيوخ بدار البرلمان". لقد ارتأينا أن نقتبس فقرات من مصادرها الأصلية وإخضعها للمساءلة والربط مع باقي الشهادات. وعلى ضوء التحليل، يتبين أن جريمة اغتيال رئيس الوزراء أحمد ماهر باشا، كانت أولى الجرائم التي نفذها التنظيم الخاص للإخوان المسلمين ولن تكون الأخيرة، حيث ستتبعها سلسلة من الاغتيالات لعل أخطرها جريمة اغتيال القاضي أحمد بك الخازندار، والتي لم تكن لدى الإخوان المسلمين، على غرار مثيلاتها، لا الشجاعة الكافية لتبنيها ولا الحجج الكافية لإنكارها.

جنازة أحمد ماهر باشا

مصرع ماهر باشا

الرياض

رسم نشر في مجلة الاثنين المصرية عن اغتيال أحمد ماهر باشا

عدد جريدة الاهرام الصادر في 25 فبراير 1945 عن اغتيال أحمد ماهر باشا

موقع وكتاب مهمان للتعرف على معلومات ودراسات مناقضة للمواقع الإخوانية

طروادة الإخوان(ikhwantrojan.blogspot.com)

الجماعة ونظام مبارك

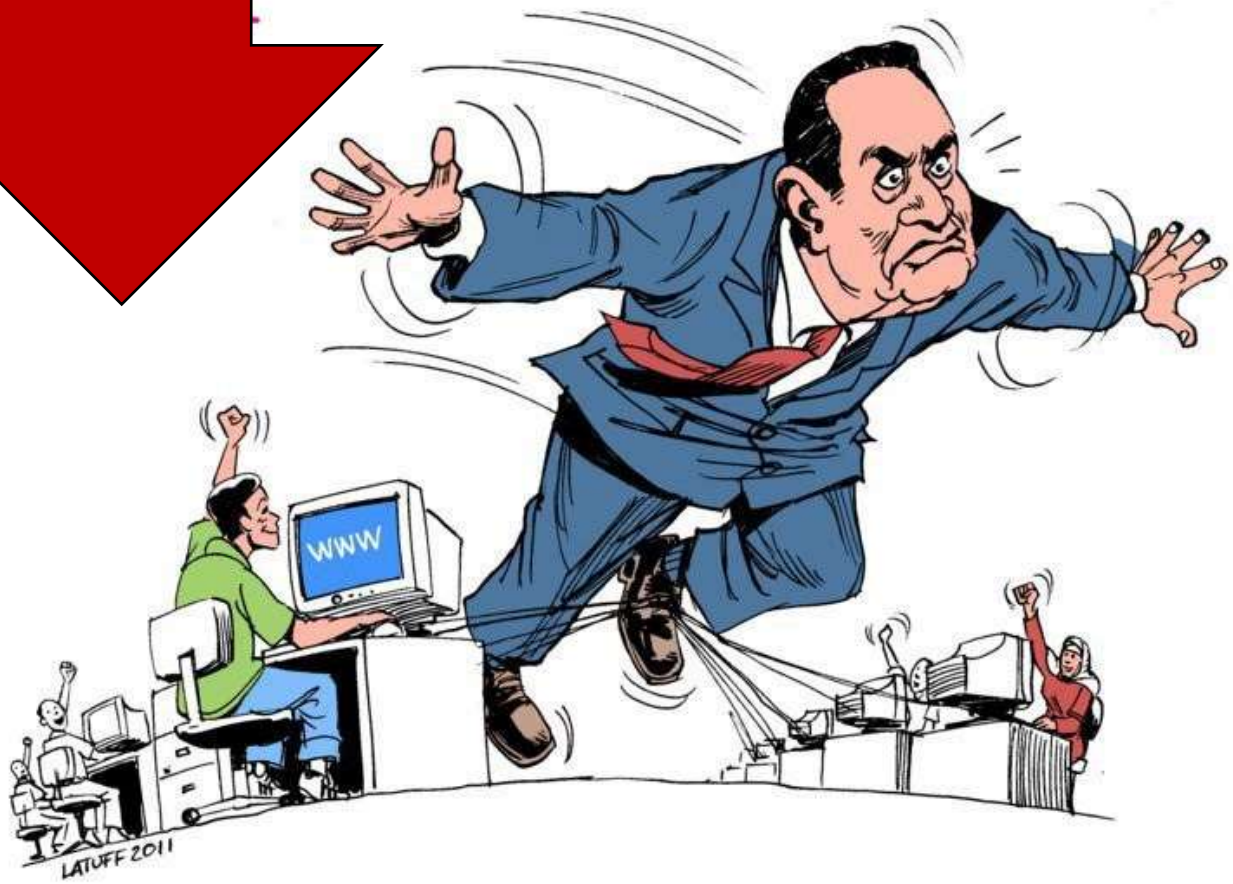

1. نظام مبارك وجماعة الإخوان المسلمين وتيارات الإسلام السياسي [9]

الثلاثاء 26/يناير/2016 - 09:19 م

فسر البعض الإسلام السياسي بأنه: تلك الحركات السلفية التي اتخذت من الإسلام غطاء ايديولوجيا، والتي بدأت في شكلها الحديث بمدرسة حسن البنا في مصر والمودودي في باكستان، وهي الحركات التي رفعت شعار "الحاكمية لله"، وحاولت إعادتنا لمربع الدولة الدينية التي تجاوزها التاريخ.

[9] بوابة الحركات الاسلامية: حقيقة مواقف ومشاركات قوى الإسلام السياسي في ثورة 25 يناير (islamist-movements.com) (1)

وبالنسبة لمصر يضم "الإسلام السياسي" عددا من التنظيمات على رأسها جماعة "الإخوان المسلمين" الذين أسسوا بعد ثورة يناير 2011، حزب الحرية والعدالة والذي تم حله بعد ثورة 30 يونية 2013، وظهرت الحركة السلفية على رأسها حزبا النور والفضيلة، وحزب البناء والتنمية لتنظيم الجهاديين أيضا . وإن اختلفت تلك التيارات الإسلامية في أساليبها إلا أنها اتفقت في برنامجها وهو "إقامة دولة إسلامية طبقا للشريعة الإسلامية" أي دولة دينية ذات مرجعية إسلامية ولا بديل آخر عنها.

وفي هذا التقرير نرصد مدى قرب وبعد هذه الفصائل ليس فقط من السلطة في مصر منذ عهد الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، بل أيضا مواقف ومشاركات هذه الفصائل في الحياة السياسية في مصر سعيا الى السلطة بداية من ثورة 25 يناير 2011، وما تبعها من أحداث ومواقف سياسية لهذه الفصائل.

وسوف نتناول في هذا الملف الشامل:

1. مواقف جماعة الإخوان المسلمون من نظـــــــــــام مبارك
2. مواقف الجماعة الاسلامية والقوى السلفية من نظام مبارك
3. مواقف ومشاركات جماعة الإخوان في ثورة ينـــــاير
4. مواقف ومشاركات الجماعة الإسلامية في ثورة يناير
5. مواقف ومشاركات القوى السلفية في ثورة ينـــــاير
6. الإخـــــــــــــوان و30 يونية
7. الجماعة الإسلامية و30 يونية
8. القوى الســـــلفية و30 يونية

مدخل:

لكشف حقيقة العلاقة بين جماعة الإخوان ومبارك لابد لنا بالتذكير بعلاقتهم بالرئيس الراحل محمد أنور السادات الذي أعطى لهم الضوء الاخضر للعودة الى ممارسة نشاطهم داخل المجتمع المصري وقد تقابل السادات معهم السادات في فترة مبكرة من حكمه وذلك في صيف عام 1971 في استراحة الرئاسة بخناكليس في الاسكندرية، وبترتيب من الملك فيصل ملك السعودية الذي رتب لقاء السادات بزعماء الإخوان في الخارج ومن بينهم سعيد رمضان، زوج ابنة حسن البنا ورئيس المنظمة الإسلامية في جنيف التي كانت ترعاها السعودية، وفي هذا اللقاء كما يقول الكاتب والمؤرخ الدكتور عبد العظيم رمضان أن السادات "قال لهم إنه يواجه نفس المشاكل التي قاسوا منها، ويشاركهم أهدافهم في مقاومة الإلحاد والشيوعية، وعرض عليهم استعداده لتسهيل عودتهم إلي النشاط العلني في مصر". وبالفعل قام السادات بالإفراج عن المعتقلين من جماعة الإخوان المسلمين، وما بين الشد والجذب والتحالف تارة والانقلاب على بعضهم البعض تارة أخرى سارت العلاقة بين تحالفات الإخوان والسادات حتى قام السادات بتشجيع نشاطات الإخوان لمواجهة المد الشيوعي، والناصري في المجتمع المصري مما أعطاهم الكثير من الفرص لتحقيق أهدافهم السياسية للتغلغل داخل أوصال الحياة السياسية والاجتماعية والنشاطات النقابية حتى باتت جماعة الإخوان المسلمون صداعا في رأس حكم السادات خاصة بعد توقيعه لاتفاقية السلام..

التي كانت الفاصل القاسم النهائي في علاقة الإخوان بالسادات فانقلب عليهم بعدما ناهضوا اتفاقياته ونشاطاته من أجل تحقيق السلام وشجعوا القوى المختلفة معه على الانقلاب ضده فبدأ في اعتقالهم وسجنهم مع بقية الفئات المعارضة لاتفاقية السلام من أجل انمام خطواتها دون أية عراقيل. . فكان اغتيال السادات هو الرد في حادث المنصة في 6 أكتوبر 1981 علي يد أحد الفصائل التي أنتجها تنظيم الإخوان المسلمين.

بدايات عهد مبارك

استفادت جماعة الإخوان من مرونة الرئيس حسنى مبارك في بداية حكمه ومحاولته في لم الشمل على المستوى الداخلي والخارجي، ومن هنا كانت بداية الإخوان في حياء بتواجدها في المجتمع المصري وتغير المفاهيم الخاطئة التي رسخها عهد جمال عبد الناصر والسادات، وبدأت على الفور في الاندماج في الحياة العامة وذلك وفقا لما أمر به المرشد العام للإخوان وقتئذ عمر التلمساني الذي استغل فتح باب الانتخابات وفقا للقائمة الحزبية عام 1984، وتحالف مع حزب الوفد ودخل انتخابات مجلس الشعب تحت جناح حزب الوفد حيث نجحت "الإخوان" في الحصول على ثمانية مقاعد في البرلمان، مما فتح شهيتهم على خيار تشكيل حزب سياسي مستقل، كون الحزب سيوفر لهم قناة قانونية للعمل السياسي، ومع ذلك لم يكن هذا الخيار سهلا في ضوء نظرة الإخوان السلبية للثقافة السياسية القائمة على الحزبية.

دفع هذا النجاح الجماعة إلى إعداد مسودات لبرنامج حزبي، وفعلا تم تشكيل مسودتين، الأولى كانت برنامجا لحزب أطلق عليه حزب الإصلاح المصري، وهدفه، إصلاح شؤون الدولة المصرية بحيث تصبح قادرة على توفير الخدمات والعمل على ضمان الحرية والأمن لمواطنيها.

أما مسودة برنامج الحزب الثاني – والذي سمي بالشورى– فكان هدفه إقامة دولة مصرية إسلامية تجمع بين دولة إرشاد تدار على ضوء الإسلام ودولة رعاية اجتماعية.

وفي منتصف الثمانينيات عادت القلاقل الاجتماعية والدينية للظهور، وكان عام 1986 من أكثر الأعوام تطورا منذ وصول مبارك إلى السلطة، حيث شهدت القاهرة أسوأ موجة من الاضطرابات، ونزل مئات رجال الشرطة إلى الشوارع (انتفاضة الأمن المركزي)، وبدأوا بنهب وإحراق الفنادق والسيارات والمنشآت التي تملكها الدولة.

ثم جاءت المسيرة الخضراء التي طالبت بتطبيق الشريعة وتطورت إلى أعمال عنف لتصعب الوضع على النظام السياسي الذي بدأ يعطي دورا أكبر للقوى الأمنية. فعندما سلم مبارك ملفات الدولة الداخلية للأمن وقد قام الأمن بدوره في قمع أية دعوة إصلاحية سواء حزبية أو إخوانية أو معارضة ونجح الأمن في إسكات كل صوت يطلب بالتغيير مع تهميش وتفتيح كل هذه الأصوات.

على الرغم من الأجواء الأمنية التي سيطرت على الدولة إلا أنها كانت وقفة للإخوان لإعادة الفكر وتطوير الذات بعد أن تأكدت بأن أي عنف من قبلها سوف يقابل بكل تصدى وحزم من قبل أمن الدولة، حيث غيرت الإخوان اتجاه العنف والتصادمات مع الأمن إلى القضاء المصري مما فتح هذا أفقا جديدا لحركة الإخوان المسلمون للحصول على الشرعية عبر المحاكم، وبدأت الحركة فعلا باستغلال المساحات المتوفرة في المجتمع، ووسعت من عملها في الجامعات والنقابات المهنية.

وسرعان ما أصبح الإخوان القوة الأكثر فاعلية في الجامعات، فقد فازوا في انتخابات الاتحادات الطلابية، وظلوا مسيطرين عليها حتى أواخر التسعينيات، وكذلك الأمر في النقابات المهنية التي كانت بالنسبة لهم أكثر أهمية من الجامعات، كون أعضاء النقابات المهنيين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة ممن لديهم هموم أكثر تعقيدا من هموم الطلاب في الجامعات.

وقد اتجه الإخوان نحو توفير الخدمات والسلع أكثر من التركيز على الخطابات السياسية، وبدأوا بتشكيل معارض لبيع السلع المعمرة كالغسالات والبرادات والأثاث المنزلي، ونجح هذا التوجه في تحقيق فوائض كبيرة في الميزانيات لأول مرة في تاريخ النقابات، الأمر الذي منحهم شعبية كبيرة.

مع نهاية الثمانينيات تنامت أعمال العنف من قبل الجماعات الإسلامية، وارتاب النظام من تحفظ الإخوان المسلمون في دعم حملة مبارك ضد عمليات الإرهاب.

إن تزايد الممارسات القمعية للنظام وضعت شرعيته على المحك بعدما أصبح عرضة للمساءلة نتيجة ضعف المؤسسات السياسية التمثيلية وتعطيل حكم القانون وغياب الإنجازات.

وفيما كان النظام يستخدم القمع مع المعارضين، لجأ إلى المؤسسات الدينية الرسمية، وشهدت وسائل الإعلام الرسمية أسلمة تدريجية لمجابهة التأثير المتطرف المتنامي للإسلاميين، حيث بدأ النظام بتوزيع وإعطاء تصاريح لإنشاء صحف إسلامية بهدف تقديم رؤية وسطية معتدلة للإسلام ودوره في المجتمع.

وفي سياق هذه التطورات كان الإخوان يحرزون تقدمًا في الانتخابات الطلابية، حيث فازوا عام 1987 بأغلبية المقاعد في الاتحادات الطلابية، والأمر نفسه حصل في النقابات، ويعود ذلك إلى إشرافهم الإداري والمالي المتفوق، وخدمات الرعاية الاجتماعية التي حققوها.

قوة التنظيم

أدت المشكلات التي واجهها مبارك مع عنف الإسلاميين إلى زيادة تدريجية في تطرف سياساته تجاه المجتمع مع المحافظة على تجاوب معتدل مع المعارضة السياسية.

طالبت المعارضة بإلغاء نتائج انتخابات عام 1984 لأنها اقتصرت على الأحزاب واستبعدت الأفراد المستقلين، ورفعت دعوى إلى المحكمة الدستورية العليا وطالبت بحل مجلس الشعب، الأمر الذي دفع مبارك عام 1986 إلى إدخال بعض التعديلات على القانون الانتخابي، ونتيجة لذلك حل مجلس الشعب

وأجريت انتخابات تشريعية جديدة عام 1987 . وحرص النظام على سيطرة الحزب الوطني الديمقراطي على البرلمان، وجاءت حصيلة الانتخابات كما كان متوقعا، حيث فاز الحزب الوطني بأغلبية 309 مقاعد من أصل 444 مقعدا، وبرغم فوز الحزب الوطني بالأغلبية وعدد مقاعد أكبر إلا أنه بمقارنة الأعوام السابقة فيعد الحزب الوطني هو الخاسر الأكبر، فهذه هي المرة الأولى التي تحصل فيها الحزب الحاكم منذ عام 1952 على أدنى عدد من المقاعد. حيث كان يفوز بـ 444 مقعداً كاملة، وهذه التضحية الكبرى من قبل نظام مبارك لتعطي مساحة ما من الحرية الشكلية وتهدئة المعارضة، ورسالة أخرى للمجتمع الدولي انفي مصر حياة حزبية عادلة وانتخابات حرة نزيهة.

أما بالنسبة للإخوان فقد حصلوا في البرلمان الجديد على 36 مقعدًا، وكان الأعضاء الجدد أقل سنًا من الأعضاء السابقين وأكثر علما، ونظرا لأدائهم الناجح في البرلمان والمجتمع تحولوا رمز القوة والحق ومساندة الفقراء فهم فقط من يصححون الأوضاع داخل المجلس والمسمار القوى في ظهر الحكومة، أو هكذا كانت الصورة عنهم لدى عامة الشعب. وهذا لم يأت من خلال مناقشة أعضاء الإخوان تحت قبة البرلمان للقضايا الدينية فقط، بل بدأوا بمناقشة القضايا الأوسع التي تهم الجمهور، كمجال حقوق الإنسان ووضع قطاع الصحة والإعلام والتعليم. . . إلخ.

تسييس الشرعية

مع بداية التسعينيات من القرن الماضي بدا الصراع العلني حول شرعية وجود الإخوان السياسي على الساحة المصرية، حيث إن الإخوان المسلمون لم يكتفوا بمتراكمة شرعية مجتمعية، بل ذهبوا نحو تسييس هذه الشرعية، الأمر الذي أدخلهم في صراع حاد مع السلطة. وعليه قرر الإخوان مقاطعة الانتخابات البرلمانية عام 1990، وقد ارجع الإخوان سبب المقاطعة إلى الفساد السياسي واستمرار عمل النظام بقانون الطوارئ، وقد شكلت هذه المقاطعة النوتة الرسمي الأول بين الإخوان والنظام. حيث وضعت النظام أمام الرأي العام في موقف حرج ومأزق دولي في غياب الشفافية في التعامل مع التعددية والحرية السياسية في مصر، ومن جانب أخر كانت ورقة ضغط من الإخوان لنظام للحصول على بعض المكاسب أو الاتفاقيات الخاصة بين الإخوان والنظام.

وفي ظل غياب منابر سياسية رسمية للتعبير عن آرائهم ومطالبهم، اتجه الإخوان نحو التسييس المتزايد للنقابات والجامعات، ولعب هذا التسييس دورا مؤثرا في النظام، ويعود ذلك إلى أداء الإخوان المدهش والمنظم في ميدان الخدمات الاجتماعية.

وخلال الخمس السنوات التي غاب فيها الإخوان عن البرلمان، زادت الحركة من تركيز أنشطتها في النقابات، وفي عام 1992 حققت الجماعة نجاحا غير متوقع في انتخابات مجلس نقابة المحامين، والأمر ذاته في عدد من النقابات من بينها نقابة المهندسين.

وفي ظل هذه الأحداث وابتعاد الإخوان عن البرلمان حاولت أن تستفيد من هذا الابتعاد إلى تكثيف جهودها في الظهور الشعبي تحت شعار (الإسلام هو الحل) وقد خدمت "الظروف" والأحداث العالمية والكوارث الطبيعية الإخوان لتشييد الموقف العام ولتفصح عن ذاتها كقوة فاعلة له نظام وقوة نشطة في أحناء الجمهورية، وذلك كان من خلال حادثتين هما:

الحادثة الأولى:

في غزو العراق للكويت، ومن ثم ضرب العراق لخروجها من الكويت (حرب الخليج الثانية). كان موقف الإخوان متفقا مع موقف النظام في إدانة غزو العراق للكويت، لكن مع التدخل الأجنبي حدث انقسام بين الموقفين، إذ عارض الإخوان هذا التدخل، وقد وظفوا وجودهم القوي في النقابات للتعبير عن آرائهم السياسية المعارضة لموقف النظام، وبدأت النقابات بتشكيل تحالفات بين أنشطتها غير مسبوقة في تاريخ النقابات منذ عام 1952. مما بدا لنظام مبارك أن ثمة أمرًا خطيرًا تجهز وتعد له الإخوان.

الحادثة الثانية:

في زلزال مصر 92، حيث شكلت الهزة الأرضية التي ضربت مصر عام 1992 حدثًا آخر لم يكشف للدولة عن مدى قوة الهيكل التنظيمي للإخوان وحسب، بل أظهر كيف يمكن أن توظف تلك القوة سياسيا. فمرة أخرى وظف الإخوان مواردهم في النقابات وخارجها في إنقاذ ضحايا الزلزال، مستفيدين من وجودهم في نسيج المجتمع في المناطق الحضرية والريفية للتنسيق بين هذه المساحات لضمان نقل سريع لمواد الإغاثة. وتفاقم الوضع مع النظام عندما تحدثت المحطات الإخبارية العالمية عن الأداء الجيد للإخوان في عمليات الإغاثة، ثم زادت نقمة النظام على الإخوان عندما قاموا بتسييس عملهم الإنساني بوضع شعارات على خيم الإنقاذ كتب عليها "الإسلام هو الحل"، وقد بدا للنظام أن الإخوان يعملون كحكومة ظل. مما استوجب الأمر من قبل نظام مبارك إلى إجهاض هذه الجماعة والعمل على ضعفها وتفتيتها.

المواجهة

أجريت الانتخابات البرلمانية عام 1995 على أساس نظام الانتخابات السابقة القائم على المرشحين المستقلين، وليس على القوائم الحزبية. وقد أحرز الحزب الوطني نصراً كبيراً بحصوله على 417 مقعداً في مقابل ستة مقاعد لحزب الوفد وخمسة للتجمع وواحد للإخوان المسلمين، وشهدت انتخابات 1995 أسوأ التدخلات وأكثرها قمعاً من قبل النظام لمنع المعارضة من الفوز، إذ ضيقت الشرطة على الناخبين، وحولت عدداً من أعضاء الإخوان إلى المحاكمات العسكرية. ومما لا شك فيه فإن المحاكمات العسكرية وجهت ضربة قوية للتنظيم في الصراع مع النظام، وبدا الإخوان أمام خيارين: إما أن تلجأ الحركة إلى العنف وتضرب مصداقيتها الشعبية التي ميزتها عن المتطرفين، أو أن تمارس سياسة ضبط النفس إلى أن تمر العاصفة. وقد استقر رأي الإخوان على الخيار الثاني، مع عدم السلبية المطلقة تجاه ما يجري بحقها.

وزاد النظام في تصعيد حملته ضد الإخوان في الجامعات والنقابات المهنية، وأقر تعديلات قانونية تمنح صلاحيات للقضاة في الإشراف على الانتخابات النقابية، فضلاً عن حق إسقاط ترشيح أي مرشح.

ثم قام النظام بعد ذلك بمحاربة الأصول المالية للحركة، وكان من أهم الخطوات التي اتخذها وقفه التبرعات التي كانت تمر عبر النقابات إلى الضحايا بعد حادثة الزلزال، وكان ذلك ضاراً على صعيد عائدات النقابات، الأمر الذي أجبر المصريين على إيداع تبرعاتهم في حسابات حكومية، وقد نال نظام مبارك ما أراد وقد أضعف الإخوان بعد أن قص جناحها القوي في النقابات

محاولات التهدئة

جاءت انتخابات عام 2000 تحت إشراف قضائي كامل، وهي سابقة منذ تجربة التعددية الحزبية، واتسمت بدرجة عالية من النزاهة، ونتيجة للظروف التي حكمت علاقة الإخوان بالنظام خلال السنوات السابقة، قص الإخوان مرشحيهم على 75 مرشحًا تجنبًا لاستفزاز السلطة، فاز منهم 17 نائبًا فقط. وفي انتخابات 2005، جاءت الأحداث الداخلية والعالمية في صف الإخوان، حيث شارك الإخوان بقوة في انتخابات 2005، وفاز الإخوان بـ 88 مقعدا . وذلك لسببين: الأول، تزامن هذه الانتخابات مع الانتخابات الرئاسية، والسبب الثاني الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على مصر لتحقيق مستوى أعلى من النزاهة السياسية.

الجولة الأخيرة

شهدت هذه الفترة فترة الارتخاء واللعب بالمفردات السياسية والصفقات غير المعلنة من تحت المائدة ما بين الإخوان ونظام مبارك، الأمر الذي استفادت منه الإخوان ووظفت قدراتها على البناء الداخلي والانتشار الأكبر بين صفوف الشعب وقد خدمها في ذلك عدة عوامل منها:

على المستوى المحلي:

يمر النظام بمرحلة انتقالية يمهد فيها لما بعد الرئيس مبارك، وهي مرحلة معقدة تتداخل في صياغتها مراكز قوى مختلفة، وكانت هذه الصفقة الأكبر بين النظام والإخوان إذا أعلن المرشد العام أنه لا يمانع من حكم جمال مبارك لمصر.

كما أعلن محمد بديع المرشد الجديد لجماعة الإخوان المسلمين، أنه لن يدخل في أي مواجهة مع النظام خاصة فيما يتعلق بـ "ملف التوريث"، كما اتبع المرشد العام النهج السلمي فضلا عن أن تجنب وضع الجماعة في مواجهة مباشرة مع الحكومة من خلال اتخاذ خطوات مثل الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في

الشوارع أو أي محاولة لتحويل الحركة إلى حزب سياسي رسمي. فضلا عن قوله: "إن جماعة الإخوان المسلمون لم تكن يومًا عدوًا للنظام". كما رحبت من قبل الجماعة بشخص جمال مبارك وعدم ممانعة توليه حكم مصر إذا خرج من قصر أبيه مبارك ورشح نفسه كمستقل مثله مثل باقي الأعضاء الآخرين وفي المقابل كان الخطاب الرسمي للدولة في إعلامها الإعلامي والصحافي ابتعدت عن تشويه الجماعة والسماح لها بالعمل وفقا لما هو مخطط وتحت عيون الأمن والإفراج عن بعض المعتقلين، كما تم تحويل القضايا المتهم فيها أعضاء الجماعة من المحاكم العسكرية إلى المحاكم العادية.

وهذا يؤكد ثمة صفقة تمت بين الطرفين لتهدئة الصراع بينهم وتخفيف حدة التوتر والإحراج الداخلي الذي تسببه الإخوان للنظام في خروجها مع المتظاهرين، فلم تشهد أي مظاهرة مصرية لحركة المعارضة الرافضة لتوريث جمال مبارك في مصر خلال هذه الفترة أي تواجد أخواني.

وفي الوقت نفسه جاء حديث المرشد الحالي محمد بديع غير حديث المرشد السابق مهدي عاكف الذي كان يرفض تماما التوريث وشخص جمال مبارك. وبين تغير المسار هذا حول توريث جمال مبارك في موقف الجماعة قد يعطي مؤشر على تأكيد مرور صفقة هدنة بين النظام ومبارك والإخوان.

على المستوى الدولي:

تخلي الولايات المتحدة عن أجندتها حول الإصلاح السياسي في المنطقة العربية. ومع ضعف إدارة اوباما إزاء الملف المصري. كانت الفرصة الذهبية للنظام مبارك في تهيئة المناخ العام لتوريث الحكم وعقد صفقات مع جهات المعارضة والأحزاب الشكلية ومن ثمة كانت الإخوان على أول قائمة هذه الصفقات في عقد الهدنة حتى يمر التوريث بسلام.

لكن ماذا سوف تستفيد حركة الإخوان من هذا ؟ ربما أنها تعمل بمبدأ أو فقه التقية في التعايش السلمي مع من لا ملة له إلى أن تأتي الفرصة لتعلن خروجها وتقرض عصيانها المدني في ظل ضعف القوى المعارضة في مصر وترهل النظام المصري وتخبطه السريع في تمرير قضية التوريث .

وهذا ما تطرحه الأحداث الأخيرة التي جرت في انتخابات البرلمان المصري لعام 2010، لتهب جماعة الإخوان معترضا هذه المرة في محاولة منها لإثبات الذات والوجود على الساحة المصرية بعد أن ذهب بعض المحللين إلى نوم الجماعة في العسل وقبولها دور الضحية المستلذة بتعذيبها من سياط نظام مبارك لها في تهميشها وتسطيحها المخل الذي قام به نظام مبارك خلال الخمس سنوات الأخيرة.

عودة الصراع

بديع: مبارك والد كل المصريين
ولا مانع من ترشح نجله بشروط
الإخوان أعقل من التفكير في انتخابات الرئاسة

كتبت - دنيا سالم:

لا تنوى جماعة الإخوان المسلمين خوض الانتخابات الرئاسية المقبلة، طبقا لمحمد بديع، المرشد العام للإخوان المسلمين في حوار له مع برنامج «العاشرة مساء»، الذى أذاعته فضائية دريم مساء أمس الأول. والذى أرجع السبب في ذلك إلى أن «الإخوان أعقل من التفكير في هذا الأمر في الوقت الحالي».

وعن الخطاب الذى أرسله بديع إلى الرئيس مبارك كتهنئة له على شفائه، قال بديع: «لقد وجهت ذلك الخطاب إلى مبارك بوصفه والد الشعب المصرى، خرج سالما من عملية جراحية خطيرة»، وطالب بديع الرئيس مبارك بالالتفات إلى حقوق أبنائه من المصريين وأن يرفع عقوبة السجن عن من دخلوه ظلما، مضيفا أن المجتمع المصرى على وشك الانفجار في أي لحظة.

من أجلك أنت

الاخوان المسلمون

بديع: الإخوان لا يعارضون ترشيح جمال مبارك للرئاسة

كتب - محمد خيال:

عقد مكتب إرشاد جماعة الإخوان أمس اجتماعه الأسبوعي الأول برئاسة المرشد الجديد الدكتور محمد بديع، لوضع الترتيبات النهائية لاختيار نواب المرشد الجدد وتقسيم مسئولية اللجان والأقسام داخل الجماعة.

وكان بديع قد أكد أن الإخوان لا يعارضون ترشيح جمال مبارك للرئاسة بل متنافسون آخرون.

وأضاف في تصريحات لقناة الجزيرة أمس الأول، أن الجماعة لا تعارض ترشيح جمال مبارك للرئاسة شريطة ألا يتميز عن أي مرشح آخر هي العرض على الشعب وأن تجرى الانتخابات وفقا لآلية نزيهة.

وأوضح جمال حشمت عضو مجلس شورى الجماعة أن الآلية التي أشار إليها بديع في تصريحاته يتصدر بها آليات الشفافية والنزاهة.

وأضاف أن الإخوان لن يقبلوا بأي مرشح في إطار مادة «العار» حسب وصفه، في الدستور وهي المادة ٧٦ والتي تقف حائلا أمام تكافؤ الفرص.

وأشار إلى أنه ليس الشرط فقط أن يكون جمال مبارك بين مرشحين حتى تقبله الجماعة لأن المرشحين في الغالب سيكونون ديكورا.

وكان بديع رفض الخوض في مسألة التوريث في أول خطاب ألقاه أمام المؤتمر الصحفي الذي شهد تنصيب مرشدا ثامنا للجماعة ومعلنا في

شهدت انتخابات مجلس الشعب 2010 حالات تزوير وخروج القوى المعارضة من مقاعد البرلمان في الجولة الأولى، حيث خرج الوفد والإخوان من انتخابات اعتبرتها القوى المعارضة فاسدة ومزورة في حين تعتبرها

القوى الرسمية والحزب الحاكم انتخابات حرة عادلة، حيث فاز الحزب الوطني الحاكم بـ 209 في الجولة الأولى ومن المقرر أن يصل في الإعادة إلى بـ 398 مقعدا، في حين لم تحقق الإخوان المسلمون أي مقعد، حيث باغتت جماعة الإخوان المسلمون الجميع بإعلان انسحابها من الجولة الثانية لانتخابات مجلس الشعب جولة الإعادة .

وأصدرت الجماعة بيانا برر فيه أسباب الانسحاب وقالت فيه ما حدث في هذا اليوم وما سبقه من أيام من تزوير وإرهاب وعنف على أيدي رجال الأمن وبلطجية الحزب الوطني، حتى وصل الأمر إلى التعدي على بعض القضاة والمستشارين، وقد جرت محاولات كثيرة لاستفزاز الإخوان المسلمون وجرهم إلى ممارسة عنف مضاد، وهو ما لم يستجب له الإخوان وأعلنوا- ولا يزالون يعلنون باستمرار- رفضهم الواضح وإدانتهم لأية ممارسات عنيفة، وقد رأى الشعب كل الجرائم التي رصدتها .

وأضاف وما حدث أثبت أن النظام مغتصب للسلطة مزور لإرادة الأمة مستمر في طريق الفساد والاستبداد، كما أن عدم المشاركة في جولة الإعادة هو إعلان لاحتجاجنا على هذا الاغتصاب والفساد ويزيد من عزلة النظام عن الشعب، ويثبت أنه يهدد مبدأ المواطنة ويكرس رفض الآخر، كما يكرس الفساد والديكتاتورية والاستبداد.

وأكد البيان: عدم مشاركتنا في هذه الجولة الانتخابية لا يعني تغييرًا في استراتيجيتنا الثابتة بالمشاركة في جميع الانتخابات، ولكنه موقف فرضته الظروف الحالية، وكل حالة تقدر بقدرها ، وسوف نستمر في كل الإجراءات القانونية التي تلاحق المزورين والمفسدين لإبطال هذا المجلس المزور ولإحقاق الحق وإعادته إلى صاحبه الحقيقي وهو الشعب. ومن خلال قراءة البيان هذا تتضح نقطتان:

أولا: خروج الجماعة عن ركب النظام

الذي أراد لها أن تكون مجرد ديكور مسرحي لتهيئة الأجواء لتمرير التوريث عندما يطرح على مجلس الشعب، ورفض الإخوان هذا يأتي رفضا سياسيا لتمرير رسالة إلى نظام مبارك بأن اللعبة مازالت في يد الإخوان وعلى نظام مبارك أن يتعقل في معاملة الجماعة، وفقا لمقولة المرشد العام في البيان" وكل حالة تقدر بقدرها" والمعنى أن الإخوان، ووفق عُرفها ومرجعيتها سوف تتعامل مع الموقف كما تراه هي وفقا لتطبيق الشريعة الإسلامية من منظورِها، والتي تنص على الخروج على الوالي الفاسد، ولعل إشارة المرشد في البيان في قوله :"أن النظام مغتصب للسلطة مزور لإرادة الأمة مستمر في طريق الفساد والاستبداد"، وهذا معناه رفض تام لسلطة مبارك أو من سوف يورثه من خلال تمريره في مجلس الشعب الذي تم تزوير انتخاباته.

ثانيا: يأتي انسحاب الإخوان من مجلس الشعب

في هذه الفترة التاريخية الحرجة في تاريخ مصر، رغبة منها في تأسيس عمل جماهيري يكون أكثر التصاقا بفئات الشعب حتى تمهد المشهد المصري لبروزها وتأصيل فكرة) الإسلام هو الحل)، وفي أول رد فعل لشباب الجامعات من الإخوان فقد خرجوا في مظاهرات داخل الجامعات المصرية بشديد التزوير الذي حدث في الانتخابات رافعين إشارات (لا لتزوير) (الإسلام هو الحل)، وهذه رسالة أخرى مفادها أن الإخوان سوف ينشطون مدنيا داخل ووسط عامة وفئات الشعب المختلفة.

وفي أول رد فعل على قرار انسحاب الإخوان فقد تضامنت معهم قوى المعارضة المختلفة وقد تضامن حزب الوفد مع الإخوان وقرر الانسحاب من جولة الإعادة في انتخابات برلمان 2010،

للتصحيح

كنت في تلك الفترة نائباً لرئيس حزب الوفد وقد شاركت في اجتماع المكتب التنفيذي للحزب الذي اتخذ قراراً بانسحاب مرشحي الحزب من جولة انتخابات الإعادة بسبب حالات التزوير الفاضحة لموز الوفد

ومنهم فؤاد بدراوي سكرتير عام الحزب. وقبل إعلان قرار الانسحاب اتصلي بي د. عصام العريان ولما أخبرته بقرارنا بالانسحاب أكد لي أن الجماعة ستعلن انسحابها هي الأخرى فور إعلان الوفد الانسحاب.

أما على المستوى الرسمي من قبل نظام مبارك فلا تعليق يذكر غير تمسك الحزب الوطني بنزاهة الانتخابات وأن التاريخ سوف يسجلها لمصر في عدالة الانتخابات وحريتها.

وهكذا ينتهي الصراع بشكل مأسوي بين الطرفين (نظام مبارك – الإخوان) قبيل انتخابات الرئاسة في مايو 2011.

3. حقيقة مواقف ومشاركات الجماعة الإسلامية

في هذا الجزء من الملف سوف نعرض مواقف الجماعة الإسلامية من نظام مبارك، وعملية التحول الكبرى من العنف إلى المهادنة، وقد نشأت الجماعة الإسلامية كجماعة دعوية داخل الجامعات المصرية في أوائل السبعينيات من القرن العشرين، والتي سرعان ما تحولت دعوتهم إلى "الجهاد" لإقامة "الدولة الإسلامية" وإعادة "المسلمين إلى التمسك بدينهم وتحكيم شرع الله"، ثم الانطلاق لإعادة "الخلافة الإسلامية من جديد".

وتختلف عن جماعات الجهاد من حيث الهيكل التنظيمي وأسلوب الدعوة والعمل، بل وحتى الانتشار؛ حيث تتركز الجماعات الجهادية في الدلتا والقاهرة، والجماعة الإسلامية تنتشر بشكل خاص في محافظات الصعيد وبالتحديد أسيوط والمنيا (الصعيد).

واستخدمت الجماعة الإسلامية أسلوب المواجهة الإرهابية المسلحة ضد رموز السلطة وقوات الأمن المصري والأقباط، والسياحة طوال فترة الثمانينيات وفترات متقطعة من التسعينيات، وتلقت ضربات أمنية متلاحقة من قبل الأمن المصري والذي شمل اعتقال معظم أعضائها وضرب قواعدها.

سجل حافل بالإرهاب

كانت هناك حرب حقيقية بين الدولة والجماعة الإسلامية ولدى هذه الجماعة سجل حافل بالإرهاب والعمليات الإرهابية التي راح ضحيتها الكثير فالجماعة الإسلامية قامت في 6 أكتوبر 1981 بأكبر وأهم عملية في تاريخها، بالمشاركة مع تنظيم الجهاد المصري (عقب الاندماج بين التنظيمين) عندما قامت باغتيال

الرئيس المصري الراحل أنور السادات على يد الجناح العسكري للجماعة بقيادة الملازم أول خالد الإسلامبولي وبصحبة زملائه عبد الحميد عبد السلام الضابط السابق بالجيش المصري والرقيب متطوع القناص حسين عباس محمد، والذي أطلق الرصاصة الأولى القاتلة والملازم أول احتياط عطا طايل حميدة وكانت الجماعة تستهدف من ذلك إثارة القلاقل والاضطرابات للاستيلاء على مبنى الإذاعة والتليفزيون في ماسبيرو بالقاهرة والمنشآت الحيوية بمناطق مصرية مختلفة .

وفي تلك الأثناء وخلال هذه الأحداث قبض عليهم جميعاً ، وقدموا للمحاكمة التي حكمت عليهم بالإعدام رمياً بالرصاص، كما تم تنفيذ الحكم في زميلهم محمد عبد السلام فرج صاحب كتاب "الفريضة الغائبة" بالإعدام شنقاً.

ومن بين هذه العمليات التي كان لها تأثير كبير على مؤسسة الأمن المصرية الهجوم على مديرية أمن أسيوط: في 8 أكتوبر 1981م؛ حيث قام بعض أفراد الجناح العسكري للجماعة الإسلامية بمهاجمة مديرية أمن أسيوط ومراكز الشرطة ومحاولة احتلال المدينة، ودارت بينهم وبين قوات الأمن المصرية معركة حامية قتل فيها العديد من كبار رجال الشرطة والقوات الخاصة وانتهت بالقبض عليهم، وعلى رأسهم ناجح إبراهيم وكرم زهدي وعصام دربالة، وعاصم عبد الماجد، وفؤاد الدواليبي، وأسامة حافظ، والحكم عليهم فيما عرف في وقتها بقضية "تنظيم الجهاد" بالأشغال الشاقة المؤبدة لمدة 25 عاماً.

وتنسب للجماعة محاولات إرهابية عديدة منها وأبرزها اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب المصري الأسبق، وأن قتله كان تصفية حسابات مع الحكومة والدولة ردا على حملات الاعتقال المتتالية.

وكان للشعينيات النصيب الأكبر من العمليات الإرهابية التي نفذتها الجماعة، ومن بينها:

في 21 أكتوبر 1992 قتل سائح بريطاني قرب ديروط الجنوبية. وأعلنت الجماعة الإسلامية مسئوليتها، وفي 26 فبراير 1993 قتل سائح تركي وآخر سويدي، وشخص ثالث مصري في انفجار قنبلة بمقهى في قلب القاهرة. وقد جرح 19 شخصًا آخرين بما في ذلك 6 سياح.

وفي 8 يونيو 1993 تم إلقاء قنبلة على حافلة سياحية قرب الأهرام، ما أسفر عن مقتل مصريين وجرح 15 سائحًا، من بينهم سائحان بريطانيان،

وفي 26 أكتوبر 1993 قتل أمريكيان وفرنسي وإيطالي، وجرح سائحان آخران في هجوم شنه رجل على فندق سميراميس بالقاهرة. وقالت الشرطة: إن المنفذ مختل عقليًا. وقد تم اعتقال المهاجم وإيداعه مستشفى للأمراض العقلية، لكنه هرب لاحقًا وفجر حافلة قرب المتحف المصري بالقاهرة.

وفي 4 مارس 1994 تبنت الجماعة الإسلامية هجومًا على عبارة سياحية على النيل في جنوب مصر. وقد أسفر الهجوم عن جرح سائح ألماني لفظ أنفاسه الأخيرة فيما بعد.

أما في 26 أغسطس 1994 تم إطلاق النار على حافلة سياحية بين الأقصر وسوهاج، ما أسفر عن مقتل شاب إسباني.

وفي 27 سبتمبر 1994 قتل ألمانيان ومصريان في منتجع بالبحر الأحمر. وقد أعدم عضوان من الجماعة الإسلامية بتهمة تنفيذ الجريمة في 1995.

وفي 23 أكتوبر 1994 تبنت الجماعة الإسلامية هجومين في جنوب مصر، ما أسفر عن مقتل بريطاني وجرح خمسة أشخاص آخرين.

الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك استُهدِف من عناصر متبنيه في أديس أبابا عام 1995 وقتل جميع أفرادها آنذاك من قبل الحرس الرئاسي المرافق.

وفي 18 أبريل 1996 قتل 18 سائحًا يونانيًا، وأصيب 14 بجروح في هجوم على واجهة فندق أوروبا قرب أهرام الجيزة. وتبنت الهجوم "الجماعة الإسلامية" قائلة إنها استهدفت سياحًا إسرائيليين.

وفي 18 سبتمبر 1997، قتل تسعة مصطافين ألمان وسائقهم المصري بعد أن تم تفجير حافلتهم خارج المتحف المصري وسط القاهرة.

مصرع ٧٠ شخصا وإصابة ٢٥ آخرين فى هجوم إرهابى غادر على السياح فى الأقصر

مبارك يتابع الحادث ويرأس اجتماعا طارئا لتقييم الموقف.. ويكلف الجنزورى بإعداد تقرير عاجل لتحديد المسئوليات

٦ إرهابيين مسلحين اختطفوا سيارة وفتحوا النار عشوائيا فى الدير البحرى قبل مقتلهم فى معركة مع قوات الأمن

الأولى: القتلة تنكروا فى ملابس جنود الأمن المركزى

الجنزورى و٧ وزراء يبحثون ملابسات الهجوم الإجرامى

وفي 17 نوفمبر عام 1997 قتلت الجماعة في خلال 45 دقيقة 58 شخصًا معظمهم سياح سويسريون بالدير البحري بالأقصر، فيما عرفت بمذبحة الأقصر أو مذبحة الدير البحري. وفيها هاجم ستة رجال مسلحين بأسلحة نارية وسكاكين؛ حيث كانوا متنكرين في زي رجال أمن مجموعة من السياح كانوا في معبد حتشبسوت بالدير البحري.

المراجعات الفكرية

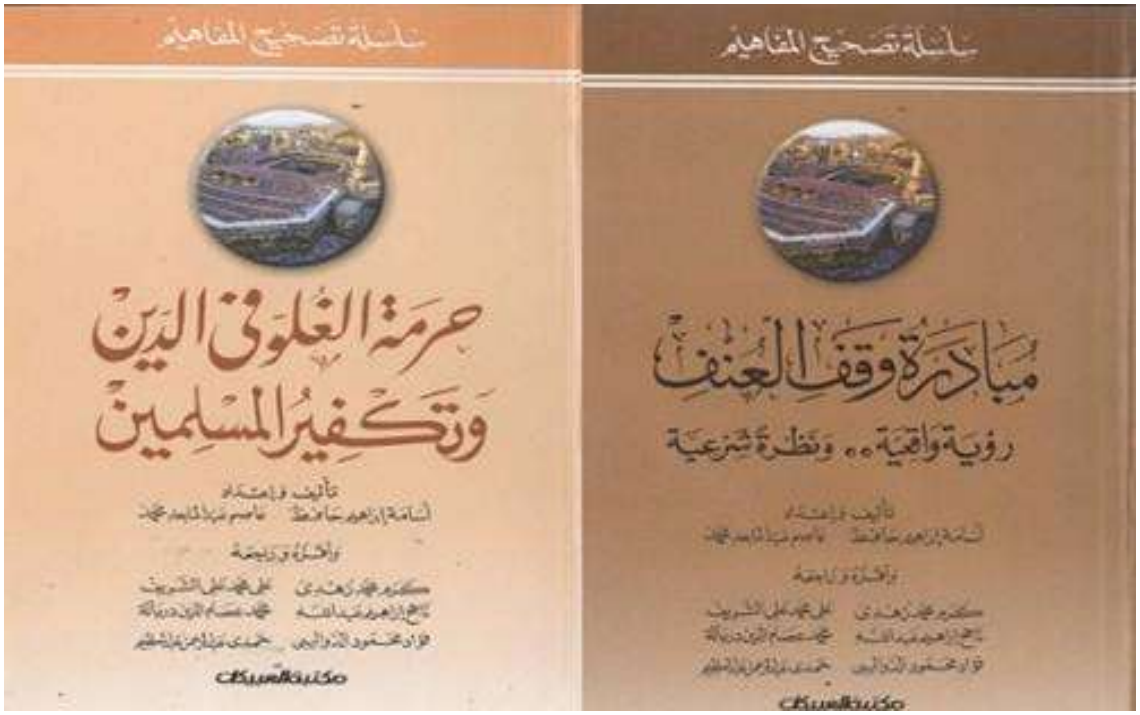

كانت المراجعات الفكرية أبرز حدث قامت به الجماعة الإسلامية في عهد مبارك؛ حيث أصدر ثمانية من أعضاء مجلس شورى الجماعة الإسلامية من محبسهم عدة كتيبات تحت عنوان "سلسلة تصحيح المفاهيم"، وهي تمثل مراجعة فقهية للكثير من المفاهيم التي انتهجتها الجماعة في التسعينيات وتسببت في تصادمها مع الحكومة؛ الأمر الذي أطلق حمامات من الدماء بدأت مع اغتيال رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب في أكتوبر 1990، واختتمت بمذبحة الأقصر في نوفمبر 1997، ونتج عن تلك الموجة أكثر من ألفي قتيل وعشرات الآلاف من المعتقلين، إضافة إلى خسائر اقتصادية فادحة نتيجة تدهور السياحة المصرية.

وعلى الرغم من تزامن صدور المراجعات الفكرية لقادة الجماعة الإسلامية مع عملية إعادة الحسابات التي تجريها العديد من الحركات الإسلامية في أعقاب تفجيرات 11 سبتمبر، وما أعقبها من هجمة شرسة على الإسلام بصفة عامة والحركات الأصولية بصفة خاصة، إلا أن جذور المراجعة والتصحيح لدى

الجماعة تسبق بكثير تفجيرات نيويورك، ويمكن رصد النتاج الأولى لتلك المراجعة في الخامس من يوليو عام 1997؛ حيث ألقى أحد المنهمين أثناء نظر القضية رقم "235 عسكرية" بيانًا مُزَيلًا بتوقيع القادة التاريخيين للجماعة الإسلامية يدعو فيه لإيقاف العمليات القتالية وحقن الدماء، وشَكَّل البيان مفاجأة للكثيرين خارج وداخل الجماعة، وتباينت المواقف بين مؤيد ومعارض ومشكك، ولكن وقوع مذبحة الأقصر، وما صاحبَها من عمليات قتل دموية أثارت غضب وسخط الجميع- دفع الرافضين داخل الجماعة- خاصة قيادات الخارج- إلى مراجعة مواقفهم، وإعلان تأييدهم للمبادرة في 28 مارس 1999، واستمرت الأمور ما بين شد وجذب بين الجماعة والحكومة المصرية، حتى صدرت المراجعات الأخيرة، والتي يؤكد البعض أن صدورها لم يكن ممكنًا لولا التجاوب الذي قوبلت به من جانب وزارة الداخلية المصرية، خاصة فيما يتعلق باجتماعات القادة الثمانية، والجولات التي قاموا بها في مختلف سجون مصر لكسب تأييد زملائهم من أعضاء الجماعة، كما أطلقت الشرطة حينها سراح حمدي عبد الرحمن- أحد القادة الثمانية- وذلك بعد انتهاء فترة سجنه، في بادرة غير مسبوقة، فالشرطة كانت تقوم باعتقال كل من تنتهي فترة عقوبته من قادة الجهاد والجماعة الإسلامية.

نقد ومراجعة الذات

بلور القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية مراجعتهم الفكرية في أربع كتب، وتم عرضها خلال معرض القاهرة للكتاب، وحملت الكتب عناوين: "مبادرة إلغاء العنف رؤية ونظرة واقعية"، و"حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين"، و"تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء"، و"النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين". وعناوين الكتب تدلل بوضوح على التغير الجوهري الذي طرأ على فكر هؤلاء القادة، خاصة إذا قورنت بما جاء في كتب "ميثاق العمل الإسلامي" الذي وضعه كل من عاصم عبد الماجد وعصام دربالة وناجح إبراهيم عام 1979، والكتب الأربعة شارك في صياغتها وكتابتها كل من: كرم

زهدي، وناجح إبراهيم، وعصام دربالة، وعاصم عبد الماجد، وأسامة حافظ، وفؤاد الدواليبي، وعلي الشريف، وحمدي عبد الرحمن، والأخير حمل مراجعات الجماعة لدى خروجه من السجن لنشرها وعرضها على المجتمع.

ويتلخص أهم ما جاء في تلك الكتب، التي تبدو أقرب إلى مراجعة فقهية- وليست فكرية- للأسس والمبادئ الشرعية التي قام عليها فكر الجماعة الإسلامية في الثمانينيات والتسعينيات، في التراجع عن الغلو في تنفيذ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والاعتراف بما ترتب على ذلك من أخطاء وتجاوزات كان من أهمها إهمال الدعوة وتربية المجتمع، فضلًا عما تعرضت له الجماعة من مصادمات ومطاردات بسبب ذلك الأمر، كما شملت الكتب مراجعة لقضية الاختلاف والاجتهاد، وكيف أنه لا تجب الإنكار في الأمور محل الاجتهاد، وأن التكليف مرتبط بالاستطاعة، وبما لا يكلف الإنسان مشقة وجهدًا لا طاقة له بهما.

وتضمنت مراجعات قادة الجماعة الإسلامية إلقاء الضوء على مبادرة وقف العنف وما تعرضت له من ضغوط كادت تفشلها، خاصة في أعقاب مذبحة الأقصر، وكيف أنه رغم عدم تجاوب الأمن مع تلك المبادرة إلا أنها ساعدت في تهيئة الأجواء لوقف العنف، وهو ما تدعم بتأييد الشيخ عمر عبد الرحمن مفتي الجماعة من محبسه في أمريكا للمبادرة، وما تلي ذلك من تأييد قادة الخارج. وشدد القادة على أن مراجعاتهم- هذه- ليست صفقة مع الحكومة، إنما هي واجب شرعي لوقف اقتتال منعته الشريعة لمفاسده العظيمة، وهو "لا يتنافى مع واجب آخر يلزمنا جميعًا، وهو السعي لإعلاء دين الله وإقامة شريعته".

واعتبر القادة أن المصادمات مع قوات الأمن أفرزت العديد من القضايا الخطيرة التي تحتاج لضبط شرعي، وشددوا على موقف الشريعة من عدم جواز قتل النساء والأطفال والشيوخ ولا الأعمى والذمي ولا الراهب ولا العبد ولا الفلاحين ولا الصانع والمدنيين الذين ليسوا من أهل المقاتلة والممانعة وتحريم

التمثيل بجثث القتلى وحظر هدم منازل المحاربين أو حرق حاميتهم أو قتل دوابهم وضرورة الرحمة بالأطفال والنساء، وألا يقتل الرجل أباه ولا ذا رحم وعدم قتل رسل الأعداء ومنع قتال الكفار والمشركين قبل دعوتهم إلى الإسلام وعدم نقض العهد .

وحسمت المراجعات مسألة استهداف بعض أفراد الجماعة للسائحين والأقباط واستحلال دمائهم وأموالهم، وشددت على عدم جواز قتل المستأمنين والسياح، وأنه لا تحل التعرض لهم أو لأموالهم أو أعراضهم، فدخولهم البلاد الإسلامية يعتبر أماناً لهم، حتى لو اختلف البعض في أمان الحكومة، فالعبرة بما يعتبره السائح أماناً، فهو لا دخل له في الخلافات.

وفيما اعتبر نقدًا للذات واعترافًا بالخطأ، حدد قادة الجماعة أسباب الغلو في الدين بـ: الاشتغال بالمعارك الجانبية عن القضايا الكبرى والإسراف في التحريم بغير دليل، واتباع المتشابهات وترك المحكمات، عدم التعلم على أيدي العلماء، وضعف البصيرة بالواقع والحياة والتاريخ وسنن الكون، ووجود بعض مظاهر الجهل مثل الاتجاه الظاهري في فهم النصوص .

وفي محاولة لتقويم مستقبل الحركة الإسلامية وتنقيتها من أخطاء الماضي، خلص قادة الجماعة الإسلامية إلى حرمة القتال إذا لم تحقق مصلحة ولم يأت بثمرة ولم يكن له نتيجة سوى سفك الدماء، فالقتال شرع في الإسلام لتحقيق مصلحة أكبر منه أو رفع مفسدة أعظم منه. كما شددوا على حرمة إلقاء النفس في التهلكة وأنه منهي عنه شرعًا وعقلًا، وأن الشباب الذين يُقْدِمون على قتال الحكومات القوية فيهلكون أنفسهم دون نفع لأحد ولا الإسلام يتسببون في بعض المفاسد والتضييق على الدعوة الإسلامية وعلى رجالها .

موقف الدولة والإخوان من المراجعات

أعقب صدور مراجعات قادة الجماعة الإسلامية ردود فعل متباينة من جانب الأطراف ذات الصلة، وكان الأمر اللافت هو ترحيب حبيب العادلي وزير الداخلية بالمراجعات، واعتبرها "إنجازاً غير مسبوق في تاريخ التعامل لتغيير الفكر من الأخطاء"، ووصف العادلي المراجعات بأنها "نوع من التحول الفكري لدى قيادات هذه الجماعات، نتيجة الرؤية الحقيقية لأبعاد النظريات والأفكار، التي سبق وأن بنوا عليها نظرياتهم وتنظيماتهم"، كاشفاً النقاب عن تأييد الأجيال المختلفة للجماعة داخل السجن لمبادرة قادتهم.

وكان تأييد الإخوان المسلمون للمبادرة متوقعاً، فالجماعة خاضت تجربة مشابهة داخل السجون في نهاية السبعينيات، وانتهت بإصدار حسن الهضيبي المرشد الثاني للجماعة عام 1971 كتاب "دعاة لا قضاة"، وفيه تبرأت الجماعة من العنف كأحد سبل التغيير، ومنذ ذلك التاريخ لم يثبت تورط أي من أعضاء الجماعة في أعمال العنف[11].

واعتبر مصطفي مشهور مرشد الجماعة حينها أن مباركة موقف الجماعة الإسلامية ضروري؛ لأنها أعادت تصحيح الأخطاء حتى تخرج من كبوتها وتحافظ على شبابها من وحشة السجون والمعتقلات. وإذا كان مشهور قد لفت إلى أن الدولة في حاجة لبعض الوقت للتأكد من جدية موقف الجماعة الإسلامية،

[11] تحتاج تلك العبارة إلى مراجعة !

فإن نائبه مأمون الهضيبي طالب الدولة باتخاذ خطوة مقابلة، واعتبر أن وقف الاعتقالات هو السبيل لوقف العنف نهائيًا، وأن الكرة الآن في ملعب الدولة.

وعلى الرغم من ترحيب أعضاء الحركة الإسلامية ممن سبق اتهامهم في قضايا العنف بالمبادرة، واعتبارها تطورًا إيجابيًا في مسيرة الجماعة، إلا أنهم لفتوا النظر إلى غياب البعد السياسي في تلك المراجعات، وتركيزها على التخلص من أخطاء الماضي دون أن ترسم منهجًا لمستقبل الجماعة سياسيًا ودعويًا.

وأخذ جمال سلطان وكيل مؤسسي حزب الإصلاح على كتب المراجعات غياب الرؤية السياسية لدور الجماعة مستقبلًا، واعتبرها "معالجات جزئية داخل تنظيم إسلامي لن يكون لها ثمار فعالة في الأجيال المقبلة في ظل مناخ سياسي فاسد وغير ديمقراطي". واتفق المحامي ممدوح إسماعيل وكيل مؤسسي حزب الشريعة مع ما ذكره جمال سلطان، مشيرًا إلى أن الجماعة لم تخطط طريقًا واضحًا، بمعنى هل تؤسس جمعية مثل جمعية أنصار السنة، أم تعمل بسياسة الباب الموارب كالإخوان المسلمين، أم تنشئ حزبًا سياسيًا.

الزمر بين التحفظ والرفض؟

ولعل تحفظ أعضاء جماعة الجهاد- رغم ترحيب بعضهم المبدئي بفكرة المراجعة- كان أكثر وضوحًا، وشكك بعضهم بطريقة غير مباشرة في مدى توافق المبادرة مع الشريعة، وطالبوا بعرض الكتب على الأزهر لأخذ رأيه، وهو ما أكده حمدي عبد الرحمن أنه تم بالفعل.

وكانت أشد التحفظات- التي أوصلها البعض لدرجة الرفض- من جانب عبود الزمر الزعيم التاريخي للجهاد وابن عمه طارق الزمر، وأشارت بعض التقارير الصحفية إلى أنه رفض الانضمام للموقعين على المراجعات، معتبرًا أنها مخالفة للأصول الشرعية ومنافية لمبدأ الجهاد، وأشارت تلك التقارير إلى أن الزمر هدد بسحب تأييده لمبادرة وقف العنف، وأنه عوقب على موقفه ذلك بنقله إلى سجن أبو زعبل.

ولكن كمال حبيب، أحد قيادات الجماعة السابقين والذي قضى عشر سنوات في السجن في قضية اغتيال السادات، يؤكد أن الزمر لم يرفض المراجعات لكنه تحفظ عليها لعدم وجود المقابل فيما تختص بمصير ومستقبل حركة الجهاد، فالجماعة الإسلامية- حسب قول حبيب- توافقت مع الأجهزة الأمنية بعيدا عن باقي الجماعات، وتم الإفراج عن العديد من رجالها؛ لهذا رفض عبود وطارق الزمر المشاركة في إعداد المراجعات أو إعطاء موافقة صريحة عليها.

ولم يمنع رفض أو تحفظ عبود الزمر- أيًا ما كان موقفه- بعض أعضاء الجماعة من إعلان تأييدهم للمبادرة؛ حيث ذكرت صحيفة الشرق الأوسط اللندنية أن ياسر أيوب قيادي الجماعة اللاجئ بألمانيا أكد دعمه لفكرة المراجعة، ونقلت الصحيفة تأكيد أيوب- على لسان سعد حسب الله محامي الجهاد- على "أن التوقيت جاء مناسبًا لمرحلة المراجعات الفعلية التي تقودها الجماعة الإسلامية حاليًا للعودة إلى الخط الدعوي والاعتراف خطأ انتهاج عمليات العنف".

بعد أن قامت الجماعة بمراجعاتها الفكرية، وخرج أفرادها وقادتها من السجون؛ حرصت الجماعة منذ ذلك الوقت على التأكيد على العمل السلمي، وأنه لا عودة للعنف تحت أي ظرف من الظروف، وصبت معظم بيانات الجماعة في تلك الفترة في اتجاه تأييد الحكومة المصرية، ومهاجمة مخالفيها، وخاصة جماعة الإخوان المسلمون التي كانت الجماعة الإسلامية تطالبها بعمل مراجعات فكرية مثلها، حتى إن الكثيرين في ذلك الوقت كانوا يرون أن الجماعة الإسلامية أصبحت مخلب قط للحكومة المصرية في مواجهة التيارات الإسلامية بصفة عامة، والإخوان المسلمون بصفة خاصة.

4. الإخوان المسلمون وأسباب الصدام مع الأنظمة المتعاقبة[12] (الثورة وما بعدها)

تحدثنا في الحلقة السابقة عن طبيعة العلاقة بين الإخوان المسلمين والنظام الملكي، والأسباب التي أوجدت حالة الصدام بين الجماعة والنظام، وعرفنا أنها كانت نتيجة لسيطرة الاستعمار على البلاد،

[12] http://old.egyptwindow.net/Details.aspx?Kind=14&News_ID=1657

وعدم رغبته في وجود جماعة تعمل على زلزلة أركان دولته الاستعمارية في مصر، بالإضافة إلى وقوفهم في وجه المخطط الصهيوني الأمريكي البريطاني للسيطرة على فلسطين، وكيف أن حرب فلسطين كانت المسرح الأكبر الذي كشف عن قوة الإخوان المسلمين وخطرهم على الإنجليز والصهيونية، مما حدا بهم بمطالبة النقراشي باشا بحل جماعة الإخوان المسلمين فاستجاب لهم وأصدر قرارًا بحل الجماعة - بتجاوز اختصاصاته كحاكم عسكري- في ديسمبر 1948م، وكيف أن الجماعة دخلت في طور المحنة والاعتقال، وقتل المرشد في عهد إبراهيم عبد الهادي.

الإخوان المسلمون وعهد عبد الناصر والثورة

بعد أن أفرج عن الإخوان عادوا للمطالبة بأحقيتهم في العمل داخل إطار مشروعية الجماعة، وتحقق لهم ذلك بعد أن حكمت لهم المحكمة بذلك، فعادت الجماعة مرة أخرى وفتح المركز العام، كما فتحت الشعب، وعادت الجماعة كما كانت، لكنها تحت قيادة جديدة بعد اغتيال مؤسسها وقائدها الإمام حسن البنا، ففي 17/10/1951م اختير المستشار حسن الهضيبي ليكون مرشدًا عامًا للإخوان المسلمين، فقاد الرجل -بالرغم من كبر سنه- مسيرة العمل غير أن شخصيته كانت تختلف عن شخصية الإمام البنا وكان من الطبيعي في ظل هذه التطورات والمتغيرات أن تحدث بعض الاختلافات في وجهات النظر داخل الجماعة بين بعض الأفراد والقيادات خاصة بين فكر المرشد العام وطبيعة النظام الخاص القديمة وقيادته، لكن بالرغم من ذلك كان الصف متلاحمًا على غاية واحدة وهي العمل لدعوة الله وإسقاط الملكية، وجاءت الفرصة عندما اشترك الإخوان المسلمون ومجموعة الضباط الأحرار في تحريك ثورة ضد النظام الملكي وزلزلة أركانه، يقول عبد اللطيف البغدادي في مذكراته الجزء الأول، طبعة المكتب المصري الحديث، ص (24): «قمنا بتدريب الإخوان المسلمين عسكريا وأمددناهم بالأسلحة والذخيرة التي كان قد أمكن لنا تهريبها من مخازن الجيش وعملنا على تشكيل كتائب فدائية

منهم تحت قيادة ضباط بغرض القيام بغارات فدائية قبل ذهابهم لفلسطين عام 1947م خاصة بعد قرار التقسيم في نوفمبر 1947م» وقد تحركت هذه الثورة بعد القوة التي أبداها رجال النظام الخاص في حرب القنال عام 1952م وما ظهروا به من كفاءة حربية عالية كانت موضع اهتمام جمال عبد الناصر والذي دفعه للاستعانة بهم في تحريك الثورة وتأمينها، وفعلا تحركت هذه الثورة بالتعاون بين الضباط والإخوان وتحرك الضابط أبو المكارم عبد الحي لحصار قصر عابدين، كما توجه عبد المنعم عبد الرؤوف إلى الإسكندرية لحصار قصر رأس التين، وظل محاصرًا له حتى تنازل الملك عن العرش وطرد في 26 يوليو 1952.

طبيعة رجال الثورة أعضاء مجلس قيادة الثورة

وبعد أن استقر الوضع للضباط الأحرار شكلوا مجلس قيادة الثورة لتحكم مصر من خلاله حتى تجرى الانتخابات، وتحكم مصر من خلال نظام ديمقراطي نيابي، غير أن الخلافات والمشاحنات شقت صفوف الضباط، وحدثت تكتلات بينهم وانعدمت الثقة فيما بينهم، فبرزت هذه المشاكل على السطح، وأصبح الوضع ينذر بخطر، خاصة أن بعض رجال مجلس قيادة الثورة كان لا يرضى عن محمد نجيب بسبب زيادة شعبيته، وخوفهم من أن يقصيهم عن الحياة السياسية، وهو المطلب الذي كان ينادي به محمد نجيب بعودة رجال الجيش إلى أماكنهم بين صفوف العسكريين، فكان هذا لا يرضي هؤلاء الضباط، فعملوا على تهميش نجيب، واحتدم الشقاق خاصة بين نجيب وعبد الناصر، فيذكر عبد اللطيف البغدادي في مذكراته ص(93) أن عبد الناصر اتصل بمستشار محمد الضابط إسماعيل فريد، وطلب منه أن يبلغ نجيب بعدم الذهاب إلى حفل ذكرى وفاة حسن، وأنه يحذره من الذهاب، وإلا فإن العاقبة ستكون وخيمة عليه، ثم سب الناصر ولعن محمد نجيب».

لم يكن لدى رجال الثورة رؤية واضحة في كيفية إدارة البلاد ومن ثم كانت الانشقاقات والمشاحنات بين صفوف الضباط كثيرة، وأصبحت مصر تعيش محنة العسكريين، فتارة يتحرك سلاح الفرسان، وأخرى تحرك جمال سالم سلاح الطيران ويهدد نجيب، كما يعلن عبد الحكيم عامر أنه سيدك سلاح الفرسان بالطيران، وأخذ كل فريق يسابق الفريق الآخر في السيطرة على مقاليد الأمور، وحاول كل فريق استرضاء القوى الأخرى لتكون في صفه كالإخوان وغيرهم.

كما أن جمال أخذ يشيع الرهبة والرعب في قلوب الشعب عن طريق المظاهرات التي كان تحركها الضابط أحمد طعيمه وإبراهيم الطحاوي والانفجارات التي أحدثها عبد حنى يطلب الشعب أن يظل العسكريون في السلطة تحمون البلاد، وما كانت هذه التفجيرات إلا بمعرفة وإدارة عبد الناصر كما ذكر بغدادي ص(146) عندما قال: «لقد اعترف عبد الناصر لي ولكمال الدين حسين وحسن إبراهيم يوم الأحد 21/ 3/ 1954م بأن التفجيرات التي حدثت في مبنى محطة السكك الحديدية وحرم الجامعة ومحل جروبي هو التي قام بها بهدف إثارة البلبلة في نفوس الناس حتى تجعلها تشعر بعدم الأمن والطمأنينة».

لقد قيد الحكم العسكري البلاد منذ سيطرته على مقاليد الحكم، ففي 10/ 12/ 1952م أصدر مجلس قيادة الثورة (على ما به من خلافات) قرارًا بإلغاء دستور عام 1923م وإعلان الدستور المؤقت في 10/ 2/ 1953م.

الإخوان ومرحلة جديدة

لقد عاد الإخوان إلى الحياة السياسية بعد أن حكمت لهم المحكمة بذلك، واندمجوا في الحياة بقوة، واشتركوا في تأمين الثورة، كما أنهم ظهروا بمظهر القوة في حرب فلسطين وحرب القنال؛ مما كان سببا في خوف أي نظام من قوتهم.

وقد أدرك مجلس قيادة الثورة -ومن بعد عبد الناصر- هذه الحقيقة فتجنبوا إثارتهم وحاولوا كسب ودهم في هذه المرحلة التي تحتاج فيها الثورة لدعم شعبي متمثل في الإخوان الذين كانوا يعدون قوة ضاربة في أكباد البلاد من شرقها لغربها، حتى إن مجلس قيادة الثورة عندما أقدم على حل الأحزاب استثنى جماعة الإخوان من ذلك الحل، يقول بغدادي: «بعد أن رأى مجلس قيادة الثورة تعنت الأحزاب في التطهير قام باعتقال بعض قادتها، وأصدر في 1/17/1953م قرارًا بحل الأحزاب والهيئات السياسية ومصادرة أموالها فيما عدا جمعية الإخوان المسلمين باعتبارها منظمة دينية خاصة».

وليس ذلك فحسب، بل قام مجلس قيادة الثورة في 10/11/1952م بإصدار عفو شامل عن قتلة الخازندار، كما أصدر القانون رقم (179) في 9/3/1952م والذي استند إلى كون الإخوان ليسوا حزبًا سياسيًا ولا ينطبق عليهم ما ينطبق على الأحزاب.

كانت هذه الفترة تتميز بالصدام بين كل الأطراف كل تحاول أن يكون الطرف الفائز في هذا الصراع وكانت جماعة الإخوان المسلمين في منأى عن تلك الصدامات، مما يدل أن الصدام ليس من طبيعة الإخوان بل هو طبيعي في أنظمة الحكم الفردي والشخصي ليحافظ على وضعه ومكاسبه الشخصية التي حققها، ولذا عندما أراد عبد الناصر أن يدمج الإخوان في هيئة التحرير ورفضهم ذلك لكونهم منظمة دعوية والهيئة لا تقوم على هذا الهدف بدأ الصدام، خاصة بعدما أقام طلاب الإخوان المسلمين بجامعة القاهرة حفلًا وكان سيتحدث فيه نواب صفوي زعيم فدائيان إسلام الإيراني، والذي كان يقف في وجه استبداد الملك رضا بهلوي، فقام الشباب التابعون لهيئة التحرير بمهاجمة الحفل ومحاولة إفشاله بالقوة، فما كان من طلبة الإخوان إلا أنهم تصدوا لهم وأوسعوهم ضربا فارتد شباب الهيئة مقهورين فحملها عبد، فيقول بغدادي ص(88: 91): «اجتمع مجلس قيادة الثورة في استراحة وزارة الأوقاف بمنطقة الأهرامات يوم 12/18/1953م وناقش بعض الموضوعات والتي من أهمها كيفية القضاء

ومقاومة الإخوان المسلمين كما ناقشنا الطريقة المثلى لحل جمعيتهم، وأن نستفيد من الانشقاقات الموجودة داخل الإخوان بعضهم البعض وتغذيها لإضعافهم، كما ناقشنا أن حل جمعيتهم الآن سيزيد العطف عليهم وتمسك الشعب بهم، غير أن عبد الناص تحكم أنه وزير الداخلية تعجل وأصدر قرارًا بحل الإخوان في 1/17/ 1954م واعتقال قادتهم، وذلك بسبب صدام طلبة الإخوان مع طلبة هيئة التحرير، كما قام بفصل طلبة الإخوان والضباط والموظفين المنتمين لهم».

الأستاذ عبد القادر عودة والمستشار الهضيبي وعبد الناص

منذ أن جاء المستشار الهضيبي وتولى منصب المرشد العام وهو ينظر للأسباب التي قد تؤدي لصدام الإخوان مع أي نظام فوجد أنها متمثلة في النظام الخاص بشكله القديم فقام وأعلن أنه لا سرية في الدعوة وبدأ تشكيل النظام الخاص من جديد حيث دمج أعضاءه في العضوية العامة للجماعة فلقى هذا التغيير معارضة من قادة النظام القديم فاجتمعت الهيئة التأسيسية وناقشت هؤلاء الأخوة غير أنهم ظلوا مقتنعين بما يروا فقامت الهيئة بفصلهم في نوفمبر 1953م وكانوا «عبد الرحمن السندي ومحمود الصباغ وأحمد زكي وأحمد عادل كمال» فزاد بذلك عنصر الشقاق داخل صف الدعوة بسبب عدم وضوح الرؤية للقاعدة من الإخوان فكانت فترة تضارب أحدثت هزة قوية استغلها عبد الناص في معرفة كيف يوجه الضربة للإخوان لكسر شعبيتهم فكان تحادث كل طرف من الإخوان بشكل ولون غير أن رجال الدعوة لم ينخدعوا كثيرا بما كان يفعله عبد الناص معهم فظل الصف متماسكا خاصة بعد فشل عبد الناص في حمل الإخوان على فصل المستشار الهضيبي من مركزه وعدم قدرته في السيطرة الكاملة على الإخوان مما كان سببا في جزعه وخوفه المستمر منهم وزاد هذا الشعور بعدما قام الإخوان بمظاهرة عابدين في مارس 1954م ورأى عبد الناص ومجلس قيادة الثورة قوة الإخوان التي ظهرت فيها فقام بإصدار قرار بالإفراج عن جميع الإخوان وفي مقدمتهم المرشد العام في 26/

3/ 1954م وذكرت صحيفة الأهرام في صفحتها السابعة خبر زيارة جمال عبد الناص لمنزل المرشد العام لهنيئه بالإفراج، حتى إن محمد نجيب كما ذكر بغدادي تساءل في اجتماع 24/ 7/ 1954م عن سبب زيارة جمال للمستشار حسن الهضيبي وأن كل ذلك يتم بدون معرفة مجلس قيادة الثورة وهو خاصة.

لم يكن صدام عبد الناص مع الإخوان في محنة 1954م صدام من قبل الإخوان كما يروج بعض الكتاب بقدر ما هو عملية ديناميكية كرد فعل على محاولة الإخوان التأثير في الشعب وازدياد شعبيتهم لديه، فاصطنع عبد الناص هذا الحادث -كما ذكر حسن الهامي في جريدة الأحرار- ليرفع من شعبيته ويقضي على الإخوان وتم ذلك في حادث المنشية الذي تم في 26/10/1954م والتي لم يكن عبد الناص قد انتهى من خطابه حتى زج بآلاف الشباب داخل المعتقلات وكانت كل القرائن تدل على أن هذا الحادث مصطنع وليس حقيقيا (وكل ذلك واضح في تتابع الأحداث والتي ذكرتها صحف الأهرام والجمهورية والأخبار لأيام 27 أكتوبر حتى 4 نوفمبر 1954م والتي يظهر من بين سطورها كذب وافتراء هذا الحادث).

صدام عبد الناص مع كل الهيئات والقوى السياسية

لم تقص الفترة على التخلص من الإخوان فحسب بل عمل عبد الناص على التخلص من كل من ينادي بالحريات والحكم النيابي فعندما طالب الدكتور السنهوري رئيس مجلس الدولة بذلك حرك عبد الناص بعض رجال هيئة التحرير واعتدوا عليه في مكتبه، وندد وا بالديمقراطية.

كما قام باعتقال الشيوعيين وقادة الأحزاب مما يدل أن الصدام طبيعة في شخصية عبد الناص وليس في الغير بسبب سعيه للحكم الفردي السلطوي.

تقول الدكتورة هالة مصطفى في كتابها "الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك" ص(111: 119): «انتهت أغلب الدراسات في مجال النظم السياسية المقارنة إلى

إدراج النظام المصري في عهد جمال عبد الناص ضمن النظم السلطوية – Authoritarian Regime – وأنه نظام يتسم بعدد من الخصائص أهمها:

1. إنه نظام لا ينهض على وجود أيديولوجية سياسية قوية متماسكة.
2. وجود حزب سياسي واحد تحتكر القوة السياسي.
3. لا يوجد تعبئة سياسية في النظام السياسي السلطوي إلا في بداية قيامه، أما 4. بعد استقراره فإن النظام لا يعتمد إلى الاعتماد على التعبئة الجماهيرية.
5. يهتم النظام بالسيطرة على الجيش وتحتل القادة العسكريون وضعا متميزا في النظام السياسي حيث يتحولون إلى سياسيين.
6. كما تميز هذا النظام بضعف الأيديولوجية الرسمية، والضعف المؤسسي.

وهذا ما قام عليه نظام عبد الناص والسادات ومبارك حيث الانفراد بالسلطة وعدم إشراك الهيئات أو المؤسسات في إدارة دفة الحكم ومن ثم وجد الصدام مع كل طوائف الشعب غير أنه زاد مع الإخوان بسبب محاولتهم إصلاح هذا النظام وإرساء الحياة النيابية فتؤدي بطبيعة الحال إلى الصدام.

لقد وضح فكر الإخوان المعتدل وقت محنة التكفير والهجرة التي ظهرت في السجون بعد محنة 1965م حيث تصدوا لها وأخرج المستشار حسن الهضيبي كتاب «دعاة لا قضاة» وضح فيه منهجية الدعوة وأنه لا عنف داخل الدعوة، ومن أراد فعل ذلك فليبحث عن لافته أخرى غير الإخوان المسلمين ليعمل تحتها.

أسباب أخرى للصدام

لقد اشتد الصدام مع الإخوان أيضاً كما تقول الدكتورة هالة بعد اعتراض الإخوان على قانون الإصلاح الزراعي على هذا الوضع الذي أراده مجلس قيادة الثورة وأنه هذا الشكل يعد غير دستوري، وانتهاك للحريات، وأيضا عدم ارتياحهم لقرار إقالة رشاد مهنا، فضلا عن بعض التصريحات للمرشد العام التي لم تشعر رجال الثورة بارتياح وخوفهم من الإخوان كالتصريح الذي صرح به المرشد العام لوكالة الأسوشيتدبرس في 5/ 7/ 1953م، كما أقلق نشاط الإخوان داخل بعض النقابات العمالية والجامعات مجلس قيادة الثورة لخوفه المسيطر على بعضهم من قوة الإخوان، وذلك كما ذكر الدكتور عبد العظيم رمضان في كتابه "[[الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر]] ص(149)" .

كما زاد من هذا الصدام كما ذكر أحمد حمروش في كتابه "قصة" ص(184)، موقف الإخوان في أعقاب توقيع اتفاقية الجلاء بالأحرف الأولى في 27/ 7/ 1954م ورفض الإخوان لها بهذه الصورة وبسبب ما ورد فيها حول حق عودة القوات البريطانية إلى مصر في حالة وقوع هجوم مسلح على أي بلد يكون طرفا في معاهدة الدفاع المشترك من دول الجامعة العربية أو تركيا .

لقد عمل عبد الناصر منذ قيام الثورة على السيطرة على مقاليد الأمور فعمل على إزاحة كل من يعترض طريقه في تحقيق ما يرنو له من السيطرة الفردية على الحكم واتضح ذلك من الصراع مع محمد نجيب –كما ذكرنا– ومحاولة إقصاءه لزملائه في مجلس قيادة الثورة عن الحكم، فقد ذكر جمال سالم لزميله البغدادي قوله في ص(175) من مذكرات بغدادي عندما زاره في مكتبه في 6/4/1954: «من أن عبد الناصر يحاول أن يثبت أنه قوة ومركز ثقل في المجلس وأنه أصبح يتصرف في حالات كثيرة نفس السياسة منفردا» .

كما طلب عبد الناصر في اجتماع مجلس قيادة الثورة في 12/4/1954م حرمان كل من سبق دخوله الوزارة في الفترة من 1936م حتى 23/7/ 1952م من الوظائف العامة لمدة 5 سنوات وكان يقصد بذلك السنهوري باشا .

كما أنه أقصى صلاح سالم ثم جمال سالم ثم عبد اللطيف البغدادي الذي استقال في 1964/3/25م، ثم كمال الدين حسين بل اعتقله عام 1965م بعدما علم بما يلاقيه الإخوان في السجون من تعذيب رهيب فأرسل لعبد الناصر خطاب في 1965/10/12م يقول له فيه: "اتق الله" فما كان من عبد الناصر إلا أن اعتقله وأهله في استراحة الآثار بمنطقة الأهرام وحدد إقامته وفصل أقربائه من الوظائف وترك زوجته تعاني المرض بعد منعه الطبيب عنها حتى توفيت في 1966/1/9م.

كما أنه اعتقل أعوانه الذين قدموا له خدمات كبيرة في إذلال الشعب كحمزة البسيوني وشمس بدران وصلاح نصر، وكان سببا في دفع صديقه الصدوق عبد الحكيم عامر للانتحار في 1967/9/14م، فإذا كان قد تخلص من أقرب أصدقاءه فكيف لا يعز عليه التخلص ممن يهددون سلطانه الفردي ولذا كان ذلك سببا لصدام عبد الناصر مع الإخوان.

ونخرج من ذلك كما ذكرت الدكتورة هالة مصطفى:-

- إن التعامل السياسي مع العامل الديني على المستوى الأيديولوجي أو مستوى السياسات قد تم بشكل انتقائي بما يخدم أهداف النظام، كما أنه نظام سعى للسيطرة على كل المؤسسات الدينية.
- إن سياسة النظام اعتمدت على عدم السماح ببروز أية قوى سياسية إسلامية أو معارضة تنازع النظام وهو ما أدى لصدام 1954م، 1965م.

الإخوان والسادات وطبيعة المرحلة

الرئيس محمد أنور السادات

توفي عبد الناصر في سبتمبر 1970م واختير محمد أنور السادات ليكون خليفة له، وحاولت مراكز القوي استغلاله وتسيره كما يروا وفقا لأهوائهم غير أنه أدرك مرامي خطتهم واستطاع أن يقضي عليهم في ثورة التصحيح في 1971/5/15م ليستقر له الحكم، ونظر من حوله فوجد أن الشيوعيين يسيطرون على كل

مقاليد الحياة الإعلامية والثقافية والعسكرية، فأفرج عن المعتقلين السياسيين بمن فيهم الإخوان المسلمين وأفسح لهم المجال للعمل على العودة بالمجتمع إلى التمسك بتعاليم الإسلام وما جاء به، فأحسن الإخوان الدعوة وعملوا في هذه الفترة على تربية المجتمع تربية إسلامية فعاد التدين إلى المجال العام من جديد فأخذ عدة مظاهر فظهر الحجاب في الجامعات مرة أخرى وبدأ الشباب يرتادون المساجد.

كما أدخل السادات تعديلات دستورية جديدة حيث نصت المادة الثانية من دستور 1971م أن الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية وأضافت إلى النص القديم ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع ثم عدلت إلى "الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع".

كما أفسح المجال أمام التعددية الحزبية المقيدة كشكل وديكور وليس كحقيقة تسمح بتداول السلطة، غير أن الحياة السياسية شهدت بعض المعارضات لسياسة السادات بسبب تمركز السلطات في يده واستئثار الحزب الوطني بالحياة السياسية كلها وهيمنة مؤسسة الرئاسة عليه في وجود بعض الأحزاب الضعيفة، ناهيك عن أن كوادر الحزب لم تأت من قواعده وإنما كان يتم تعيينها، ومن ثم تمركزت السلطة في يد الرئيس.

ولقد أصدر النظام عدة قرارات لتقييد المشاركة السياسية مثل قانون الأحزاب رقم 40 لسنة 1977م والمعدل بقانون 36 لسنة 1979م، وقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي رقم 33 لسنة 1978م وهي القوانين التي تضمنت حرمان بعض القوى السياسية من ممارسة العمل الحزبي، كما صدر قانون رقم 105 لسنة 1980 بشأن إنشاء محاكم أمن الدولة والقانون رقم 148 لسنة 1980 بشأن حرية الصحافة بالإضافة إلى الإبقاء على بعض القوانين المقيدة للحريات السياسية والتي ورثها النظام من الحقبة الناصرية (وذلك أيضا استمر في عهد حسني مبارك) كما ذكر الدكتور علي الدين هلال في كتاب "المشكلة السياسية في مصر ص (15)".

كما كان الضعف المؤسسي هو سمت هذا العصر ومن ثم ضعف البرلمان مما كان دافعا لانتقاد الهيئات السياسية له.

ماهية العمل الإخواني

منذ أن خرج الإخوان من معتقلاتهم وهم قد عملوا جاهدين على ترتيب وتنظيم صفوفهم وإعادة هيكلهم من جديد بعد وفاة المستشار الهضيبي واختيار الأستاذ عمر التلمساني خليفة له، والذي عمل على عودة مجلة الدعوة مع باقي إخوانه، وقد سمح النظام لهم بذلك إلا أنه لم يسمح لهم بالعودة القانونية كهيئة إسلامية أو كحزب سياسي، وفي ذلك تقول الدكتور هالة مصطفي ص(203):

«إن معارضة الإخوان لنظام السادات لم تأخذ شكلا عنيفا من قبل الإخوان أو التحدي السافر للسلطة بل كانت أقرب إلى ممارسة الضغط السياسي على النظام بهدف دفعة إلى تقديم تنازلات سياسية، ومن ثم حرص الإخوان على تميز أنفسهم عن الجماعات الإسلامية التي ظهرت في نفس الحقبة ولجأت إلى العنف كوسيلة للتغيير السريع». غير أن الصدام بين الإخوان والسادات كانت بسبب مطالبة الإخوان بالشريعة الإسلامية وتطبيقها وهذا ما كان يصطدم مع شعار السادات "لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة"، وأيضا موقف الإخوان الواضح من قانون الأحوال الشخصية والرافض له مما جعلهم في صدام مع النظام.

هذا غير الإجراءات الاقتصادية التي اتخذها النظام في رفع الدعم عن السلع الغذائية مما سبب أزمة في يناير 1977م والتي ندد بها الإخوان.

غير أن الصدام بلغ الذروة بعد زيارة السادات للقدس وعقد معاهدة وصلح مع اليهود حيث أخذ الإخوان عبر صحيفتهم مجلة الدعوة وعبر الطلبة إلى تجريم تصرف السادات ومضار هذه المعاهدة وآثارها السلبية على المدى القريب والبعيد على المجتمع المصري والعربي والإسلامي فكان ذلك بمثابة

تحدي للنظام -كما تصور- وفي ذلك يقول الأستاذ عمر التلمساني: «نحن ننظر إلى الأمر من الناحية العقيدية التي تحرم على المسلم أن يرضى باقتطاع جزء من أرضه راضيا مختارا».

عمل النظام على الصدام مع الإخوان بسبب ما يسببونه له من حرج بسبب معارضتهم له في سياسته التي لم تكن في صالح البلاد أو الشعب مما دفعه لغلق مجلة الدعوة في سبتمبر 1981م، وأخذ السادات بعد ذلك في خطاباته يهاجم الإخوان ففي خطابه في 6/9/1981م قال: «الإخوان المسلمين جمعية غير موجودة رسميا وغير شرعية بمقتضى قرار مجلس قيادة الثورة»، وأيضا قام في لقاء الإسماعيلية الشهير في 27 رمضان 1399هـ بمهاجمة الأستاذ عمر التلمساني وقد رد الأستاذ عمر عليه بقوله: -كما ذكر الدكتور عبد العظيم المطعني في كتابه (أدب الإسلام في السياسة والرياسة) ص(40) «لو أن غيرك اتهمني لكنت شكوته إليك إنما اليوم إلى من أشكو.. أشكو إلى الله.. أنا بريئ من كل ما قلت -أنا طاهر من كل ما قلت أنا نظيف -أنا مسلم». ومن أسباب الصدام أيضا مطالبة الإخوان بشرعية الجماعة يقول الأستاذ إسماعيل تركي في كتابه الوجود القانوني للإخوان المسلمين: «وقد قام الإخوان برفع الدعوى (133) لسنة 32 قضاء إداري، وكان رافعو الدعوى كلاً من الأستاذ «عمر التلمساني» والأستاذ «محمد حامد أبو النصر» والأستاذ «توفيق الشاوي»، وطالبوا بإلغاء قرار مجلس قيادة الثورة بحل الإخوان، واستمرت الدعوى في التداول حتى عام 1992م حين قضت محكمة القضاء الإداري في 6/2/1992م بعدم قبول الدعوى؛ لعدم وجود قرار إداري بحل الإخوان، وقررت في حيثيات حكمها: أنه من حيث المستقر عليه فقهًا وقضاءً أنه يشترط لقبول دعوى الإلغاء أن يكون هناك ثمة قرار إداري سواء أكان هذا القرار إيجابيًا أم سلبيًا؛ فإذا انتفى مثل هذا القرار تعين الحكم بعدم قبول الدعوى، وإذا ثبت مما سلف ذكره أن ليس هناك قرار سلبي يمنع جماعة الإخوان من مباشرة نشاطها؛ فمن ثم يتعين والحالة هذه القضاء بعدم قبول هذا الطلب لانتفاء القرار الإداري». وبناءً على ذلك الحكم؛

فإن القضاء الإداري يقر بأنه ليس هناك قرار يمنع الإخوان من ممارسة أنشطتهم، ورغم ذلك قام الإخوان برفع دعوى استئناف لذلك الحكم، ولم تحكم فيها إلى يومنا هذا، وهو حكم تحتاج إلى قرار سياسي أكثر منه إجراء قانوني. ولم يكن صدام السادات بالإخوان فحسب بكل كان مع كل الطوائف حتى بلغت ذروة الصدام بين النظام والقوي السياسية والدينية في سبتمبر 1981م حينما قام السادات باعتقال رموز وبعض أعضاء هذه الهيئات الدينية السياسية بما فيهم الأستاذ عمر التلمساني والبابا شنودة والشيخ أحمد المحلاوي وغيره. حتى أسفر هذا الصدام عن قرار جماعات العنف باغتيال السادات يوم 6/10/1981م وذلك بسبب سياسته في أخر عهده، ولذا فقد اصطدم النظام بالهيئات الإسلامية السلمية كالإخوان .

5. من قبو السجون إلى قبة البرلمان المصري – الإخوان المسلمون في عهد مبارك[17]

محمد طلعت

الحوار المتمدن-العدد: 3613 – 2012 / 1 / 20

إن الإخوان المسلمون في مصر تعد إشكالية ذات أبعاد متعددة منها الظاهر ومنها الباطن، ولكنها ظاهرة واضحة كالشمس في الحياة السياسية المصرية، برغم وإن اتهمها البعض بعدم الشرعية في وصفهم لها بالجماعة المحظورة.

تنشر أنشطة الإخوان المسلمون بشكل مثامي في حياة الشعب المصري حيث تقدم الخدمات التحتية من مساعدات اقتصادية وخدمات طبية وتوظيف الشباب العاطل عن العمل، فضلا عن الدعم الاجتماعي والأعمال الخيرية، مما اكتسبت الجماعة شهرة بين أواسط الشعب المصري خاصة في الفئات الفقيرة

[17] http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=292199

ومحدودي الدخل، حيث توغل فكر الجماعة في هذه الطبقات التي التزمت بمظهرية التدين طمعا في الخير الوفير الذي تقدمه جماعة الإخوان المسلمون للأعضاء المنتسبين لها، فانتشرت في الفترة الأخيرة من عام 2000 إلى عام 2010 ظاهرة النقاب والذقون والجلباب الأبيض احد أهم مظاهر الإخوان المسلمون الشكلية بين سكان الريف المصري وهذا يعد خطوة جديدة تحسب لجماعة الإخوان المسلمون في كسب أعضاء جدد من الريفيين المؤيدين لها، بعد فترة توجس وخيفة من قبل سكان الريف المصري اتجاه جماعة الإخوان المسلمون لنجاح الإعلام الرسمي ونظام مبارك في ربط فكرة الإرهاب بجماعة الإخوان المسلمون التي صدقها الريفيون وابتعدوا عن كل من (يذقن أو نقاب أو من يتحدث فى الدين السياسي)، ويعد هذا مكسب خطير للجماعة إذ نجحت في الوصول إلى سكان الريف المصري وخاصة الفقراء وهذا نتيجة عن نجاح الجماعة في الأساس بتوصيل خدماتها الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف حيث بناء العيادات الطبية والمراكز الإسلامية المتكاملة من تعليم وحفظ قران ،الخ.

وعلى الرغم من انتشار الجماعة في الريف المصري والتي تعد ظاهرة ملفتة للنظر فى عهد مبارك إلا أن هذا الانتشار انتشار هش قائم على المنفعة من قبل الأعضاء الجدد المنتسبين للجماعة سواء الريفيون أو سكان المدن طمعا في أموال وفرص العمل التي تتيحها جماعة الإخوان المسلمون.

يعد المأزق الحقيقي حاليا فى العشر سنوات الأخيرة الأعضاء الجدد حيث انتمائهم للمال على حساب الدعوة والفكر الديني السياسي الخاص بفلسفة الجماعة. ولعل هذه ضربة قوية على ظهر الإخوان المسلمون فى مصر. قد نجح نظام مبارك في تعقب الكوادر القيادية في الإخوان المسلمون بالسجن والاعتقال فضلا عن ضرب اقتصاد الجماعة بتصفية أعمال رجال الأعمال المنتمين للإخوان المسلمين ووضعهم داخل سجون مبارك.

هذا وقد نجح النظام المبارکي في تمييع وتسطيح فکر الإخوان المسلمون لدى عامة الشعب سواء في الصفوة أو المثقفين أو العامة من البسطاء والفقراء حيث نجح النظام في رسم صورة (العفريت أو الشبح المدمر) الکذب والتجارة بالدين وإلصاقها في جماعة الإخوان المسلمون وعلى مدار فترة حکم الرئيس محمد حسنى مبارك الذى استطاع بربط صفة الإرهاب أو الإرهابي بکل أعضاء جماعة المسلمون من أصحاب الذقون والجلباب الأبيض ورسم صورة مشوه عن کل من يرتدى هذا ويتحدث فى الدين بفضل الإعلام المصري التابع لنظام مبارك حيث لم تخلو جريدة مصرية من مقال أو صورة يومية تشهر بالإخوان المسلمون وکل من ينتسب لهم. وعلى هذا فقد ترسخ فکر يقيني عند کافة الشعب المصري بان الاقتراب من جماعة الإخوان المسلمون کما الاقتراب من قنبلة على وشك الانفجار!

هذا وقد نجح أيضا النظام المبارکي فى تجهيم الإخوان المسلمون وإظهارها أمام العالم بأنها جماعة محظورة وغير مرحب بها من المصريين کما يلصق النظام دائما کل جرائم الإرهاب والعنف فى مصر إلى أعضاء الإخوان المسلمين. فضلا عن حديث مبارك الدائم في الميديا العالمية عن الإخوان المسلمون بأنهم مجموعة رجعية من الأصوليين تريد الحکم بسيف وبأقوال الماضي، کما نجحت أيضا کل أجهزة مبارك المخابراتية في بث الرعب في نفوس قادة العالم من أي تعاطف اتجاه الإخوان المسلمون على أساس أنهم مجموعة منحرفة وقلة تريد خراب العالم ورجعيته، فضلا عن ربط جماعة الإخوان المسلمون بإيران وحزب الله فى لبنان وحرکة حماس فى فلسطين مما نزع أي تعاطف دولي أو تأييد عالمي للإخوان بفضل ما ينشره رجال مبارك للعالم عن الإخوان المسلمين، مما نظر إليها العالم على إنها منظمة إرهابية، ولعل فى إحدى الوثائق السرية المُسربة إلى موقع ويکيليکس عن تصريحات رئيس جهاز المخابرات المصرية الوزير عمر سليمان، خلال الاجتماع الذي انعقد عام 2008 بالسفير الأمريکي في القاهرة فرانسيس ريتشارد وني، خير دليل على سيطرة ونجاح النظام المبارکي في تشويه صورة الإخوان في الميديا العالمية

وأمام قادة العالم إذ يربط عمر سليمان رئيس المخابرات المصرية والرجل الثاني والقوى في النظام المباركي بين الإخوان المسلمون وإيران (إيران – الحكم الإسلامي الشيعي- الشبح الذي يهدد أمن ومستقبل العالم) حيث أبلغ سيلمان السفير الأمريكي بالقاهرة : مصر تعاني من التدخل الإيراني في شئونها الداخلية سواء عن طريق تنظيم القاعدة، حزب الله اللبناني أو جماعة الإخوان المسلمون في مصر، وقد قمنا بتحذير إيران أكثر من مرة، وبالفعل استجاب رئيس المخابرات الإيرانية وأكد أن إيران ستتوقف عن التدخل." وأضاف سليمان حسب نص البرقية أن مصر ستعمل على الحد من النفوذ الإيراني من خلال مراقبة عملائها (إيران) سواء في حركة حماس أو جماعة الإخوان المسلمون. وأوضح رئيس جهاز المخابرات المصرية أن الرئيس حسني مبارك على استعداد للتفاوض مع أحمدي نجاد الرئيس الإيراني في حال توقفت إيران عن التدخل في شئون مصر الداخلية.

وهذا يعكس مدى قدرة النظام في تحجيم دور جماعة الإخوان المسلمون سواء على المستوى المحلى أو العالمي. وإدراج جماعة الإخوان المسلمون كمنظمة إرهابية تعمل على قلب نظام الحكم في مصر.

هنا في هذه الدارسة نحاول أن نرصد أهم الخطوات التي قام بها نظام مبارك في تسطيح وتشويه فكر جماعة الإخوان المسلمون على كافة الأصعدة الداخلية والخارجية خلال الثلاثين سنة الأخيرة 1981 إلى 2010، (فترة حكم مبارك لرئاسة مصر)، وسوف نبدأ بنبذة عن تاريخ الإخوان في مصر .

تعريف الإخوان المسلمون:

الإخوان المسلمون المصرية حسب موقعها الرسمي على الانترنت "جماعة من المسلمين"، تدعو وتطالب بما يسموه "تحكيم شرع الله، والعيش في ظلال الإسلام، وهي جزء من تيار الإخوان المسلمون العالمي والفرع المؤسس للجماعة.

منهج الجماعة

تعتبر الجماعة أن الحرية فريضة، وحق فطري منحه الله لعباده، على اختلاف ألوانهم وألسنتهم وعقائدهم، والحرية تعني حرية الاعتقاد، والعبادة، وإبداء الرأي، والمشاركة في القرار، ومزاولة حق الاختيار من خلال الاختيار الحر النزيه، فلا تجوز الاعتداء على حق الحرية، أو حق الأمن، ولا تجوز السكوت على العدوان عليها أو المساس بها .

العلم دعامة من دعائم الدولة الإسلامية، والتفوق فيه واجب على الأمة، والعمل سبيل لتأكيد الإيمان، كما هو سبيل لتقدم الأمة، وتوفير كافة سبل الدفاع عن أمنها ، والذود عن حرياتها ، وردع العدوان، وأداء الرسالة العالمية التي أوجبها الله عليها في تأكيد، وتثبيت معاني ومعالم السلام، والتصدي للهيمنة، والاستعمار، والطغيان، وسلب أو نهب ثروات الشعوب .

أساس التعاليم، والمفاهيم، والأخلاق، والفضائل، والقوانين، والتركيبات، والضمانات، والضوابط، والإصلاحات هو كتاب الله، وسنة رسوله اللذان إن تمسكت بهما الأمة فلن تضل أبدًا .

- والإسلام في فهم الإخوان المسلمون (يستوعب كل شئون الحياة لكل الشعوب، والأمم في كل عصر، وزمان، ومكان، وجاء أكمل وأسمى من أن يعرض لجزئيات هذه الحياة، خصوصًا في الأمور الدنيوية البحتة، فهو إنما يضع القواعد الكلية لكل شأن، ويرشد الناس إلى الطريقة العملية للتطبيق عليها ، والسير في حدودها) . وإذا كانت

1. الصلاة عمـــــــاد الدين،
2. فالجهاد (ذروة سنامه)،
3. والله هو الغايـــــــــة،
4. والرسول هو القدوة والإمام والزعيم،
5. والموت في سبيل الله أسمى الأماني.

6. وإذا كان العدل هو أحد دعائم الدولة (في مفهوم الإخوان)،
7. فإن المساواة واحدة من أهم خصائصها،
8. وسيادة القانون المستمد من شرع الله؛ لتحقيق العدل يؤكد على المساواة.
9. والعلاقة بين الأمم والدول هي علاقة التكافل والتعاون وتبادل المعرفة،
10. وسبل ووسائل التقدم على أساس النِدِيّة، ولا مجال للتدخل، كما لا مجال لفرض النفوذ والهيمنة والسيطرة أو تهميش ومصادرة حق الآخر.

نبذة قصيرة عن تاريخ الإخوان في مصر

نشأت جماعة الإخوان المسلمون في الإسماعيلية برئاسة الشيخ حسن البنا عام 1928م كجمعية دينية تهدف إلى التمسك بالدين وأخلاقياته، وفى عام 1932م انتقل نشاط الجماعة إلى القاهرة ولم يبدأ نشاط الجماعة السياسي إلا في عام 1938م. وقد عرضت الجماعة حلا إسلاميا لكافة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها مصر، كما رفضت الدستور والنظام السياسي القائم على أساس أن دستور الأمة هو القرآن، كما أبرزت الجماعة مفهوم القومية الإسلامية كبديل للقومية المصرية. وحددت الجماعة أهدافها السياسية الخاصة بإقامة دولة إسلامية تحكم بشرع الله، وعلى مر تاريخ الإخوان الذي كان بدايته الاغتيال لكل من خالف رأى الجماعة إلى المهادنة والعمل العام وما بين الشد والجذب مع النظام المصري الرسمي الذى حل الجماعة ولم يعترف بها فى أخر عهد الملك فاروق ، إلى ضرب الجماعة وتفتيت عناصرها بسجن والمعتقلات فى عهد جمال عبد الناصر ، إلى الظهور والعمل التخريبي فى عهد محمد أنور السادات والذى أدى إلى مقتل السادات بيد احد أعضاء هذه الجماعة ، إلى التسطيح والتهميش وعدم ثقة الشعب المصري بالإخوان فى عهد مبارك.

تعداد الإخوان

ذكر د. عبد الحميد الغزالي المستشار السياسي للمرشد أن عدد الإخوان في مصر وصل إلى 15 مليون إخواني منهم 10 مليون يسمون إخوان عاملين والخمسة مليون الآخرون مؤيدون لأفكارها وذلك في حوار له مع صحيفة المصري اليوم بتاريخ 29 أكتوبر 2009م: «نحن في مصر، والحمد لله، وصلنا إلى رقم 15 مليون إخواني، حيث يوجد 10 ملايين يسمون «إخوان عاملين» في الجماعة، بينما الخمسة الآخرون مؤيدون لأفكارها، وهذه ليست أماني، ولكنها إحصائيات حقيقية».

يوجد اختلاف في إحصاء عدد الإخوان في مصر نظرا لأنه لا يوجد في الوقت الحالي تعداد رسمي لأعضاء الجماعة المحظورة قانونا، والتي يتعرض أعضاؤها للاعتقال والمحاكمة بتهمة الانتماء إليها، ولكن تشير دراسة قام بها ضياء رشوان باحث في مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية إلى أن عدد أعضاء جماعة الإخوان المسلمون في مصر يتراوح حاليا "ما بين 2 مليون و2.5 مليون شخصا"، وقال رشوان: "إنه حدد هذا الرقم بناء على المقارنة بين الإحصائيات التي كانت متاحة لعدد أعضاء الإخوان في الأربعينات ونسبتها مع عدد السكان وقتها وعدد السكان حاليا".

من جهة أخرى ذكر الدكتور عبد الستار المليجي وهو قيادي سابق بجماعة الإخوان المسلمون تم فصله من الجماعة، في حوار صحفي أجراه مع جريدة المصري اليوم في 25 يوليو 2008، أن مجموع عدد جماعة الإخوان المسلمون لا يتجاوز 100 ألف شخص "بالمحبين والمتعاطفين وجيران المحبين والمتعاطفين" حسب وصفه، كما أكد أن الإخوان العاملين لا يتجاوزون 5 آلاف من الإخوان، منهم 85 أعضاء في مجلس شورى الجماعة. كما ذكر أن هناك نحو 10 محافظات مصرية لا يوجد بها إخوان على الإطلاق.

ومعنى هذا الاضطراب حول تعداد الإخوان الحقيقي فهو من الناحية الأمنية لنظام مبارك خط أحمر وغير مسموح الإعلان عنه فإذا ذكر التعداد الحقيقي للإخوان في مصر؛ فربما يمثل مشكلة كبرى بالنسبة للنظام المصري أمام الرأي العام، فإذا كان التعداد كبيرا فهذا سوف يمثل مأزق خطير لنظام مبارك أمام العالم،

خاصة وأن نظام مبارك في وصفه لجماعة الإخوان بأنها جماعة إرهابية، والشعب بكل طوائفه ترفضها . وبالتالي من البديهي أن ينكتم النظام المصري عن التعداد الحقيقي للإخوان المسلمين - وإبقائها مجرد قلة منحرفة- والذي يعرفه جيد النظام المصري بالنسمة وبالاسم. ومن ناحية أخرى يدل على الحرص الشديد من قبل جماعة الإخوان فى التكتم على أعداد أعضائها غير المعروفين للجهات الأمنية حتى لا يتم القبض عليهم، حيث تقوم الجماعة بتدريب الكوادر من الشباب والشخصيات غير المعروفة على الساحة خلفا للكوادر المشهورة والوجوه المعروفة لدى العامة والأمن، فإذا تم القبض أو الاعتقال لهذه الكوادر خرجت الشخصيات البديلة التي كانت في الظل لتشط.

صراع الإخوان على الشرعية تحت ظل نظام مبارك

إن محور الصراع الذي خاضته وما تزال حركة الإخوان المسلمون مع أنظمة الحكم المصري منذ بداية منتصف القرن الماضي هو الحصول على الاعتراف الرسمي بها من قبل الذين تولوا مقاليد الحكم، أو بمعنى آخر الحصول على "الشرعية القانونية"، ويأخذ على الذين درسوا تاريخ هذه الحركة التي يعتبرها أكبر وأقدم حركة إسلامية في العالم العربي . الإسلامي، إنهم عددوا الكثير من الأسباب التي كانت وراء هذا الصراع، لكن مفهوم الشرعية لم تحظ بالاهتمام الكافي. وحتى نفهم طبيعة هذا الصراع من قبل الإخوان والسلطة، فسوف نتحدث بدايات وتاريخ هذا الصراع ومنه سوف نصل إلى النتيجة المنطقية التى من خلالها سوف نفهم طبيعة صراع الاخوان على الشرعية والحصول عليها من قبل النظام المصري وخاصة في عهد مبارك.

بدايات بذور هذا الصراع في العهد الملكي

في تاريخ هذه الحركة نجد أنها كانت على وئام وتعاون مع الملك فاروق في أربعينات القرن الماضي، وهذا الوئام جاء نتيجة قوة الجماعة فى فرض تواجدها على الساحة المصرية الأمر الذي أدى الاعتراف

لها من قبل سرايا الملك وسلطة الاحتلال الانجليزي فضلا عن تحالفها المعلن أو السري مع بعض الأحزاب، حيث خاضت "الانتخابات البرلمانية، وتولى أتباع البنا (حسن البنا مؤسس الحركة) مناصب رفيعة في المؤسسات الحكومية. كما حرصت الجماعة في تلك الفترة على عدم مناقشة القضايا التي تتعلق بالشرعية السياسية للنظام. والسبب في ذلك، إلى " أن الدولة المصرية كانت معترفة رسميا بالجماعة".

1. الصراع مع ثورة عبد الناصر لدى قيام الثورة عام 1952 اعترفت الحركة بشرعيتها وقدمت المساعدة للانقلاب العسكري الذي قام به الضباط الأحرار. لكن، وبدءا من عام 1954، توترت الأجواء بين الرئيس عبد الناصر وبين الحركة التي انتقلت إلى المعارضة فرفضت التعاون مع عبد الناصر ورفضت أيضا الاعتراف بشرعية مؤسسات الدولة، سواء داخل الحكومة أو داخل مجلس الشعب. إلا أن الملفت أن موقف الحركة من شرعية السياسة التي اتبعها عبد الناصر في الخمسينات والستينات "اتسم بالغموض" مع أن عبد الناصر اعتمد على أشكال متنوعة من الشرعية لدعم قيادته، بما في ذلك " الشرعية الكاريزمية والشرعية الشعبية السياسية وشرعية الانجاز"، فحقق مكاسب اجتماعية للطبقة الوسطى من تقديم خدمات اجتماعية مدعومة، مجانية التعليم وتوفير الوظائف في القطاع العام، ومن ثم لم تتمكن الجماعة من تقديم أي نشاط خدمي تكسب به تأييد قوى الشعب، فضلا عن قيام نظام عبد الناصر بحل واعتقال أعضاء الجماعة في السجون، وعلى رأسهم ابرز مفكريها آنذاك "سيد قطب" الذي حكم عليه بالإعدام، وكانت ضربة قوية لصفوف الجماعة.
2. الصراع مع السادات مع مجيء الرئيس أنور السادات "جرى تقويض العقد الاجتماعي" الذي كان ساريا إبان عهد عبد الناصر، وآثر الرئيس الجديد الاعتماد أكثر على نمطي الشرعية القانونية والتقليدية ببعدها الديني. في الجهة المقابلة خرج قادة الحركة من السجون واستغلوا " روح التسامح التي تميز بها نظام السادات" في بداياته، فأعادوا بناء هيكلية تنظيمهم وتوسيعه، ونظموا حملة لاكتساب شرعية

خاصة بهم من خلال نشاطهم الاجتماعي وتمكنوا من التأثير بقوة في الجامعات ومن إحياء سمعتهم الدينية، ومع ذلك فشلوا في الحصول على الاعتراف الرسمي بتنظيمهم.

3. الصراع في ظل نظام مبارك على إثر اغتيال السادات عام 1981 تولى السلطة نائبه الرئيس حسني مبارك، فتبدلت الأجواء واظهر الإخوان المسلمون تسامحا ملحوظا مع الرئيس الجديد. ومن الأسباب التي دعتهم لهذا السلوك. خلفية الرئيس الجديد الذي لم يتبوأ أي منصب سياسي قبل توليه منصب نائب الرئيس عام 1975. أي أنه لم يكن على خلاف أو على خصومة مع أي قوة سياسية معينة، وإنه لم يكن ينتمي لجيل الضباط الأحرار أي لم يرث آراء عبد الناصر العدائية تجاه الإخوان المسلمين. وقد ضعت قيادة الجماعة أمامها هذه الخلفية، وأرادت أن تنتهز فرصة الانتشار الأكبر في المجتمع المصري، من خلال تحقيق هدفين اثنين هما: مواصلة إعادة التنظيم، وإعادة الاندماج بالمجتمع وبالسياسة بشكل كامل. إلا أن عقبة واجهتها لتحقيق الهدف الثاني هو أن الرئيس مبارك "لم يكن مستعدا للسماح القانوني للتنظيمات الإسلامية..." ولجنة الأحزاب كانت ما تزال محكومة منذ العام 1976 بقوانين التعددية الحزبية التي تحظر تشكيل أحزاب على أسس دينية. ولتفادي هذه العقبة لدى حلول الانتخابات البرلمانية تحالفت مع حزب سياسي له توجه سياسي مختلف هو حزب الوفد. أما فيما خص الهدف الأول، أي إعادة بناء التنظيم وتوسيعه، اعتمدت الحركة على استراتيجية تقوم على استقطاب مزيد من الأعضاء عبر الفضاءات التقليدية في المساجد والأحياء السكنية، واستخدمت الخطابات والأحكام الدينية في تنفيذ مشاريع اقتصادية، مثل شركات توظيف الأموال التي كانت لتوفير الدعم والتمويل لفتح الآفاق وتوسيع النفوذ أمام الجماعة. حيث تبنت الجماعة استراتيجية تقوم على تقديم الخدمات والمعونات الاجتماعية عبر شبكة إتباع منظمة بشكل دقيق ومنظم غطت شرائح متنوعة من مختلف أطياف المجتمع المصري ومن أهم هذه الخدمات: العناية والعلاج وتأمين الصحي، تأمين

الكتب المدرسية لمختلف الطلاب، وتأمين المساكن اللائقة لأعضاء هيئات التدريس في الجامعة وخصوصا الشباب منهم. . . كما استطاعت الحركة الدخول إلى الميدان النقابي حيث سيطرة على نقابتي الأطباء والمهندسين عام 1985، ونقابة البيطريين والصيادلة عام 1988. . . وأخيرا حققت فوزا مهما في نقابة المحامين عام 1992 التي كانت تعتبر القلعة التقليدية للتيار القومي العلماني.

4. نظر نظام مبارك إلى هذا الفوز بطريقة مختلفة إذ أن مجلس هذه النقابة يشكل فضاء مسيسا لطبيعته المختلفة عما هو سائد في باقي النقابات. وقد رافق هذا النشاط "الخدمي" تطور جذري في تنظيم الإخوان المسلمين، وهو اعتماد اللامركزية في الإدارة والانتخابات فيما خص القادة على مختلف المستويات. فالإدارة المركزية في القاهرة هي المسئولة عن السياسة العامة للحركة، في حين أن القيادات المحلية في كافة المحافظات هي المسئولة عن القرارات المتعلقة بالسياسات المحلية في كل محافظة، والالتزام بانتخاب المسئول في أي موقع حتى المرشد العام. على رغم هذه التطورات المهمة لم تحصل الحركة على الاعتراف الرسمي بها، مع إنها حازت، برغم انها حازت على شرعية الانجاز والتغلغل في نسيج المجتمع المصري.

5. وبدأ الصراع – منذ مطلع التسعينات حتى اليوم – الحقيقي بين الإخوان ونظام مبارك يأخذ شكله السافر والقاسي في طبيعة الصدام بين الإخوان ومبارك، ومع ذلك استمرت الحركة تشارك في الانتخابات البرلمانية، وفي بعض المراحل أصبحت تشكل أكبر كتلة برلمانية معارضة في مجلس الشعب، واستمرت العلاقات بين الطرفين بين مد وجزر تحكمها التطورات الداخلية والخارجية معا، وأيضا في العمل الاجتماعي لكنها لم تجد حلا لعقدة "الشرعية القانونية".

الانتقادات الموجهة للإخوان المسلمين

لنجح نظام مبارك وأجهزة إعلامه ومخابراته وأمنه في شن حملة دعائية كبرى ضربت الإخوان في مقتل أمام الرأي العام مما جعل المواطن المصري البسيط ينوجس خيفة من جماعة الإخوان المحظورة وفقا لتوصيف الخطاب الرسمية لحكومة مبارك. حيث وظفت كل طاقتها – الحكومة المصرية – في ترسيخ عده مفاهيم معينة لانتقاد وإحراج حركة الإخوان المسلم وعبر الثلاثين سنة الأخيرة، ومنها:

الانتقادات على المستوى الرسمي لنظام مبارك

1. انتقادات حسنى مبارك فى المحافل الدولية للإخوان. اتهم الرئيس المصري حسني مبارك جماعة الإخوان المسلمون بأنها "جماعة لها تاريخ إرهابي" وذلك في حوار صحفي له مع مجلة دير شبيغل – Der Spigel الألمانية، نشر في ديسمبر 2004، حيث قال "إن جماعة الإخوان المسلمون لها تاريخ إرهابي، لقد قتلوا واحداً من رؤساء الوزارة قبل الثورة لاختلاف آرائهم السياسية وفي عام 1954 حاولوا قتل الرئيس جمال عبد الناصر، وكرروا محاولاتهم عدة مرات"، مضيفا بأن الأحزاب الدينية "تهدد السلام الاجتماعي".
2. بينما كان رد الجماعة على انتقادات مبارك. فقد رفضت الجماعة اتهامها بالإرهاب وأعلنت أنها تدين الإرهاب وأن موقفها ثابت من العنف والإرهاب وقالت إن تاريخها ناصع البياض وأن ما حدث في الماضي كانت أعمال فردية أستنكرها الإخوان ومرشدهم حسن البنا حينها، وعلق د. محمد حبيب النائب الأول للمرشد على محاولة قتل جمال عبد الناصر في حادثة المنشية قائلا: «إن هذا الحادث تمثيلية كبرى أحكم تدبيرها بهدف القبض على الإخوان المسلمون والزج بهم في السجون والمعتقلات وإزاحتهم من الطريق للاستئثار بالسلطة والانفراد بالحكم».
3. تمرد بعض أعضاء الجماعة من الداخل وانفصالهم عن الجماعة. ترك بعض من أبناء الجماعة لها وأبرز من تركوا الجماعة هم من عرفوا بأعضاء حزب الوسط، وكان على رأسهم المهندس أبو

العلا ماضي وهو نقابي وعضو سابق في الجماعة، وهناك أيضا مختار نوح وثروت الخرباوي وآخرين، مما يستغل البعض هذا الانفصال على عدم تماسك الجماعة وضعفها الداخلي وصراع أعضائها واختلافاتهم الكثيرة وفقا لغياب بند الديمقراطية التي لا تؤمن به الجماعة. فضلا على وجود فجوة كبيرة داخل الجماعة في فهمهم لمسألة الديمقراطية، حيث يفهمونها كممارسة وليس كقيم، أي يدخلون الانتخابات ويطلقون مظاهرات لكن لا يوجد إيمان لديهم بقيم الديمقراطية من مساواة وحرية وعدالة. ولكن الإخوان المسلمون يردون على هذا بأن كل قرار يتم تنفيذه داخل الجماعة لا يتم إلا بالشورى. ومن الطبيعي أن تختلف الأشخاص في الآراء، ولكن كما يوجد في أي حزب هناك ما يسمى بالالتزام الحزبي ويعني تنفيذ المنتمي للحزب لكل قرارات الحزب حتى وإن خالفت رأيه الشخصي، كما أنه من الطبيعي أنه عند أخذ الشورى فإنها لن تؤخذ من كل أفراد الجماعة، ولكن تؤخذ من قيادات الجماعة.

4. تواجه الجماعة أربع إشكاليات في مواجهة المجتمع المدني المصري وهي الديمقراطية والمرأة والأقباط والعلاقة مع الغرب.
5. استغلال الدين لتأثير على عامة الشعب. حيث تتهم جماعة الإخوان المسلمون من قبل الحكومة المصرية وعدد من المحللين بتهمة استغلال الدين للوصول سياسيا إلى السلطة، من خلال شعار "الإسلام هو الحل"، هذا وتفرض الجماعة شعارها الإسلامي متحدية النظام والمجتمع المدني معا وبرغم ما ينص الدستور وفقا للتعديلات التي تم إقرارها في مصر في مارس 2007م على منع استغلال الدين لأغراض سياسية.

اقتحامات تاريخية وفتح الملفات القديمة للجماعة

هناك اتهام للجماعة في تاريخها الذي يتضمن عددا من عمليات الاغتيال السياسية التي أودت بحياة عدد من الزعماء والمسئولين المصريين، أمثال رئيس الوزراء المصري بين عامي (1944 – 1945) أحمد ماهر باشا الذي أغتاله محمود العيسوي أحد المنتمين للحزب الوطني فيما يقول البعض أن العيسوي كان ينتمي للإخوان، ورئيس الوزراء المصري بين عامي (1945 – 1948) محمود فهمي النقراشي، والقاضي أحمد الخازندار الذي أصدر أحكاما قضائية على عدد من المتهمين في جرائم والمنتمين لجماعة الإخوان المسلمين، والذي تم اغتياله علي يد أفراد من النظام الخاص بالجماعة. كذلك اتهم رفعت السعيد الجماعة بتفجير عدد من مراكز الشرطة المصرية في العام 1946.

الانتقادات على المستوى الأكاديمي والثقافي وسط النخبة المصرية

1. انعزالية مصر وحبس الحريات إذا حكمت جماعة الإخوان مصر. ففي 2008 صدر كتاب بعنوان (ماذا لو حكم الإخوان؟) توقع عزلة دولية لمصر في حال حكمها الإخوان المسلمون، ومن بين ما جاء في الكتاب " ليست لديهم رؤية استراتيجية للعلاقات الخارجية وسيكون هناك انعدام للتعامل معهم وستصبح العزلة مصيرنا مثل حماس وإيران وحزب الله " أيضا توقعت مؤلفة الكتاب "فاطمة سيد أحمد" قيام تمييز عنصري في حال حكم الإخوان مصر، حيث جاء: "أن الإخوان المسلمون يعملون على إقامة دولة دينية وأن تلك الدولة ستمارس التمييز ضد الأقلية المسيحية، . . .هم في ذلك (أي الإخوان) تحاكون ما تفعله إسرائيل مع عرب 48 الذين يمثلون الأقلية أيضا في المجتمع الإسرائيلي ". كما ذكرت المؤلفة أن الإخوان تخططون لما وصفته ب "حرب شوارع في مصر"، إذا تطلب الموقف ذلك، ولعل العرض العسكري لطلاب الإخوان بجامعة الأزهر في 2009 خير دليل على ذلك.

2. صفقة البقاء والوجود الشرعي بين نظام مبارك والإخوان. وجهت اتهامات لجماعة الإخوان في مصر بعقد صفقة مع النظام الحاكم منذ وصول مرشحيهم للبرلمان المصري عام 2005 ينعايش من خلالها الحزب الوطني الحاكم مع الإخوان في ظل توافق الجانبين على اقتصاد السوق والعلاقات الطيبة مع الولايات المتحدة، وعلى التهدئة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وأيد هذا حذف المحكمة العسكرية تهمتَي الإرهاب وغسيل الأموال من القضية التي تُحاكم فيها مجموعة من قادة الجماعة، على رأسهم النائب الثاني للمرشد العام خيرت الشاطر، والاكتفاء بتهمة الانتماء إلى تنظيم محظور، التي تتراوح عقوبتها بين 3 و5 سنوات؛ كما أيدتها تصريحات محمد حبيب نائب المرشد التي قال فيها أن الإخوان لن يدخلوا في مواجهة مفتوحة مع النظام بمفردهم، وأنهم يقبلوا بجمال مبارك كرئيس لمصر بشروط إلا أنه عاد ونفي ذلك.

6. حصاد الإخوان في الثلاثين عاما الأخيرة في حكم مبارك – الإخوان ومحاولة إثبات الشرعية 1984–1987

استفادت الإخوان من مرونة الرئيس حسني مبارك في بداية حكمه ومحاولته في لم الشمل على المستوى الداخلي والخارجي، ومن هنا كانت بداية الإخوان في حياء تواجدها في المجتمع المصري وتغير المفاهيم الخاطئة التي رسخها عهد جمال عبد الناصر والسادات، وبدأت على الفور في الاندماج في الحياة العامة وذلك وفقا لما أمر به المرشد العام للإخوان وقتئذ عمر التلمساني الذي استغل فتح باب الانتخابات وفقا للقائمة الحزبية عام 1984، وتحالف مع حزب الوفد ودخل انتخابات مجلس الشعب تحت جناح حزب الوفد حيث نجحت الإخوان في الحصول على ثمانية مقاعد في البرلمان، مما فتح شهيتهم على خيار تشكيل حزب سياسي مستقل، كون الحزب سيوفر لهم قناة قانونية للعمل السياسي، ومع ذلك لم يكن هذا الخيار سهلا في ضوء نظرة الإخوان السلبية للثقافة السياسية القائمة على الحزبية.

دفع هذا النجاح الجماعة إلى إعداد مسودات لبرنامج حزبي، وفعلا تم تشكيل مسودتين، الأولى كانت برنامجا لحزب أطلق عليه حزب الإصلاح المصري، وهدفه، إصلاح شؤون الدولة المصرية بحيث تصبح قادرة على توفير الخدمات والعمل على ضمان الحرية والأمن لمواطنيها .

أما مسودة برنامج الحزب الثاني -والذي سمي بالشورى- فكان هدفه إقامة دولة مصرية إسلامية تجمع بين دولة إرشاد تدار على ضوء الإسلام ودولة رعاية اجتماعية.

وفي منتصف الثمانينيات عادت القلاقل الاجتماعية والدينية للظهور، وكان عام 1986 من أكثر الأعوام تطورا منذ وصول مبارك إلى السلطة، حيث شهدت القاهرة أسوأ موجة من الاضطرابات، ونزل مئات رجال الشرطة إلى الشوارع(انتفاضة الأمن المركزي)، وبدؤوا بنهب وإحراق الفنادق والسيارات والمنشآت التي تملكها الدولة.

ثم جاءت المسيرة الخضراء التي طالبت بتطبيق الشريعة وتطورت إلى أعمال عنف لتصعب الوضع على النظام السياسي الذي بدأ يعطي دورا أكبر للقوى الأمنية فعندما سلم مبارك ملفات الدولة الداخلية للأمن وقد قام الأمن بدوره في قمع أية دعوة إصلاحية سواء حزبية أو إخوانية أو معارضة ونجح الأمن في إسكات كل صوت يطلب بالتغير مع تهميش وتمييع كل هذه الأصوات.

على الرغم من الأجواء الأمنية التي سيطرت على الدولة إلا أنها كانت وقفة للإخوان لإعادة الفكر وتطوير الذات بعد أن تأكدت بأن أي عنف من قبلها سوف يقابل بكل تصدى وحزم من قبل أمن الدولة، حيث غيرت الإخوان اتجاه العنف والتصادمات مع الأمن إلى القضاء المصري مما فتح هذا أفقا جديدا لحركة الإخوان المسلمون للحصول على الشرعية عبر المحاكم، وبدأت الحركة فعلا باستغلال المساحات المتوفرة في المجتمع، ووسعت من عملها في الجامعات والنقابات المهنية.

وسرعان ما أصبح الإخوان القوة الأكثر فاعلية في الجامعات، فقد فازوا في انتخابات الاتحادات الطلابية، وبقوا مسيطرين عليها حتى أواخر التسعينيات، وكذلك الأمر في النقابات المهنية التي كانت بالنسبة لهم أكثر أهمية من الجامعات، كون أعضاء النقابات المهنيين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة ممن لديهم هموم أكثر تعقيدا من هموم الطلاب في الجامعات.

وقد اتجه الإخوان نحو توفير الخدمات والسلع أكثر من التركيز على الخطابات السياسية، وبدؤوا بتشكيل معارض لبيع السلع المعمرة كالغسالات والبرادات والأثاث المنزلي، ونجح هذا التوجه في تحقيق فوائض كبيرة في الميزانيات لأول مرة في تاريخ النقابات، الأمر الذي منحهم شعبية كبيرة.

مع نهاية الثمانينيات تنامت أعمال العنف من قبل الجماعات الإسلامية، وارتاب النظام من تحفظ الإخوان المسلمون في دعم حملة مبارك ضد عمليات الإرهاب.

إن تزايد الممارسات القمعية للنظام وضعت شرعيته على المحك بعدما أصبح عرضة للمساءلة نتيجة ضعف المؤسسات السياسية التمثيلية وتعطيل حكم القانون وغياب الإنجازات.

وفيما كان النظام يستخدم القمع مع المعارضين، لجأ إلى المؤسسات الدينية الرسمية، وشهدت وسائل الإعلام الرسمية أسلمة تدريجية لمجابهة التأثير المتطرف المتنامي للإسلاميين، حيث بدأ النظام بتوزيع وإعطاء تصاريح لإنشاء صحف إسلامية تهدف تقديم رؤيته وسطية معتدلة للإسلام ودوره في المجتمع.

وفي سياق هذه التطورات كان الإخوان يحرزون تقدما في الانتخابات الطلابية، حيث فازوا عام 1987 بأغلبية المقاعد في الاتحادات الطلابية، والأمر نفسه حصل في النقابات، ويعود ذلك إلى إشرافهم الإداري والمالي المتفوق، وخدمات الرعاية الاجتماعية التي حققوها.

قوة تنظيم الإخوان المسلمون 1987 -1990

أدت المشكلات التي واجهها مبارك مع عنف الإسلاميين إلى زيادة تدريجية في تطرف سياساته تجاه المجتمع مع المحافظة على تجاوب معتدل مع المعارضة السياسية.

طالبت المعارضة بإلغاء نتائج انتخابات عام 1984 لأنها اقتصرت على الأحزاب واستبعدت الأفراد المستقلين، ورفعت دعوى إلى المحكمة الدستورية العليا وطالبت بحل مجلس الشعب، الأمر الذي دفع مبارك عام 1986 إلى إدخال بعض التعديلات على القانون الانتخابي، ونتيجة لذلك حل مجلس الشعب وأجريت انتخابات تشريعية جديدة عام 1987. وحرص النظام على سيطرة الحزب الوطني الديمقراطي على البرلمان، وجاءت حصيلة الانتخابات كما كان متوقعا، حيث فاز الحزب الوطني بأغلبية 309 مقاعد من أصل 444 مقعدا، وبرغم فوز الحزب الوطني بالأغلبية وعدد مقاعد أكثر إلا إنه بمقارنة الأعوام السابقة فيعد الحزب الوطني هو الخاسر الأكبر، فهذه هي المرة الأولى التي تحصل فيها الحزب الحاكم منذ عام 1952 على أدنى عدد من المقاعد حيث كان يفوز بـ 444 مقعداً كاملة، وهذه التضحية الكبرى من قبل نظام مبارك لتعطي مساحة ما من الحرية الشكلية وتهدئة المعارضة، ورسالة أخرى للمجتمع الدولي انفي مصر حياة حزبية عادلة وانتخابات حرة نزيهة.

أما بالنسبة للإخوان فقد حصلوا في البرلمان الجديد على 36 مقعدا، وكان الأعضاء الجدد أقل سنا من الأعضاء السابقين وأكثر علما، ونظرا لأدائهم الناجح في البرلمان والمجتمع تحولوا رمز القوة والحق ومساندة الفقراء فهم فقط من يصححون الأوضاع داخل المجلس والمسمار القوى في ظهر الحكومة، أو هكذا كانت الصورة عنهم لدى عامة الشعب. وهذا لم يأت من خلال مناقشة أعضاء الإخوان تحت قبة البرلمان للقضايا الدينية فقط، بل بدأوا بمناقشة القضايا الأوسع التي تهم الجمهور، كمجال حقوق الإنسان ووضع قطاع الصحة والإعلام والتعليم... إلخ.

تصفية نفوذ الإخوان المسلمون 1995 – 2000

أجريت الانتخابات البرلمانية عام 1995 على أساس نظام الانتخابات السابقة القائم على المرشحين المستقلين، وليس على القوائم الحزبية. وقد أحرز الحزب الوطني نصراً كبيراً بحصوله على 417 مقعداً في مقابل ستة مقاعد لحزب الوفد وخمسة للتجمع وواحد للإخوان المسلمين، وشهدت انتخابات 1995 أسوأ التدخلات وأكثرها قمعاً من قبل النظام لمنع المعارضة من الفوز، إذ ضيقت الشرطة على الناخبين، وحولت عدداً من أعضاء الإخوان إلى المحاكمات العسكرية. ومما لا شك فيه فإن المحاكمات العسكرية وجهت ضربة قوية للتنظيم في الصراع مع النظام، وبدا الإخوان أمام خيارين: إما أن تلجأ الحركة إلى العنف وتضرب مصداقيتها الشعبية التي ميزتها عن المتطرفين، أو أن تمارس سياسة ضبط النفس إلى أن تمر العاصفة. وقد استقر رأي الإخوان على الخيار الثاني، مع عدم السلبية المطلقة تجاه ما تجري خطتها.

وزاد النظام في تصعيد حملته ضد الإخوان في الجامعات والنقابات المهنية، وأقر تعديلات قانونية تمنح صلاحيات للقضاة في الإشراف على الانتخابات النقابية، فضلاً عن حق إسقاط ترشيح أي مرشح.

ثم قام النظام بعد ذلك بمحاربة الأصول المالية للحركة، وكان من أهم الخطوات التي اتخذها وقفه التبرعات التي كانت تمر عبر النقابات إلى الضحايا بعد حادثة الزلزال، وكان ذلك ضاراً على صعيد عائدات النقابات، الأمر الذي أجبر المصريين على إيداع تبرعاتهم في حسابات حكومية، وقد نال نظام مبارك ما أراد وقد أضعف الإخوان بعد أن قص جناحها القوي في النقابات.

الجولة قبل الأخيرة تقنين وتهدئة الصراع 2000 – 2007

جاءت انتخابات عام 2000 تحت إشراف قضائي كامل، وهي سابقة منذ تجربة التعددية الحزبية، واتسمت بدرجة عالية من النزاهة، ونتيجة للظروف التي حكمت علاقة الإخوان بالنظام خلال السنوات السابقة، قص الإخوان مرشحيهم على 75 مرشحاً تجنباً لاستفزاز السلطة، فاز منهم 17 نائباً فقط.

وفي انتخابات 2005، جاءت الإحداث الداخلية والعالمية فى صف الإخوان، حيث شارك الإخوان بقوة في انتخابات 2005، وفاز الإخوان بـ 88 مقعدا . وذلك لسببين: الأول، تزامن هذه الانتخابات مع الانتخابات الرئاسية، والسبب الثاني الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على مصر لتحقيق مستوى أعلى من النزاهة السياسية.

الجولة الأخيرة في العسل المر ما بين الإخوان ومبارك 2007-2010

شهدت هذه الفترة فترة الارتخاء واللعب بالمفردات السياسية والصفقات غير المعلنة من تحت المائدة ما بين الإخوان ونظام مبارك، الأمر الذي استفادت منه الإخوان ووظفت قدراتها على البناء الداخلي والانتشار الأكبر بين صفوف الشعب وقد خدمها في ذلك عدة عوامل منها :

على المستوى المحلى

يمر النظام بمرحلة انتقالية يمهد فيها لما بعد الرئيس مبارك، وهي مرحلة معقدة تتداخل في صياغتها مراكز قوى مختلفة. وكانت هذه الصفقة الأكبر بين النظام والإخوان إذا أعلن المرشد العام انه لا يمانع من حكم جمال مبارك لمصر.

كما أعلن محمد بديع المرشد الجديد لجماعة الإخوان المسلمون إنه لن يدخل في أي مواجهة مع النظام خاصة فيما يتعلق بـ "ملف التوريث"، كما اتبع المرشد العام النهج السلمي فضلا عن أن تجنب وضع الجماعة في مواجهة مباشرة مع الحكومة من خلال اتخاذ خطوات مثل الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في الشوارع أو أي محاولة لتحويل الحركة إلى حزب سياسي رسمي. فضلا عن قوله: "إن جماعة الإخوان المسلمون لم تكن يومًا عدوًا للنظام". كما رحبت من قبل الجماعة بشخص جمال مبارك وعدم ممانعة

توليه حكم مص إذا خرج من قص أبيه مبارك ورشح نفسه كمستقل مثله مثل باقي الأعضاء الآخرين وفى المقابل كان الخطاب الرسمي لدولة في إعلامها الإعلامي والصحافي ابتعدت عن تشويه الجماعة والسماح لها بالعمل وفقا لما هو مخطط وتحت عيون الأمن والإفراج عن بعض المعتقلين، كما تم تحويل القضايا المتهم فيها أعضاء الجماعة من المحاكم العسكرية إلى المحاكم العادية.

وهذا يؤكد ثمة صفقة تمت بين الطرفين لتهدئة الصراع بينهم وتخفيف حدة التوتر والإحراج الداخلي الذي تسببه الإخوان للنظام في خروجها مع المتظاهرين، فلم تشهد أي مظاهرة مصرية لحركة المعارضة الرافضة لتوريث جمال مبارك في مص خلال هذه الفترة أي تواجد أخواني. وفى الوقت نفسه جاء حديث المرشد الحالي محمد بديع غير حديث المرشد السابق مهد عاكف الذي كان يرفض تماما التوريث وشخص جمال مبارك. وبين تغير المسار هذا حول توريث جمال مبارك في موقف الجماعة قد يعطى مؤشر على تأكيد مرور صفقة هدنة بين النظام ومبارك والإخوان.

على المستوى الدولي:

تخلي الولايات المتحدة عن أجندتها حول الإصلاح السياسي في المنطقة العربية. ومع ضعف إدارة اوباما إزاء الملف المصري. كانت الفرصة الذهبية للنظام مبارك في تهيئة المناخ العام لتوريث الحكم وعقد صفقات مع جهات المعارضة والأحزاب الشكلية ومن ثمة كانت الإخوان على أول قائمة هذه الصفقات في عقد الهدنة حتى يمر التوريث بسلام.

7. الإخوان وعهد مبارك "فترة السياسة"

بعد اغتيال السادات في 6/10/1981م تولى محمد حسني مبارك مقاليد الحكم خلفا له والذي عمل منذ اللحظة الأولى على كسب تأييد الشعب فأفرج عن كل المعتقلين السياسيين الذين اعتقلوا في سبتمبر 1981م وقام بمقابلة بعضهم، غير أنه لم يلتق بأي من قيادات الإخوان، وما حدث لباقي القوي حدث على الإخوان المسلمين حيث أفرج عنهم وتركهم يعملون خاصة أنهم جماعة مسالمة، وعمل مبارك منذ اللحظة الأولى على محاولة القضاء على جماعات العنف لكنه كان كثيرا ما يولى وزارة الداخلية لوزراء لا يتعاملون بخشونة مع مثل هذه الموضوعات مما كانت سببا في زيادة عنصر العنف مع هذه الجماعات، فقد تعامل زكي بدر ليس مع جماعات العنف فحسب بسياسته المعروفة بالشدة بل تعامل مع كل الطوائف بهذه السياسة بما فيهم الإخوان المسلمين، كما ظل نظام مبارك محتفظا بكثير من موروث النظم السابقة (الناصري والسادات) وهو النظام السلطوي حيث ظلت الأمور مقيدة في يد الحكومة ومؤسسة الرئاسة، كما أن كثيرا ممن حكموا البلاد في عهد مبارك تربوا على يد الحقبة الناصرية وحقبة السادات وتشربوا من معينها فكان دافعا لتمركز السلطة في يد الفرد ونبذ أي مشاركة سياسية من القوي الأخرى.

غير أن مبارك في الفترة من 1981 – 1987م عمل على إدماج بعض القوي السياسية المعارضة في العملية السياسية وتوسيع مجال حرية التعبير وحق التنظيم للأحزاب والجمعيات ومثل ذلك في تحالف الإخوان مع حزب الوفد الجديد عام 1984م ثم تحالفهم مع حزب العمل والأحرار في انتخابات 1987م والتي أسفرت عن دخول 36 فردا منهم مجلس الشعب، كما استطاع الإخوان في ظل ذلك أن يحوزوا ثقة النقابات والاتحادات الطلابية والجمعيات الأهلية فضلا عن تزايد نشاطهم الاقتصادي والاجتماعي، وكان الإخوان بسبب حسن تخطيطهم وتعاملهم مع المجتمع وقضاياه وضعف الأحزاب والقوي الأخرى أن ساعدهم ذلك على تبوء مكانة عالية في الحياة السياسية.

ولقد شهدت الفترة الأولى من حكم مبارك تزايد القوي الإسلامية على حساب باقي الأحزاب كالوطني والوفد والتجمع خاصة بعد احتلالهم مكانة متقدمة في عدد مقاعد البرلمان، وظهور نشاطهم القوي داخل البرلمان وأدائهم الجيد فيه، غير أن الحزب الحاكم ظل مهيمنا على الحياة البرلمانية والسياسية.

وقد عمل النظام على تفتيت التحالفات السياسية وساعد على ذلك صدور أحكام من المحكمة الدستورية بعدم دستورية الانتخابات بنظام القوائم النسبية والذي حرم المستقلين الحق في الترشيح فعاد العمل بالنظام الفردي، بعدما أصدر رئيس الجمهورية قانون رقم 206 لسنة 1990م وينص على العودة للعمل بالنظام الفردي الذي كان متبعا قبل انتخابات 1984م.

الإخوان يعلنون رفضهم لحالة الطوارئ

وبدأ الإخوان ينافسون على النقابات والتي حققوا في بعضها نجاحا كبيرا كالأطباء والمحامين والمهندسين مما كان سببا في صدام النظام معهم حيث عمل على محاولة احتوائهم داخل النقابات لكنه فشل فلجأ في بداية التسعينات إلى استخدام الأداة القانونية في مواجهة الصعود المستمر للتيار الإسلامي والذي أفرز قانون رقم 100 لسنة 1993م بتنظيم الانتخابات داخل النقابات غير أن هذا القانون قوبل باعتراضات شديدة بسبب تجميد الانتخابات في معظم النقابات المهنية الهامة التي يسيطر على مجالس إدارتها الإخوان كالأطباء والمهندسين والصيادلة والمحامين . . . إلخ، كما أنه عمل على تحجيم الحركة الطلابية الإسلامية داخل الجامعات خاصة بعد انتخابات الاتحاد عام 1982م.

وكان من عوامل صدام النظام بالمجتمع عامة هو العودة إلى العمل بقانون الطوارئ في 6/10/1981م واستمرت تتجدد سنويا حتى مايو 1988 ثم أصبحت بعد ذلك تتجدد لمدة ثلاث سنوات

فجددت حتى عام 1991 ثم حتى عام 1994 ثم إلى سنة 1997 ثم حتى عام 2000 ثم إلى سنة 2003 وتنتهي حالة الطوارئ الحالية سنة 2006 ثم جدد مرة أخرى حتى إقرار قانون الإرهاب.

والملاحظ عند استعراض أسباب إعلان حالة الطوارئ أنها حتى سنة 1952 لم تكن تعلن إلا بسبب دخول مصر في حرب مع دولة أجنبية فيما عدا إعلانها إثر اندلاع حريق القاهرة سنة 1952 . إلا أنها منذ الثمانينات أعلنت واستمرت معلنة لأسباب تعزى إلى اعتبارات الأمن الداخلي وحدها واستمرار العمل به حتى هذه الأيام رغم آثاره السيئة على المجتمع عامة».

النظام والصدام مع الإخوان

ظل الإخوان المسلمون يعملون من خلال الأطر والقنوات الشرعية التي تخدم المجتمع كمجلس الشعب والنقابات والاتحادات الطلابية غير أن النظام لم يرض عن زيادة نفوذهم وانتشارهم وسط الشعب لحرصه على الحكم، ولذا كان الصدام ومحاولة تحجيم الإخوان بل القضاء عليها إن أمكن ثم التفرغ لباقي الجماعات الإسلامية.

لقد شهد الرئيس مبارك ببعد الإخوان عن العنف وأنهم جماعة يعملون من خلال مؤسسات الدولة وذلك في تصريحه الذي نشرته صحيفة الأهرام العدد 39046 السنة 118 ليوم 16 جماد الأولى 1414 هـ الموافق 1993/11/1م ص(1) حيث قال: «إن هناك حركة إسلامية في مصر تفضل النضال السياسي على العنف وقد دخلت هذه الحركة بعض المؤسسات الاجتماعية واستطاعوا النجاح فيها في انتخابات بعض النقابات المهنية مثل الأطباء والمهندسين المحامين»، كما صرح الوزير حسن الألفي تصريحا في هذا الموضوع في جريدة الجمهورية ص(4) ليوم 1994/4/14م، مما يدل على انتهاج الإخوان للقنوات الشرعية في العمل.

غير أن النظام لم يرض عن ذلك فبدأ الصدام مع الإخوان عن طريق الاعتقالات المستمرة بعد القضية الشهيرة بسلسبيل ثم تقديم رموز الجماعة للمحاكمات العسكرية المثالية بدون تهمة

كعسكرية 1995م و2001م وأخيرا عسكرية 2007م والتي تحاكم فيها 40 من قيادات الجماعة، أضف لذلك ما يقوم به النظام ضدهم داخل النقابات والانتخابات التشريعية وتزويرها المستمر وشطب الطلبة من انتخابات الاتحادات، وضرب شركاتهم الاقتصادية، أضف لذلك وقوفهم ضد مسألة توريث الحكم والذي منذ بدأت فكرة التوريث وأصبح النظام أكثر شراسة عليهم فحدث ما حدث من انتهاكات في انتخابات 1995م ثم انتخابات 2000م ثم انتخابات 2005م والتي شهدت نزاهة نسبية في المرحلة الأولى فقط، كما تم تزوير انتخابات مجلس الشورى وما حدث في المحليات لا يدل على أن الإخوان سبب في الصدام يوما ما فهم يعملون من خلال الأدوات القانونية والدستورية ويحوزون على ثقة الشعب.

ويوضح الدكتور عمرو الشوبكي ذلك في مقالة له بعنوان "وأين ذهبت الجنازات السلام" فيقول: «ومن هنا فإن غياب مصر علي الساحة العربية والدولية يعكس هذا الفشل الداخلي المزمن طوال ربع قرن، وهذا الانهيار المذهل الذي شهدته مؤسسات الدولة المصرية في الداخل بصورة غير مسبوقة في التاريخ المعاصر، فحين يقول اقتصادي مرموق وعميد سابق لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، أحمد الغندور، إن مصر فقدت ألف مليار جنيه في ٢٤ عاما «بسبب فشل مبارك في إدارة البلد» سنكتشف حجم الكارثة الاقتصادية التي حلت علي مصر نتيجة عدم كفاءة النخبة الحاكمة، وفساد جزء كبير منها، خاصة أن تلك النصيحات جاءت من رجل ليبرالي لم يعرف عنه أي خصومة سياسية أو أيديولوجية مع النظام القائم.

أما علي الصعيد السياسي فنحن نتحدث عن نموذج لا يوجد فيه «مشروع» واحد يعمل بجدية إلا مشروع التوريث، فلا يوجد حزب حاكم، إنما شبكة من المصالح تتصارع فيما بينها علي مغانم صغيرة أو كبيرة بصورة أحيانا أكثر ضراوة من صراعها مع أحزاب المعارضة، ونظام احترف عدم احترام القانون والدستور، مبديا موهبة نادرة في كيفية وضع قوانين، لكي لا تحترمها، وحوص المجتمع

بين نخبة قديمة كرست الجمود والتكلس وأخري جديدة تتحرك في الظلام أكثر من النور من أجل هدف واحد هو توريث السلطة.

ونجح النظام في تدمير أحزاب المعارضة وفي حصار القوي السياسية الجادة من الإخوان المسلمين وحتى كفاية والوسط وحركة الكرامة، وهدم قيم الكفاءة والجدية والموهبة في أغلب مؤسسات الدولة، ويكرس ثقافة الفهلوة والفساد والنفاق، وصار من المستحيل علي أي مراقب لأوضاع مصر الداخلية في السياسة والاقتصاد والثقافة والإدارة أن يتوقع أي دور لها علي الساحة العربية والدولية» . ومن ثم فأسباب الصدام تعود إلى: -

1. عدم رغبة النظام في وجود شريك قوي له في الحياة السياسية مثل الإخوان في ظل ضعف الأحزاب السياسية.
2. عدم قبول النظام للآخر في الفكر أو العمل السلمي داخل مؤسسات الشعب.
3. طبيعة النظام كنظام سلطوي فردي لا يقبل المنافسة.
4. التعامل مع الطلبة بالعصا الأمنية وحرمانهم من المدن الجامعية وشطبهم من انتخابات الاتحادات.
5. الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية للنظام الحاكم وللهيئات السياسية.
6. احتكار السلطة لوسائل الإعلام وتسخيرها لأغراضه.

8. مبارك والإخوان.. خبرة الثلاثين عاما [18]

على مدار العقود الثلاثة الماضية، مرت العلاقة بين جماعة "الإخوان المسلمين" ونظام مبارك بمراحل مختلفة تراوحت بين اللين والشدة، فيما يشبه "الكر والفر" بين غريمين، وتنوعت الاستراتيجيات التي تعاطى بها كل طرف مع الآخر، حيث باتت قواعد اللعبة معروفة للجميع، صحيح أن النظام قد بدا دوما الطرف المتحكم فى تحديد درجة ووجهة العلاقة، ولكن الجماعة -بخبراتها السابقة- بدت أيضا

[18] https://25janaer.blogspot.com.eg/2011/09/blog-post_7439.html

قادرة على مجاراة النظام والصمود أمام محاولات الإقصاء والعزل التي مورست تجاهها طيلة ثلاثين عاما .

تقوم هذه الدراسة على فرضيتين أساسيتين، الأولى: هي أن نظام مبارك، وعلى خلاف نظامي عبد الناصر والسادات، نجح في تهذيب السلوك السياسي للجماعة وتحديد سقفها وطموحها فيما يعرف بعملية co-optation أي دفع الجماعة للتعايش مع الأمر الواقع والرضا بما هو قائم. والثانية –وهي مترتبة على الأولى: أن الهدف الأساسي للجماعة بات هو البقاء كتنظيم اجتماعي تعبوي متماسك يلبي احتياجات أعضائه ويمتص حماستهم، وليس كحركة سياسية تستهدف التغيير أو حركة دينية تسعى لإقامة الدولة الإسلامية.

وإذا كانت أي دراسة جادة عن جماعة الإخوان المسلمون وعلاقتها بنظام مبارك تجب أن تأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل والمتغيرات التي مر بها المجتمع المصري طيلة الفترة محل الدراسة، باعتبار ذلك من المحددات الحاكمة لتطور تلك العلاقة، فإنه لظروف المساحة والمقصد الأساسي من هذه الدراسة سوف يتم التركيز على اختبار متغيرين أساسيين، هما: هيكل الفرص المتاحة أو ما يعرف بـ Opportunity Space Structure، وسياسات السخط أو ما يعرف بـcontentious politics .

حكمة التاريخ

لجماعة "الإخوان المسلمين" علاقة خاصة مع التاريخ، ليس فقط لأنها تعد تاريخيا واحدة من أقدم الحركات الاجتماعية والدينية في مصر، وإنما أيضا لأن علاقتها مع الأنظمة الحاكمة في مصر كثيرا ما شابها اللغط والغموض.

وللحق، فإن التاريخ كان قاسيا على جماعة الإخوان منذ قيامها وحتى أوائل الثمانينيات، سواء نتيجة العسف السياسي الذي تعرضت له الجماعة في الحقبة الناصرية وما تلاها من تشتت وتفكيك للبنية التنظيمية للجماعة، أو نتيجة لتحيز الكثيرين ممن تعرضوا للجماعة خلال تلك الفترة خطأ أو تأرتخا .

لذا فإنه إذا كان من الصعب منهجيا وموضوعيا أن يقيم الأداء السياسي والتنظيمي والاجتماعي لجماعة الإخوان في فترتي الرئيسين جمال عبد الناصر وأنور السادات، الأول بسبب العداء الشخصي للرئيس عبد الناصر مع الحركة لأسباب كثيرة لا مجال للاسترداد فيها ، والثاني بسبب قصر فترة حكمه من جهة، وعدم اكتمال النضج السياسي والتنظيمي للجماعة من جهة أخرى، ما قد يفقد أي تحليل للجماعة نزاهته وموضوعيته، فإن فترة حكم الرئيس مبارك، التي تقارب ثلاثة عقود حتى الآن تعد ملائمة من أجل تقديم رؤية موضوعية للجماعة وعلاقتها بالنظام المصري.

وكما أن للتاريخ عيوبه، فإن له أيضا حسناته، فقد استفاد كلا الطرفين، الجماعة ونظام مبارك من تجارب الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، فالأولى تعلمت الدرس جيدا وآثرت العودة لاتباع المنهج التدرجي السلمي في العمل السياسي، والقبول بقواعد اللعبة السياسية، والابتعاد عن مواجهة السلطة. والثاني تعلم من سلفيه كيفية التعاطي مع الجماعة بشكل ذكي، فلم يدخل في مواجهة شاملة تستهدف استئصال الحركة أو شلها كليا على غرار ما حاول عبد الناصر فعله وفشل، كما لم ينفتح على الجماعة بشكل غير محسوب على غرار ما فعل السادات، لذا تراوحت استراتيجية مبارك تجاه الجماعة بين الاستيعاب الجزئي والقمع الذكي، وبين هذين الحدين دارت رحا العلاقة بين الطرفين طيلة العقود الثلاثة الماضية على نحو ما سنرى لاحقا .

يمكن تقسيم العلاقة بين جماعة "الإخوان المسلمين" ونظام مبارك إلى ثلاث مراحل أساسية، وهو تقسيم موضوعي يتعلق بتحولات العلاقة بين الطرفين أكثر من كونه تقسيما زمنيا .

المرحلة الأولى

هي الممتدة طيلة الثمانينيات، وقد اتسمت العلاقة فيها بقدر من الاستيعاب الجزئي للإخوان، فضلا عن استغلال الجماعة للانفتاح السياسي المحدود من أجل تعظيم حضورها في البرلمان والجامعات والنقابات والمساجد المصرية.

والمرحلة الثانية

هي مرحلة الصدام المبكر أو المواجهة المحدودة، وهي تمتد طيلة فترة التسعينيات، وقد حاول النظام خلالها تضييق المساحة المتاحة للإخوان خاصة في المجال السياسي مع السماح بالتواجد التنظيمي والمجتمعي.

أما المرحلة الثالثة

فهي الممتدة طيلة العقد الأول من الألفية الجديدة، واتسمت العلاقة فيها بالتعقيد، وتراوحت خيارات النظام فيها بين القمع النوعي للجماعة والعمل على تحجيم طموحاتها السياسية.

أولا: مرحلة الاستيعاب الجزئي

تولى الرئيس مبارك السلطة في مصر في ظرف سياسي وتاريخي بالغ الحساسية، ففضلا عن الفراغ السياسي "المؤقت" الذي خلفه اغتيال الرئيس أنور السادات عام 1981، دخلت البلاد في دوامة من العنف السياسي والاجتماعي بسبب ثوران التيارات والحركات الجهادية.

ولم يكن أمام مبارك من أجل تثبيت حكمه وشرعيته سوى الاختيار بين بديلين، أولهما:

الدخول في مواجهة شاملة مع الإسلاميين بجميع أطيافهم بمن فيهم الإخوان من أجل نزع شوكتهم، وهو خيار غير مأمون العواقب وقد يؤدي إلى عدم استقرار الحكم. وثانيهما:

أن يركز مواجهته مع الجهاديين والمتطرفين، على أن يؤجل حسم مسألة العلاقة مع الإخوان إلى مرحلة لاحقة.

وقد كان الخيار الثاني هو الأكثر أمنا ورشادا للنظام في تلك الفترة."

نجح نظام مبارك في وضع حدود واضحة للسقف السياسي والاجتماعي للإخوان. وبات أقصى ما يفعله الإخوان هو العمل على الحفاظ على هذه المساحة السياسية دون القدرة على توسيعها أو الانتقال بها إلى مرحلة جديدة قد تسهم في تحقيق الأهداف الكبرى للجماعة أو إنجاز الإصلاح والتغيير الذي كثيرا ما تتخذه الجماعة شعارا لها"

بدورها لم تتردد جماعة الإخوان في اقتناص الفرصة من أجل إعادة بنائها التنظيمي من جديد، خاصة بعد انتهاء مرحلة اعتقالات سبتمبر 1981 ونهاية نظام السادات الذي انقلب على الجماعة (مثلما فعل مع معظم القوى السياسية) أواخر أيامه.

وقد عملت الجماعة على زيادة حضورها السياسي والمجتمعي بعدما حسمت الكثير من القضايا التي كانت عالقة دون إجابات واضحة، وأهمها مفارقة العمل السري، والقبول بمبدأ التعددية الحزبية، وحسم خيار المشاركة السياسية كسبيل وحيد للإصلاح التدريجي.

وانطلاقا من الرؤية الجديدة للإخوان، نجحت في تطوير أدائها السياسي، وذلك بالمشاركة في انتخابات 1984 و1987 والدخول في تحالفات انتخابية مع أحزاب المعارضة، وهو ما حدث أولا في انتخابات العام 1984 التي خاضتها الجماعة على قائمة حزب الوفد، وحصلت الجماعة آنذاك على تسعة من إجمالي 58 مقعدا حصل عليها ائتلافها مع حزب الوفد.

وفي انتخابات 1987 دخلت الجماعة في تحالف جديد ضم حزبي الأحرار والعمل، تحت مسمى "التحالف الإسلامي" الذي نجح في الحصول على حوالي 56 مقعدا ذهب منها 36 للإخوان، وهي الانتخابات التي شهدت ظهور شعار الإخوان الشهير "الإسلام هو الحل".

كما نجحت الجماعة في توسيع قاعدتها الاجتماعية ومد شبكتها التنظيمية من خلال الجامعات والمدارس والمساجد. وقد استفاد الإخوان من صمت النظام تجاه هذا التمدد الذي كان يصب بالأساس في مصلحة هذا الأخير في مواجهته مع الجماعات الراديكالية العنيفة، مثل "جماعة الجهاد" و"الجماعة الإسلامية" وما تفرع عنهما من خلايا وجماعات أخرى صغيرة. وكأن ثمة اتفاقا ضمنيا بين الطرفين لمحاصرة التيار المتشدد، النظام من أجل تحقيق الاستقرار وتثبيت الشرعية، والإخوان من أجل احتكار الفضاء الديني والاجتماعي.

ومع نهاية الثمانينيات كانت جماعة الإخوان قد وصلت إلى ذروة حضورها المجتمعي، وذلك بعد فوزها الكبير في عدد من النقابات المهنية كالأطباء والمهندسين، والمحامين، والصيادلة والعلميين. وقد ساعد الحضور النقابي والتنظيمي للجماعة على زيادة التأثير داخل الطبقة الوسطى وشرائح من الطبقة الدنيا، وهو ما كان بمثابة جرس إنذار للسلطة بضرورة الالتفات للجماعة والعمل على الحد من نشاطها السياسي.

ثانيا: مرحلة المواجهة المحدودة

مع أواخر الثمانينيات بدأ نظام مبارك يعيد النظر في استراتيجيته تجاه جماعة الإخوان المسلمين، وبدا أن صدره بدأ يضيق بالحضور السياسي والمجتمعي للجماعة، لذا سعى النظام إلى تحجيم هذا الحضور تدريجيا، فعلى سبيل المثال تم إصدار قرار بضم جميع المساجد كي تصبح تحت إشراف وزارة الأوقاف المصرية، كما تم إدخال تعديلات على قانون الجمعيات الأهلية (القانون رقم 32 للعام 1964) كي يعطي

صلاحيات أوسع لوزارة الشؤون الاجتماعية فيما تخص مسألة إنشاء وتأسيس الجمعيات غير الحكومية والعضوية في مجالس إدارتها، وذلك من أجل ضمان السيطرة على النقابات والجمعيات الخيرية "الإخوانية" التي تقدم خدمات متنوعة للجمهور.

وقد جاءت نقطة الصدام الأولى لنظام مبارك مع الإخوان أواخر العام 1992 فيما عرف إعلاميا بقضية "سلسبيل" التي اتهمت فيها الجماعة بالعمل على إحياء تنظيمها "غير المشروع"، وقبض فيها على عدد من قيادات الجماعة، من بينهم خيرت الشاطر وحسن مالك ومحمود عزت ومحيي الدين حامد.

وفي العام 1995 شهدت الجماعة أول محاكمة عسكرية في عهد مبارك، ضمن ما عرف بالقضايا العسكرية 8 و11 و13 للعام 1995 التي قبض فيها على ما يقرب من 82 من أعضاء الجماعة بتهمة العمل على إحياء تنظيم يسعى لإسقاط نظام الحكم، التي ارتبطت جميعها بالقضية 136 للعام 1995 أمن دولة عليا، تلتها قضية تأسيس حزب سياسي "الوسط" عام 1996 التي ضمت 11 شخصا أحيلوا جميعا للقضاء العسكري، وكان على رأسهم آنذاك محمد مهدي عاكف المرشد العام السابق للجماعة.

على أن القمع السياسي للجماعة لم يواكبه تراجع تنظيمي أو مجتمعي لها، فقد حافظت الجماعة على نشاطها المجتمعي والنقابي، فعلى سبيل المثال احتفظت الجماعة بتواجدها داخل معظم النقابات المهنية، مثل الأطباء والمحامين والمهندسين والصيادلة، وذلك حسبما يوضح الجدول (1).

عدد الإسلاميين في النقابات المهنية المصرية عام 1995*

النقابة	إجمالي مقاعد مجلس الإدارة	عدد الأعضاء الإسلاميين [إخوان + إسلاميين مستقلين]	النسبة المئوية
الأطبـاء	23	20	%87
المهندسون	61	45	%74
الصيادلة	25	17	%68
العلميون	25	17	%68
المحامـون	25	18	%72

ولعل أبرز ما ميز العلاقة بين نظام مبارك والإخوان طيلة هذه المرحلة هو محاولة كل طرف تثبيت شكل العلاقة حسب مصالحه وأهدافه، فالنظام كان يدرك جيدا مخاطر بقاء الإخوان خارج نطاق السيطرة مجتمعيا وسياسيا، فكانت الوسيلة المثلى أمامه لإرباك الجماعة وشغلها هو استمرار الملاحقة الأمنية واللجوء للمحاكمات العسكرية التي وصلت إلى حوالي ست محاكمات خلال أقل من خمس سنوات. وقد بدأت هذه المحاكمات عام 1995، كما تمت الإشارة من قبل، واستمرت حتى العام 2000، حيث حول عدد من قيادات الإخوان إلى المحاكمة العسكرية فيما يعرف بقضية "النقابيين" التي اعتقل فيها ما يقرب من 20 قياديا من أبرز رموز العمل النقابي الإخواني، وتم الحكم عليهم بمدد تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس، كان من بينهم محمد بديع المرشد الحالي للجماعة ومحمد علي بشر عضو مكتب الإرشاد الحالي. وقد ساعد النظام على ذلك نجاحه في كسر شوكة الجماعات الراديكالية، وتفرغه للتضييق على جماعة الإخوان ومحاصرة نشاطهم.

وفي هذه المرحلة تفادت جماعة الإخوان الدخول في أي صدام خشن مع النظام قد يؤدي إلى تكرار مأساة الخمسينيات والستينيات، فلم تحاول الجماعة استفزاز النظام، واضطرت للقبول بالحد الأدنى الذي يسمح لها بالبقاء وممارسة العمل السياسي والنقابي.

ثالثا: مرحلة الإقصاء الذكي

كان العقد الأول من الألفية الثانية بمنزلة مرحلة فارقة سواء في علاقة نظام مبارك بجماعة الإخوان المسلمين، وذلك ليس فقط على مستوى السياسة الرسمية وإنما أيضا على مستوى الاستراتيجيات والتكتيكات، أو بالنسبة لجماعة الإخوان التي شهدت تحولات نوعية سواء على مستوى الخطاب السياسي أو الأداء التنظيمي كما سيتضح لاحقا.

ويمكن القول إن حصيلة هذا العقد هو توصل النظام إلى نتيجة هامة مفادها أنه لا ضير من بقاء جماعة الإخوان بناء تنظيميا مكشوفة قواعده وهياكله ومحسوبة أنفاسه وتحركاته، ما دامت لا تمثل تهديدا حقيقيا لبقاء النظام أو تحديا جادا لسياساته.

وللتوضيح يمكن تقسيم العلاقة بين نظام مبارك وجماعة الإخوان طيلة العقد الماضي (2000-2010) إلى مرحلتين،

أولاهما:

ما قبل انتخابات 2005،

وثانيتهما:

ما بعد 2005 وحتى الآن.

في المرحلة الأولى

استمرت علاقة الشد والجذب بين النظام والجماعة، فقد استمرت سياسة الملاحقة الأمنية لقيادات الجماعة على حالها، حيث شهد العام 2001 المحاكمة العسكرية الأولى في هذا العقد والسادسة تحت حكم مبارك. وقد حكم على حوالي 16 عضوا بالسجن لفترات تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس، كان من بينهم محمود غزلان عضو مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان، وهي القضية المعروفة باسم قضية "أساتذة الجامعات". وكان تصريح الرئيس مبارك الذي أورده في حوار مع مجلة "دير شبيغل" الألمانية بأن جماعة الإخوان "لها تاريخ إرهابي" بمنزلة تأكيد على استمرار سياسة القمع الأمني تجاه الجماعة.

في المقابل اتخذت جماعة الإخوان عددا من الخطوات التي مثلت محاولة للرد سياسيا على الموقف الرسمي تجاهها، ولتأكيد عدم تأثرها بمثل هذه الإجراءات القمعية، كان من أهمها:

1. أصدرت الجماعة وثيقة للإصلاح السياسي في مارس 2004، كانت الأولى منذ أكثر من عقد وتحديدا منذ إصدار "وثيقة المرأة والمواطنة" عام 1994. وقد رسمت الوثيقة الجديدة الخطوط العامة للخطاب السياسي والفكري لجماعة الإخوان، وكانت بمنزلة وثيقة مبدئية طورت فيما بعد كي تصبح نسخة أولية من برنامج الحزب الذي أطلقته الجماعة في أغسطس 2007. وبغض النظر عن الجدل الذي أثارته بعض نقاط المبادرة خاصة فيما يتعلق بالموقف من المرأة والأقباط، فإنها تظل إحدى محطات التحول في تاريخ الجماعة خلال عهد مبارك.
2. قامت الجماعة بالتواصل مع كثير من القوى السياسية، مثل حزب الوفد والحزب العربي الناصري وحزب التجمع، بل وصل الأمر إلى حد التنسيق مع الشيوعيين من أجل الضغط على النظام وإجباره على القيام بإدخال تعديلات سياسية ودستورية تسمح بالمنافسة الحرة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية."

فيما يتعلق بمستقبل الإخوان كقوة سياسية فاعلة، فإن ذلك يظل مرتبطا بقدرة الجماعة على تطوير خطابها السياسي كي يصبح أكثر انفتاحا وديمقراطية. وهو ما يعني أن تعيد الجماعة النظر في مشروعها

الفكري برمته، وهو ما يصعب التنبؤ به في ظل عملية الإقصاء المستمرة للعناصر الإصلاحية داخل الجماعة"

3. نجحت الجماعة في الدخول في تحالفات سياسية مع عدد من قوى المعارضة الجديدة، مثل حركة كفاية وحزب الكرامة (تحت التأسيس) وحزب الغد (قبل تأسيسه أواخر 2004)، وذلك ضمن ما أطلق عليه "الجبهة الوطنية المعارضة" التي تشكلت في الرابع من نوفمبر 2004 بمشاركة العديد من القوى السياسية، خاصة بعد إخفاق الحوار بين أحزاب المعارضة والحزب الوطني الحاكم الذي كان قد انطلق منتصف العام 2004.

أما المرحلة الثانية

فهي تلك الممتدة بعد انتخابات 2005 وحتى العام الجاري 2010. وهي مرحلة اتسمت بالكثير من التحولات والتغيرات، سواء في علاقة نظام مبارك بجماعة الإخوان، أو بما حدث داخل جماعة الإخوان خاصة على المستويين القيادي والتنظيمي.

ولكن قبل الدخول في تفاصيل ذلك، تجب الإشارة إلى أنه في هذه المرحلة حققت جماعة الإخوان أكبر فوز برلماني في تاريخها وفي تاريخ المعارضة المصرية، حين فازت بحوالي 88 مقعدا أو ما يوازي 20% من مقاعد مجلس الشعب المصري.

وقد احتار كثيرون في كيفية تفسير هذا الفوز ودلالاته، بيد أنه بعد مرور خمس سنوات فإن الصورة تبدو أكثر وضوحا، فقد بدا جليا أن نظام مبارك، وفي محاولة للتماشي مع الضغوط الأميركية المتعلقة بمسألة دعم الديمقراطية والانفتاح السياسي، قد سمح بفتح نافذة "ضيقة" للإخوان يمكنه من خلالها توظيف هذا الفوز لاحقا لمصلحته.

فمن جهة لم يعد خافيا أن فوز الإخوان بهذا العدد من المقاعد قد جاء في إطار صفقة باتت معروفة للجميع بعدما كشف تفاصيلها المرشد العام السابق للجماعة محمد مهدي عاكف في حواره مع جريدة "المصري اليوم" في أكتوبر 2009، وهو ما أكده أيضا عبد الحميد الغزالي المستشار السياسي لعاكف.

وهو فوز أفاد النظام أكثر مما أضره، فقد وجه نظام مبارك من خلاله رسالة قوية لإدارة الرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش، مفادها أن التسرع في فرض الديمقراطية على مصر قد يؤدي إلى نتائج وخيمة ليس أقلها تهديد المصالح الأميركية في المنطقة، خاصة في ظل المواقف الأيديولوجية للإسلاميين تجاه الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل.

ومن جهة ثانية، أسقط هذا الفوز أي ادعاءات إخوانية بالتضييق وعدم الدمج السياسي، فقد نجح مرشحو الجماعة في الفوز بأكثر من 60% من المقاعد التي نافسوا عليها، حيث دخلت الجماعة الانتخابات بحوالي 155 مرشحا فاز منهم 88 نائبا. ومن جهة ثالثة أعطى فوز الإخوان بهذا العدد من المقاعد شرعية ومصداقية للانتخابات البرلمانية، وهو أمر كثيرا ما حرص على تحقيقه نظام مبارك من أجل تبييض صورته فيما تخص نزاهة المنافسة السياسية وحرية المشاركة.

وبغض النظر عن ملابسات هذا الفوز يبقى المهم هو ما نجم عنه فيما تخص علاقة الجماعة بالنظام، فرغم ثبات مبدأ القمع والمطاردة الأمنية، فإنه قد اتخذ منحى جديدا من حيث الدرجة والنوع، فلم تعد هناك خطوط حمراء فيما تخص اعتقال القيادات الإخوانية.

وقد كانت البداية مع ما بات يعرف بقضية "مليشيات الأزهر" التي اعتقل على أثرها ما يقرب من 40 قياديا من رموز الجماعة، مثل خيرت الشاطر النائب الثاني للمرشد العام للجماعة، ومحمد علي بشر عضو مكتب الإرشاد، وحسن مالك رجل الأعمال الإخواني المعروف وغيرهم. وقد حكم على حوالي 25 معتقلا بالسجن لمدد تتراوح بين 3 و10 سنوات في محاكمة عسكرية امتدت جلساتها لأكثر من

سبعين جلسة تجعلها الطولى في تاريخ المحاكمات المصرية. ناهيك عن ضرب البنية الاقتصادية والاستثمارية للجماعة من خلال اعتقال عدد كبير من رجال الأعمال المحسوبين على الجماعة مثل مدحت الحداد وعبد الرحمن سعودي.

وفيما تخص تقييد النشاط السياسي للإخوان فقد أقرت في 27 مارس 2007 أكبر عملية تغيير دستوري في مصر، حيث عدل ما يقرب من 34 مادة، خص الإخوان منها مادتان، الأولى هي المادة الخامسة التي تحظر قيام الأحزاب على أساس ديني، والمادة (88) التي تقيد السلطة القضائية في مراقبة الانتخابات، بما يعني حرمان الإخوان وغيرهم من المرشحين المستقلين من أي ضمانات قد تتيح فوزهم في أي انتخابات. وقد اتضح لاحقا أن الإخوان هم الطرف الرئيسي المتضرر من هذه الانتخابات، حيث لم ينجح أي مرشح للجماعة في الانتخابات التي أجريت في السنوات الثلاث الماضية.

وأما فيما تخص التحولات داخل جماعة الإخوان فيمكن تناول أبرز تحولين حدثا في العقد الماضي، الأول هو إصدار الجماعة لوثيقة مبدئية لإنشاء حزب سياسي، وذلك في أغسطس 2007، والثاني هو انسحاب المرشد العام السابق للجماعة محمد مهدي عاكف واختيار محمد بديعا مرشدا جديدا.

أما ما تخص برنامج الحزب فقد أثار من الجدل الكثير، ودون الخوض في تفاصيل هذا الجدل وتداعياته يمكن الإشارة فقط إلى ثلاث نقاط أساسية:

أولاها

تتعلق بمغزى الإعلان عن البرنامج قبل أن تحسم الجماعة كثيرا من القضايا الفكرية والسياسية العالقة. وإذا كنا لا نشكك في رغبة الجماعة في إنشاء حزب سياسي، وهو ما كررة جميع المرشدين السابقين، فإن المشكلة تظل كامنة في كيفية حل إشكالية العمل الدعوي والعمل السياسي، أو بين الجماعة

والحزب، وهي معضلة مؤجلة بحجة عدم موافقة السلطات على إعطاء الجماعة ترخيصا بإقامة حزب سياسي.

ثانيها

تتعلق بمدى تطور الخطاب السياسي والفكري للجماعة الذي عكسه بوضوح محتوى البرنامج الحزبي، فرغم نجاح الجماعة في إصدار وثيقة سياسية شبه مكتملة، أكدت هذه الوثيقة استمرار اللبس والغموض في موقف الجماعة من العديد من القضايا، ومنها طبيعة الدولة وسلطاتها، والموقف من المرأة والأقباط.

وثالثها

ترتبط بتوقيت إصدار برنامج الحزب الذي لا يخلو من دلالة تؤكد تحرك الجماعة بطريقة رد الفعل وليس العمل الاستراتيجي، فإلى الآن لا يوجد تفسير لإصدار الوثيقة الأولية للحزب، ولماذا سحبها وعدم إصدارها في شكلها النهائي سوى أنها كانت مناورة سياسية تهدف رفع الضغط الأمني عن الجماعة، ونقل الصراع من السياسة إلى الفكر، وهو ما أتى بأثر عكسي على الجماعة بسبب انتقادات المثقفين والنخبة لبرنامج الحزب.

أما فيما يخص مسألة اختيار مرشد عام جديد للجماعة فقد أثارت واحدة من أهم الأزمات التي واجهتها الجماعة منذ عودتها للحياة السياسية قبل أربعين عاما، فقد كان مفاجئا أن يعلن المرشد العام السابق للجماعة محمد مهدي عاكف رغبته في الانسحاب وعدم الترشح لفترة جديدة، رغم أن اللائحة الداخلية للإخوان تتيح له ذلك، لذا قرر عاكف في مارس 2009 عدم رغبته البقاء في منصبه، وهو ما أثار زوابع كثيرة داخل الجماعة وخارجها.

فهي المرة الأولى التي ينحى فيها المرشد العام للجماعة طواعية عن منصبه، حيث كانت الوفاة هي الطريق الوحيدة للتنحي مع مرشدي الجماعة السنة السابقين. وقد كان خروج عاكف من منصبه سببا أساسيا في حدوث انقسامات وصراع داخل مكتب الإرشاد حول هوية المرشد العام الجديد للجماعة، خاصة بين الأمين العام للجماعة الدكتور محمود عزت والمعروف بالرجل الحديدي الذي يهيمن على التنظيم بشكل كبير، والدكتور محمد حبيب النائب الأول السابق لمهدي عاكف.

ومن الجدير بالذكر أن مجلس الشورى العام للإخوان الذي يتكون من حوالي 100 عضو هو المسؤول عن اختيار أعضاء مكتب الإرشاد والمرشد العام للجماعة.

وبعد صراع قوي بين كلا التيارين حسم الأمر وأجريت الانتخابات العامة لمكتب الإرشاد وحملت أكثر من مفاجأة، حيث أقصي النائب الأول للمرشد محمد حبيب والإصلاحي عبد المنعم أبو الفتوح من عضوية المكتب، وبذلك أقصي التيار الإصلاحي تماما في الجماعة، في حين صعد عصام العريان ليكون عضوا بمكتب الإرشاد للمرة الأولى في تاريخه.

وفي 16 يناير 2010 اختير محمد بديع كي يصبح المرشد العام الثامن بعد جدل طويل بين قيادات الجماعة وتشكيك من بعض القيادات في شرعية الاختيار ومدى قانونيته.

سياسة الأمر الواقع

نظام مبارك قد نجح في "نزع مخالب" جماعة الإخوان المسلمين، ودفعها للتعايش مع الواقع دون الجرأة على تغييره. صحيح أن النظام قد سمح للجماعة بقدر من التواجد السياسي والنشاط التنظيمي، لكن هذه المساحة ارتبطت دوما بظروف النظام وأهدافه في كل مرحلة من المراحل السابق الإشارة إليها.

بالعودة إلى الفرضية التي وضعت في مقدمة هذه الدراسة، يتضح أن نظام مبارك قد نجح في "نزع مخالب" جماعة الإخوان المسلمين، ودفعها للتعايش مع الواقع دون الجرأة على تغييره. صحيح أن النظام قد سمح للجماعة بقدر من التواجد السياسي والنشاط التنظيمي، بيد أن هذه المساحة ارتبطت دوما بظروف النظام وأهدافه في كل مرحلة من المراحل السابق الإشارة إليها. وهنا يبرز دور المتغير الأول المشار إليه في صدر الدراسة، وهو "هيكل الفرص المتاحة"، وهو مفهوم يقصد به نظريا قدرة الفاعلين السياسيين على الاستفادة من الفرص السياسية، كالانفتاح السياسي والتحولات في بنية النظام السياسي، من أجل فرض مطالبهم وتعزيز مكانتهم السياسية والاجتماعية، وهو ما فعله الإخوان في العقود الثلاثة الماضية. فقد نجحوا في الاستفادة من الانفتاح السياسي المحدود الذي سمح به نظام مبارك سواء خلال الثمانينيات أو خلال العقد الماضي، من أجل تعزيز وجودهم السياسي والمجتمعي.

ففي عقد الثمانينيات كان نظام مبارك في حاجة للإخوان -كما قلنا سابقا- من أجل دعم شرعيته السياسية الناشئة وإعطاء انطباع بأنه منفتح على جميع التيارات بما فيها الإخوان، فكانت المحصلة أن دخل الإخوان البرلمان للمرة الأولى في تاريخهم عامي 1984 و1987.

وخلال عقد التسعينيات احتاج مبارك للإخوان من أجل مواجهة جماعات العنف والتطرف، فسمح لهم بالتواجد المجتمعي من أجل سحب البساط من تحت أقدام الجماعات المتشددة، وإن حاول تقييد المجال السياسي أمام الجماعة كما حدث في انتخابات 1990 و1995.

ثم عاد نظام مبارك وحاول توظيف الإخوان من أجل وقف الضغط الأميركي عليه فيما تخص الإصلاح السياسي والدمقرطة، فأعطى مساحة جديدة للإخوان للفوز بمقاعد برلمانية تذرو الرماد في العيون. وفي كلتا المرحلتين اقتنص الإخوان الفرصة من أجل تدعيم حضورهم السياسي وزيادة دورهم في الفضاء العام.

ومن خلال هذه السياسة نجح نظام مبارك في وضع حدود واضحة للسقف السياسي والاجتماعي للإخوان، وبات أقصى ما يفعله الإخوان هو العمل على الحفاظ على هذه المساحة السياسية دون القدرة على توسيعها أو الانتقال بها إلى مرحلة جديدة قد تسهم في تحقيق الأهداف الكبرى للجماعة أو إنجاز الإصلاح والتغيير الذي كثيرا ما تتخذه الجماعة شعارا لها .

وفي هذا الإطار يمكن تفسير كثير من القرارات التي اتخذتها جماعة الإخوان، وكان آخرها قرار المشاركة في الانتخابات البرلمانية 2010 . وبعيدا عن كواليس هذا القرار وما أثاره من انتقادات داخل البيت الإخواني وخارجه، فإنه يعكس الحقيقة التي أشرنا إليها آنفا، وهي أن الجماعة لا تريد التفريط في المساحة التي منحها لها النظام، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من خلال عدة مؤشرات.

أولها:

تخوف الجماعة من أن تؤدي مقاطعة الانتخابات المقبلة إلى الانزواء وفقدان التواجد المجتمعي والإعلامي. صحيح أن الجماعة حاولت تغطية قرار مشاركتها بقرار مشاركة حزب الوفد، لكن ذلك يكشف عدم وجود رؤية استراتيجية مستقلة لدى الجماعة، بقدر ما تتصرف بطريقة رد الفعل.

ثانيها:

أن قرار الجماعة بالمنافسة على 30% من المقاعد أي خوض الانتخابات لحوالي 150 مرشحا، وهو نفس الرقم تقريبا الذي خاضت به الجماعة انتخابات 2005، بقدر ما يعكس قراءة ذكية جوهرها عدم استفزاز النظام، فإنه يعكس أيضا الرضا والقبول بالأمر الواقع.

وثالثها:

باتت مشاركة الإخوان في الانتخابات عامة كما لو كانت طقسا روتينيا أو "أداء بيروقراطيا" لا تحمل أي رؤية استراتيجية أو فهم للمغزى السياسي للمشاركة في الانتخابات. وهو أمر تعكسه خلاء المقولة التي كثيرا ما ترددها قيادات الإخوان في جميع المناسبات الانتخابية بالقول إن "المشاركة في الانتخابات هي من المبادئ الثابتة لدى الجماعة". وهي مقولة تشي بأن المشاركة في الانتخابات باتت هدفا في حد ذاتها وليست وسيلة لتحقيق أهداف وغايات أخرى.

ويعكس هذا التحول لجاح نظام مبارك في تحويل جماعة الإخوان من مصدر تهديد "محتمل" إلى عامل مساعد في تجديد شرعيته، وذلك من خلال القبول بالمشاركة في اللعبة السياسية حسب قواعده وشروطه دون العمل على تغييرها.

الإخوان وغريزة البقاء

تشير الفرضية الثانية في هذه الدراسة إلى أن الهدف الأساسي لجماعة الإخوان بات مجرد البقاء تنظيما تعبويا يستجيب لاحتياجات أعضائه الدينية والاجتماعية من جهة وصياغة هوية خاصة بهم تجعلهم متمايزين عن غيرهم من جهة أخرى، وليس السعي من أجل إنجاز التغيير في مصر. صحيح أن الجماعة كثيرا ما تنفي عن نفسها صفة الخيار البديل أو الرغبة في الوصول للسلطة، لكن ذلك يضعف موقفها ويثير الكثير من التساؤلات حول جدوى انخراطها في العمل السياسي.

وقبل التدليل على صحة هذه الفرضية، وهي بالمناسبة وردت على لسان كثير من قيادات الصف الثاني بالجماعة، تجدر الإشارة إلى أنه من المحتمل ألا تكون جماعة الإخوان وقيادتها على وعي بعملية التحول التي جرت للحركة طيلة العقود الماضية، وذلك بفعل الضغوط الشديدة التي فرضها عليها النظام وجعلها ترى البقاء هدفا أصيلا وليس وسيلة لتحقيق أهداف أخرى. ويبدو أن هاجس عدم الشرعية "القانونية" تجعل الجماعة حريصة بشكل مبالغ فيه على البقاء على قيد الحياة حتى وإن كان الثمن هو الجمود والتكلس.

تستند فرضية البقاء إلى المتغير الثاني المشار إليه في صدر هذه الدراسة، وهو متغير "سياسات السخط" contentious politics، وهو مفهوم يشير إلى قدرة الحركات الاجتماعية على تحويل الغضب والسخط العام إلى فعل سياسي منظم، وذلك من خلال امتصاص من يقومون به وإعادة دمجهم وتوظيفهم في بنية التنظيم، الذي يتحول مع مرور الوقت وفي ظل الانسداد السياسي إلى هدف بحد ذاته وليس أداة لتغيير الواقع. وهو ما يكاد ينطبق على جماعة الإخوان، ليس فقط بسبب تمدد التنظيم للجماعة كما وحجما طيلة العقود الثلاثة الماضية، وما يعنيه ذلك من زيادة الأعباء الإدارية والتنظيمية على قيادات الحركة، وإنما أيضا بسبب فشل الحركة في إنجاز تغيير سياسي ملموس في هذه الفترة.

وقد بات الانضمام للإخوان هدفا بحد ذاته، وليس غاية لتحقيق أهداف أخرى، دليل ذلك أن الجماعة تولي اهتماما شديدا لمسألة التجنيد والاستقطاب والتعبئة، دون القدرة على توظيف رأسمالها المجتمعي سياسيا. وتدلل طريقة اتخاذ القرارات داخل الجماعة على غلبة مصلحة التنظيم على ما عداها، فعلى سبيل المثال يمكن تفسير قرار الجماعة بالمشاركة في الانتخابات التشريعية 2010 رغم مناشدات الكثيرين لها بالمقاطعة بأنه يخدم التنظيم أكثر مما قد يخدم مسألة الإصلاح والتغيير في مصر، فالمشاركة

رغم كلفتها الباهظة تضمن للإخوان كتنظيم تنشيط قواعده، وضمان التواجد الاجتماعي والإعلامي بين مختلف الفئات.

ويمكن القول بأن الإستراتيجية التي اتبعها نظام مبارك تجاه الجماعة منذ أوائل التسعينيات وحتى الآن جعلت الجماعة حريصة على عدم استفزاز النظام بأي أفعال سياسية أو تنظيمية، وهو ما يعني فعليا عدم اتخاذ قرارات مصيرية سواء فيما يتعلق بسقف المشاركة السياسية أو تحريك الشارع المصري ضد النظام. وقد يرى البعض في ذلك ذكاء سياسيا، ولكنه في الحقيقة يعبر عن خوف مزمن لدى الجماعة من مواجهة الأنظمة المصرية حتى في أضعف حالاتها كما هو الوضع الآن.

مستقبل العلاقة

يمكن القول إن الإستراتيجية التي اتبعها نظام مبارك تجاه الجماعة منذ أوائل التسعينيات وحتى الآن جعلت الجماعة حريصة على عدم استفزاز النظام بأي أفعال سياسية أو تنظيمية، وهو ما يعني فعليا عدم اتخاذ قرارات مصيرية سواء فيما يتعلق بسقف المشاركة السياسية أو تحريك الشارع المصري ضد النظام. إذا كان من الصعب استشراف مستقبل العلاقة بين جماعة الإخوان والنظام المصري، وذلك بسبب حالة الغموض والجدل التي تحيط بمسألة نقل السلطة في مصر، فإنه يمكن القول إنه حتى مع وصول شخص جديد للسلطة فإن بنية النظام السياسي نفسها لن تتغير كثيرا، وبالتالي سياساته تجاه الإخوان ستظل كما هي وإن صاحبها تغير في التكتيكات فقط. وإذا كان الهدف الأساسي للجماعة بات هو البقاء بصيغة "كربلائية"، فلن يكون صعبا على أي نظام جديد أن تحقق للجماعة هذا الهدف مقابل تجميدها فكريا وسياسيا، أي أننا وصلنا في النهاية إلى علاقة يمكن أن نطلق عليها "التوظيف المتبادل"، النظام يوظف الإخوان من أجل تحقيق مكاسب عديدة ليس أقلها إبقاء حالة الجمود السياسي داخليا، وتخويف

القوى الدولية من صعود الإخوان خارجيا . في حين تبدو الجماعة راضية ومستفيدة من بقاء الأوضاع على ما هي عليه ما دامت قواعدها نشطة ومكاتبها الإدارية تعمل بكفاءة .

أما فيما يتعلق بمستقبل الإخوان كقوة سياسية فاعلة، فإن ذلك يظل مرتبطا بقدرة الجماعة على تطوير خطابها السياسي كي يصبح أكثر انفتاحا وديمقراطية. وهو ما يعني أن تعيد الجماعة النظر في مشروعها الفكري برمته، وهو ما يصعب التنبؤ به في ظل عملية الإقصاء المستمرة للعناصر الإصلاحية داخل الجماعة.

كذلك أيضا إعادة النظر في الثقافة الدينية والبنية التنظيمية داخل الجماعة بحيث تصبح أكثر مرونة. وهو ما لن يتحقق دون إحداث تغيير جاد في اللائحة التنظيمية الحالية التي تثير العديد من الخلافات، خاصة فيما يتعلق بنطاق صلاحيات وسلطات المستويات القيادية في الجماعة خاصة مجلس الشورى العام ومكتب الإرشاد . فضلا عن حسم بعض القضايا المعلقة، منها مثلا مسألة الحزب السياسي، ليس فقط على مستوى الأفكار والسياسات وإنما على مستوى الرغبة في التحول لحزب سياسي والفصل بين الوظيفتين: السياسية والدعوية، وهو أمر سيظل محل شك دائم.

وأخيرا يبقى مهما أن تحسم الجماعة موقفها من العلاقة بين الوطنية والأممية، فالجماعة لا تزال حتى الآن مترددة بين أن تصبح جماعة وطنية مصرية ليس لها أجندة دولية أو أممية، وأن تظل حركة دينية ذات أجندة عالمية. وإذا كان لا مانع من أن يكون للجماعة مواقف دولية مؤيدة للبلدان الإسلامية وحركات المقاومة، فإن ذلك لا يجب أن يأتي على حساب المصالح الوطنية المصرية. وقد وقعت الجماعة في أخطاء عديدة في هذا الصدد طيلة الأعوام الثلاثة الماضية.

ربما لن تضمن حركة "الإخوان المسلمين" تنظيميا أو حركيا، على الأقل في المدى المنظور، لكنها دون شك فقدت زمام المبادرة السياسية، ولم تعد قادرة على فرض نفسها بديلا مقنعا للنظام المصري، وهو ما قد يمثل خطرا وجوديا على المشروع الإخواني نفسه ما لم يتم الالتفات للنقاط السابقة.

خليل العناني، باحث في سيسيولوجيا الإسلام والحركات الدينية، ومحاضر في جامعة "دورهام" البريطانية. المصدر: مركز الجزيرة للدراسات

9. تحالفات الأحزاب المدنية مع جماعة الإخوان المسلمين

أولاً:

1. الإخوان والتحالفات السياسية.. مواقف وشبهات[19] (إعداد: موقع إخوان ويكي) ويكيبيديا الإخوان المسلمين

تمهيد

منذ تأسيس جماعة الإخوان المسلمين عام 1928 وخاصة بعد خوضها غمار العمل السياسي والمجتمعي كانت تسعى وباستمرار إلى الاندماج وتأسيس تحالفات سواء مع الأحزاب السياسية أو الرموز

---

[19] http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9..._%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D9%81_%D9%88%D8%B4%D8%A8%D9%87%D8%A7%D8%AA

والشخصيات السياسية ونجحت في تحقيق بعض تلك التحالفات حيناً وفشلت أحياناً أخرى ولكن ظلت دائماً تسعى للاندماج وسط قوى المجتمع السياسي حتى في ظل أحلك الظروف التي مرت بها جماعة الإخوان من اضطهاد واعتقال وتهميش وغيرها.

فخلال 83 عاماً هي عمر الجماعة حتى الآن شكلت جماعة الإخوان العديد من التحالفات السياسية كان أبرزها وأنجحها التحالف مع حزب الوفد بانتخابات 1984والتحالف مع حزبي العمل والأحرار عام 1987، وجاء التحالف الوطني من أجل مصر، والذي تم مؤخراً بعد سقوط النظام السابق ليكون التحالف الأضخم والأكثر عدداً حيث يضم 28 حزبًا سياسيًا منها (الحرية والعدالة، والنجمع، والناصري، والغد، والكرامة، والعدل، والعمل، والوسط، والتوحيد العربي، ومصر الحرية، إضافة إلى الجمعية الوطنية للتغيير).

موقف جماعة الإخوان من الأحزاب عامة

أثير حول جماعة الإخوان المسلمين تساؤلين في أمر الأحزاب:

الأول :ما هو أساس موقف الجماعة من تلك الأحزاب؟

الثاني :هل تعد الجماعة حزباً سياسياً؟

وفيما يلي الرد على هذين التساؤلين:

التساؤل الأول: ما هو أساس موقف الجماعة من تلك الأحزاب؟

هناك من أورد هذا التساؤل كبطانة لشبهة يريد أن يثيرها حول الجماعة ، من هؤلاء فاروق عبد السلام الذي أفرد فصلا عن الإخوان المسلمين والمسألة الحزبية وقال : " إلا أنها . أي جماعة الإخوان المسلمين . وضعت نفسها موضع الشبهات بموقفها غير المدروس من قضية الحزبية وربما تعددت الأسباب وراء ذلك كله إلا أن ما يعنينا منها بالدرجة الأولى وما نعتقد أنه أهم الأسباب جميعا وراء هذا الموقف

المناقض هو اعتقاد الجماعة بأن الأحزاب السياسية لا تتفق وروح الشريعة الإسلامية وأن النظام الحزبي حرام ومرفوض من وجهة نظر الشريعة".

وهنا يرد الأستاذ عمر التلمساني فيقول:

"والذي يقرأ مذكرات الإمام الشهيد حسن البنا يجده قد حدد موقف الإخوان من هذه المسألة فلم يكن وارداً في تخطيط الإخوان المسلمين الوصول لكرسي الحكم وهو أحد الأهداف الرئيسية لتكوين الأحزاب ونشاطها ولو كان الإخوان يريدون ذلك لدخلوا في تحالفات سياسية أو انضووا تحت أحد الأحزاب ذات الشعبية الهائلة ولكن أمراً كهذا لم يحدث على مدى تاريخ الإخوان المسلمين.

المسألة الثانية أن الإخوان أعلنوا مراراً معارضتهم لتشكيل الحزب لأن معظم الأحزاب قبلت ورضيت بالقوانين الوضعية وتنفيذها الأمر الذى لم يقبله الإخوان لأن حكم الله فوق كل حكم وهم كانوا يريدون أن تحكم مصر بشرع الله ولم يكن ذلك وارداً في أي برنامج حزبي موجود في تلك الأوقات"

ومن قوله كذلك في رسالة المؤتمر الخامس عام 1938م:

"والإخوان المسلمون يعتقدون أن الأحزاب السياسية المصرية جميعاً قد وجدت في ظروف خاصة، ولدوافع أكثرها شخصي لا مصلحي.

ويعتقدون كذلك أن هذه الأحزاب لم تحدد برامجها ومناهجها إلى الآن؛ فكل منها يدعى أنه يعمل لمصلحة الأمة في كل نواحي الإصلاح، ولكن ما تفاصيل هذه الأعمال وما وسائل تحقيقها؟ وما الذي أعد من هذه الوسائل؟ وما العقبات التي ينتظر أن تقف في سبيل التنفيذ ما أعد لتذليلها؟ كل ذلك لا جواب له عند رؤساء الأحزاب وإدارات الأحزاب، فهم قد اتفقوا في أمر آخر هو التهالك على الحكم، وتسخير كل دعاية حزبية وكل وسيلة شريفة وغير شريفة في سبيل الوصول إليه، وتجريح كل من تحول من الخصوم الحزبيين دون الحصول عليه.

ويعتقد الإخوان كذلك أن هذه الحزبية قد أفسدت على الناس كل مرافق حياتهم، وعطلت مصالحهم، وأتلفت أخلاقهم، ومزقت روابطهم، وكان لها في حياتهم العامة والخاصة أسوأ الأثر. ."كما يعتقد الإخوان أن هناك فارقا بين حرية الرأي والتفكير والإبانة والإفصاح والشورى والنصيحة - وهو ما يوجبه الإسلام - وبين التعصب للرأي والخروج على الجماعة والعمل الدائب على توسيع هوة الانقسام في الأمة، وزعزعة سلطان الحكام، وهو ما تستلزمه الحزبية ويأباه الإسلام وتحرمه أشد التحريم، والإسلام في كل تشريعاته إنما يدعو إلى الوحدة والتعاون . . . وإن الإخوان لا يضمرون لحزب من الأحزاب أيا كان خصومة خاصة به، ولكنهم يعتقدون من قرارة نفوسهم، أن مصر لا يصلحها ولا ينقذها إلا أن تنحل هذه الأحزاب كلها، وتتألف هيئة وطنية عاملة، تقود الأمة إلى الفوز وفق تعاليم القرآن الكريم"

ويقول الإمام البنا أيضا:

" لا ندري ما الذي يفرض على هذا الشعب الطيب، المجاهد، المناضل، الكريم هذه الشيع والطوائف من الناس التي تسمى نفسها الأحزاب السياسية!!! إن الأمر جد خطير، ولقد حاول المصلحون أن يصلوا إلى وحدة ولو مؤقتة لمواجهة هذه الظروف العصيبة التي تجتازها البلاد فيئسوا وأخفقوا، ولم يعد الأمر يحتمل أنصاف الحلول، ولا مناص بعد الآن من أن تحل هذه الأحزاب جميعا وتجمع قوى الأمة في حزب واحد يعمل لاستكمال استقلالها وحريتها."

كما يؤكد الأستاذ عمر التلمساني على الموقف الثابت من الإخوان تجاه الأحزاب فيقول: " إننا نقول بأعلى صوتنا وأوضح عباراتنا إننا دعاة للعودة إلى تعاليم الإسلام الصحيحة فنحن أجناد لكل من يدعو إلى ذلك نتبعه ونؤيده ولا نريد أن نكون رؤساء له أو زعماء . وكم فرحنا لما لجأت الأحزاب كلها عند الدعاية الانتخابية أن تجعل على رأس برامجها تطبيق الشريعة الإسلامية . وسيرينا القريب العاجل هل

كان هذا دعاية انتخابية أو قناعة حقيقية وسيكشف هذا للرأي العام فنعرف الأمة كلها من الصادق الذي تحمل كل المتاعب في سبيل هذا الهدف ومن غيره الذي لا يذكر الإسلام إلا عند حاجته إلى تأييد شعبي. وإذا كان هذا هو مذهب الأحزاب حقيقة فما بال بعض صحفها لا تدع يوما يمر دون أن تلحق بالإخوان ما يسوء ولا يسر.

إن مجال القول في هؤلاء الناس طويل وفسيح، ولكن الإخوان لا يضيعون أوقاتهم في الرد على مثل هذه الترهات ولا تحبون أن تخرج من بين شفاههم أو أقلامهم لفظ نابي أو جارح حتى ولو كان ذلك حصنا لهم أو دفاعا عن نفس، إننا حريصون على أن نكون خير ابني آدم ﴿لئن بسطت الي يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك﴾..

هذا موقفنا مع الناس جميعا لا نبدأ أحدا بشر، ولكن إذا هوجمنا واعتدى علينا بلا مبرر فقوانين السماء والأرض تبرر لنا الدفاع الشرعي عن أنفسنا لا عن طريق فئة تأتي على الأخضر واليابس ثم تقضي على الجميع، ولكن كما قال الإمام الشهيد (نستعين عليهم بسهام القدر ودعاء السحر) ويا لها من أسلحة فتاكة ثبت فعلها، ولكن أكثر الناس لا يفهمون."

ونختم هذا الكلام للإمام البنا والذي يدحض أي شبهة أثيرت حول علاقة الإخوان بالأحزاب في قول:

" فإن أجابوا الدعوة وسلكوا السبيل إلى الغاية آزرناهم وإن لجوا إلى المواربة والروغان وتستروا بالأعذار الواهية والحجج المردودة فنحن حرب على كل زعيم أو رئيس حزب أو هيئة لا تعمل على نصرة الإسلام ولا تسير في الطريق لاستعادة حكم الإسلام ومجد الإسلام، سنعلنها خصومة لا سلم فيها ولا هوادة معها حتى يفتح الله بيننا وبين قومنا بالحق وهو خير الفاتحين."

ومما تجدر ذكره أن الأستاذ الإمام رحمه الله كان صريحاً واضحاً في هذا الموطن تخاطب الأحزاب فيقول لهم: أحب أن أقول لإخواننا دعاة الأحزاب ورجالها: إن اليوم الذي يُستخدم فيه الإخوان

المسلمون لغير فكرهم الإسلامية البحتة لم يجئ بعد ولن يجئ أبداً، وإن الإخوان المسلمين لا يُضمرون لحزبٍ من الأحزاب أياً كان خصومة خاصة به، ولكنهم يعتقدون من قرارة نفوسهم أن مصر لا يصلحها ولا ينقذها إلا أن تُحَلَّ هذه الأحزاب كلها وتتألف هيئة وطنية عاملة تقود الأمة إلى الفوز وفق تعاليم القرآن.

وبهذه المناسبة أقول :إن الإخوان المسلمين يعتقدون عقم فكرة الائتلاف بين الأحزاب، ويعتقدون أنها مُسكِّن لا علاج، وسرعان ما ينقض المؤتلفون بعضهم على بعض، فتعود الحرب بينهم جذعة على أشد ما كانت عليه قبل الائتلاف، والعلاج الحاسم الناجح أن تزول هذه الأحزاب مشكورة فقد أدت مهمتها، وانتهت الظروف التي أوجدتها، ولكل زمان دولة ورجال كما يقولون.

رسائل ومواقف للإمام البنا تؤكد حرصه على التحالفات السياسية

إلى رؤساء الأحزاب السياسية جميعا

الإمام حسن البنا

"صورة الخطاب الذي وجهه المكتب إلى حضرات رؤساء الأحزاب السياسية المصرية جميعا"

حضرة صاحب.... /

أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو وأصلي وأسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأرفع إليكم تحية الإخوان المسلمين فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يا صاحب . . . . . باسم الإسلام الذي يأمر بجمع الكلمة، وينهى عن الخلاف والفرقة، ويفرض التعاون على البر والتقوى، وباسم مصر التي جاهدت أشق الجهاد في سبيل حريتها، ووقفت أمجد المواقف في سبيل

استقلالها، وسارت خطى ثابتة في طريق التقدم والنهوض وباسم الشهداء الأبرار الذي فدوا نهضة الأمة، وسروا أرض هذا الوطن بدمائهم، وذهبوا؛ لتبقى هذه الأمة، وتخلد هذا الشعب، وتحقق له الآمال، وباسم التضحيات الغالية التي بذلها كل فرد من أفراد هذا الشعب الكريم.

باسم ذلك كله يتقدم إليكم مكتب الإرشاد العام للإخوان المسلمين بهذا الخطاب لا يبغى من وراء ذلك إلا الإصلاح ولا يرجو إلا الخير.

يا صاحب .... إن الحزبية السياسية قد مزقت أوصال الأمة، وفرقت كلمتها وعصفت بالأخلاق والضمائر وعرقلت الأعمال والمشروعات، وحولت نشاط الشعب كله إلى التهاتر والخصومة والمكايد والحزازات، ومحال أن تنهض أمة مفرقة القوى موزعة الجهود، بل متعاكسة، ولا إنقاذ لها إلا بالوحدة، ولا نجاح إلا بالتعاون.

وتعلمون يا صاحب ... أن الأحزاب المصرية إنما تعددت بهذه الصورة لحوادث لا محل لذكرها، وأنها جميعا تدعى لنفسها العمل على الإصلاح كل مظاهر الحياة.

فليس هناك تخالف جوهري في مناهجها وبرامجها، وقد اشترك أعضاؤها جميعا في الجهاد لتحرير هذا الوطن العزيز، فليس ما يمنع من الوحدة إلا بعض النواحي الشخصية البحتة.

ولهذا يتقدم مكتب الإرشاد العام للإخوان المسلمين إلى... وإلى حضرات رؤساء الأحزاب المصرية جميعا راجيا أن ينضم بعضهم إلى بعض في هيئة قومية واحدة تضم بعضهم إلى بعض في هيئة قومية واحدة تضم إليها كذلك كل ذوى الكفايات والمواهب، وتضع للنهضة برنامجا شاملا في كل نواحي الحياة على أساس قوى من تعاليم الإسلام الحنيف وشريعة القرآن المطهرة.

وليس بدعا أن تسير أمة على نظام الحزب الواحد، وقد سبقتنا إلى ذلك الأمم الناهضة من شرقية وغربية وإنا لنرجو أن يلقى هذا الاقتراح القبول منكم، فتعملوا من جانبكم على تحقيقه، وتضحوا بمظهر خاص في سبيل مصلحة الأمة العامة، وتنقذوا بذلك مصر مما يتهددها من آثار الخصومة والخلاف.

وفقكم الله وألهمكم الرشاد والسداد

18 ربيع الأول 1357هـ

المصدر: جريدة النذير، العدد (3)، السنة الأولى، 14 ربيع آخر 1357 / 13 يونية 1938

اقتراح من المرشد العام إلى الشعب العزيز – جبهة وطنية شعبية

أول من أمس تحدثت على صفحات هذه الجريدة إلى رئيس الحكومة، وبالأمس تحدثت إلى الزعماء والساسة، واليوم أتحدث إلى الشعب نفسه، إلى الشعب صاحب الحق الأول والكلمة الفاصلة، وإذا حضر الأصيل بطل الوكيل.

أتحدث إلى الشعب لأقترح ناحية عملية، فقد طال بنا مدى القول، وأصبح لزاما أن نخرج من هذه الحيرة، وأن نجد الوسيلة التي تجتمع لها الكلمة، وتظهر بها إرادة الأمة، بعد أن آمنا جميعا أعمق الإيمان بأنه لا سبيل إلى النجاح إلا هذه الوحدة، وبعد أن عز علينا جميعا أن نقيم هذه الجبهة بين الهيئات والأحزاب المختلفة.

أريد أن أقترح على كل هيئة من هيئات الأمة: كهيئة المستشارين، ورجال القضاء، والمحامين، والمهندسين، والأطباء والتجار، والعمال والموظفين، ورجال الجيش، وذوي المهن الحرة.. إلخ أن تأخذ في التجمع من الآن بعد أن فرقتها الحزبية السياسية تارة، واليأس والخمول وطول العهد بالكفاح والنضال تارة أخرى.

وأن يقوم من بينها من يدعوها إلى اجتماع وطني جامع تختار فيه كل هيئة ممثلين لها في كل بلد من البلدان، حتى إذا دنت ساعة العمل أو ساعة الاستفتاء استطاعت الأمة أن توحد خطتها، وأن تقول كلمتها وتعلن إرادتها عن طريق هذه المجموعات التي يكون من السهل الميسور حينئذ أن تختار كل منها مندوبا عاما عنها، وأن تتألف من هؤلاء المندوبين "جبهة وطنية شعبية" لا سياسية ولا حزبية.

وليس في هذا الاقتراح إقحام لهذه الطوائف في الغمرات السياسية، إذ إن مهمة هذه الجبهة ستكون وطنية بحتة، والواجب الوطني حتم على كل أبناء الوطن، بل إن هذا في الحقيقة إنقاذ لهذه الطوائف من هوة السياسة الحزبية المفرقة إلى بحبوحة الفكرة الوطنية المجردة.

ولست أجهل أن مثل هذا الاقتراح الآن قد لا يتفق مع الأوضاع السياسية الشكلية في مصر، من وجود الدستور والبرلمان وقيام الأحزاب والهيئات، ولكني أحب أن نواجه الحقائق، وألا تحول الشكليات بيننا وبين لب الأمور وصميمها.

فالحقيقة التي يشعر بها كل مواطن الآن أن زمام القيادة الشعبية قد أفلت من يد الأحزاب السياسية وأن الانتخابات لم تعد توصل إلى معرفة إرادة الأمة معرفة حقيقية، وأن الخلاف بين الزعماء لم يعد على المناهج والآراء، ولكن على الأشخاص والأهواء، ولم تعد الأمة تحتمل الدوران في هذه الحلقة المفرغة من الأوضاع السياسية الفاسدة التي لا تنتهي إلى شيء.

والفرصة السانحة الآن لا يمكن أن تعوض، والقضية المطروحة ليس قضية حزب، أو هيئة، أو جماعة، أو حكومة أو إصلاح داخلي جزئي، ولكنها قضية مستقبل هذا الوطن وحريته، فلا يصح بحال أن ينفرد بالإفتاء والحكم فيها نفر من الناس كائنا من كان.

ولقد تألفت جبهة سنة 1936 من الزعماء وحدهم، فأنتجت معاهدة الشرف والاستقلال التي ما زلنا نكتوي بنارها إلى الآن، ولكنا في سنة 1946 نريد أن نستفيد من الماضي، فلا تكون الجبهة جبهة الزعماء فقط، بل جبهة الزعماء والشعب من ورائهم بر قبهم وتحاسبهم.

ولست أقصد بهذا الاقتراح أن تقوم هذه الجبهة الشعبية للعمل وحدها توا، ولكني إنما قصدت إلى أن تتكون وتتألف من الآن؛ لتكون دافعا لهؤلاء الزعماء إلى الوحدة ورقيبا عليهم بعد ذلك إذا ما عرضت معاهدة أو وضعت خطة لجهاد.

وقد تختلف هذه الأحزاب كلها عن العمل المنتج المجدي في ساعة العسرة، فتكون هذه الجبهة بمثابة قيادة احتياطية تنفخ في البوق، وترفع الراية التي تكسها الساسة والزعماء، وتقود الكتيبة التي تخلف عنها قوادها، ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ* بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ [الروم: 4-5].

المصدر: جريدة الإخوان المسلمين اليومية، العدد (143)، السنة الأولى، 25 ذو القعدة 1365/ 20 أكتوبر 1946

استجابة لنداء المركز العام للشبان المسلمين لإنشاء مخالف

بقلم/ الإمام حسن البنا

إن هذه الدعوة الكريمة إلى توحيد الصفوف جمع كلمة الأمة التي أعلنها المركز العام للشبان المسلمين، لهي أمنية عزيزة طالما ترددت في نفوس الإخوان المسلمين الذين طالبوا بها الشعب أمراءه وزعماءه غير مرة.

ولئن كانت هذه الدعوة واجبة في الأوقات العادية فما أشد وجوبها في هذه الظروف العصيبة التي تجتازها البلاد الآن.

وإنه ليس المركز العام للإخوان المسلمين وشعبه في جميع أنحاء البلاد الإسلامية أن يكونوا أول من يؤيد هذه الدعوة القوية المباركة، وأن يمدوا أيديهم للشبان المسلمين متكاتفين متضافرين، مهيبين

بالجماعات الإسلامية والهيئات العاملة أن تستجيب لهذا النداء الكريم، وعلى الذين تصدروا لحمل أمانة القيادة في هذه الأمة أن يعلموا أن الوقت قد آن ليقيموا الدليل على إخلاصهم وغيرتهم في هذه الأزمة العصيبة بإنكار ذواتهم متخلصين من جميع العوائق النفسية والحزازات القديمة، ويتقدموا إلى الصف تدعو هذه اللحظة التاريخية الرهيبة إلى الثائر على معنى الوحدة الصادقة التي تحفظ للبلاد كيانها وتعيد إلى مصر الإسلامية عزها ومجدها: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾[التوبة: 105].

المصدر: مجلة الشبان المسلمين، العدد (7)، السنة الثانية عشر، 26 ربيع الثاني 1360هـ / 23 مايو 1941م

تجربة التحالف مع حزب الوفد عام 1984

يقول د عصام العريان في مقال له بعنوان (الحياة الحزبية.. الأحزاب الجديدة):

شارك الإخوان بقائمة مرشحين (حوالي 17 مرشحًا) عام 1984م مع حزب الوفد، باتفاق بين المرحومين الأستاذ عمر التلمساني وفؤاد باشا سراج الدين. ولقد عشت لحظات الاتفاق ولمست بنفسي الجهد الكبير الذي بذله التلمساني لإقناع مكتب الإرشاد ومجلس الشورى وعموم الإخوان بذلك القرار، وكنت أصغر أعضاء الوفد الإخواني الذي ذهب إلى لقاء الباشا في قصره بجاردن سيتي، برئاسة المرحوم الحاج حسني عبد الباقي المليجي، وعضوية المرحومين حسن الجمل ومحمد المطراوي والمسماري النواب السابقين.

ويضيف د إبراهيم الزعفراني على مقال له بمدونته المزيد من التفاصيل فيقول كان لتوجه أ / عمر التلمساني المرشد العام للإخوان المسلمون في ذلك الوقت الأثر الكبير في التحول بالمسلمين للعمل العام والمشاركة في مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والاندماج في المجتمع وإعادة صورة الإخوان الناصعة إلى الأذهان بعد أن شوهت خلال حكم الرئيس عبد الناصر. وكان واضحا أن أ/عمر التلمساني ينجه بالجماعة لخوض انتخابات مجلس الشعب من خلال تأييده واتصاله الدائم

بكل من أ / حسن الجمل والأستاذ / عادل عيد (رحمة الله عليهما)عضوا مجلس الشعب في انتخابات عام 1979والاهتمام الذي أولاه لهذه التجربة

وبعد تحول الحياة السياسية في مصر من سيطرة الحزب الواحد (الاتحاد الاشتراكي) إلى منابر ثلاثة داخل الحزب الواحد. ثم إلى أحزاب ثلاثة:

1. حزب مصر برئاسة ممدوح سالم رئيس الوزراء في ذلك الوقت والذي تحول أعضائه إلى الحزب الوطني الديمقراطي تحت رئاسة السادات.
2. حزب العمل الاشتراكي) امتداد لحزب مصر الفتاة قبل الثورة (برئاسة أ/إبراهيم شكري
3. حزب الأحرار الديمقراطي برئاسة أ / مصطفي كامل مراد.
4. ثم يظهر حزب الوفد الجديد برئاسة فؤاد سراج الدين الذي حل ثم عاد بحكم قضائي قبل انتخابات عام 1984بثلاثة اشهر فقط.

صدر قانون بجعل الانتخابات عام 1984بالقوائم الحزبية النسبية المشروطة قوائم حزبية (فالأحزاب وحدها تقدم قوائم بحيث لا يقل عدد العمال والفلاحين بها عن النصف.

الإخوان يتفقون مع الوفد على خوض الانتخابات على قوائمه

وبدأ الإخوان يبحثون عن أحد الأحزاب للترشح على قوائمه حينما لم تجرئ أي حزب تحدى إرادة الحكومة ووضع الإخوان على قوائمه إلا حزب الوفد الجديد لان الوفد كان متأكد وهو حديث الولادة انه لا يمكنه تجاوز نسبة ال 10 % بدون الإخوان الذين يتمتعون بشعبية كبيرة . وكذلك وقوة رئيسه فؤاد سراج باشا وخبرته وحنكته السياسية.

تقابل الرجلان أ / عمر التلمساني والأستاذ / فؤاد سراج الدين، بما لهما من معرفة سابقة كل بالآخر كما أن كل منهما كان يحمل للآخر احتراما وتقديرا كبيرين. و اتفقا على الاشتراك في القوائم تحت

اسم حزب الوفد الجديد وأدى الإعلان على هذا التنسيق بين الوفد والإخوان إلى جلب عدد من كبار الساسة والبرلمانيين للانضمام إلى الوفد فأضاف ذلك إلى رصيد الوفد قوة ثم التفاوض الأول على أن يكون للإخوان في رأس القوائم (الأول والثاني) عدد 22 مرشح ثم تناقص العدد إلى ثمانية فقط من الإخوان وقد فازوا جميعا ... ولم يفلح أي حزب سوى الوفد مع الإخوان في اجتياز حاجز الـ 8% وفاز الوفد بما يقرب من ثلاثين مقعدا

وأصبح رئيس المجموعة البرلمانية في حزب الوفد هو رئيس المعارضة وهو المستشار /ممتاز نصار وخلفه بعد وفاته الأستاذ/ياسين سراج الدين.

وتعتبر انتخابات عام 1984التي أجراها الرئيس مبارك هي أول انتخابات حقيقية يشارك فيها الإخوان بشكل أكثر تنظيما، حيث فاز الإخوان في هذه الانتخابات بالتحالف مع حزب الوفد بنسبة 15.1% من أصوات الناخبين، ودخل منهم ثمانية نواب إلى البرلمان، وجاءت الجماعة في الترتيب الثالث – بعد الحزب الوطني الحاكم وحزب الوفد -في عدد النواب في البرلمان.

وكان من أبرز ما قام به مجلس 1984م هو استكمال مناقشة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية لبعض القوانين التي بدأها مجلس 82 في ظل رئاسة الدكتور" صوفي أبو طالب"، كما ميّز مجلس 84 أن الحملة الانتخابية الخاصة به شهدت– ولأول مرة– شعار تطبيق الشريعة الإسلامية، وقد حقق) الإخوان (في هذا المجلس العديد من المكاسب، أهمها: استكمال مناقشة مشروعات تقنين الشريعة الإسلامية، وقيام البرلمان بعقد جلسات استماع حول الدعوة الإسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية، ودعت اللجنة بالفعل زعماء ورؤساء الأحزاب والتيارات السياسية، وشارك فيها الأستاذ" عمر التلمساني -"المرشد العام ل)الإخوان المسلمون (وقتئذٍ– ولم يعمِّ مجلس 84 كثيرًا لعدم دستورية قانون الانتخابات التي أُجريت به الانتخابات، وهو قانون القائمة المطلقة، وتمّ حل المجلس بداية 1987م.

انتخابات 1987 والتحالف مع حزبي العمل والأحرار

يقول د عصام العريان في مقاله عن انتخابات 1987:

ثم حاول الإخوان مع بقية القوى السياسية إقناع زعامة الوفد بأن نكون جميعًا في قائمة واحدة هي قائمة الوفد في انتخابات 1987م، بعد أن قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية قانون الانتخابات (المادة المتعلقة بالقائمة النسبية دون حق الأفراد في الترشيح).

فشلنا بسبب أمرين:

- التفسير القانوني الذي قدمه المرحوم أ . د .وحيد رأفت، وزعم أنه يهدد القائمة بالبطلان؛ لأنها تضم أعضاء من أحزاب أخرى، أما الإخوان فهم أفراد تحق لهم الترشح على أي قائمة.
- التفسير السياسي الذي يتبناه العلمانيون المتطرفون في الوفد، والذين استقال زعيمهم فرج فودة، غفر الله له، بعد تحالف الوفد والإخوان، وهؤلاء دفعوا في اتجاه؛ إذا كان الوفد قد احتوى الإخوان وضمهم تحت جناحه فكيف يتحالف مع شيوعيين واشتراكيين. . إلخ.

عاصرت وعايشت تلك التجربة التي انتهت بالتحالف الإسلامي بين الإخوان المسلمين وحزبي العمل والأحرار في انتخابات 1987م، بعد مفاوضات عسيرة بين المرحومين الهضيبي وإبراهيم شكري، وتميز ذلك التحالف بعدة أمور:

- وضوح البرنامج وإسلاميته، ولخص البرنامج عشر نقاط وعددًا من الشعارات أهمها وأشهرها: "الإسلام هو الحل".
- توزيع النسب بين القوى الثلاثة على هذا النحو؛ 40 % للإخوان، 40% للعمل، 20% للأحرار.

❖ وجود ماكينة انتخابية واحدة، لها رأس مركزي، وفروع في كل الدوائر تقوم بالدعاية والتنسيق، ووضع قواعد وضوابط لاختيار المرشحين وترتيبهم في القوائم، مع مراعاة التوزيع الجغرافي وقوة الشخصية والشعبية.. إلخ.

كنت مشاركًا في اللجنة المركزية لإدارة الانتخابات، وفاعلًا في المفاوضات بين أطراف التحالف؛ حتى قرر الشيخ صلاح أبو إسماعيل رحمه الله الترشح بصورة نهائية قطعية على المقعد الفردي، فترأست القائمة في الدائرة الثانية بمحافظة الجيزة) :مركز إمبابة، قسم إمبابة، مركز الجيزة(، وانسحب من إدارة الانتخابات لأتفرغ للمرور على الدائرة الواسعة.

بعد نجاح 37 مرشحًا للإخوان المسلمين أصبح لهم كتلة برلمانية مستقلة، يرأسها المرحوم المستشار محمد المأمون الهضيبي، ولها أمين عام هو المرحوم فؤاد حجاج وكيل الوزارة السابق، ويعاونه المرحوم رشاد نجم الدين وكيل وزارة، ومعه عدد من كوادر إدارية عليا غير متفرغين في السياحة والزراعة والإدارة المحلية.. إلخ.

ويضيف د إبراهيم الزعفراني ذكرياته عن انتخابات 1987فيقول:

بعد صدور حكم المحكمة الدستورية ببطلان مجلس الشعب الذي انتخب عام 1984لأنه كان بالقائمة الحزبية النسبية المشروطة ولم يسمح لغير الحزبين من المواطنين بالترشح مما يتناقض مع مبدأ المساواة بين المواطنين الذي ينص عليه الدستور المصري.... وبناءا على هذا الحكم تم حل مجلس الشعب قبل انتهاء مدته القانونية وتم دعوة المواطنين لانتخاب مجلس شعب جديد عام 1987.

في انتخابات مجلس الشعب لعام 1987الإخوان المسلمون قد اكتسبوا خبرة كبيرة في الانتخابات كما أنهم كانوا أكثر استعدادا من الناحية النفسية والقناعات الفعلية بأهميتها ومدي قوة شعبيتهم. وكانت الانتخابات في هذه المرة بالقوائم الحزبية النسبية بالإضافة إلى مقعد فردي في كل دائرة.

الوفد يرفض اشتراك الإخوان على قوائمه

وكانت المستجدات في هذه المرة أن أ /محمد حامد أبو النصر هو المرشد العام بعد وفاة أ / عمر التلمساني عام 1986 وأ /حامد أبو النصر تحمل روح الانفتاح والإدراك السياسي الذي كان يتمتع به أ /عمر التلمساني وكان من المؤيدين لدخول الإخوان المعترك السياسي وخوض انتخابات مجلس الشعب لأول مرة بتحالف مع الوفد (الخصم اللدود للإخوان قبل الثورة عام 1984 .

أن الوفد أحس في هذه المرة أنه أقوي منه عام 1984وانه ليس في حاجة للتحالف مع الإخوان . فعمر الحزب الجديد تعدي الثلاث سنوات علي إنشائه . وان الانتصار الذي حققه في عام 1984 رفع من أسهمه عند النخبة الذين سارعوا للانضمام إليه كما أن الوفد لم يريد أن يظل معتمد علي شعبية الإخوان فتذوب شخصيته وشعبيته ومن اجل أن يتخلص الوفد من الضغوط الداخلية والخارجية التي تتهمه بأنه السبب في السماح للإخوان بدخول العمل السياسي واثبات وجودهم وشعبيتهم حيث أن نظام الانتخابات بالقوائم الحزبية المطلقة عام 1984قصد منها أساسا غلق الباب في وجه الإخوان المسلمون حتي لا يتمكنوا من الترشيح حيث أن القانون وقتها وضع ليسمح للأحزاب وحدها بالترشح ولم يكن للمستقلين أي حق في ذلك.

لهذه الأسباب وغيرها قرر حزب الوفد أن ينفرد في انتخابات عام 1987بقوائم حزبه واعتذر للإخوان المسلمين عن مشاركتهم له كما حدث عام 1984 .

الإخوان يكونون تحالفا إسلاميا مع حزبي العمل والأحرار

اجتمع مكتب الإرشاد وبحث عرضا من حزب العمل الاشتراكي وحزب الأحرار الديمقراطي بإقامة تحالف ثلاثي مع الإخوان المسلمين ، وخوض انتخابات عام 1987بقوائم موحدة . ولقت الموافقة وسمي

هذا التحالف (التحالف الإسلامي) –وتم عمل برنامج انتخابي مشترك تحوي المحاور الرئيسية المتفق عليها بين المتحالفين.

ورشح كل جانب من التحالف من يمثله في لجنة الاتفاق علي أسماء المرشحين في كل دائرة فمثل الإخوان أ /مأمون الهضيبي ، ود /عبد المنعم أبو الفتوح- ومثل حزب العمل أ /إبراهيم بركات- ومثل حزب الأحرار رئيسه أ / مصطفي كامل مراد.

وبعث الإخوان إلى مسئولي المحافظات لتحديد مرشحيهم في كل دائرة وإرسال من سيقوم بالتعريف بالدوائر وأهميتها وطبيعتها وطبيعة المنافسين فيها ،وقوة مرشحي الإخوان في كل دائرة.

واختارني الإخوان بالإسكندرية مندوبا عنها وفي يوم مناقشة محافظتنا .لاحظت مدي تعنت ممثل حزب الأحرار في المفاوضات رغم قلة وضعف مرشحيهم.

كما لاحظت الملكات التي يتمتع بها ممثل حزب العمل أ / إبراهيم بركات فهو ذو ذاكرة قوية وإلمام دقيق بتفاصيل معظم دوائر مصر وطبيعتها وقوة المرشحين فيها ... واشهد انه أثناء مناقشة قوائم الإسكندرية والمرشح الفردي كان متعاونا وصريحا حيث لم يطلب إلا مكانا واحدا فقط لحزب العمل في رأس القوائم (الأسماء الثلاثة) الأول في كل قائمة وصرح بان الإخوان في الإسكندرية هم الأقوى ويجب أن يحصلوا على العدد الأكبر من رؤوس القوائم ولم ينازع العمل ولا الأحرار في المقعد الفردي لأنهم متأكدون من عدم النجاح فيه . فأملهم هو في رؤوس القوائم الكفيلة بحملهم إلى النجاح.

ومن مظاهر تعاون أ /إبراهيم بركات معنا عن حق فيه :حين أصر الأحرار ترشيح احد أفراده بدلا من ترشيحنا للأستاذ /وجدي غنيم في هذا المكان صاح أ / أحمد بركات في وجه مندوب الأحرار سيادتك لا تعرف من هو وجدي غنيم . وجدي غنيم هذا لو رشح نفسه في أي دائرة انتخابية في مصر سيفوز أمام

أي أحد هل الموضوع أن نضع أسماء مرشحين وخلاص؟ تجب علينا أن نضع أسماء قوية وألا تكون نظرتنا ضيقة وأنانية.

الكتلة البرلمانية لنواب التحالف الإسلامي في مصر) الدورة البرلمانية (1990-1987)

خاض الإخوان المسلمون انتخابات عام 1987 إلى جانب حزب العمل المصري وحزب الأحرار ضمن تحالف إسلامي تحت شعار الإسلام هو الحل.

وهو التحالف الذي أثمر عن 56 مقعدًا، وفاز الإخوان من خلال "التحالف الإسلامي" مع حزبي العمل والأحرار بنسبة 17.4% من أصوات الناخبين ليحصلوا على مليون و163 ألفا و525 صوتًا من أصل أصوات سبعة ملايين ناخب، وفاز للإخوان 37 نائبًا (حوالي 8.5% من مقاعد البرلمان) – وذلك لأول مرة في مصر - من أصل 454 نائبًا برلمانيًا (444 بالانتخاب وعشرة بالتعيين).

وتقدم ترتيب الجماعة بذلك لتحتل الترتيب الثاني بعد الحزب الحاكم (69% من الأصوات) من حيث عدد الأصوات والمقاعد التي فازت بها، وبـ 37 مقعدًا، احتل الإخوان المرتبة الأولى في صفوف المعارضة.

من نواب الإخوان في مجلس 87:

- المستشار محمد المأمون الهضيبي -الذي أصبح فيما بعد المرشد العام السادس للجماعة.
- محمد مهدي عاكف الذي أصبح فيما بعد المرشد العام السابع للجماعة.
- أحمد سيف الإسلام - ابن مؤسس الجماعة حسن البنا
- د.محمد السيد حبيب - الذي أصبح فيما بعد النائب الأول للمرشد العام السابق مهدي عاكف.
- د.عصام العريان القيادي الإخواني البارز، والذي كان أصغر نواب برلمان 1987
- الشيخ صلاح أبو إسماعيل

وفي ثاني انتخابات برلمانية عام 1987 فاز الإخوان من خلال "التحالف الإسلامي" مع حزبي العمل والأحرار بنسبة 17.4% من أصوات الناخبين ليحصلوا على مليون و163 ألفا و525 صوتا من أصل أصوات سبعة ملايين ناخب، وفاز للإخوان 37 نائبا (حوالي 8.5% من مقاعد البرلمان) –وذلك لأول مرة في مصر - من أصل 454 نائبًا برلمانيا (444 بالانتخاب وعشرة بالتعيين).

وتقدم ترتيب الجماعة بذلك لتحتل الترتيب الثاني بعد الحزب الحاكم (69% من الأصوات) من حيث عدد الأصوات والمقاعد التي فازت بها.

وثيقة "الميثاق الشعبي للإصلاح الديمقراطي"

وصدرت في عام 1990 بتوقيع كل من فؤاد سراج الدين وخالد محيي الدين، ومصطفي كامل مراد، وإبراهيم شكري عن أحزاب الوفد والتجمع والعمل والأحرار، ومأمون الهضيبي، وإبراهيم البدراوي عن الشيوعيين، إلي جانب مجموعة من السياسيين والمثقفين كان من بينهم د .فرج فودة، وتركزت علي ثلاثة مطالب: إلغاء حالة الطوارئ، وضمان سلامة الانتخابات العامة، وإطلاق حرية تأسيس الأحزاب وإصدار الصحف.

"التحالف الوطني من أجل الإصلاح والتغيير"

في يونيو 2005، دعت جماعة الإخوان المسلمين إلي تشكيل «التحالف الوطني من أجل الإصلاح والتغيير»، ومع أن أحزاب الوفد والتجمع والغد والشيوعي المصري، وغيرها شاركت في الاجتماعات التمهيدية لـ «التحالف»، إلا أن معظمها تراجع بسبب قيادة» الإخوان «له، وقد تبني نفس مطالب الإصلاح الديمقراطي.

"الجبهة الوطنية من أجل التغيير"

ففي أكتوبر من العام نفسه أي في عام 2005، وفي سياق معركة انتخابات مجلس الشعب، أُنشئت «الجبهة الوطنية من أجل التغيير» كتحالف انتخابي شارك فيه كل من الوفد والتجمع والناصري والإخوان والعمل

والكرامة وكفاية، ودعا إلي إنقاذ مصر من الفساد والنظام الاستبدادي، والجدير بالذكر أن الإخوان لم يسنموا في تلك الجبهة، بسبب الخلاف حول البرنامج، فضلاً عن أنهم وافقوا علي التنسيق فقط في غير الانتخابات، علي أساس أن لديهم قائمتهم الانتخابية بالفعل، كما لم ينضم إليها حزب الغد بسبب اعتراض حزب الوفد، واختارت الجبهة د .عزيز صدقي رئيس الوزراء الأسبق منسقاً عاماً لها، ود .نعمان جمعة متحدثاً باسمها، ويمكن القول إن جوهر البرنامج الانتخابي الذي أعلنته الجبهة من عشرين بنداً، كان أيضا هو إقامة نظام ديمقراطي حقيقي تكون نقطة البدء فيه هي إجراء تغيير دستوري شامل يؤسس لجمهورية برلمانية ديمقراطية، غير أنه لا تبدو هناك صلة بين تلك الجبهة الوطنية للتغيير كتحالف انتخابي أواخر عام 2005، وبين المحاولة التي جرت في ديسمبر 2007 (أي بعدها بحوالي عامين)، سوى أن الذي بادر بالمحاولة الأخيرة كان هو أيضا المرحوم الدكتور عزيز صدقي، حيث اجتمعت معه نواة صغيرة ضمت د . جلال أمين، ود .علي السلمي، ود .حسام عيسى، وجورج إسحق، وسمير عليش، وتكاثر بعد ذلك أعضاؤها بهدف بحث قضية «مستقبل مصر»، وفي حين تعرضت الفكرة لأكثر من نكسة مع وفاة صاحبها د .عزيز صدقي، ثم بوفاة د .محمود محفوظ، وكان جوهر هذه الوثيقة هو الدعوة إلي إنشاء نظام ديمقراطي ليبرالي حقيقي وكامل في مصر، مع التشديد علي فكرة الدولة المدنية بالذات.

تحالف جماعة الإخوان المسلمين وبعض الشخصيات العامة يوليو 2010

اتفقت حوالي 30 شخصية مصرية من ممثلي أحزاب وهيئات معارضة ومستقلين على برنامج سياسي قرروا بموجبه العمل على حشد المواطنين من اجل التغيير، حيث عقدت تلك الشخصيات اجتماعاً في مقر الكتلة البرلمانية لجماعة الإخوان المسلمين بالمنيل يوم الثلاثاء 20 يوليو 2010 للبحث في تنسيق جهودها بهدف التنسيق للمستقبل، وقد ذكر بيان أصدره المجتمعون أنهم قرروا عدم مخاطبة النظام في المرحلة

المقبلة، وحشد الجماهير لإحداث التغيير، وقال البيان أن الشخصيات اتفقت على ضرورة العمل الجاد للضغط على النظام المصري بكل الوسائل والطرق السلمية والقانونية لتعديل الدستور، وإصدار قرار جمهوري بقانون يضمن نزاهة الانتخابات، وشدد المجتمعون على أهمية التنسيق المشترك بين الأحزاب والقوى السياسية والحركات الشعبية كما دعوا إلى إلغاء حالة الطوارئ، والتصدي لظاهرة التعذيب والقتل التي اتهموا النظام بممارستها والتصدي للفساد، وأشار البيان إلى أن المجتمعين اتفقوا على استمرار اللقاء والتشاور في المستقبل، كما قرروا تشكيل لجان أساسية لوضع توصياتها والإجراءات العملية لمواجهة ما أسموه بالتحديات الكبرى لوضع توصياتها والإجراءات العملية؛ لمواجهة التحديات الكبرى، وتتمثل اختصاصات كل لجنة فيما يلي:

اللجنة الدستورية :لبحث التعديلات الضرورية؛ لضمان حصول الشعب المصري على حقوقه الأساسية.

اللجنة القانونية وحقوق الإنسان :

للبحث في كيفية إلغاء حالة الطوارئ، وضمانات مباشرة الحقوق السياسية.

لجنة دراسة الانتخابات :

لبحث جدوى المشاركة من عدمه، وبحث آليات مواجهة التزوير، وتفعيل الرقابة على الانتخابات، والتنسيق بين القوى والشخصيات السياسية في الانتخابات القادمة.

لجنة مستقبل الحكم في مصر :

للنظر في كيف تستعيد مصر مكانتها ودورها الإقليمي والدولي.

وقد وصف المجتمعون الوضع في مصر بأنه حالة سياسية حرجة تحتاج إلى تكاتف الجهود للوصول إلى إصلاح ديمقراطي وتعديلات دستورية، وقالوا أن أولى آليات العمل خلال المرحلة المقبلة، هي عدم مخاطبة النظام وحشد الناس والحركات الشعبية للوصول إلى التغيير، وأعلنوا سلسلة من القرارات تتضمن العمل

بشعار الجمعية الوطنية للتغيير الخاص بانتخابات مجلس الشعب المقرر إجراؤها بداية نوفمبر المقبل بعنوان "نشارك معا أو نقاطع معا"، وعقد مجموعة من اللقاءات الموسعة بين بعض الأحزاب والقوى السياسية تبدأ بمؤتمر جماهيري في حزب الوفد يوم 4 أغسطس المقبل بعنوان: "لا انتخابات بدون ضمانات"، وتشكيل 4 لجان ضغط لتحقيق ضمانات نزاهة الانتخابات، وهى اللجنة الدستورية، والقانونية، ودراسة الانتخابات، ومستقبل الحكم في مصر، وإعادة ما سموه فرز القوى السياسية من الدخلاء وعملاء النظام، وكانت حركة الاخوان المسلمين قد دعت الى اللقاء الذي حضره ممثلون للحملة التي يقودها المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي من أجل الاصلاح السياسي، وعدد من الاحزاب وهيئات حقوقية، وكان في مقدمة هؤلاء الحضور كل من محفوظ عزام رئيس حزب العمل، ود .أشرف بليغ مستشار حزب الوفد للاتصال السياسي، ومحمد بيومي المنسق العام لحزب الكرامة، والسفير الدكتور عبد الله الأشعل نائب وزير الخارجية الأسبق، وعبد الحليم قنديل منسق حركة كفاية، ود .عاطف البنا أستاذ القانون الدستوري والمفكر القومي والفقيه الدستوري، ود .يحيى الجمل، والمستشار محمود الخضيري رئيس نادي قضاة الإسكندرية السابق، والسفير إبراهيم يسري، والدكتور عبد الجليل مصطفي (حركة كفاية، 9 مارس)، ود .مجدي قرقر (حزب العمل)، ود .محمد أبو الغار الأستاذ بكلية الطب (حركة 9 مارس)، والنائب الدكتور جمال زهران عضو مجلس الشعب، وعبد الخالق فاروق الخبير الاقتصادي، ود .سامح نجيب (الاشتراكيون الثوريون)، ود .نافعة أستاذ العلوم السياسية (المنسق العام للجمعية الوطنية للتغيير)، ود .منال أبو الحسن أستاذة الإعلام في جامعة 6 أكتوبر، ود .جلاء القليوبي (حزب العمل)، ود .أسامه الغزالي (رئيس حزب الجبهة الديمقراطية)، ومارجريت عازر الأمين العام لحزب الجبهة، ود .محمود ياسين رمضان نائب رئيس حزب الأحرار، وأنيس الياع نائب رئيس حزب التجمع، وعبد الغفار

شكل (حزب التجمع)، وجورج إسحاق (حركة كفاية)، ورفعت السيد أحمد (مركز يافا)، ومحمد زارع (مركز مساعدة السجناء)، وشادي طه عضو الهيئة العليا لحزب الغد، وفاروق العشري (الحزب الناصري)، ود. رفيق حبيب الباحث والمفكر المعروف، ومحمد عصمت السادات السياسي المعروف، وجمال عيد (الشبكة العربية لحقوق الإنسان)، و د. صلاح عبد المتعال (حزب العمل)، ود. سمير عليش (الجمعية الوطنية للتغيير)، والنائب سعد عبود (حزب الكرامة)، وهشام فؤاد (الاشتراكيون الثوريون)، ومصطفي البسيوني (مركز الدراسات الاشتراكية).

الجمعية الوطنية للتغيير

الجمعية الوطنية للتغيير هي تجمع فضفاض من مختلف المصريين بجميع انتماءاتهم السياسية والمذهبية رجالاً ونساءً ممن في ذلك ممثلين عن المجتمع المدني والشباب تهدف إلى التغيير في مصر، ومن أجل هذا كان هناك اتفاق عام على ضرورة توحد جميع الأصوات الداعية للتغيير في إطار جمعية وطنية طلب من محمد البرادعي أن يكون في مقدمتها ومن خلفها، وحيث تكون إطارًا عامًا ينطوي تحته جميع الأصوات المطالبة بالتغيير، وهذا النوع هو ما أسفر عن حوالي المليون توقيع علي بيان معاً سنغيّر، في أقل من سبعة أشهر من تاريخ إصداره في الثاني من مارس لعام 2010، وهو الهدف الذي شكك في إمكانية تحقيقه الموالون للنظام الحالي، وهذا من خلال موقع الجمعية، و الموقع الذي أطلقته جماعة الإخوان المسلمون، وحملة طرق الأبواب التي يقوم بها شباب الجمعية والحركات المشاركة بها.

أهداف الجمعية:

الأهداف الرئيسية للجمعية هو العمل على التوصل إلى نظام سياسي يقوم على الديمقراطية الحقيقية والعدالة الاجتماعية. والخطوة الأولى على هذا الطريق هي كفالة الضمانات الأساسية لانتخابات حرة ونزيهة تشمل جميع المصريين، بحيث تكون هناك فرصة متكافئة للجميع، سواء الانتخابات التشريعية أو

الانتخابات الرئاسية، وهي ضمانات وإجراءات تطالب بها فئات عريضة من المجتمع المصري منذ سنوات عديدة وفي مقدمتها:

- إنهاء حالة الطوارئ.
- تمكين القضاء المصري من الرقابة الكاملة على العملية الانتخابية برمتها.
- إشراف من قبل منظمات المجتمع المدني المحلي والدولي على العملية الانتخابية.
- توفير فرص متكافئة في وسائل الإعلام لجميع المرشحين وخاصة في الانتخابات الرئاسية.
- تمكين المصريين في الخارج من ممارسة حقهم في التصويت بالسفارات والقنصليات المصرية.
- كفالة حق الترشح في الانتخابات الرئاسية دون قيود تعسفية اتساقاً مع التزامات مصر طبقاً للاتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية، وقصر حق الترشح للرئاسة على فترتين.
- الانتخابات عن طريق الرقم القومي.
- التحالف الديمقراطي من أجل مصر

في محاولة لكسر حدة الاستقطاب السياسي في البلاد ومخاوف القوى الحزبية المختلفة من الثقل الشعبي للإخوان، تداعت قوى سياسية مصرية، وعلى رأسها الإخوان المسلمون منذ مارس/آذار الماضي ممثلين بحزب الحرية والعدالة إلى ائتلاف سياسي جامع، للاتفاق على وثيقة تحدد المبادئ الرئيسية للدستور المقبل، ولخوض الانتخابات البرلمانية في ظل أجواء توافقية. وقد استجاب للدعوة بالفعل عدة أحزاب، بعضها مرخص له والآخر تحت التأسيس. ونظرًا لحجم الإخوان الكبير، فقد أصبح الحرية والعدالة القوة المرجحة في لقاءات التحالف. وفي لقاء أحزاب التحالف الأخير، بلغ عدد الأحزاب المنضوية تحت مظلته 25 حزبًا.

خلال الأسابيع القليلة الماضية، حقق الائتلاف الوطني من أجل الديمقراطية إنجازاً مهمًا، ولكن الواضح أنه يواجه صعوبات أخرى. تمثل الإنجاز في اتفاق أحزاب التحالف على تصور مشترك للمبادئ التي يمكن أن يُبنى عليها نظام الحكم المصري الجديد، وأُطلق على هذا التصور "وثيقة التوافق الديمقراطي من أجل مصر"، ويُعتقد أن الوثيقة ستطرح للعلن قبل منتصف يوليو/تموز. وبذلك يكون بعض من المخاوف المتبادلة التي تجتاح الساحة السياسية المصرية قد انقشع، سواء من جهة خشية الإسلاميين من محاولة البعض إلغاء المادة الثانية من دستور 1971 المتعلقة بموقع الإسلام والشريعة، أو من جهة خشية الليبراليين والعلمانيين من سعي الإسلاميين إلى المطالبة بإقامة دولة دينية.

أما الصعوبات، فتتعلق بعدد من مسائل الاختلاف؛ ففي البداية، اختلفت الأحزاب حول مسألة الدستور/الانتخابات، وسعت إلى أن يشمل التوافق بين القوى توافقاً حول خارطة طريق المرحلة الانتقالية.

ولكن ما أن تراجع الجدل حول هذه القضية، حتى أعلن عدد من الأحزاب ذات الوزن الملموس في الشارع اعتراضه على وجود الأحزاب الهامشية التي كان قد رُخِّص لها في عهد النظام السابق والتي لا تمثل وزناً سياسيًا واعتُبرت دائمًا أدوات للحزب الوطني. واتهم هؤلاء الإخوان بأنهم دعوا هذه الأحزاب للقاء بهدف التعمية على الأحزاب الحقيقية. من جهة أخرى، رفضت أغلبية أحزاب اللقاء بدء الحوار حول تشكيل ائتلاف انتخابي، بعضها بحجة أن قانون الانتخابات لم يصدر بعد، بينما يدرك البعض الآخر بالتأكيد أن تشكيل ائتلاف انتخابي هو فعل سياسي بامتياز، ويسعى ربما لتحسين حظوظه من حصص القوائم الانتخابية. وما أن طرحت الحكومة مسودة قانون انتخابات مجلس الشعب على ساحة الحوار الوطني، حتى ثار خلاف جديد بين قوى الائتلاف حول النص على توزيع مقاعد المجلس مناصفة بين القائمة

النسبية والدوائر الفردية. والواضح أن مثل هذا التوزيع للمقاعد يصب لصالح الإخوان، المتوقع لهم تحقيق أداء أفضل في الدوائر الفردية.

أدت هذه الخلافات إلى تراجع وتيرة لقاءات الأحزاب، بل وتغيب بعضها عن بعض اللقاءات. وبالرغم من أن الاتفاق حول وثيقة العمل الديمقراطي اعتبر إنجازاً كبيرًا، فإن الهدف الأهم للائتلاف في النهاية يتعلق بالتوافق على قائمة انتخابية، تحتوي الاستقطاب المتصاعد في الساحة السياسية، وتعمل على عقد انتخابات ديمقراطية خالية من التوتر والعنف. وبدون التوافق على الانتخابات، فإن جدوى التحالف ستكون محدودة.

بعض الشبهات التي أثيرت حول تحالفات الإخوان السياسية التاريخية

أثيرت بعض الشبهات حول مواقف الإخوان من بعض التحالفات السياسية ومنها انسحاب الإخوان من اللجنة الوطنية بعد الحرب الثانية والتي كانت تضم الوفد والشيوعيين وذلك بهدف إضعاف هذه اللجنة.

ويدحض هذه الشبهة تماما الأستاذ أحمد عادل كمال في كتابه النقط فوق الحروف فيقول: "نعى بعض الكتاب الشيوعيين في كتب هزيلة حقا على الإخوان المسلمين أنهم حطموا اللجنة الوطنية وآثروا السير منفردين في محاولة لتصويرهم إلى جانب الملك حينا أو إلى جانب الإنجليز حينا آخر . وليس أعرق في الكذب المتعمد والبهتان من هذه المزاعم، ويكفي لدحضها ما تعرض له الإخوان من محن لم يتعرض لمثلها أحد على أيدي حكومات الملك والإنجليز. وبالرغم من أنه ليس لهذه الكتب وزن في علم التاريخ إلا أن المتأخرين حين يدرسون حركة الإخوان فإنهم يجمعون من كل حدب وصوب ما كتب عنهم، ولا اعتراض على ذلك، إنما الاعتراض أن تحدث دون تمييز بين الغث والسمين. فليس كل من كتب صادق فيما كتب.

لا سيما إذا كان شيوعيا اجتمعت لديه الخصومة والعداوة مع الانحلال واللا أخلاق. إن إصدار كتاب لا تحتاج إلى أكثر من كاتب يكتب وجهة نمول وتوزع، وليس في ذلك ما يؤهله لأن يصير مرجعا ومصدر للمعلومات. وحين نطالع كتاب "الإخوان المسلمين" وهو الدراسة التي حصل بها ريتشارد ميتشل على درجة الدكتوراه من جامعة برينستون بالولايات المتحدة الأمريكية نجده زاخرا بالأخذ عن تلك الهلاهيل المفتراه بما يبعدها في كثير من أجزائها عن مستوى الدراسة التي تستحق درجة الدكتوراه.

يتعين لاعتماد أي مصدر أن يكون كاتبه معروفا موثوقا به في صدقه وأمانته أو على الأقل معروف الهوية والاتجاه. فإذا أخذ ميتشل عن مصدر اسمه "الإخوان في الميزان" للمدعو محمد حسن أحمد - أن طلاب الإخوان قد انسحبوا في شهر أكتوبر 1945 من اللجنة الوطنية فحصلت هذه اللجنة على تفويض من الطلاب وغيرت اسمها إلى اللجنة التنفيذية بما يعني أن الحركة الطلابية واصلت مسيرتها دون الإخوان، فإنما هو مجرد ادعاء. لا كانت هناك لجنة وطنية ولا لجنة تنفيذية! وأي معاص يعلم علم اليقين أن كل ذلك كان أسماء بلا مسميات."

ويضيف الأستاذ جمعة أمين في كتاب أوراق من التاريخ سببا هاما لابتعاد الإخوان عن هذه اللجنة المزعومة فيقول:

"لقد تزعم اليهودي الايطالي المليونير هنري كوريل الحزب الشيوعي المصري. فإذا تصدى هؤلاء ليتزعموا المسار الوطني فسحقهم الإخوان صار الإخوان خونة؟! بكل وضوح.. لقد تزعم الإخوان المسلمون جهاد الطلاب دون منازع في تلك الفترة. وكان الشيوعيون يعارضون الإخوان على طول الخط، وقد تابعوا موسكو في الاعتراف بإسرائيل عام 1948، وأعلنوا أنه لا شأن لنا بفلسطين وأن قضيتنا هي مصر. وكذلك فعل الوفد حين أعلن الإخوان لمنع الاحتفال بدعوى أننا في مصر ولسنا في سوريا ووقع اشتباك بين الطرفين أوضح لمن كانت الأغلبية.

كان الإخوان المسلمين، مسلمين في مشاعرهم، مسلمين في عواطفهم، مسلمين في اتجاهاتهم، مسلمين في سياستهم. وحين رفضوا أن يضعوا يدهم النظيفة في أيد ملوثة بالشيوعية فهذا أمر طبيعي. كانوا مسلمين يرفضون ما ليس إسلاميا فرفضوا الذيلولة لموسكو.

العلاقة بين الإخوان وحركة "كفاية"

من أهم الشبهات التي دارت واتهم البعض بها اتجاه الإخوان لإفشال وإضعاف القوى السياسية وأن التحالفات التي تقوم بها أو المشاركة في بعض الفعاليات السياسية تنطلق من مصالح الجماعة الخاصة وفقط وربما ثارت هذه الاتهامات بصورة كبيرة منذ تأسيس الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) عام 2004 والتي أثارت زخماً سياسياً قوياً في الشارع السياسي المعارض للنظام السابق وبالرغم من مشاركة الاستاذ محمد عبد القدوس كعضو لجنة تنسيقية للحركة إلا أنه ترا اثارة الشائعات بخصوص عدم مشاركة الاخوان في الحركة التي كانت تضم معظم القوى السياسية المناهضة للنظام السابق.

وحول موقف الجماعة من "كفاية" وأسباب النوتر بينهما قال عضو مكتب الإرشاد: "لنا بعض الملاحظات على أدائها، ولكننا مع استمرارها كحركة شعبية قوية، تطالب بالإصلاح والديمقراطية، وتساهم في إنعاش الحياة السياسية الراكدة في مصر."

وكان عدد من الرموز السياسية المؤسسة للحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" -يغلب عليهم التيار الإسلامي -أعلنوا انسحابهم من الحركة في بيان أصدروه السبت 9-12-2006، رأوا فيه أن "الأهداف النبيلة التي قامت من أجلها الحركة كالإصلاح السياسي الشامل، وإلغاء احتكار السلطة، وإعلاء سيادة القانون، ومواجهة المشروع الأمريكي الصهيوني الذي يهدد قوميتنا وأمننا العربي، لم تنجح في أن تتبلور في إطار مؤسسي".

ورأى البيان "أن هناك قلة في الحركة تعمدوا إدارتها في معزل عن القيادات المؤسسة والاهتمام بالحضور الدعائي في الصحف والفضائيات مع حبس الحركة داخل المقرات".

ثم تطرقت الشخصيات المنسحبة من الحركة إلى بيان أصدرته مجموعة من أعضاء الحركة باسمها لمناصرة موقف وزير الثقافة فاروق حسني من قضية الحجاب التي أثيرت مؤخرا في مصر، دون الرجوع للجنة التنسيقية للحركة.

أيضا من جهة أعضاء كفاية أو لنقل التوجه العام لدى أغلب القوى المعارضة أن نظرتهم للإسلاميين على أنهم رجعيين ساهمت بشكل كبير جدا في العلاقة بين الإسلاميين وحركة كفاية ، يكاد لا تجتمع الليبراليين واليساريين على شيء أكثر من اجتماعهم على رفضهم التام للتيار الإسلامي بغض النظر عن أن توجهاته التي ربما تتفق إلى حد كبير معهم كما في حالة حزب الوسط مثلا

الخاتمة

من هذا العرض التاريخي لبعض التحالفات السياسية التي سعى الإخوان لتأسيسها مع بعض القوى السياسية والرموز الوطنية يتضح أن الإخوان دائماً ما كانوا يبحثون عن إنشاء تحالفات سياسية حتى مع بعض القوى المختلفة معها فكرياً وأيدلوجياً بالرغم من العقوبات العديدة التي كانت تفرضها الأنظمة الحاكمة المختلفة على القوى السياسية للسعي لإفشال أي تحالف سياسي يقوى من أداء ومواقف المعارضة وكان دعوة الإخوان لتأسيس التحالف الوطني لأجل مصر بعد ثورة 25 يناير رد واضح على مزاعم بعض المشككين في أن تحالفات الإخوان السياسية كانت تهدف إلى فرض المشروعية للجماعة دونما اقتناع حقيقي من الإخوان بضرورة التعاون مع القوى السياسية الأخرى.

ومن المؤكد أن أي تحالف سياسي وخاصة بين قوى سياسية مختلفة أيدلوجياً وفكرياً يكون على نقاط الاتفاق والتي كانت غالباً في النماذج السابقة لتحالفات الإخوان هي معارضة النظام السياسي القائم

والسعي للإصلاح والتغيير وغالباً ما تكون هذه الاتفاقات أو التحالفات هشة وضعيفة وسرعان ما تسرى الخلافات في جسدها المتنافر فتحدث الانشقاقات كما حدث أكثر من مرة كحركة كفاية على سبيل المثال وهذه هي آفة القوى السياسية المصرية جميعها أنها لا تحسن التعاون والتنسيق في نقاط الاتفاق وسرعان ما تتصاعد الخلافات لتطغى الانشقاقات.

"بوابة الأهرام" تنشر مسودة وثيقة "التحالف الوطني من أجل مصر"[20]

التحالف الوطني من أجل مصر

بدأت أحزاب "التحالف الوطني من أجل مصر"، فى طرح المسودة المبدئية لوثيقة التحالف داخل هيئاتها القيادية، لتسجيل ملاحظاتهم عليها وتسليمها إلى اللجنة التى شكلها التحالف لهذا الغرض.

وكانت الوثيقة التى صاغها د. وحيد عبد المجيد وآخرون، قد تم طرحها أمس الثلاثاء على الاجتماع التأسيسي للتحالف الذي يضم أحزاب العدل والحرية والعدالة، والتجمع، والناصري، والغد، والكرامة، والعدل، والعمل، والوسط، والتوحيد العربي، ومصر الحرية، إضافة إلى الجمعية الوطنية للتغيير.

[20] gate.ahram.org.eg/News/83091.aspx

1.

ويهدف التحالف إلى حشد القوى السياسية المتوافقة على مبادئ الديمقراطية والدولة المدنية للعمل المشترك في معركة الانتخابات القادمة، لانتخاب برلمان يمثل الشعب وتشكيل حكومة وحدة وطنية، لمواجهة مطالب التحول الديمقراطي والنهضة الاقتصادية والتنمية الوطنية الشاملة في مرحلة الخمس سنوات التي تبدأ مع تشكيل مجلسي الشعب والشورى الجديدين.

واتفق المجتمعون على دعوة جميع الأحزاب والقوي السياسية للانضمام لهذا التحالف، وتشكيل 3 لجان لإنجاز مشروع قانون انتخابات مجلس الشعب، ودراسة التنسيق الانتخابي ووضع القواعد والمعايير وأهداف ومستوي التنسيق للمشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة، وتلقى الملاحظات حول وثيقة "التحالف الوطني من أجل مصر" وإعدادها للعرض فى الاجتماع المقبل يوم الثلاثاء بمقر حزب "الحرية والعدالة"، وتشكيل أمانة دائمة لهذا التحالف.

وإلى نص المسودة:

لقد أعادت الثورة الروح إلى شعب مصر، وأخرجت أسمى ما به من خصائص، وارتفعت به فوق النطلعات الشخصية والفئوية والطائفية، ووحّدت أهدافه ومطالبه، فاستطاع- بفضل الله- تحقيق بعضها ولا تزال الأخرى تحتاج إلى اليقظة والوحدة والجهود.

إن ما تحقق من أهداف الثورة إنما يندرج في إطار التطهير، ولكنه تطهير غير كامل؛ لأن فساد النظام قد تغلغل طولاً وعرضاً وعمقاً في كل مؤسسات الدولة. وجهود التطهير لا بد أن تتكافأ مع ضخامة الفساد وأعداد الفاسدين. وهذا تحتاج فضلا عن الجهود إلى وقت. كما أن القوى المضادة للثورة فى الداخل وأعداء الوطن والأمة فى الخارج سيحيكون المؤامرات وينشرون الفتن، ويعيثون في الأرض فسادًا وتخريبًا لإجهاض الثورة . وهذا كله يُلقي على كواهلنا جميعًا استصحاب روح الثورة ووحدة الصف وتقديم المصالح العامة الوطنية على المصالح المحدودة.

إننا نوقن كل اليقين أن الأهداف العظيمة والآمال العريضة لا يستطيع أن يقوم بها فصيلٌ وحده أو حزبٌ بمفرده، ولكن لا بد من تضافر كل الجهود، وتكاتف كل القوى الشعبية حتى تَعبر الثورة إلى شاطئ النجاح، وتتحقق الأماني القومية، وتسترد مصر سيادتها وريادتها وتقدمها، ويعيش شعبها في المستوى اللائق به في كل مجال.

لهذه الأسباب كلها نطرح هذه المبادرة التي تشتمل على قسمين: أولهما المبادئ العامة الأساسية التي تتوافق عليها أطياف المجتمع المصري وتمثل البنية الأساسية للنظام الديمقراطي الحر العادل الذي ناضلت أجيال متوالية من أجله. أما القسم الثاني فيتضمن المهام العاجلة التي يتوافق الجميع أيضا على ضرورة إنجازها في المدى القصير.

القسم الأول:

المبادئ العامة الأساسية للنظام السياسي:

أولا: في مجال بناء الإنسان والقيم الأساسية للمجتمع

1. التأكيد على حرية العقيدة والعبادة ودعم الوحدة الوطنية، وتأكيد مبدأ المساواة بين جميع المواطنين على اختلاف أديانهم في دولة مدنية، واعتبار أن القيم والمبادئ الخلقية والسلوكية أساس بناء الإنسان.
2. المواطنة أساس المجتمع، والالتزام بعدم التفرقة أو التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو الجنس.
3. التمسك بثوابت الأمة المتوافق عليها المتوافق عليها وهويتها وقيمها المتمثلة في أركان الإيمان.
4. الدولة مسئولة عن أمن الوطن والمواطنين، والقوات المسلحة ضامنة للشرعية الدستورية وحامية لأمن واستقلال وسيادة الوطن.
5. التعليم والتنمية البشرية والبحث العلمي أساس نهضة المجتمع.

6. التزام أجهزة الإعلام باحترام القيم والأخلاق والآداب العامة، وتكون السلطة القضائية وحدها هي المرجع في هذا الالتزام.

ثانيا: في النظام السياسي والحريات العامة:

1. الحق في تداول السلطة عبر الاقتراع العام الحر النزيه.
2. حرية تشكيل الأحزاب السياسية بالإخطار على ألاَ تكون أحزابا دينية أو عسكرية أو فئوية، وأن تكون السلطة القضائية وحدها هي المرجع لتقرير ما هو مخالف للدستور والقانون والنظام العام والآداب والمقومات الأساسية للمجتمع، أو ما يعتبر خروجا على الالتزام بالعمل السلمي.
3. حرية تكوين النقابات والجمعيات المدنية والأهلية، وتوفير سبل الدعم لها وعدم تدخل الجهات الإدارية أو الأمنية في شئونها.
4. الحق في التنظيم والتظاهر والاعتصام وغيرها من اشكال الاحتجاج السلمي، مع مراعاة سلامة المجتمع وعدم الإخلال بالأمن العام.
5. احترام الحقوق والحريات السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين.
6. تمثيل الشعب في مجلس نيابي منتخب في انتخابات دورية حرة ونزيهة وشفافة تحت إشراف قضائي كامل (قاض لكل صندوق).
7. حرية الإعلام، وإقرار الحق في إصدار الصحف والمجلات وتأسيس الفضائيات والإذاعات، وتجريم حجب المعلومات.
8. حق الطلاب في النشاط السياسي من الحقوق العامة التي لا يجوز تعطيلها في أي وقت، ويشمل الحق في تشكيل الاتحادات الطلابية عبر انتخابات حرة.

ثالثًا: القضاء:

1. استقلال القضاء بجميع درجاته، وتوفير المقومات اللازمة لإبعاد القضاة عن أية مظنة، أو مطمع، أو تهديد أو استياء.
2. مجلس القضاء الأعلى هو المختص بكافة أمور القضاة.
3. المحاكمة العادلة حق لكل مصري أمام قاضيه الطبيعي.
4. الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق، وضمان استقلال النيابة عن وزير العدل، وتعيين رؤساء المحاكم العليا (الدستورية، الإدارية العليا، النقض، وكذلك النائب العام)، إما بالأقدمية أو الانتخاب من بينهم، وتبعية التفتيش القضائي لمجلس القضاء الأعلى وليس لوزير العدل.

رابعًا: في المجال الاقتصادي:

1. يقوم النظام الاقتصادي على الحرية والعدالة الاجتماعية.
2. تلتزم الدولة بالعمل من أجل تحقيق تنمية شاملة، والمحافظة على الأصول الاقتصادية العامة.
3. تبنى سياسة اقتصادية واجتماعية لمحاربة الفقر وتطبيقها تحت رقابة شعبية، تهدف القضاء على المظالم الاجتماعية والحد من الفوارق بين فئات المجتمع وضمان ربط الحد الأدنى للأجور بالأسعار.
4. إيجاد تنسيق مستمر بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي من أجل زيادة الاستثمار الإنتاجي ورفع معدل الادخار، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة كفاءتها وتوسيع طاقاتها، وإعادة بناء الحركة التعاونية.
5. تشجيع رؤوس الأموال المصرية في الداخل وأموال المصريين العاملين في الخارج وكذلك رؤوس الأموال العربية على الاستثمار في مصر لدعم الاقتصاد المصري.

خامسًا: في المجال الاجتماعي:

1. تأكيد دور الدولة في الرعاية والحماية الاجتماعية.

2. إطلاق حرية المصريين فى المشاركة وإدارة الشأن العام بجعل المجتمع عونا للدولة فى حمل الأعباء الاجتماعية من خلال التنظيمات الشعبية الحرة التى تساهم فى تحقيق التنمية وتوسيع نطاق الرعاية الاجتماعية ومحاربة الفقر.
3. نظام تعليم جديد يتيح الفرص للجميع شرط لا غنى عنه لإنقاذ البلاد ووضع حد للانهيار المعرفي والثقافي والمهني.
4. نظام للتأمين الصحي يوفر رعاية طبية حقيقية لجميع المصريين، مع رفع الوعي الصحي للمواطنين وحماية البيئة من التلوث.
5. إحياء نظام الوقف الخيري للإنفاق منه على الأنشطة والمؤسسات الخيرية الأهلية، ورفع جزء من العبء عن الدولة.
6. الحفاظ على الآداب العامة والقيم الدينية فى المجتمع.
7. تفعيل برامج محو الأمية.
8. الاهتمام بالأسرة ورعايتها وحمايتها .

سادسا: في السياسة الخارجية

1. دول العالم العربي والإسلامي هي الدائرة الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية، ونصرة قضاياها – وفى مقدمتها قضيتي فلسطين والعراق ومختلف قضايا التحرر – ركيزة أساسية لهذه السياسة.
2. تقوم السياسة الخارجية المصرية على رؤية واضحة وتخطيط استراتيجي يوفران لها القدرة على المبادرة وبزوداها بالإمكانات اللازمة للتحرك الفاعل فى الاتجاهات التى يستلزمها تفعيل دور مصر.

3. تدعيم العمل العربي المشترك رسميا وشعبيا وتحقيق أكبر قدر ممكن من التضامن الفعلي، وإعادة النظر فى منهج وآليات التكامل الاقتصادي المنبعثة منذ نحو نصف قرن، والتوافق على صيغة جديدة لهذا التكامل تعنى بالمدخل الإنتاجي وليس فقط المدخل التجاري تمهيداً لبناء وحدة اقتصادية.
4. بناء علاقات مصر الإقليمية على أساس من التعاون والاهتمام بدول حوض النيل بشكل خاص، وإجراء حوار استراتيجي مع إيران وتركيا حول مستقبل المنطقة، ومراجعة عملية التسوية مع إسرائيل على أساس أنه لا سلام حقيقيا فى ظل العدوان والاجحاف وانتهاك الحق فى تقرير المصير.
5. تحديد علاقات مصر الدولية فى ضوء توجهات دورها العربي والإسلامي والإقليمي سعيا إلى نظام عالمي أكثر توازنا وأقل إجحافاً. ويقتضي ذلك تدعيم العلاقات مع الدول الصاعدة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتي تعمل من أجل نظام عالمي يتيح فرصا أكبر للمشاركة والحوار. ويرتبط بذلك تطوير العلاقات مع الصين وروسيا، وإعادة بنائها مع أوروبا، وإعادة النظر فى منهج وطبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة انسجاما مع متطلبات السياسة الخارجية التى تليق بمصر وبعيداً عن التبعية والهيمنة.

القسم الثاني:

المهام العاجلة والملحة

أولا: فى النظام السياسي والحريات العامة والقضاء

1. إلغاء حالة الطوارئ المفروضة بدون مبرر حقيقي منذ ثلاثين عاما.
2. الإفراج عن جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين بمقتضى أحكام صادرة من محاكم استثنائية، وإعادة محاكمة الجنائيين منهم أمام قاضهم الطبيعي.

3. إعادة الحياة إلى النقابات المهنية والعمالية بإجراء الانتخابات للدفاع عن حقوق أصحابها والارتقاء بمستوى المهن، وتقديم المشورة للحكومة كل في اختصاصه.
4. تنظيم الإعلام المرئي والمسموع فى هيئة وطنية مستقلة.
5. إصدار قانون استقلال القضاء الذي أعده نادى القضاة.
6. تقنين المشاركة السياسة للمصريين فى الخارج إعمالاً لمبدأ المساواة فى الحقوق والواجبات.
7. إلغاء المحاكم الاستثنائية بأنواعها كافة وضمان عدم محاكمة أي منهم أمام قاضيه الطبيعي.
8. إعادة النظر فى القوانين المقيدة للحريات والتي صدرت لتقنين الظلم وتحقيق مصالح خاصة.
9. شغل مناصب المحافظين ونوابهم ورؤساء المدن والمراكز والقرى والعمد بالانتخاب المباشر لمدة محددة قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.
10. إنشاء هيئة مستقلة للنزاهة ومكافحة الفساد، وإصدار قانون منع تضارب المصالح لشاغلي الوظائف العامة.

ثانيا: فى المجال الاقتصادي

1. استكمال التحقيقات في وقائع النهب العام بدءاً من بيع القطاع العام وسرقة أموال البنوك والبورصة إلى الفساد العقاري وتجارة السلاح وغسيل الأموال والعمولات والرشاوى، وتحويل المتهمين فيها إلى المحاكمة، واسترداد الأموال المنهوبة والمهربة للخارج.
2. التفكير في صيغة تتيح لمَن يبادر برد جميع الأموال التي استولى عليها بغير وجه حق إلى الدولة أن يعفى من العقوبة ما لم تكن هناك شبهة جنائية، ومع ضمان حصول أصحاب الحقوق عليها والاعتذار للشعب.

3. إعادة هيكلة الموازنة المصرية، الأمر الذي يزيد الموارد بمئات المليارات (مثل إضافة عوائد الصناديق الخاصة إلى الموازنة العامة) ولترشيد إنفاقها ومراجعة اتفاقيات استخراج وتصدير البترول والغاز وفقًا للأسعار العالمية.
4. تخفيض الضرائب على صغار الممولين وتحصيلها من كبار المستثمرين ورجال الأعمال، وتطبيق سياسة الضرائب التصاعدية على الإيراد العام بحد أقصى مناسب يتفق عليه الجميع (فى حدود الثلث مثلاً).
5. تطوير وتفعيل قانون منع الاحتكار وحماية المنافسة.
6. تنفيذ حكم المحكمة الإدارية بشأن الحد الأدنى للأجور، وإعادة النظر في الدخول التي تحصل عليها رؤساء المؤسسات الحكومية والإعلامية والجامعية وغيرها، وإعادتها إلى الحد المعقول مقترح: (خمسة عشر ضعفاً مقارنة بالحد الأدنى).
7. إقالة كل المستشارين الحكوميين المعينين بعد انتقاء من يلزم منهم أو غيرهم بواسطة لجان فنية وقضائية.
8. إلغاء فوائد ديون الفلاحين لبنك الائتمان الزراعي، واعتماد تمويلهم من خلال مؤسسات تعاونية حقيقية، ووضع أسعار عادلة لحاصلاتهم الزراعية.
9. استعادة أموال صناديق المعاشات والتأمين من وزارة المالية واسترداد الديون المحررة على الأطراف التى استفادت منها والاحتفاظ بالفوائد طبقا لأسعارها فى تاريخ السحب بغض النظر عن أي اتفاقات سابقة.
10. مساندة برامج التنمية الذاتية من خلال المشاريع الصغيرة والمتناهية فى الصغر بكافة أنواعها من أموال الزكاة والتبرعات الخيرية التى تجمعها مؤسسات المجتمع والجهات ذات العلاقة.

11. تفعيل آليات حماية المستهلك وخاصة في السلع الأساسية.
12. ترشيد دعم الصادرات حتى لا يذهب الدعم إلا لمَن يستحقه من المنتجين المصدرين فعلًا.
13. تبني حملة وطنية لشراء منتجات الصناعات المحلية لتشجيعها وتوفير فرص عمل متزايدة.
14. الاكتفاء الذاتي من الحبوب والمحاصيل الإستراتيجية، وخصوصا القمح بزيادة المساحة المزروعة به واستنباط السلالات عالية الإنتاج والمقاومة للظروف البيئية غير المواتية، ورفع سعر شرائه من المزارعين، وتكملة زراعته في أراضي السودان الخصبة، والقضاء على نفوذ مافيا استيراده التى منعت التوسع فى زراعته.
15. استصلاح وزراعة الأراضي القابلة لذلك في سيناء.

ثالثا: فى المجال الاجتماعي:

1. إنشاء صندوق لأهالي شهداء الثورة تصبُّ فيه جميع الجهود المحلية لرعاية أهالي الشهداء وأبنائهم والمصابين، ولا سيما مَن أصيبوا بعاهات مستديمة.
2. إنشاء مؤسسة للزكاة والتمويل الأهلي تكون مستقلةً عن سلطة الحكومة يتولاها مجلس إدارة من الشخصيات العامة المشهود لها بالنزاهة والشرف لجمع أموال الزكاة لإنفاقها في مصارفها الشرعية لعموم المصريين لتخفيف حدة الفقر والعوز والبطالة وتخضع حساباتها للأجهزة الرقابية.
3. العمل على حلِّ مشكلات الشباب (مثل البطالة وغيرها) من خلال تنمية مداركهم ومعارفهم وتوفير فرص عمل مجزية وصرف إعانة بطالة وغيرها.

رابعا: إعادة بناء جهاز الشرطة نظرا لأن هذا الجهاز هو أكثر أجهزة الدولة التى أسئ استغلالها فى عكس المستهدف منه، ينبغي أن تشمل المهام العاجلة ما يلي:

1. أن تكون الشرطة وجميع أجهزتها وظائف مدنية بالفعل كما ينص الدستور، وتتحدد مهامها في الحفاظ على أمن الدولة والمجتمع، ومن ثم لا تكون أداةً قمع في يد الحكومة.
2. ضمان التزام جهاز الأمن الوطني الذي سيحل محل جهاز أمن الدولة بالدور المحدد الذي سيكلف به، وإخضاع أنشطته ومقراته للرقابة القضائية.
3. محاكمة كل مَن ارتكب جرائم القتل أو التعذيب أو الاعتقال بغير وجه حق أو انتهك القانون.
4. إعادة تأهيل ضباط الشرطة لتغيير ثقافة حالة الطوارئ ليحل محلها احترام حقوق الإنسان والالتزام بالقانون، وإعادة النظر في مناهج كلية الشرطة لتتناسب مع وظيفة الشرطة المقررة في الدستور.
5. رفع أجور جنود وأمناء الشرطة والضباط لتتناسب مع المهمة الجليلة والجهد الكبير الذي يقومون به مع مراعاة الحد الأدنى للأجور، وتخفيض الدخول الضخمة التي تحصل عليها كبار المسئولين في وزارة الداخلية.
6. أن يكون حجم جهاز الشرطة متناسباً مع دوره المسند إليه دون مبالغة وتحت رقابة السلطة التشريعية، وتخفيض ميزانية وزارة الداخلية التي تأكل نصيبًا ضخمًا من ميزانية الدولة، وتوجيه الزائد لمشروعات إنتاجية تفيد البلاد وتُوفِّر فرص العمل وتحقق قدرًا كبيرًا من العدالة.

الفصل الرابع

جماعة الإخوان المسلمون وثورة 25 يناير 2011

يريد إسقاط النظ

هذا الملف يعبر عن وجهة نظر "الجماعة"

ثورة 25 يناير[26]

https://ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB_%D8%B9%D8%A7%D9%85_2011

انطلاقة شرارة الثورة

جمعة الغضب

[26] تصنيف :أخبار ثورة 25 يناير | Ikhwan Wiki | - الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين|

١. ثورة 25 يناير[27]

هذا الملف من ويكيبديا الحقيقية

ثورة 25 يناير هي مجموعة من التحركات الشعبية ذات الطابع الاجتماعي والسياسي. انطلقت يوم الثلاثاء 25 يناير 2011 الموافق 21 صفر 1432 هـ.[4] يوم 25 يناير الذي اختير ليوافق عيد الشرطة حددته عدة جهات من المعارضة المصرية والمستقلين، من بينهم حركة شباب 6 أبريل[5] وحركة كفاية وكذلك مجموعات الشباب عبر موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك وتويتر والتي من أشهرها مجموعة «كلنا خالد سعيد» و«شبكة رصد» وشباب الإخوان المسلمين.[6][7][8] برغم النصائح الأولية التي أشارت إلى أن الجماعة لن تشارك كقوى سياسية أو هيئة سياسية لأن المشاركة تحتاج إلى تخطيط واتفاق بين كافة القوى السياسية قبل النزول إلى الشارع، كانت الجماعة قد حذرت إذا استمر الحال على ما هو عليه من حدوث ثورة شعبية، ولكن على حد وصفهم «ليست من صنعنا».[9] جاءت الدعوة لها احتجاجًا على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة وكذلك على ما اعتبر فسادًا في ظل حكم الرئيس محمد حسني مبارك.[10][11][12] في عام 2008، قامت فتاة تدعى إسراء عبد الفتاح وكانت تبلغ حين ذاك من العمر 30 عاماً، من خلال موقعها على الفيسبوك، بالدعوة إلى إضراب سلمي في 6 أبريل 2008، احتجاجا على تدهور الأوضاع المعيشية، وسرعان ما لقيت دعوتها استجابة من حوالي 70 ألفا

[27] ثورة 25 يناير - ويكيبيديا(wikipedia.org)

من الجمهور خصوصا في مدينة المحلة الكبرى. والنتيجة أن الإضراب نجح، وأطلق على إسراء في حينه لقب «فتاة الفيسبوك» و«القائدة الافتراضية»[13]، ومنذ عام ونصف قامت حركات المعارضة ببدء توعية أبناء المحافظات ليقوموا بعمل احتجاجات على سوء الأوضاع في مصر وكان أبرزها حركة شباب 6 أبريل وحركة كفاية وبعد حادثة خالد سعيد قام الناشط وائل غنيم والناشط السياسي عبد الرحمن منصور بإنشاء صفحة كلنا خالد سعيد على موقع فيس بوك ودعا المصريين إلى التخلص من النظام وسوء معاملة الشرطة للشعب.

ميدان التحرير، وسط العاصمة

المعلومات

البلد	مصر
الموقع	مصر
الإحداثيات	30°02′00″N 31°13′00″E
التاريخ	25 يناير 2011 – 11 فبراير 2011
نوع الهجوم	كان النوجه العام سلميًا، إلا أنه كانت هناك بعض المصادمات وإطلاق رصاص على المظاهرين من قبل الشرطة بأوامر من الرئيس السابق مبارك[1].
الأسلحة	الحجارة من قبل المظاهرين بعد تعرضهم للهجوم، والأسلحة النارية والقنابل المسيلة للدموع من قبل الشرطة والأسلحة البيضاء والنارية من قبل البلطجية المؤيدين لمبارك
الخسائر	
الوفيات	أكثر من 847 مدني و12 رجل شرطة و12 هارب من السجن و 1 مدير سجن [2] بحسب مصادر غير مؤكدة[3]
الإصابات	6500 مدني و750 من عناصر الشرطة[2]
المنفذون	عناصر من الشعب المصري

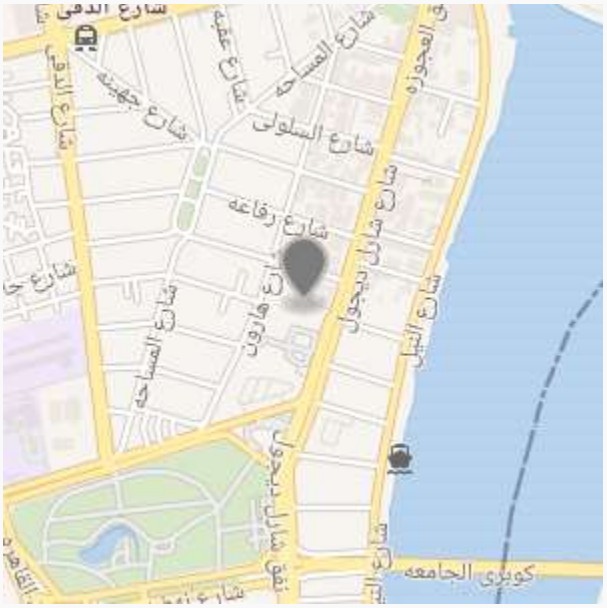

خريطة الشارع المفتوحة

أدت هذه الثورة إلى تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم في 11 فبراير 2011 (الموافق 8 ربيع الأول 1432 هـ) ففي السادسة من مساء الجمعة 11 فبراير 2011 أعلن نائب الرئيس عمر سليمان في بيان مقتضب تخلي الرئيس عن منصبه وأنه كلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بقيادة محمد حسين طنطاوي بإدارة شؤون البلاد.[14] وقد أعلنت أغلب القوى السياسية التي شاركت في التظاهرات قبل تنحي مبارك عن استمرار الثورة حتى تحقيق الأهداف الاجتماعية التي قامت من أجلها.

أسماء الثورة

تسمى في الغالب ثورة 25 يناير أو ثورة الغضب، وتسمى أحياناً[15] ثورة الشباب أو ثورة اللوتس أو الثورة البيضاء أو ثورة التحرير أو ثورة الصبار.[16]

أسباب الثورة

الأسباب غير المباشرة

قانون الطوارئ

- مقالة مفصلة: قانون الطوارئ (مصر)

انتشار شرطة مكافحة الشغب شبه العسكرية

من الأمن المركزي خلال ثورة 25 يناير

نظام الحكم في مصر هو جمهوري نصف رئاسي تحت قانون الطوارئ (قانون رقم 162 لعام 1958)[17] المعمول به منذ سنة 1967، باستثناء فترة انقطاع لمدة 18 شهرا في أوائل الثمانينات. بموجب هذا القانون توسعت سلطة الشرطة وعلقت الحقوق الدستورية وفرضت الرقابة.[18] وقيد القانون بشدة أي نشاط سياسي غير حكومي مثل: تنظيم المظاهرات، والتنظيمات السياسية غير المرخص لها، وحظر رسميا أي تبرعات مالية غير مسجلة. وبموجب هذا القانون فقد احتجز حوالي 17,000 شخص، ووصل عدد السجناء السياسيين كأعلى تقدير بـ 30.000.[19] وبموجب قانون الطوارئ فإن للحكومة الحق أن تحجز أي شخص لفترة غير محددة لسبب أو بدون سبب واضح، أيضاً يقتضي هذا القانون لا يمكن للشخص الدفاع عن نفسه وتستطيع الحكومة أن تبقيه في السجن دون محاكمة. وتعمل الحكومة علي بقاء قانون الطوارئ بحجة الأمن القومي وتستمر الحكومة في ادعائها بأنه بدون قانون الطوارئ فإن جماعات المعارضة كالإخوان المسلمين يمكن أن يصلوا إلى السلطة في مصر. لذلك فهي لا تتخلى عن

الانتخابات البرلمانية ومصادرة ممتلكات ممولي جماعة الإخوان الرئيسين واعتقال رموزهم وتلك الإجراءات تكاد تكون مستحيلة بدون قانون الطوارئ ومنع استقلالية النظام القضائي.[20] مؤيدوا الديمقراطية في مصر يقولون إن هذا يتعارض مع مبادئ وأسس الديمقراطية، والتي تشمل حق المواطنين في محاكمة عادلة وحقهم في التصويت لصالح أي مرشح و/أو الطرف الذي يرونه مناسبا لخدمة بلدهم.

قسوة الشرطة

يعتبر أحد أهم الأسباب الرئيسية غير المباشرة في هذه الثورة، حيث أنه في ظل قانون الطوارئ عانى المواطن المصري الكثير من الظلم والانتهاك لحقوقه الإنسانية والتي تتمثل في طريقة القبض والحبس والقتل وغيره، ومن هذه الأحداث حدث مقتل الشاب خالد محمد سعيد الذي توفي على يد الشرطة في منطقة سيدي جابر في الإسكندرية يوم 6 يونيو 2010[21] الذين قاما بضربه حتى الموت أمام العديد من شهود العيان.[22] وفي يوم 25 يونيو قاد محمد البرادعي المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية تجمعا حاشدا في الإسكندرية منددا بانتهاكات الشرطة ثم زار عائلة خالد سعيد لتقديم التعازي.[23]

ثم تُوفي شاب في الثلاثين وهو السيد بلال أثناء احتجازه في مباحث أمن الدولة في الإسكندرية، وتردد أنباء عن تعذيبه بشدة، وانتشر على نطاق واسع فيديو يُظهر آثار التعذيب في رأسه وبطنه ويديه.[24] وذكر بأن العديد من أفراد الشرطة ضبطوا وهم يستخدمون العنف. وقد نقل عن أحد رجال الشرطة قوله لأحد المتظاهرين بأن بقي له ثلاثة أشهر فقط من الخدمة ثم وبعد ذلك «سأكون على الجانب الآخر من الحاجز».[25]

رئاسة حسني مبارك

حكم حسني مبارك مصر منذ سنة 1981 م. وقد تعرضت حكومته لانتقادات في وسائل الإعلام ومنظمات غير حكومية محلية. «نال بدعمه لإسرائيل دعماً من الغرب، وبالتالي استمرار المساعدات السنوية الضخمة من الولايات المتحدة». [26] واشتهرت حكومته بحملاتها على المتشددين الإسلاميين [26]، ونتيجة لذلك فقد صمتت الولايات المتحدة في ردودها الأولية لانتهاكات حسني مبارك. فقد كان من النادر أن تذكر الصحافة الأمريكية في عناوين أخبارها الرئيسية ما يجري من حالات الاحتجاج الاجتماعي والسياسي في مصر. [27] وقد كان لحكم مبارك الأثر الكبير على التدهور الاقتصادي والاجتماعي على المصريين، هذا بالإضافة إلى التراجع الملحوظ في مستوى التعليم والصحة وارتفاع معدلات البطالة وانتشار الجرائم في البلاد.

الفساد وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

لافتة تحتوي على مطالب المحتجين

خلال حكمه ازداد الفساد السياسي في إدارة مبارك لوزارة الداخلية بشكل كبير، بسبب ازدياد النفوذ على النظام المؤسسي الذي هو ضروري لتأمين الرئاسة لفترة طويلة. وقد أدى هذا الفساد إلى سجن شخصيات سياسية وناشطين شباب بدون محاكمة[28]، ووجود مراكز احتجاز خفية غير موثقة وغير قانونية[29][30]، وكذلك رفض الجامعات والمساجد والصحف الموظفين على أساس الميول السياسية.[31] وعلى مستوى الشخصي، كان بإمكان أي فرد أو ضابط أن ينتهك خصوصية أي مواطن في منطقته باعتقاله دون شرط بسبب قانون الطوارئ.

منظمة الشفافية الدولية هي منظمة دولية لرصد جميع أنواع الفساد بما في ذلك الفساد السياسي. ففي تقرير لها في مؤشر الفساد سنة 2010 قيمت مصر بـ3,1 استنادا إلى تصورات درجة الفساد من رجال أعمال ومحللي الدولة، حيث أن 10 تعني نظيفة جدا و0 تعني شديدة الفساد. تحتل مصر المرتبة 98 من أصل 178 بلد مدرج في التقرير.[32]

بحلول أواخر 2010 حوالى 40% من سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر أي يعتمدون على دخل قومي يعادل حوالى 2 دولار في اليوم لكل فرد ويعتمد جزء كبير من السكان على السلع المدعومة.[33]

زيادة عدد السكان وزيادة معدلات الفقر

أحد عشوائيات القاهرة

مصر هي ثاني أكبر دولة في أفريقيا بعدد السكان بعد نيجيريا، وهي أكبر دولة في منطقة الشرق الأوسط. وحسب تقديرات سنة 2007 وصل عدد سكان مصر لحوالي 78.733.641 نسمة (وتقول

تقديرات أخرى أن العدد وصل 81.713.517 في يوليه 2008) .[34] حيث أن هناك إحصائية عن زيادة عدد سكان تقول أن مصر تزداد طفلاً كل «23 ثانية» أي تزداد مصر حوالي 1,5 مليون نسمة في السنة الواحدة مما يشكل ضغطاً على الموارد إذا لم توجد حكومة واعية تستخدم هذه الثروة السكانية. بينما كان عدد سكان مصر عام 1966 30.083.419 نسمة، ومعظم المصريين يعيشون بالقرب من ضفاف نهر النيل، في مساحة حوالي 40.000 كيلومتر مربع (15.000 ميل مربع)، لأن هذه الأرض تعتبر هي الوحيدة القابلة للزراعة في مصر.

وصحب زيادةَ عدد السكان تدهورٌ اقتصادي نتيجة فشل سياسات الدولة في الاستفادة من ازدياد الأيدي العاملة، وأدى ظهور جيل جديد من الشباب كثير منهم من حملة الشهادات الجامعية لا يجدون وظائف مجزية إلى تكثير سواد المعارضة، حيث كان الشباب العمود الفقري للثورة، فضلا عن معرفتهم الوثيقة عموما بوسائل الاتصال الحديثة واستخدامهم الفعال لها في تنظيم الثورة وإبقائها حية خلال قطع نظام حسني مبارك للاتصالات في البلاد من بدايات الثورة ولعب هذا العامل دوراً كبيرا في اندلاع الثورة خاصة مع زيادة نسبة الفقر في المجتمع المصري حيث ارتفعت إلى 80% من الشعب منهم أكثر من 40% معدومين أي تحت خط الفقر وعلى هذا انقسم المجتمع المصري إلى طبقتين ليس بينهما وسط، إحداهما أقلية «تملك كل شيء» وهي تمثل 20% فقط من الشعب وطبقة ثانية أغلبية «لا تملك أي شيء» وهي تمثل 80% من الشعب وهذا هو النظام الأوليجاركي الذي تسيطر فيه قلةٌ على الثروة مسئولين على حق الشعب الكادح ويطلق عليه أيضاً «الرأسمالية الاحتكارية» التي تحاول فيها رجال الأعمال والمستثمرون السيطرة والاحتكار على هيئات ونظم الدولة، محاولين إدارة دفة الحكم لمصلحتهم، وبذلك يسيطرون على كل هيئات وسلطات الدولة، تشريعية كانت أو تنفيذية بل وحتى قضائية.

الأسباب المباشرة

انتخابات مجلس الشعب

- مقالة مفصلة: انتخابات مجلس الشعب المصري 2010

أجريت انتخابات مجلس الشعب قبل شهرين من اندلاع الاحتجاجات وحصل الحزب الوطني الحاكم على 97% من مقاعد المجلس، أي أن المجلس خلا من أي معارضة تذكر؛ مما أصاب المواطنين بالإحباط. ووُصفت تلك الانتخابات بالمزورة نظرًا لأنها تناقض الواقع في الشارع المصري. بالإضافة إلى انتهاك حقوق القضاء المصري في الإشراف على الانتخابات فقد أطاح النظام بأحكام القضاء في عدم شرعية بعض الدوائر الانتخابية. قامت بعض القوى المدنية وعلى رأسهم البرادعي بالدعوة إلى مقاطعة تلك الانتخابات[35]، وأصرت جماعة الإخوان المسلمين وحزب الوفد[36] على المضي قدما فيها لينم إحراج الحزب الوطني وإظهار ما سوف يقوم به من تزوير [37]، إلا أنه بعد انتهاء المرحلة الأولى من الانتخابات وما ظهر بها من تزوير، قد قرر حزب الوفد الانسحاب من المراحل المتبقية من الانتخابات [38] وإضافة إلى ذلك كان الحزب الوطني الحاكم يحشد أعداد هائلة من البلطجية أمام لجان الانتخابات يقومون بالتعدي على أي شخص يُعتقد أنه سيدلي بصوته إلى أي مرشح لا ينتمي إلى الحزب الوطني الديمقراطي، وذلك بمساعدة قوات الأمن.

مقتل الشاب خالد محمد سعيد

- مقالة مفصلة: خالد سعيد

كان المواطن المصري خالد محمد سعيد قد قتل في الإسكندرية في 6 يونيو عام 2010 بعد أن جرى تعذيبه حتى الموت على أيدي اثنين من مخبري قسم شرطة سيدي جابر، ولم يتم البت في قضيته بعد أو إثبات الاتهام بالقتل عليهما حيث جاء تقرير الصفة التشريحية الثاني موافقًا للأول بعدما أمر النائب العام

المصري إعادة تشريح الجثة، مما أثار احتجاجات واسعة دون أن يصدر الحكم في القضية التي أثارت جدلاً كبيرًا وشكلت دورًا تمهيديًا هامًا لاندلاع الثورة.[39]

تفجير كنيسة القديسين في الإسكندرية

- مقالة مفصلة: تفجير الإسكندرية 2011

تفجير كنيسة القديسين هي عملية إرهابية حدثت في مدينة الإسكندرية وسط الاحتفالات بعيد الميلاد للكنائس الشرقية. بعد حلول السنة الجديدة بعشرين دقيقة حدث انفجار أمام كنيسة القديسين في منطقة سيدى بشر. أوقعت العملية 24 قتيلًا (بينهم مسلمون) كما أصيب 97 شخصًا. وتعتبر أول عملية إرهابية بهذا المشهد المروع تحدث في تاريخ مصر. قبل العملية بفترة قام تنظيم القاعدة باستهداف كنيسة في بغداد وهدد الكنائس في مصر. وقبل التفجير بأسبوعين نشر على موقع منظرف دعوة لتفجير الكنائس في مصر وعناوين أكثر من كنيسة منهم كنيسة القديسين والطرق والأساليب التي يمكن بها صناعة المتفجرات. هذه العملية أحدثت صدمة في مصر وفي العالم كله. واحتج كثير من المسيحين في الشوارع، وانضم بعض المسلمين للاحتجاجات. وبعد الاشتباك بين الشرطة والمحتجين في الإسكندرية والقاهرة، وهتفوا بشعارات ضد حكم مبارك في مصر. وأكتُشف أن وزارة الداخلية المصرية (القضية قيد التحقيقات) هي وراء هذه التفجيرات بمساعدة جماعات ارهابية وأن هناك سلاح سري في الوزارة أسسه اثنين وعشرون ضابط تحت إشراف وزير الداخلية حبيب العادلي وأُحيل إلى المحاكمة بعد اعتراف منفذي العملية عند طلبهم اللجوء السياسي بالسفارة البريطانية بالقاهرة. ومن المعتقد أن يكون العادلي هو المسئول عن هذا الحادث.[40][41][42]

مقتل سيد بلال

- مقالة مفصلة: سيد بلال

سيد بلال (1981 – 6 يناير 2011) مواطن مصري يقطن في الإسكندرية اعتقله رجال جهاز أمن الدولة هو ومعه الكثير من السلفين للتحقيق معهم في تفجير كنيسة القديسين وقاموا بتعذيبه حتى الموت.[43][44] وكانت الشرطة المصرية قد اقتادت سيد بلال من مسكنه فجر الأربعاء 5 يناير 2011 وأخضعته للتعذيب ثم أعادته إلى أهله في اليوم التالي جثة هامدة.[45]

ويبلغ سيد بلال من العمر 30 عامًا وحاصل على دبلوم صناعي. عمل في شركة بترو جيت حتى عام 2006 حين اعتقل وأودع سجن ليمان أبو زعبل. ثم عمل براد لحام. وهو أب لطفل عمره سنة وشهران. وكان السلفيون واخرون من قوي المعارضة قد تظاهروا يوم الجمعة 21 يناير ضد مقتل سيد بلال واقتصرت علي المساجد بعد صلاة الجمعة على أن يكونوا مع أشقائهم من الشباب المصري يوم 25 يناير ليطالبوا باستقالة وزير الداخلية حبيب العادلي ومحاسبة قتلة سيد بلال وإلغاء قانون الطوارئ.

قيام الثورة الشعبية التونسية

- مقالة مفصلة: الثورة الشعبية التونسية

اندلعت الثورة الشعبية في تونس في 18 ديسمبر عام 2010 (أي قبل 38 يومًا من اندلاع ثورة الغضب المصرية) احتجاجًا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة وتضامنًا مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه، واستطاعت هذه الثورة في أقل من شهر الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي (الذي حكم البلاد لمدة 23 سنة بقبضةٍ حديدية). هذا النجاح الذي حققته الثورة الشعبية التونسية أظهر أن قوة الشعب العربي تكمن في تظاهره وخروجه إلى الشارع،

وأن الجيش هو قوة مساندة للشعب وليس أداة لدى النظام لقمع الشعب. كما أضاءت تلك الثورة الأمل لدى الشعب العربي بقدرته على تغيير الأنظمة الجاثمة عليه وتحقيق تطلعاته.

ظاهرة البوعزيزية في مص

- مقالة مفصلة: محمد البوعزيزي

قبل أسبوع من بداية الأحداث؛ قام أربعة مواطنين مصريين يوم الثلاثاء 18 يناير عام 2011 بإشعال النار في أنفسهم بشكل منفصل احتجاجًا على الأوضاع المعيشية والاقتصادية والسياسية السيئة وهم:[46]

- محمد فاروق حسن (من القاهرة).
- سيد علي (من القاهرة).
- أحمد هاشم السيد (من الإسكندرية) – توفي في نفس اليوم متأثرًا بالحروق التي أصيب بها.
- محمد عاشور سرور (من القاهرة).

كما يوجد فرد آخر قام بتخييط فمه واعتصم امام نقابة الصحفيين مطالبا بإسقاط وزير الصحة السابق حاتم الجبلي وذلك احتذاءً بالمواطن التونسي محمد البوعزيزي الذي أشعل الانتفاضة التونسية بإحراق نفسه.

وقد أطلق بعض علماء الاجتماع والكتاب الصحفيون اسم «ظاهرة البوعزيزية»[47] على الحوادث المتكررة في الوطن العربي والتي تحرق فيها المحتجون أنفسهم تقليدًا لمحمد البوعزيزي احتجاجًا على البطالة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة، وقد شملت هذه الظاهرة عدة دول عربية.

على الرغم من أن ظاهرة البوعزيزية ظاهرة غريبة اجتماعياً ودينياً في الشرق الأوسط، إلا أنها هي التي أدت إلى إطلاق شرارة الثورات العربية وإسقاط أنظمة يصفها معارضيها بالديكتاتورية في عدة دول عربية.[وفقاً لمَن؟]

المواقع الاجتماعية على شبكة الإنترنت

- مقالة مفصلة: وائل غنيم

لعبت تكنولوجيا الاتصالات دورا هاما في الدعوة للثورة المصرية وخاصة الشبكة العنكبوتية ويأتي دورها من خلال الموقع الاجتماعي فيس بوك الذي استغلة النشطاء السياسيون في مصر للتواصل مع بعضهم البعض وطرح ونشر افكارهم ومن ثم جاءت الدعوة إلى مظاهرة قوية في يوم 25 يناير الذي يوافق عيد الشرطة سابقا وكان لتحديد هذا اليوم تحديدا بالغ الأهمية في المعنى والرسالة فقد كانت الرسالة موجهه خصيصا لوزارة الداخلية والأسلوب القمعي الذي تتبعه. قام المواطن المصري وائل غنيم والناشط عبد الرحمن منصور[48] بإنشاء صفحة بعنوان «كلنا خالد سعيد» في الموقع الاجتماعي فيسبوك على شبكة الإنترنت، وكان خالد سعيد قد قُتل في الإسكندرية في 6 يونيو عام 2010 بعد أن عُذّب حتى الموت على أيدي اثنين من مخبري قسم شرطة سيدي جابر، مما أثار احتجاجات واسعة مثلت بدورها تمهيدًا هامًا لاندلاع الثورة.[39] كما دعا وائل غنيم وعبد الرحمن منصور من خلال الصفحة على موقع الفيسبوك إلى مظاهرات يوم الغضب في 25 يناير عام 2011 م.[49] وكان له دور كبير في التنسيق مع الشباب لتفجير الثورة في 25 يناير 2011 م.

فالثورة عندما بدأت يوم 25 يناير كانت مكونة من الشباب الذين شاهدوا صفحة «كلنا خالد سعيد» على موقع الفيسبوك أو شباب الفيس بوك كما قال وائل غنيم في حديثه مع منى الشاذلي في برنامج العاشرة

مساءً، ومن ثم تحولت إلى ثورة شارك فيها جميع الشباب، والآن تحولت إلى ثورة شارك فيها جميع طوائف الشعب المصري.

شعار الثورة

"عيش، حرية، عدالة اجتماعية"

هي جملة أساسية وشعار رئيسي ردده المتظاهرون الذين خرجوا إلى ميدان التحرير وانتشروا في ميادين وشوارع أخرى بجمهورية مصر العربية في ثورة شعبية بدأت يوم 25 يناير 2011 قاصدين من ذلك تحقيق مطالب مرتبطة بهذا الشعار.

ولاقى هذا الشعار رواجاً لدرجة استخدامه في الحملات الانتخابية لمرشحي المجالس النيابية والرئاسة والأحزاب السياسية في مصر.

أحداث الثورة

- مقالة مفصلة: الخط الزمني لثورة 25 يناير

ملايين المتظاهرين في ميدان التحرير

قبل رحيل مبارك

- مقالة مفصلة: التسلسل الزمني لثورة 25 يناير (ما قبل رحيل مبارك)

بعد رحيل مبارك

- مقالة مفصلة: التسلسل الزمني لثورة 25 يناير (ما بعد رحيل مبارك)

الخسائر البشرية

تذكار أقامه المتظاهرون لتكريم ضحايا الثورة المصرية، في ميدان التحرير، القاهرة

معظمهم قتلوا من قبل قوات الأمن

سقط العديد من الشباب خلال هذه الثورة بعضهم على يد قوات الشرطة والبعض الآخر على يد بعض المأجورين التابعين للحزب الوطني الحاكم. وقد صرح وزير الصحة في وزارة تصريف الأعمال أن عدد الذين ماتوا جراء الثورة حوالي 365 حتى فبراير، 2011،[50] بينما رجحت مصادر أهلية أن العدد يتجاوز الـ 500 خاصة أنه يوجد بعض الموتى لم يتم التعرف عليهم كما يوجد عدد غير قليل من المفقودين.[51] وأخيراً في الرابع من أبريل من العام نفسه صرح مصدر مسئول بوزارة الصحة أن أعداد الوفيات في جميع المستشفيات ومديريات الصحة التابعة لوزارة الصحة في الأحداث وصلت إلى 384 شخصًا، ووصلت أعداد المصابين إلى 6467 شخصًا، لافتًا إلى أن مكاتب الصحة أرسلت بيانًا آخر يفيد بأن عدد المتوفين أثناء الأحداث في جميع مستشفيات مصر بلغ 840 شخصًا. [بحاجة لمصدر]

أعداد القتلى

أعلن تقرير هيئة تقصي الحقائق عن ثورة 25 يناير بأن عدد الضحايا الحقيقي يصل إلى 846 ضحية في كافة محافظات الجمهورية

تنحي حسني مبارك عن رئاسة الجمهورية

لافتة بعد استقالة مبارك

مبارك خلف القضبان بالمحكمة

في السادسة من مساء الجمعة 11 فبراير/شباط 2011 أعلن نائب الرئيس عمر سليمان في بيان قصير عن تخلي مبارك عن منصبه وكان هذا نصه:[70]

«بسم الله الرحمن الرحيم أيها المواطنون في ظل هذه الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد قرر الرئيس محمد حسني مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد . والله الموفق والمستعان» .

تدفق الملايين من الناس إلى شوارع القاهرة خاصةً في ميدان التحرير ومختلف المحافظات المصرية احتفالاً برحيله، وهتفت النساء بالزغاريد. وما هي إلا دقائق حتى عمت الاحتفالات جميع أرجاء مدن الوطن العربي من المحيط إلى الخليج ابتهاجًا بانتصار ثورة 25 يناير وتنحي مبارك عن الحكم كما أدى ذلك إلى تجميد ارصدة بعض الوزراء وكبار المسئولين وبعض رجال الأعمال ومن أهمهم حبيب العادلي وزير الداخلية الأسبق وزهير جرانة وزير السياحة السابق ومحمد المغربي وزير الإسكان السابق وأحمد عز من كبار رجال الأعمال وأحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق وغيرهم وقد صدر قرار من النائب العام بمنعهم من السفر لحين التحقيق معهم في القضايا المنسوبة إليهم.[71]

وكان من أهم تداعيات الثورة بدء سلسلة من التحقيقات مع رموز من نظام مبارك السابق وحبس العديد منهم علي ذمة قضايا تربح وفساد. ومن أشهر هؤلاء تجلي الرئيس السابق الذي صدر في حقهما حكما بالحبس علي ذمة التحقيقات في فجر 12 أبريل/نيسان وكذلك حكما بحبس محمد حسني مبارك نفسه ولكن لم ينفذ الحكم نظراً لتدهور حالته الصحية فبقي رهن التحقيقات في مستشفى شرم الشيخ وحل الحزب الوطني بقرار المحكمة الإدارية العليا يوم 16 أبريل 2011 ومصادرة جميع أمواله ومقراته لصالح الدولة.

ردود الفعل المحلية والدولية

- مقالات مفصلة: الردود المحلية على ثورة 25 يناير
- الردود الدولية على ثورة 25 يناير

كان رد الفعل المحلي هو قيام معظم فئات الشعب بالمشاركة في الثورة، ولكن تدخلت الحكومة باستخدام البلطجية والمأجورين والإعلام الرسمي المضلل من صحف وقنوات تليفزيونية رسمية لخلق رأي مضاد للثورة ولكن في النهاية فشلت هذه الوسائل في قمع الثورة أو القضاء عليها.

كان رد الفعل الدولي إجمالاً مناهضاً للنظام مؤيدًا لأهداف الثورة وطالبوا مبارك بنقل السلطة سريعًا وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، ألمانيا، تركيا .

انظر أيضًا

موقعة الجمل (2011 م).
الفساد في عهد حسني مبارك.
انتخابات مجلس الشعب المصري 2010.
مقتل خالد سعيد.
أحداث محمد محمود.

سيد بلال.
الثورات العربية
رجل المدرعة
ضباط 8 أبريل
أحداث 2011 في مصر
أحداث ماسبيرو

كتب عن الثورة

- فقد كتب الكثير من أشهر الكتاب في العالم عن الثورة ومنهم الكاتب السياسى الشهير روبرت فيسك والذي يعد واحداً من أكثر المهتمين بالثورة المصرية من الكتاب العالمين.
- كتاب هل اخطأت الثورة للكاتب علاء الأسواني.
- كتاب (سقوط الأقنعة) للكاتب مصطفى عبد النواب .

المراجع

1. ^ خبير أمني: إطلاق النار على المتظاهرين تم بقرار رئاسي. اليوم السابع، 30-1-2011. وصل لهذا المسار في 17 فبراير 2011. نسخة محفوظة 03 يناير 2014 على موقع واي باك مشين.

2. ↑ أب تزايد قتلى احتجاجات مصر. قناة الجزيرة، 30-1-2011. وصل لهذا المسار في 31 يناير 2011. "نسخة مؤرشفة". *Archived from the original on 10 أغسطس 2011*. اطلع عليه بتاريخ 30 يناير 2011.

3. ↑ أب ت ث ج ح خ *Wyre Davies*. "Egypt unrest: protesters hold huge Cairo demonstration". بي بي سي نيوز. مؤرشف من الأصل في *6 أبريل 2019*. اطلع عليه بتاريخ 01 فبراير 2011.

4. ^ احتجاجات ضد حكم نظام الرئيس مبارك لمصر واشتباكات عنيفة نيويورك تايمز نسخة محفوظة 26 أغسطس 2017 على موقع واي باك مشين.

5. ^ حركة 6 أبريل تدعو إلى احتجاج بسبب تجاوزات الشرطة المصري اليوم نسخة محفوظة 27 مارس 2020 على موقع واي باك مشين.

6. ^ الإخوان تحدد 3 ضوابط للمشاركة بمظاهرات 25 يناير، اليوم السابع بتاريخ 23 يناير 2011، دخل في 31 مايو 2011 نسخة محفوظة 25 أبريل 2020 على موقع واي باك مشين.

7. ^ القوى السياسية تضع خريطة تحركات «يوم الغضب» غداً بمشاركة «الإخوان» و«ألتراس»، المصري اليوم بتاريخ 24 يناير 2011، دخل في 15 مايو 2011 نسخة محفوظة 25 أبريل 2020 على موقع واي باك مشين.

8. ^ العريان: الجماعة قررت المشاركة في فعاليات يوم الغضب، بالمشاركة مع القوى السياسية والجمعية الوطنية للتغيير. إخوان أون لاين، بتاريخ 24 يناير 2011 نسخة محفوظة 25 أبريل 2020 على موقع واي باك مشين.

9. ^ الإخوان لن تشارك في مظاهرات 25 يناير . وترفع 10 مطالب للنظام لتهدئة الشارع، الدستور بتاريخ 19 يناير 2011، دخل في 25 مايو 2011 نسخة محفوظة 25 أبريل 2020 على موقع واي باك مشين.
10. ^ Andrey Korotayev, Julia Zinkina . Egyptian Revolution: A Demographic Structural Analysis . Entelequia. Revista Interdisciplinar 13 (2011): 139–165 . نسخة محفوظة 14 نوفمبر 2017 على موقع واي باك مشين.
11. ^ مئات النشطاء والمعارضين المصريين يبدؤون «يوم الغضب» بتظاهرات في القاهرة، العربية.نت – تاريخ الولوج 25، يناير، 2011 نسخة محفوظة 26 أغسطس 2017 على موقع واي باك مشين.
12. ^ (بالإنجليزية) مقال عن مغادرة حسني مبارك للحكم على موقع المجلة. نسخة محفوظة 25 أبريل 2020 على موقع واي باك مشين.
13. ^ تساؤلات أولية حول الانتفاضة الشعبية التونسية الجزيرة.نت – تاريخ الولوج 31، مايو، 2011 نسخة محفوظة 25 أبريل 2020 على موقع واي باك مشين.
14. ^ "مبارك يتخلى عن مهام الرئاسة ويكلف القوات المسلحة بإدارة البلاد" . مؤرشف من الأصل في 25 أبريل 2020 .
15. ^ accessdate=15 February 2011 الأهرام – تاريخ الولوج 25، يناير، 2011 نسخة محفوظة 05 مايو 2013 على موقع واي باك مشين.
16. ^ "عبدالرحمن يوسف شعر فصحى أدب قصائد ثقافة" . مؤرشف من الأصل في 31 ديسمبر 2010 . اطلع عليه بتاريخ 24 يناير 2020 .
17. ^ Law 1958/162 (حالة الطوارئ) at EMERglobal Lex, part of the Edinburgh Middle East Report . Retrieved 2010-04-02 . نسخة محفوظة 20 يونيو 2017 على موقع واي باك مشين.

18. ^ Egypt After 9/11: Perceptions of the United States March 26, 2004 نسخة محفوظة 15 يوليو 2006 على موقع واي باك مشين.

19. ^ R. Clemente Holder (1994-08). "Egyptian Lawyer's Death Triggers Cairo Protests". تقرير واشنطن عن شؤون الشرق الأوسط. مفقود أو فارغ | url= (مساعدة);

20. ^ Caraley, Demetrios (2004). American hegemony: preventive war, Iraq, and imposing democracy. Academy of Political Science. ISBN 1-8848-5304-8.

21. ^ "Anger on the streets of Cairo". ذا ناشيونال. 13-06-2010. مؤرشف من الأصل في 10 مارس 2016. اطلع عليه بتاريخ 13 يوليو 2010.

22. ^ "Anger in Alexandria: 'We're afraid of our own government"". المصري اليوم. 25-06-2010. مؤرشف من الأصل في 28 فبراير 2011. اطلع عليه بتاريخ 13 يوليو 2010.

23. ^ "ElBaradei leads anti-torture rally". قناة الجزيرة الإنجليزية. 26-06-2010. مؤرشف من الأصل في 6 أغسطس 2011. اطلع عليه بتاريخ 13 يوليو 2010.

24. ^ بالفيديو: آثار تعذيب السيد بلال، من صفحة الدستور الأصلي نسخة محفوظة 30 يناير 2012 على موقع واي باك مشين.

25. ^ "Q+A-How will Egypt's protests affect Mubarak's rule? | News by Country | Reuters". Af.reuters.com. 2009-02-09. مؤرشف من الأصل في 12 سبتمبر 2016. اطلع عليه بتاريخ 26 يناير 2011.

26. ↑ أ ب "Hosni Mubarak". The New York Times. 2010-03-08. مؤرشف من الأصل في 3 أكتوبر 2015. اطلع عليه بتاريخ 25 يناير 2011.

27. ^ "The US response to Egypt's protests". CSMonitor.com. مؤرشف من الأصل في 4 سبتمبر 2018. اطلع عليه بتاريخ 26 يناير 2011.

28. ^ Suzanne Choney (27 January 2011). "Egyptian bloggers brave police intimidation". إم إس إن بي سي. مؤرشف من الأصل في 25 نوفمبر 2012. اطلع عليه بتاريخ 28 يناير 2011.

29. ^ Jane Mayer (30-10-2006). "The C.I.A.'s Travel Agent". النيويوركر. مؤرشف من الأصل في 7 يوليو 2014. اطلع عليه بتاريخ 28 يناير 2011.

30. ^ Kalla fakta (18-05-2004). "Striptease brevpapperl". http://www.trojkan.se. مؤرشف من الأصل في 04 مارس 2011. اطلع عليه بتاريخ 28 يناير 2011. Agent روابط خارجية في | ناشر=(مساعدة)

31. ^ Jack Shenker (22-11-2010). "Egyptian elections: independents fight for hearts and minds in 'fixed ballot'". The Guardian. مؤرشف من الأصل في 26 فبراير 2013. اطلع عليه بتاريخ 28 يناير 2011.

32. ^ "CPI 2010 table". Transparency International. مؤرشف من الأصل في 25 أبريل 2012. اطلع عليه بتاريخ 26 أكتوبر 2010.

33. ^ Jailan Zayan (25-01-2011). "AFP – Egypt braces for nationwide protests". AFP. مؤرشف من الأصل في 04 مارس 2011. اطلع عليه بتاريخ 25 يناير 2011.

34. ^ world factbook نسخة محفوظة 20 مارس 2018 على موقع واي باك مشين.

35. ^ BBC Arabic – الشرق الأوسط – البرادعي يدعو المصريين الى مقاطعة الانتخابات نسخة محفوظة 29 نوفمبر 2012 على موقع واي باك مشين.
36. ^ YouTube نسخة محفوظة 25 سبتمبر 2016 على موقع واي باك مشين.
37. ^ الإخوان في انتخابات مجلس الشعب 2010م . . الإسلام هو الحل : إخوان أون لاين – الموقع الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين نسخة محفوظة 20 يوليو 2014 على موقع واي باك مشين.
38. ^ اخبار الانتخابات :انسحاب حزب الوفد رسميا وتوعد باسقاط مجلس الشعب نسخة محفوظة 16 مارس 2016 على موقع واي باك مشين.
39. ↑ أب غنيم يشعل الثورة . . . الجزيرة نت، 2011/2/8 نسخة محفوظة 10 أغسطس 2011 على موقع واي باك مشين.
40. ^ "Egypt media warn of civil war after bombing". *AFP, Google (January 2, 2011)*. *Agence France-Presse*. مؤرشف من الأصل في *04 مارس 2011*. اطلع عليه بتاريخ 28 يناير 2011.
41. ^ "Egypt Orders Tighter Security After Church Bombing". *Stack, Liam; David D. Kirkpatrick (January 2, 2011)*. *The New York Times*. مؤرشف من الأصل في *4 سبتمبر 2018*. اطلع عليه بتاريخ 28 يناير 2011.
42. ^ "Muslims protect churches". *Jouini, Hassen (January 8, 2011)*. *National Post*. اطلع عليه بتاريخ 28 يناير 2011.
43. ^ وفاة شاب أثناء التحقيق معه في تفجيرات كنيسة القديسين نسخة محفوظة 25 أبريل 2020 على موقع واي باك مشين.

44. ^ أنباء عن وفاة شاب بالإسكندرية بعد تعذيبه على يد أمن الدولة نسخة محفوظة 26 أبريل 2020 على موقع واي باك مشين.

45. ^ سيد بلال ضحية الشرطة الجديد في الإسكندرية سلفي.. وبرهامي صلي عليه الجنازة. نسخة محفوظة 25 أبريل 2020 على موقع واي باك مشين.

46. ^ وفاة شاب عاطل عن العمل في مص بعدما أشعل النار في نفسه العربية.نت – تاريخ الولوج 25، يناير، 2011 نسخة محفوظة 04 مارس 2016 على موقع واي باك مشين.

47. ^ الظاهرة البوعزيزية وسقوط الحل الأمني، دخل في 20 يناير 2011 نسخة محفوظة 07 أبريل 2016 على موقع واي باك مشين.

48. ^ مجند بالقوات المسلحة هو مؤسس جروب خالد سعيد الدستور نسخة محفوظة 26 أبريل 2020 على موقع واي باك مشين.

49. ^ دموع غنيم تلهم ثورة مص... الجزيرة نت، 2011/2/9 نسخة محفوظة 10 أغسطس 2011 على موقع واي باك مشين.

50. ^ التليفزيون: عدد شهداء الثورة المصرية 365 شهيدا ،جريدة الدستور الأصلي ،دخل في 23 فبراير 2011. نسخة محفوظة 25 أبريل 2020 على موقع واي باك مشين.

51. ^ وزارة الصحة: ارتفاع عدد شهداء الثورة المصرية إلى 365 شهيدا ،جريدة البديل الجديد، دخل في 24 فبراير 2011. نسخة محفوظة 25 أبريل 2020 على موقع واي باك مشين.

52. ^ "Egypt: Documented Death Toll From Protests Tops 300 | Human Rights Watch". *Hrw.org. 28 January 2011*. مؤرشف من الأصل في *6 فبراير 2015*. اطلع عليه بتاريخ 09 فبراير 2011.

53. ↑ أ ب ت ث Staff writer (27 January 2011). "4 Confirmed Dead in Egyptian Riots". وكالة فرانس برس (via هيرالد صن). مؤرشف من الأصل في 22 فبراير 2013. اطلع عليه بتاريخ 05 فبراير 2011.

54. ↑ أ ب ت "Pyramids Closed as Deadly Riots Spread". هيرالد صن. 30 January 2011. مؤرشف من الأصل في 2 يناير 2012. اطلع عليه بتاريخ 03 فبراير 2011.

55. ↑ أ ب ت Williams, Carol J. (1 February 2011). "Egypt: Rights Advocates Report Protest Death Toll as High as 300". Israel, the Arab World and Beyond – Observations from Iraq, Iran, & Babylon (مدونة لوس أنجلوس تايمز). لوس أنجلوس تايمز; via مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي/Middle East Center of the Carnegie. مؤرشف من الأصل في 8 أكتوبر 2018. اطلع عليه بتاريخ 05 فبراير 2011.

56. ↑ أ ب ت Gordon, Evelyn (29 January 2011). "Al-Jazeera says Egyptian riot death close close to 90". Jpost.com. مؤرشف من الأصل في 22 أكتوبر 2012. اطلع عليه بتاريخ 09 فبراير 2011.

57. ^ Schemm, Paul; Michael, Maggie (5 February 2011). "Mubarak leaves Cairo for Sinai as protests spread". SignOnSanDiego.com. Associated Press. مؤرشف من الأصل في 2 يناير 2012. اطلع عليه بتاريخ 12 فبراير 2011.

58. ^ Williams, Alison (29 January 2011). "Update 1 – Death Toll in Egypt's Protests Tops 100 – Sources". رويترز. مؤرشف من الأصل في 14 سبتمبر 2018. اطلع عليه بتاريخ 05 فبراير 2011.

59. ↑ أ ب ت ث ج [وصلة مكسورة] http://www.wilsherline.net.uk/ [وصلة مكسورة]

60. ^ Agayev, Zulfugar (30 January 2011) . "Azerbaijani Embassy Worker Shot Dead in Egypt, Ministry Says" . Bloomberg . مؤرشف من الأصل في 22 أكتوبر 2014 . اطلع عليه بتاريخ 09 فبراير 2011 .

61. ↑ أ ب ت "General News - Uncertainty over cause of Ghanaian's death in Egypt" . Citifmonline . مؤرشف من الأصل في 11 فبراير 2011 . اطلع عليه بتاريخ 09 فبراير 2011 .

62. ^ Staff writer (26 January 2011) . "Egypt Official Blames Car Crash for Cairo Deaths" . رويترز . مؤرشف من الأصل في 24 سبتمبر 2015 . اطلع عليه بتاريخ 05 فبراير 2011 .

63. ↑ أ ب Staff writer (27 January 2011) . "Egypt Police Shoot Bedouin Protester Dead" . رويترز . مؤرشف من الأصل في 2 ديسمبر 2017 . اطلع عليه بتاريخ 05 فبراير 2011 .

64. ^ Parker, Nick (29 January 2011) . "Day of Wrath in Egypt as 62 Killed" . The Sun . مؤرشف من الأصل في 8 مارس 2016 . اطلع عليه بتاريخ 05 يناير 2011 .

65. ^ "Egypt Police Shoot Bedouin Protester Dead" . Egypt.com News. 27 January 2011 . مؤرشف من الأصل في 16 أغسطس 2013 .

66. ^ "Political turmoil instigates schism in Egyptian Soccer | bettor.com" . Blogs.bettor.com . مؤرشف من الأصل في 13 فبراير 2011 . اطلع عليه بتاريخ 09 فبراير 2011 .

67. ^ Weaver, Matthew (28 September 2007) . "Egypt protests - Tuesday 8 February | News | guardian.co.uk" . Guardian . مؤرشف من الأصل في 20 ديسمبر 2012 . اطلع عليه بتاريخ 09 فبراير 2011 .

68. ^ "Pictures of the dead rise in Egypt's Tahrir Square" . *Los Angeles Times* . مؤرشف من الأصل في 2 فبراير 2017 . اطلع عليه بتاريخ 09 فبراير 2011 .

69. ^ PressTV نسخة محفوظة 11 يناير 2014 على موقع واي باك مشين.

70. ^ "مبارك ينخلى عن مهام الرئاسة ويكلف القوات المسلحة بادارة البلاد" . *أخبار مصر*. مؤرشف من الأصل في 25 أبريل 2020 . اطلع عليه بتاريخ 2011/2/11 .

71. ^ "مبارك يعلن تنحيه عن السلطة ويسلمها للمجلس الأعلى للقوات المسلحة" . العربية.نت. *11 فبراير 2011* . مؤرشف من الأصل في 13 يونيو 2018 . اطلع عليه بتاريخ 11 فبراير 2011 .

وصلات خارجية

إن الوصلات الخارجية لهذه المقالة قد لا تتوافق مع سياسة المحتوى أو المبادئ التوجيهية. فضلاً حسّن المقالة بإزالة الوصلات الخارجية المفرطة أو غير المناسبة. (أبريل 2019)

- ملفات الفيديو الخاصة بالثورة – من موقع إخوان تيوب
- أغلب ملفات الفيديو الخاصة بالثورة – من موقع يوتيوب
- ثورة 25 يناير وبعض أصدائها الأدبية
- فيديو للمظاهرات المصرية وسط القاهرة .
- يوم الغضب. . . . .نقلة نوعية في المشهد الاحتجاجي المصري – تحليل عمرو حمزاوي من موقع صحيفة الحياة اللندنية/قنطرة
- كشف ثروات هائلة لمسؤولين بمصر – تقرير من موقع قناة الجزيرة

- غاردیان: ثروة آل مبارك بالمليارات – تقرير من موقع قناة الجزيرة
- الحركات المساهمة بثورة مص والحوار – تقرير من موقع قناة الجزيرة
- الحركات الإسلامية وثورة 25 يناير . . مواقف متناقضة ومستقبل قلق – دراسة: مركز الدين والسياسة للدراسات
- تسلسل زمني للأحداث في مص – موقع قناة الجزيرة يقدم ملخص لأحداث فترة 25 يناير إلى 5 فبراير 2011 .
- بيان تنحي الرئيس حسني مبارك على يوتيوبفيديو من موقع يوتيوب قراءة نائب الرئيس عمر سليمان .
- احد عز رجل الاعمال المصري كان عازف درامز سنة 1987 فيديو من موقع يوتيوب عن موهبة أحد عز الفنية.
- فيديو كان من أسباب أشعال هذه الثورة على يوتيوبفيديو من موقع يوتيوب كان يعد به لثورة 25 يناير .
- لقاء وائل غنيم مع برنامج العاشرة مساء كامل على يوتيوبفيديو من موقع يوتيوب .
- يا بلادى – أغنية شهداء ثورة 25 يناير على يوتيوبفيديو من موقع يوتيوب كما يوجد بها صور وأسماء شهداء 25 يناير .
- حلقة حوار حسب الله الكفراوى وزير الإسكان الاسبق في برنامج الحياة اليوم على قناة الحياة من منتديات نجوم مصرية .
- حلقة برنامج العاشرة مساء يوم 12 فبراير 2011 فيديو من موقع قناة دريم الفضائية المصرية .
- اتحاد شباب ماسبيرو: حبس عفيفي يوم أسود على ثورة الشهداء وتاريخ الصحافة
- البرادعي: شعار حزب الدستور "عيش حرية كرامة إنسانية"
- السيد يسين: حراس المجتمع تحمون أمن الإنسان
- "عيش . . حرية . . وكرامة إنسانية" . . شعار بينة في حلقها الرئاسية

- بوابة القوات المسلحة المصرية
- بوابة ثورات الربيع العربي
- بوابة مصر
- بوابة السياسة
- بوابة حقوق الإنسان
- بوابة عقد 2010

ثورة 25 يناير في المشاريع الشقيقة

- صور وملفات صوتية من كومنز
- اقتباسات من ويكي الاقتباس

ا. الإرهاب في مص

من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

تذكر العلاقة الوثيقة بين "الجماعة" والإرهاب في مص

الإرهاب في مص هو مصطلح يشير إلى عدد من الهجمات التي نفذ معظمها تكفيريين داخل الأراضي المصرية. استهدفت هذه الهجمات مقرات حكومية ومقرات تابعة للشرطة المصرية، كما قامت باستهداف السياح في القادمين لمص. زادت الهجمات الارهابية في مطلع التسعينات، حيث

استهدفت الجماعة التكفيرية في مصر حينها كبار الساسيين رموز السلطة وقوات الأمن المصري طوال فترة الثمانينيات وفترات متقطعة من التسعينيات لكن بعد ضربات أمنية متلاحقة من قبل الأمن المصري والذي شمل اعتقال معظم أعضائها وضرب قواعدها .[1]

زادت قوة هذه الجماعات الارهابية مجدا بعد ثورة 25 يناير، وتمثلت باستهداف خطوط الغاز المتوجهة إلى إسرائيل والأردن وغيرها من الحوادث وقت تم رفع حالة الطوارئ وفرض حظر التجول في البلاد لمنع حدوث تفاقم عمليات التخريب التي حدثت اثناء ثورة 25 يناير. استهدف هجوم مسلح مساء يوم 24 أكتوبر 2014 نقطة ارتكاز أمنية تابعة للقوات المسلحة بمنطقة كرم القواديس بشمال سيناء، موقعاً حاصدا عشرات الأرواح والمصابين في صفوف القوات المسلحة المصرية. بعد وقوع الحادث، بادر عبد الفتاح السيسي إلى عقد اجتماع عاجل لمجلس الدفاع الوطني، تم خلاله التوجيه نحو تنفيذ خطة سريعة هدفت لوقف العمليات الارهابية بسيناء، والحيلولة دون امتدادها في مصر وإعادة الأمن والاستقرار لها .[2]

اعتبرت الدولة المصرية أن الإرهاب تهديدا خطيرا لاستقرار المجتمعات وأمن الإنسان في كل مكان وقامت بوضع قواعد واجراءات قانونية لمكافحة الإرهاب. حيث جاءت هذه القواعد ضمن اطار دولي في مقدمتها قرارات مجلس الأمن التي صدرت طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وفي مقدمتها القراران 1373(2001)، 1624(2005) وبموجبهما تلتزم الدول بتقديم تقارير إلي لجنة مكافحة الإرهاب حول القوانين التي أصدرتها لمنع ومكافحة الإرهاب. وترتكز قوانين مكافحة الإرهاب كذلك علي الاتفاقيات الدولية التي تجرم الإرهاب، والتي وصل عددها 13 اتفاقية دولية شارعة.[3]

شهد مدينة طابا بجنوب سيناء في يوم 16 فبراير 2014 حادث تفجير حافلة سياحية أمام فندق ساندس بمنفذ طابا، كانت متجهة من سانت كاترين إلى إسرائيل، أسفر عن مقتل 4 سائحين كوريين والسائق المصري وأمين شرطة، وإصابة 16 آخرين من جنسيات مختلفة.[4] قامت الدولة

المصرية لحملة عسكرية في سيناء أطلقت عليها أسم العملية العسكرية لتطهير سيناء وتهدف إلى تعقب الجمعات المسلحة في سيناء.[5]

مراجع

1. ^ مصر والأردن أماكن سيئة على الإرهابيين، إيلاف نسخة محفوظة 21 يونيو 2016 على موقع واي باك مشين.
2. ^ https://web.archive.org/web/20171203013836/http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=92145. مؤرشف من الأصل في 3 ديسمبر 2017. مفقود أو فارغ | title= (مساعدة)
3. ^ "الهيئة العامة للاستعلامات منع الإرهاب ومكافحته... تشريعيًا". مؤرشف من الأصل في 1 يونيو 2016.
4. ^ "الهيئة العامة للاستعلامات حادث طابا الإرهابي". مؤرشف من الأصل في 1 يونيو 2016.
5. ^ "الهيئة العامة للاستعلامات العملية العسكرية لتطهير سيناء". مؤرشف من الأصل في 1 يونيو 2016.

2. «المصري اليوم» ترصد خريطة الإرهاب فى مصر

الجمعة 16-12-2016 22:43 | كتب: مي هشام |

تمتد جذور الفكر المُتطرف والجهادي في مصر إلى جماعات تتبنى فكرًا متشددًا ظهرت في بداية القرن الماضي، غير أن التحولات السياسية العاصفة التي شهدتها مصر في صُلب نظامها السياسي ومشهدها الحزبي، جعلت الفكر المتطرف يتجسد في صورة كيانات مُنظمة تناصب الدولة العداء، وتُعلي من «قيمة الجهاد»، لتُحتم على الأفراد ممارسة الفرض المُسلح لإحلال حُكم الله بديلًا عن الحكومات غير المُناصِرة له. في السبعينات، اتضحت ملامح «الجماعة الإسلامية»، والتي بالرغم من نشوئها كنشاط جماعي دعوي بالأساس، إلا أن ميلها العنيف ما لبث أن اتضح، فيما كان «تنظيم الجهاد» بدوره رسم استراتيجيته المُكافحة للدولة عن طريق التسلُل للمؤسسة العسكرية مُجندًا لعناصِرها أحيانًا، ومستهدفًا بالتصفية في أحيان أخرى، كان أبرزها المحاولة الناجحة لاغتيال الرئيس السادات بداية الثمانينيات، لتكون النتيجة المنطقيّة لتغوُل التطرُف الفكري موجة «إرهاب التسعينات»، والتي إلى جانب مسؤولي الدولة، استهدفت زوار مصر من السياح.

وفي حين شهدت التسعينات مُراجعات فكرية لأعضاء المجموعات المتطرفة، أدت لتغيُر أركان المشهَد وحدوث حالة من التبادل والتوافق بين أبناء التيار المُتطرِف بإعادة الحسابات السياسية والفقهية، لتخفُت حدة العنف حتى حين، غير أنه وبتبدُل محددات الساحة السياسية المصرية بعد الخامس والعشرين من يناير والثلاثين من يونيو، فضلًا عن ضخ الدم في خارطة الإرهاب العالمي ببروز «تنظيم الدولة الإسلامية»، أعادا بعث الفكر المُتطرف، كان من أهم إفرازاته الإرهاب في سيناء بأذرعه المُختلفة، فضلًا عن إحياء جذور الإرهاب القديم.

وتستعرض «المصري اليوم» خريطة توزيع الجماعات الإرهابية في مصر، وأبرز بؤر التطرف التي شهدت انطلاق التنظيمات المرجعية للجماعات الإسلامية التي ظهر عدد كبير منها منذ عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي في عام 2013.

القاهرة:

الإرهاب في مص

الجهاد الإسلامي أو تنظيم الجهاد المصري، جماعة سلفية جهادية، تعتقد فى عقيدة أهل السنة والجماعة، وتُحيى قيمة الجهاد فى مواجهة الدولة العلمانية. تأسست عام 1964 فى القاهرة على يد طُلاب ثلاثة: علوى مصطفى، وإسماعيل طنطاوي، ونبيل بُرعي، وشمل نشاطها فى السنينات القاهرة والجيزة والإسكندرية. «الانقلابات العسكرية» كانت الأداة الرئيسية لنشاط الجماعة عن طريق تنشئة شبابها للكليات العسكرية والانقلاب لاحقًا . ويعد زعيم تنظيم القاعدة الحالي أيمن الظواهري أبرز رموزها .

كما ظهرت مجموعات متشددة فى القاهرة، عقب عزل الرئيس الأسبق محمد مرسى، ويرجح انتماء منفذيها لجماعة الإخوان المسلمين، وتتمركز الخلايا النوعية فى مناطق المرج وحلوان والمطرية وعين شمس، وأبرز هذه الخلايا التى تم تفعيل نشاطها بعد 30 يونيو «خلية المرج»، و«كتائب حلوان» التى تحاكم 215 منهما أمام القضاء المصري حاليًا بتهمة تشكيلها كمجموعة مُسلحة تورطت فى أعمال عُنف بمحيط القاهرة الكبرى.

الفيوم:

تحتضن الفيوم العديد من المجموعات التكفيرية مثل: جماعة «التوقف والتبين» التى تحولت فيما بعد لجماعة «الناجون من النار» التى نشأت فى منتصف الثمانينيات ومن عملياتها محاولة اغتيال وزير الداخلية الأسبق نبوي إسماعيل.

- جماعة «الشوقيين» لمؤسسها «شوقي الشيخ»، التى قامت بعدد من عمليات الإرهاب والسلب (سرقة محال الذهب بالقاهرة) واغتيال رجال شُرطة فى التسعينيات، وكانت مفرخة لعدد من العناصر الإرهابية بسيناء ونشر الفكر الإرهابي هناك.

حركة «حسم- سواعِد مصر» من الحركات الإرهابية التى طفت على السطح بعد 30 يونيو، ويرجح ارتباطها بجماعة الإخوان المُسلمين. أعلنت الحركة مسؤوليتها عن محاولة اغتيال «على جمعة» مفتى الديار المصرية، كما أعلنت مسؤوليتها عن اغتيال ضابط شرطة يشغل منصب رئيس مباحث «طامية» بالفيوم.

سيناء:

ظهرت الجماعات الإسلامية المتشددة فى سيناء منذ منتصف التسعينيات، وتجمعت تحت راية جماعة حملت اسم التوحيد والجهاد، وتستمد مرجعيتها من جماعة التوحيد والجهاد العراقية التى أسسها أبو مصعب الزرقاوي فى عام 2003، قبل أن تعلن الجماعة عن وجودها فى سيناء عمليًا بتفجيرات طابا عام 2004، لتتبعها بتفجيرات شرم الشيخ عام 2005، ثم تفجيرات دهب عام 2006.

استمر تنظيم التوحيد والجهاد فى سيناء، بجانب جماعات متشددة مختلفة مثل السلفية الجهادية، وأكناف بيت المقدس، والرايات السوداء، قبل أن تجتمع عقب ثورة يناير تحت لواء تنظيم واحد أطلق على نفسه اسم مجلس شورى المجاهدين الذى ما لبث أن أطلق على نفسه اسم «أنصار بيت المقدس»، ثم تحول إلى «ولاية سيناء»، بعد مبايعة تنظيم الدولة الإسلامية المعروف باسم «داعش».

تمركزت معظم التنظيمات المتشددة فى سيناء بمنطقة الشريط الحدودي، خاصة مدينتي رفح والشيخ زويد وظهيرهما الصحراوي، لكنها امتدت لتشمل مناطق أخرى أبرزها العريش ووسط سيناء بعد ظهور جماعة أنصار بيت المقدس فى عام 2012، ليتسع نطاق بؤرة التوتر بالمنطقة الشرقية إلى معظم أنحاء محافظة شمال سيناء.

نفذت أنصار بيت المقدس عشرات العمليات التى بدأت بتفجير خط نقل الغاز المار بشمال سيناء، ثم تطورت لاستهداف قوات الجيش والشرطة، ثم توسعت هجمات على أقسام الشرطة والمقار العسكرية، ونقاط الارتكاز بمختلف أنحاء شمال سيناء. كما أعلنت مسؤوليتها عن بعض العمليات خارج نطاق سيناء، مثل محاولة اغتيال اللواء محمد إبراهيم، وزير الداخلية السابق، وتفجير مديرية أمن الدقهلية.

الإسكندرية:

يتمركز فيها الفرع السكندري من تنظيم الجهاد المصري الناشئ فى التسعينات، بقيادة عضو التنظيم محمد إسماعيل المقدم. نفذ التنظيم محاولة اغتيال لأحد حُراس القنصليات الأجنبية بالإسكندرية عام 1977. -رغم شهودها حادثة تفجير كنيسة القديسين فى صدر عام 2011 وقُبيل ثورة 25 من يناير بأيام قليلة، إلا أنه لم يتبنى

العملية من أى تنظيم معروف، كما أن أجهزة الأمن المصرية لم تعلن هوية منفذي التفجيرات التى أودت بحياة ما يزيد على العشرين شخصًا من رواد الكنيسة فى ليلة رأس السنة، يناير 2011 .

الجيزة:

فرض موقع الجيزة الجغرافي عليها وجود معظم الجماعات والمجموعات الإرهابية النشطة فى القاهرة، بسبب سهولة الانتقال بين المحافظتين المتجاورتين. وشهدت الجيزة نشاطًا ملحوظًا لتنظيم «أجناد مصر» الجهادى، الذى ظهر بعد 30 يونيو، وأعلن مسؤوليته عن عدد من التفجيرات بمحيط القاهرة والجيزة، فضلًا عن تفجيره بسيناء. ومن بين هذه العمليات تفجيرات ميدان النهضة، وجامعة القاهرة، وقسم شُرطة «الطالبية» بالجيزة، ومحطة مترو «البحوث»، فضلًا عن تفجيرات بـ«ميدان لبنان».

الصعيد (أسيوط - المنيا - سوهاج):

تحتضن محافظات الصعيد عددًا من الجماعات المتشددة التى تعد «الجماعة الإسلامية» أبرز الجماعات المتشددة التى نفذت أعمالاً إرهابية فى فترة التسعينيات. ظهرت الجماعة فى أسيوط، خلال فترة السبعينيات كجماعة طلابية دعوية، قبل أن تنخطى أنشطة الجامعة لتتبنى العنف فى محافظات المنيا وسوهاج، بالإضافة إلى أسيوط. كانت شريكًا أساسيًا فى موجة أحداث عُنف وإرهاب التسعينيات، غير أنها فى عام 1997، قدمت مبادرة مراجعة فكرية وفقهية لنبذ العُنف. بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، دلف رموز الجماعة إلى الحياة السياسية المصرية بتأسيس حزب «البناء والتنمية» وعلى رأسه «طارق الزمر».

الواحات:

محافظة الوادي الجديد كانت الوافد الأحدث على بؤر التوتر الأمني، بعد أن شهدت واحة الفرافرة التى تتبعها عمليتين مسلحتين، كانت أبرزهما مذبحة الفرافرة التى استهدفت كمينا لحرس الحدود بالمنطقة الواقعة بين واحة الفرافرة والواحات البحرية فى 19 يوليو 2014 ما أدى إلى استشهاد 28 ضابطًا ومجندًا، وذلك بعد استهداف الكمين فى مطلع يونيو من نفس العام، على خلفية ما قالت وسائل الإعلام حينها إنه مطاردة بين قوات الأمن ومهربين.

ورغم عدم تنفيذ عمليات إرهابية فى المنطقة بعدها؛ إلا أن القوات المسلحة أعلنت عن مداهمتها بؤرة لعناصر مسلحة فى منطقة البويطي بالواحات البحرية، ما أسفر عن ضبط كمية كبيرة من الذخائر متعددة الأعيرة، ودانات «آر بى جى»، وأجهزة اتصالات لاسلكية وأجهزة مراقبة، وعبوات من مادة «تي إن تي» شديدة الانفجار ومواد كيماوية تستخدم فى صناعة المتفجرات، وكميات كبيرة من العبوات الناسفة وأجهزة القياس والأسلاك الكهربائية ودوائر النسف والتدمير والتي يمكن التحكم بها عن بعد، والتي كان يبدو أنها معدة للاستخدام فى عمليات إرهابية فى نفس النطاق.

الشرقية:

يتمركز فى محافظة الشرقية عدة مجموعات جهادية متشددة، أبرزها «كتائب أنصار الشريعة بأرض الكنانة»، بالإضافة مجموعة تابعة لتنظيم «أنصار بيت المقدس» الذى ظهر فى سيناء عام 2012. وأعلنت أنصار الشريعة عن وجودها

بعد عزل مرسى عام 2013 وتعمل على نشر الفكر الجهادى. ونفذت عددا من عمليات الاغتيال لضباط شرطة وجيش بمحافظات الشرقية وبنى سويف والجيزة.

بنى سويف:

تحتضن حركة «ثوار بنى سويف» وهى مجموعة كان نواتها عناصر إرهابية من الفيوم، تأسست فى عام 2014، وأعلنت مسؤوليتها عن عدد من العمليات بمحيط بنى سويف مثل تفجير عبوة ناسفة بنادي القضاة ببنى سويف، واستهداف عدد من مراكز الشرطة.

ضحايا مذنحة كرداسة من رجال الشرطة

3 الإخوان المسلمون والإرهاب.. الحقائق والأدلة[28]

الكتاب: الإخوان المسلمون والإرهاب.. الحقائق والأدلة

الناشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

منذ تأسيس جماعة الإخوان المسلمين على يد حسن البنا في عام 1928 وهي تعمل على تقديم صورة لنفسها بوصفها الوجه المعتدل لتيار الإسلام السياسي، وأنها تنبذ كل صور العنف والتطرف والإرهاب، في حين أن المراقب الدقيق لتاريخ هذه الجماعة منذ نشأتها، والمطلع على أدبياتها الفكرية وأيديولوجيتها السياسية والدينية، يستطيع أن يكتشف بسهولة زيف هذه الأكاذيب وعدم واقعيتها، وأن هذه الجماعة هي منبع الإرهاب والتطرف في المنطقة والعالم.

ويستعرض الكتاب الصادر مؤخرا عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، وعنوانه «الإخوان المسلمون والإرهاب.. الحقائق والأدلة»، بعض الحقائق والأدلة من واقع أدبيات «الإخوان المسلمين» أنفسهم، وأفكار قادتهم ورموزهم التي تؤكد علاقتهم بالفكر المتطرف وبأعمال العنف

[28] بوابة الحركات الاسلامية: الإخوان المسلمون والإرهاب.. الحقائق والأدلة(islamist-movements.com)

والإرهاب التي امتدت تأثيراتها إلى خارج حدود المنطقة العربية لتشمل العالم أجمع، وتوضح حقيقة ما تحاول «الإخوان المسلمون» إخفاءه حول مسؤوليتهم عن انتشار التطرف والإرهاب تحت شعارات الاعتدال والمظلومية.

ويتطرق الكتاب إلى الدور الذي لعبته جماعة «الإخوان» في التأسيس فكرياً للإرهاب والعنف؛ إذ تكشف القراءة الدقيقة لمؤلفات وخطب ونصوص مؤسس الجماعة ومنظِّرها الأول، حسن البنا، عن العديد من الأفكار التي تشكل أساس الفكر المتطرف الذي ساد العالم منذ أربعينيات القرن الماضي، خاصة فيما يتعلق بمفاهيم الجهاد واستخدام القوة والعنف لتحقيق الأهداف السياسية، وتشكيل التنظيمات السرية المسلحة. فقد كان البنا من أوائل الذين رسخوا مفهوم الجهاد، بعيداً عن الضوابط التي وضعها الفقهاء لحروب الدفع، جاعلاً قتال غير المسلمين المسالمين، وحتى المسلمين المخالفين له في الرأي والتوجه، والقادة والرموز الوطنية التي يصفها هو وجماعته بالكفر والخروج عن «المنهج الصحيح»، كما يرونه، نوعاً من "الجهاد!".

كما كان البنا من أوائل الذين سوغوا إنشاء التنظيمات الدينية المسلحة التي تستخدم العنف في تنفيذ أهدافها، وهي التنظيمات التي كانت ملهمة للأجيال الحديثة من الجماعات المتطرفة والإرهابية. كما اشتهر بإعلائه من منهج القوة واستخدام «قوة الساعد والسلاح» كأداة رئيسية يعتمد عليها «الإخوان المسلمون» في تنفيذ أهدافهم وتحقيق أجنداتهم.

وإلى جانب البنا، مؤسس جماعة «الإخوان»، هناك أيضاً سيد قطب، منظِّرها الأساسي، والذي يمكن القول إن أفكاره بشأن العنف، والتي ضمَّنها كتابه «معالم في الطريق»، تمثل الأيديولوجية الرسمية للجماعة، كما يعد كتابه المذكور بمنزلة «دستور الجماعة»، لاسيما أنه يتم استخدامه في مجال تربية النشء والشباب من «الإخوان»، ولم تحدث أن تبرؤوا من أفكاره التي تسوغ الإرهاب، بل على العكس هم

حريصون على نشرها والاحتفاء بها وبصاحبها، وهي أفكار تؤكد «جاهلية» المجتمع والعالم، وتلح على أولوية العنف لتغيير المجتمع والعالم، وتعتبر الجهاد فريضة غير مرتبطة بزمان ولا مكان، وأن الصراع هو الحاكم لعلاقة المسلمين بغيرهم، وأن المسلم يمتلك الحقيقة الكاملة حول الكون وما عداها باطل. . وفي الوقت نفسه فإن قطب لا يتردد في تكفير المجتمعات القائمة.

إلى جانب البنا وقطب، يتطرق الكتاب أيضاً إلى يوسف القرضاوي، رئيس ما يسمى «الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين»، والذي يعد المنظّر الأيديولوجي الأهم لـ«الإخوان» في المرحلة الحالية. وللقرضاوي تصريحات مثيرة للجدل حول التفجيرات الانتحارية ضد إسرائيل (يراها مشروعة)، وضرب الزوجة (جائز إذا كان «خفيفاً»!)، والشيعة (يطلِق عليهم اسم «الزنادقة»). . هذا علاوة على تاريخه الحافل بمواقف وتصريحات تظهر دعمه للإرهاب والعنف، على عكس الصورة التي تحاول ترويجها لنفسه ويروجها له أتباعه.

ثم يتوقف الكتاب عند النسخة الإماراتية للفكر الإخواني المتطرف متمثلة في حسن الدقي، الذي سعى لنشر أفكاره الهدامة، ثم دفعه طموحه إلى التمرد على فرع «الإخوان» في دولة الإمارات عام 2003، مما جعل الجماعة تطرده من عضويتها، ليتقمص شخصية القيادي والكاتب والمفكر الذي يروج للفكر المتطرف والإرهابي. وبعد محاكمة التنظيم السري لـ«الإخوان» في الإمارات، فر الدقي من العدالة إلى تركيا، ليؤسس هناك تنظيماً إرهابياً استخدمه للتغطية على بعض الإرهابيين الآخرين المطلوبين للعدالة، وواجهةً تنظيميةً للتنسيق مع جماعات إرهابية في سوريا، ولإيصال شحنات من الأسلحة إلى تنظيمات إرهابية أخرى في ليبيا.

كما يستعرض الكتاب تاريخ جماعة «الإخوان المسلمين» المليء بالأحداث والممارسات الإرهابية، بدءاً باغتيال القاضي أحمد الخازندار عام 1948، مروراً باغتيال النقراشي باشا وأحمد ماهر باشا

والسيد فايز، وليس انتهاءً باغتيال النائب العام هشام بركات في عام 2015. إلى جانب محاولات اغتيال كثيرة وتحريض إعلامي مستمر على العنف والإرهاب. وكما يوضح الكتاب، فإن «الإخوان» وراء تفكيك ليبيا، وهم يقفون وراء العديد من العمليات الإرهابية في أنحاء العالم، لاسيما في أوروبا والولايات المتحدة.

كما يوضح الكتاب علاقة «الإخوان المسلمين» بالجماعات المتطرفة الأخرى في العالم، قائلا إن «الإخوان» هم الجماعة الأصل والأم لكل الجماعات الإرهابية والمتطرفة في العالم؛ إذ إما أنها انشقت عنها أو تبنت فكرها، كما يتضح من العلاقة بين «الإخوان» وكل من «القاعدة» و«داعش» و«التكفير والهجرة» و«الجماعة الإسلامية» و«أنصار بيت المقدس» و«جند الإسلام» و«أجناد مصر» و«العقاب الثوري» و«لواء الثورة» و"بوكو حرام".

https://youtu.be/R5knVJhn_dc

11/5/2021

https://youtu.be/wfUge27G5LE

4. الدولة المصرية والإرهاب.. أيهما انتصر؟[29]

نشر في 21 يونيو ،2019

كلنا يعرف القاعدة المستقرة، أن «التنظيم الإرهابي لا يمكن أن يهزم دولة مهما كانت قوته ومهما كان ضعفها، أو نوع نظامها»، ولكن بعضنا تساوره الشكوك في هذه القاعدة كلما رأى المجموعات الإرهابية والتكفيرية تعاود الضربات بين الحين والآخر، أو تعود بعد سكون، أو ترجع بعد كمون، ويقول: متى تنتهي ضربات هذه التنظيمات.

والحقيقة التي لا مراء فيها أن الدولة المصرية دولة مركزية قوية هزمت الإرهاب هزيمة واضحة ومؤكدة بالأرقام وليس ببلاغة قلم أو لسان.. وإليكم الحقيقة بالأرقام:

أولاً:

اندحار وانتهاء تنظيم «أجناد مصر»، الذي روع القاهرة الكبرى لعامين وقام بعمليات كثيرة منها عملية مترو البحوث، قسم الهرم، كمين الطريق الدائري، وقتل وسجن قادته جميعاً، وأصبح نسياً منسياً.

ثانياً:

[29] الدولة المصرية والإرهاب.. أيهما انتصر؟(alarabiya.net)

اندحار كل التنظيمات التابعة لـ«القاعدة» فى مصر والتي ظهرت عام 2014، ومنها أنصار الشريعة الذى قتل 14 فرداً وضابطاً من الشرطة فى عمليات اغتيال منفردة، وتنظيمات جند الله، وجند الإسلام، وكلها اندثرت تماماً.

ثالثاً:

اندحار تنظيمات كاملة مثل «حسم، لواء الثورة، العقاب الثوري، كتائب حلوان»، وبعضها كان وراء اغتيال النائب العام والعميد عادل رجائي، فضلاً عن تنظيمات أصغر منها مثل «ولع» وغيرها، وقد قامت هذه التنظيمات بمئات العمليات فى الأعوام السابقة وانتهت اليوم تماماً.

رابعاً:

انتهاء كل العمليات الإرهابية فى القاهرة الكبرى وداخل مصر، وكلنا يتذكر مآسي تفجير مديرية أمن القاهرة، والدقهلية، وتفجير مبنى الأمن بشبرا الخيمة ومئات العمليات الكبرى والاغتيالات داخل القاهرة والدلتا وبنى سويف والفيوم، وانحسار كل العمليات فى مثلث ضيق «العريش، رفح، الشيخ زويد» وهو مثلث لا يتجاوز 40 كم.

خامساً:

انتهاء التهديد الإرهابي عبر الحدود الغربية الطويلة وتأمينها تماماً بعدة ضربات استباقية لمجموعات القاعدة فى ليبيا، وتسليم "عشماوي" وغيره، مما أدى لعدم تكرار عمليات مثل الفرافرة (1)، (2)، أو عملية الواحات، أو استهداف المصريين فى ليبيا.

سادساً:

التصالح والتعاون بين مصر وحماس، وهدم الأنفاق على الحدود الشرقية مع غزة، وإقامة المنطقة العازلة الملغومة أوقف بدرجة كبيرة الدعم المالي والتسليحي والتدريبي وعمليات الهروب من وإلى سيناء، مما أدى لحصار شبه الكامل لداعش سيناء.

سابعاً:

انخفاض معدل العمليات الإرهابية كل عام حتى وصل إلى أقل درجاته في العامين الماضيين، ففي عام 2014 كان معدل العمليات الإرهابية 222 عملية زادت في عام 2015 فوصلت إلى 594 عملية، ثم انخسرت في عام 2016 إلى 199 عملية، ثم نقصت في عام 2017 إلى 110 عمليات أما عام 2018 فأصبحت خمس عمليات فقط، وفي عام 2019 حتى الآن وصل العدد إلى أربع عمليات فقط. ولك أن تقارن بين 2015، حيث وقعت في شهر مارس وحده 124 عملية، وبين الآن. . فلا تجاوز العدد خمس عمليات في العام كله.

ثامناً:

تم تأمين جميع كنائس الجمهورية وكذلك الرحلات الكنسية لأول مرة في تاريخ مصر بعد موجة تفجيرات غير مسبوقة للكنائس.

تاسعاً:

مقتل عدد كبير من قادة داعش سيناء مثل حمدان سليمان أخطر زارع للمتفجرات ومفجر المدرعات المصرية، أسامة المصري قائد داعش، خيرت السبكي المسئول الإداري، وإسلام وئام، وفؤاد أبو عياش، سالم سلمي، ناصر أبو زقوم، محمد خليل محارب، فهمي عبد الرؤوف، أحمد النشو، وهؤلاء أكبر قادة التنظيم.

ولمن يريد أن يعرف قدر النجاحات المصرية فى محاربة الإرهاب فعليه أن يتذكر وكر «عرب شركس» الذى انطلقت منه معظم التفجيرات فى قلب القاهرة والدلتا، حيث كان تحوى 21 برميل متفجرات من أشرس أنواعها، وأن كشفه كان البداية الحقيقية لدحر الإرهاب فى المنطقة المركزية، وسيدرك مدى النجاحات المصرية الباهرة.

أما الهجوم على الكمائن أو السيارات المصفحة فى مثلث «رفح، الشيخ زويد، العريش» بين الحين والآخر، وفى أوقات الغفلة مثل الأعياد، فهذه اليوم عمليات نادرة ويائسة.

مصر هزمت الإرهاب حقاً، لأنه لن ينتصر أبداً على أى دولة، وخاصة مصر، ذات المؤسسات القوية، ولكنها حتى اليوم لم تضع فكراً بديلاً عن الفكر القطبي، بينما نجحت دول مثل المغرب وإندونيسيا فى ذلك.

5. الإرهاب والسياحة في مصر[30]

من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

السياحة في مصر تتأثر بشكل كبير عندما تستهدف الهجمات الإرهابية على وجه التحديد السياح الأجانب أو المصريين وغالباً ما تنتهي هذه الهجمات بالوفيات والإصابات ولها تأثير فوري وأحياناً دائم على السياحة. تتخذ الهجمات أشكالاً عديدة مثل: تفجير طائرة تحمل السياح أو إطلاق النار على السياح من السيارات أو هجمات بالسكاكين على السياح والتفجيرات الانتحارية في مكان يتجمع فيه السياح. وتعد مذبحة الأقصر عام 1997 من أبرز هذه الهجمات الارهابية والتي راح ضحيتها 62 سائحًا ما بين قتيل وجريح.[1]

ينم تنفيذ هذه الهجمات من قبل المتطرفين على مر السنوات ويكون لها تأثير فوري على السياحة وهو جزء مهم من اقتصاد مصر. لذا في حين أن هناك تاريخ من الاضطهاد والإرهاب الذي يستهدف المسيحيين الأقباط في مصر وأيضا الإرهاب الموجه إلى المسؤولين الأمنيين والحكوميين في مصر فإن الإرهاب الذي يستهدف السياح يؤثر على مواطني الدول الأخرى. تلاحظ وكالات السياحة أنه عندما تحدث هجوم ضد السياح فإن مصر تخسر مليارات الدولارات من السياحة وتذهب إلى دول أخرى مثل الصين أو الهند أو المغرب.[1][2]

[30] الإرهاب والسياحة في مصر – ويكيبيديا (wikipedia.org)

في الأشهر الستة الأولى من عام 2018 ارتفعت إيرادات السياحة بنسبة 71٪ لتصل إلى 4.8 مليار دولار وسط زيادة مفاجئة في عدد الزوار. حيث زار أكثر من 5 ملايين سائح مصر في قفزة بنسبة 41 ٪ مقارنة مع نفس الإطار الزمني في عام 2017 .[3]

بعد ما يقرب من عامين من دون هجوم استهدف السياح تم زرع قنبلة بدائية الصنع استهدفت حافلة لسياح فيتناميين مما أسفر عن مقتل أربعة منهم مصريان في 28 ديسمبر عام 2018 .[4]

تعد صناعة السياحة المصرية من أهم القطاعات في الاقتصاد المصري من حيث العمالة والعملة الأجنبية وفي بعض الأحيان كانت تصل إلى 1٪ من سوق السياحة العالمية. وتشمل المكونات العديدة للسياحة المعالم الأثرية لا سيما في القاهرة والأقصر وأسوان، ولكن أيضا الأنشطة البحرية مع الاستمرار في تشجيع السياحة الأجنبية بنشاط لأنها مصدر رئيسي للعملة والاستثمار. ولكن تسبب عدم الاستقرار السياسي منذ يناير 2011 في تقلبات في دخل السياحة.[5][6][7]

في حوالي عام 1992 أشار الرئيس مبارك الذي خاطب البرلمان حول التأثيرات الخطيرة لهذه الهجمات المتزايد من قبل الأصوليين المتشددين على صناعة السياحة في مصر التي تبلغ قيمتها مليارى دولار مما زاد من الاحتياطات الأمنية التي تضمن أمن السياح منها مرافقة حراس أمن مسلحين للحافلات السياحية.[8]

تمت دراسة العلاقة بين الإرهاب والسياحة على نطاق واسع منذ مجزرة الأقصر في مصر عام 1997 . وقد تمت دراسة مقدار التغطية الإخبارية التي تحدثها الكارثة وآثارها على صناعة السياحة في ذلك البلد من قبل خبراء مثل الدكتورة جابي والترز من جامعة كوينزلاند في أستراليا وأورد دراسته في كتاب السياحة في الأوقات العصيبة.[9][10][11]

كانت صناعة السياحة في مصر مضطربة منذ ثورات الربيع العربي وخلال الثورة المصرية عام 2011 وخلال الأزمة المصرية (2011–2014) . ووفقاً لوزارة السياحة المصرية فقد ارتفع عدد السياح في الربع

الأول من عام 2017 بنسبة تقارب 50٪ مقارنة بالربع الأول من عام 2016 ولكن مع معدلات إشغال الفنادق لا تزال تصل إلى 30٪ خلول 15 يوليو 2017 .[12]

تجذب الأهرامات المصرية ملايين الزوار كل عام كما يزور السياح أماكن في صعيد مصر والمتاحف المصرية والقاهرة القبطية والأديرة القديمة وجبل سانت كاترين في سيناء وريفيرا البحر الأحمر وأماكن الثقافة الإسلامية والفن الإسلامي وأماكن أخرى. وتتسبب الهجمات في قيام الدول بإيقاف اصدار تصاريح السفر وعلى الخطوات التي تجب اتخاذها من أجل السلامة أو إصدار الدول لتحذيرات السفر وتطلب من السياح تجنب السفر إلى مصر. اعتبارا من أغسطس / آب 2017 كان لدى كندا عدة تحذيرات بشأن السفر إلى مصر، لكنه أشار إلى أن منطقة منتجع شرم الشيخ مستثناة من التحذير.[13]

المتحف المصري الكبير هو متحف تبلغ تكلفته ملايين الدولارات ويتم بناؤه بمساعدة من اليابان وفرنسا ومن المقرر افتتاحه جزئيا في عام 2018 وهو أحدث استثمار في صناعة السياحة المصرية وسوف يتطلب مزيد من الاجراءات الأمنية واسعة النطاق.[14][15][16]

افتتح المتحف القومي للحضارة المصرية والموجود في الفسطاط في فبراير ويتميز المتحف بأحدث الأجهزة الأمنية.[17][18]

حوادث

الأقصر

قال باحثون يدرسون الإرهاب والسياحة إن "الأعمال الإرهابية العشوائية تقلص نشاط السفر إلى أن تتلاشى الذكريات العامة للحوادث المعلنة. ومع ذلك فإن الإرهاب المستمر يمكن أن يشوه صورة وجهة السلامة والجذب ويعرض صناعة السياحة بأكملها للخطر".[10]

أهرامات الجيزة

في 29 آذار / مارس 1993 تسببت جماعة ارهابيه في انفجار عند هرم خفرع. في 8 يونيو / حزيران 1993 ، انفجرت قنبلة في حافلة سياحية عند هضبة الأهرام بالجيزة مما أسفر عن مقتل سياح أجانب ومصريين. في أواخر عام 1993 قتل عدد من السياح الأمريكيين والفرنسيين بالرصاص في فندق سميراميس في القاهرة.[19]

في عام 1996 قتل 18 سائحا يونانيا كانوا قد انتهوا من جولة في القدس وكانوا في مصر بالقرب من فندق يوروبا في القاهرة.[20]

الصعيد

موقع مجزرة الأقصر.

قُتل 62 شخصا معظمهم من السائحين وجُرح 26 في مجزرة الأقصر في 17 تشرين الثاني / نوفمبر 1997. وكانت أسلحة المهاجمين أسلحة نارية وسكاكين. وسرحت الفنادق 70٪ من قوتها العاملة وقامت شركات السياحة الأوروبية واليابانية بإلغاء رحلاتها إلى مصر بعد الهجوم.[21]

في عام 2014 أعرب مواطن مصري من صعيد مصر عن أسفه أن أحد أهم مصادر الدخل إلى جانب الزراعة قد جف.[22]

شبه جزيرة سيناء

تعد ريفيرا البحر الأحمر الساحل الشرقي لمصر على طول البحر الأحمر وجهة سياحية شهيرة وكانت النتائج غير مضمونة في حادث تحطم الطائرة في 3 يناير 2004 حيث تحطمت طائرة شركة فلاش ايرلاينز رقم 604 وكانت تحمل سياح معظمهم فرنسيين بعد أن غادرت مطار شرم الشيخ الدولي وكان على متنها 148 شخصا وتوفي جميعهم نتيجة التحطم وأرجع السبب إلى أنه بسبب خلل فني في الطائرة أو خطأ بشري من الطاقم.

في عام 2004 توقفت السياحة من إسرائيل بعد ثلاثة حوادث. قبل عام 2004 كان يزور 400000 إسرائيلي شبه الجزيرة كل عام. وبعد مرور أكثر من عقد أصبح العدد ضئيلا.[23]

في 2 مايو 2014 انفجرت قنبلة على حافلة سياحية في شرم الشيخ مما أسفر عن مقتل واحد وجرح أربعة آخرين.[24]

أفادت وكالة رويترز بأن متشددين في سيناء قد حولوا هجماتهم ضد قوات الأمن إلى السياح أو الأهداف السهلة. وقع الانفجار في 16 فبراير 2014 وقتل أربعة مدنيين بينهم ثلاثة سياح كوريين جنوبيين فيما يُعرف باسم هجوم طابا (فبراير 2014). وفجر الانتحاري نفسه في الحافلة السياحية التي كانت تحمل أكثر من 30 عضوا من مجموعة كورية جنوبية. كانوا قد سافروا من القاهرة إلى دير سانت كاترين في شبه جزيرة سيناء. وكانت الحافلة تنتظر العبور إلى إسرائيل عندما وقع الانفجار. وينتمي السياح الكوريون الجنوبيون إلى كنيسة جينشيون يونغانغ. بعد هذا الهجوم تم تحذير البريطانيين بعدم السفر إلى جنوب سيناء.[25][26][27][27][28]

خلول عام 2015 تدهورت الأوضاع إلى حد توقف السياح الإسرائيليين عن الذهاب إلى المنطقة لمدة 18 شهراً ثم استأنفوا زياراتهم تحت حراسة مشددة في عام 2017 .[29]

عندما كانت السياحة في طور النمو بعد الأزمة المصرية في الفترة من 2011 إلى 2014 أدى سقوط الطائرة الروسية التي غادرت مطار شرم الشيخ مع السياح الروس في 31 أكتوبر 2015 إلى حدوث موجات مؤثرة في القطاع مرة أخرى. ويشتبه في أن السبب هو قنبلة وانخفضت التكهنات إلى حد كبير على موظف في المطار. أوقفت روسيا جميع الرحلات الجوية إلى شرم الشيخ إلى أن قام المسؤولون الروس بتفتيش المطار وشعروا أنه يفي بمعايير أمنية أفضل. بعد إسقاط الطائرة غادر السياح الخائفون المنطقة مما أثر على السكان البدو الذين عملوا في صناعة السياحة. أوقفت كل من روسيا وبريطانيا جميع الرحلات الجوية إلى شرم الشيخ. كان الانخفاض في السياحة هائلًا بعد مقتل السياح الروس على متن الطائرة وانخفض الدخل السياحي لمصر من 12 مليار دولار في عام 2010 إلى النصف تقريبا في عام 2016 .[30][31][32][33][34]

في 19 مايو 2016 غادرت طائرة رحلة مصر للطيران رقم 804 من باريس إلى القاهرة وعلى متنها 66 شخصًا لكنها تحطمت في البحر المتوسط من دون أسباب معروفة. في عام 2016 تعرض السياح للهجوم في الغردقة ومرة أخرى في عام 2017 عندما قام متشدد بقتل سائح ألماني وطعن عدد اخر من السياح في أحد المنتجعات السياحية.[12][35]

وقع هجوم اخر في يوم 18 أبريل 2017 بالقرب من دير سانت كاترين مما أسف عن إصابة عدد من ضباط الشرطة وجاء هذا الهجوم في وقت حرج عندما كانت مصر تنتظر بفارغ الصبر قرارًا بشأن استئناف الرحلات الجوية من روسيا . وقبل الهجوم طلبت إسرائيل من مواطنيها عدم الذهاب إلى شبه جزيرة سيناء بسبب تهديدات من حوادث ارهابية.[36]

الصحراء الغربية

في 19 سبتمبر 2008 تم احتجاز عدد من السياح كرهائن من قبل عدد من الرجال الذين أخذوهم إلى الصحراء الغربية وطالبوا بأموال فدية. بعد عشرة أيام أسفرت مهمة الإنقاذ عن إنقاذ ناجح لجميع الرهائن وقتل أحد الخاطفين بواسطة قوات مكافحة الإرهاب المصرية.[37]

انظر أيضاً

- الجدول الزمني للإرهاب في سيناء
- تفجيرات شرم الشيخ 2005
- تفجيرات القاهرة 2005

المراجع

1. ↑ تعدى إلى الأعلى ل:أ ب Glusac، Elaine (10 November 2015). "Crash Shakes Egypt's Tourism Russian Airplane". NYT. مؤرشف من الأصل في 17 نوفمبر 2015.
2. ^ "Egypt Officials Say Resort Knife Attacker Tasked by IS". NYT. Associated Press. 30 July 2017. مؤرشف من الأصل في 4 أغسطس 2017.
3. ^ Sayed، Mohamed (20 November 2018). "Top Egyptian travel company sees sector recovering as tourists return". Reuters. مؤرشف من الأصل في 23 أبريل 2019.
4. ^ "Four killed in roadside bomb attack near Egypt's Giza pyramids". Al Jazeera. مؤرشف من الأصل في 11 أبريل 2019.

5. ^ Egypt's Tourism Industry (PDF) (Report). بنك الإسكندرية. October 2010. صفحة 7. مؤرشف من الأصل (PDF) في 05 نوفمبر 2013. اطلع عليه بتاريخ 31 أكتوبر 2012.

6. ^ Kotb، Ahmed (24 October 2012). "Tourism Tips". الأهرام (جريدة). مؤرشف من الأصل في 27 أكتوبر 2012. اطلع عليه بتاريخ 31 أكتوبر 2012.

7. ^ Neil Hollingsworth (5 July 2012). "EGYPTIAN TOURISM FIGURE IMPRESSES INTERNATIONAL INVESTORS". Rivermead Global Property. مؤرشف من الأصل في 03 يوليو 2013. اطلع عليه بتاريخ 05 يوليو 2012.

8. ^ "Egypt's tourist industry threatened by terrorism". BBC. 16 November 1992. مؤرشف من الأصل في 24 أبريل 2019.

9. ^ Sönmez، Y.; Tarlow، S. F.; Apostolopoulos، P. (1999). "Tourism in crisis: Managing the effects of terrorism". Journal of Travel Research. 38 (1): 13–18. doi:10.1177/004728759903800104.

10. ↑ أ ب تعدى إلى الأعلى ل: Tarlow، P. E. (2006). "Tourism and Terrorism". In Wilks J، Pendergast D & Leggat P. (Eds) Tourism in turbulent times: Towards safe experiences for visitors (Advances in Tourism Research). Oxford، Elsevier، pp. 80–82.

11. ^ "UQ Researchers - Dr. Gabby Walters"، The University of Queensland. Australia. مؤرشف من الأصل في 19 أغسطس 2017. اطلع عليه بتاريخ 18 أغسطس 2017.

12. ↑ تعدى إلى الأعلى ل:أ ب Regev، Dana (15 July 2017). "Egypt's tourism industry suffers a critical blow". DW. مؤرشف من الأصل في 16 يوليو 2017. اطلع عليه بتاريخ 16 يوليو 2017.

13. ^ "Advisory Warnings - Egypt". Government of Canada Travel Warnings. مؤرشف من الأصل في 19 يوليو 2017.

14. ^ "Great Museum to be inaugurated in May 2018". Egypt Independent. May 10 2015. مؤرشف من الأصل في 31 يوليو 2017.

15. ^ Hassan، Khalid (28 September 2015). "23 years and millions of dollars later، will the Grand Egyptian Museum ever open". Al Monitor. مؤرشف من الأصل في 07 مايو 2017.

16. ^ "Egypt Runs Out Of Money To Build New Grand Egyptian Museum". Egyptian Streets. April 2015 29. مؤرشف من الأصل في 04 ديسمبر 2016.

17. ^ "National Museum of Egyptian Civilisation receives 453 artefacts". Egypt Daily News. July 2017 19. مؤرشف من الأصل في 19 يوليو 2017.

18. ^ El-Aref، Nevine (14 Feb 2017). "National Museum of Egyptian Civilization opens temporary exhibit، free admission". Ahram Online. مؤرشف من الأصل في 29 أبريل 2017. اطلع عليه بتاريخ 06 أغسطس 2017.

19. ^ "Egypt in 1993". Britannica. مؤرشف من الأصل في 07 أغسطس 2017. اطلع عليه بتاريخ 07 أغسطس 2017.

.20 ^"1996: Greek tourists killed by Egyptian gunmen". BBC . (On This Day). 18 April 1996 . مؤرشف من الأصل في 07 مارس 2016 .

.21 ^Kibazo، Joel (25 November 1997). "The Luxor massacre and Egypt's tourist industry". BBC . (World Service) . مؤرشف من الأصل في 24 أبريل 2019 .

.22 ^Gratowski، J. Thomas (17 February 2014). "Is Egypt Breaking Apart?" . International Affairs Review . مؤرشف من الأصل في 22 فبراير 2014 . اطلع عليه بتاريخ 18 فبراير 2014 .

.23 ^Kelly، Laura (16 May 2016). "Israeli tourists brave security threats in Sinai for a slice of paradise". The Jerusalem Post . مؤرشف من الأصل في 07 أغسطس 2017 . اطلع عليه بتاريخ 06 أغسطس 2017 .

.24 ^"South Sinai، Friday bombings leave 4 dead in Heliopolis" . Mada Masr. 2 May 2014 . مؤرشف من الأصل في 04 مايو 2014 . اطلع عليه بتاريخ 02 مايو 2014 .

.25 ^"Egypt Sinai-based militants claim responsibility for tourist bus blast in". Reuters . Yahoo. 17 February 2014 . مؤرشف من الأصل في 05 أغسطس 2017 . اطلع عليه بتاريخ أغسطس 2020 .

.26 ^"Deadly bombing hits Egypt tour bus". BBC News. 16 February 2014 . مؤرشف من الأصل في 07 سبتمبر 2014 . اطلع عليه بتاريخ 06 سبتمبر 2014 .

27.↑ تعدى إلى الأعلى ل:أ ب Mayy (16 February ، Kareem; El Sheikh،Fahim
(2014). "Bombing of Tourist Bus Kills at Least Three in Sinai" . نيويورك تايمز .
مؤرشف من الأصل في 26 يوليو 2016 .

28. ^ "Egypt warning: Britons told to avoid South Sinai" . BBC . 19 February
2014 . مؤرشف من الأصل في 17 فبراير 2017 .

29. ^ "Israeli tourists visit Egypt for first time in 18 months under high
security: embassy" . Egypt Independent . 5 January 2017 . مؤرشف من الأصل في
07 أغسطس 2017 . اطلع عليه بتاريخ 06 أغسطس 2017 .

30. ^ Sakr،Taha (31 January 2017) . "Flights between Egypt and Russia may
resume in February: Russian Izvestia Newspaper" . Daily News Egypt . مؤرشف
من الأصل في 3 أبريل 2019 .

31. ^ Matthews،Owen (24 May 2016) . "Metrojet Crash: Why the insider threat to
airport security isn't just Egypt's problem" . Newsweek . مؤرشف من الأصل في 10
يوليو 2017 .

32. ^ Staton،Bethan (31 July 2017) . "Tourism in Egypt: Can trained Bedouin
guides lure people back to the Sinai Peninsula?" . Newsweek . مؤرشف
من الأصل في 3 أبريل 2019 .

33. ^ Walsh، Declan (18 April 2017). "Gunmen Kill Police Officer Near St. Catherine's Monastery in Egypt". NYT. مؤرشف من الأصل في 07 أغسطس 2017. اطلع عليه بتاريخ 06 أغسطس 2017.

34. ^ Harris، Emily (23 May 2016). "People Aren't Coming To See The Pyramids Or Snorkel In The Red Sea". NPR (All Things Considered). مؤرشف من الأصل في 11 أبريل 2019.

35. ^ "Two Killed in Egypt Tourist Resort". BBC. 14 July (The Newsroom). 2017. مؤرشف من الأصل في 20 يوليو 2017.

36. ^ Abdelaty، Ali (18 April 2017). "Gunmen Kill Police in Attack Near Egypt's Iconic St. Catherine's Monastery". Reuters. TIME. مؤرشف من الأصل في 11 أغسطس 2017. اطلع عليه بتاريخ 06 أغسطس 2017.

37. ^ "'Tourists taken hostage in Egypt 'not yet released". Daily Mail. 22 September 2008. مؤرشف من الأصل في 12 يوليو 2015. اطلع عليه بتاريخ 07 أغسطس 2017.

7. تفاصيل القبض على محمود عزت مخزن أسرار الإخوان في مصر[31]

معلومات عن شبكة الجماعة بمصر والأموال وكوادر الشباب التي تتواصل مع قياداتها بتركيا

نشر في 28 أغسطس، 2020

[31] تفاصيل القبض على محمود عزت مخزن أسرار الإخوان في مصر (alarabiya.net)

كشفت عملية القبض على القيادي الإخواني محمود عزت، القائم بأعمال مرشد الجماعة، عن معلومات جديدة وخطيرة حول شبكة الجماعة في مصر، والتدفقات المالية والكوادر الشبابية التي تتواصل مع قياداتها في تركيا.

وبحسب معلومات مراسلة "العربية" في القاهرة، فإن أكثر من جهة أمنية شاركت في القبض على القيادي الإخواني محمود عزت، فيما حدد الأمن المصري مكان اختباء محمود عزت بناء على معلومة من أحد الأشخاص.

وأضافت أنه تم العثور على مراسلات بينه وبين قيادات الإخوان في تركيا، فيما تم تشكيل لجنة أمنية عالية المستوى للتحقيق معه.

بيان الداخلية المصرية

وأصدرت وزارة الداخلية بيانا صباح الجمعة، قالت فيه: "استمرارا لجهودها في التصدي للمخططات العدائية التي تستهدف تقويض دعائم الأمن والاستقرار والنيل من مقدرات البلاد، ورصد تحركات القيادات الإخوانية الهاربة، التي تتولى إدارة التنظيم الإخواني على المستويين الداخلي والخارجي، فقد وردت معلومات لقطاع الأمن الوطني باتخاذ القيادي الإخواني الهارب السيد محمود عزت، القائم بأعمال المرشد العام للإخوان ومسؤول التنظيم الدولي للجماعة الإرهابية من إحدى الشقق السكنية بمنطقة التجمع الخامس بالقاهرة الجديدة مؤخرا وكرا لاختبائه، على الرغم من الشائعات التي دأبت قيادات التنظيم على الترويج لها بتواجده خارج البلاد بهدف تضليل أجهزة الأمن."

وقال بيان الداخلية، إنه عقب استئذان نيابة أمن الدولة العليا، تمت مداهمة الشقة وضبط الإخواني، حيث أسفرت عملية التفتيش عن العثور على العديد من أجهزة الحاسب الآلي والهواتف المحمولة التي تحتوي

على البرامج المشفرة لتأمين تواصلاته وإدارته لقيادات وأعضاء التنظيم داخل وخارج البلاد، فضلا عن بعض الأوراق التنظيمية التي تتضمن مخططات التنظيم التخريبية، بحسب ما نقلت وسائل الإعلام المصرية.

وتابع البيان: "يعد القيادي الإرهابي المسؤول الأول عن تأسيس الجناح المسلح بالتنظيم الإخواني الإرهابي والمشرف على إدارة العمليات الإرهابية والتخريبية التي ارتكبها التنظيم بالبلاد عقب ثورة 30 يونيو 2013 وحتى ضبطه والتي كان من أبرزها:

*حادث اغتيال النائب العام الأسبق هشام بركات عام 2015

*حادث اغتيال العميد وائل طاحون أمام منزله بمنطقة عين شمس عام 2015

*حادث اغتيال العميد أركان حرب عادل رجائي بمدينة العبور عام 2016

*محاولة اغتيال المستشار زكريا عبدالعزيز النائب العام المساعد الأسبق عام 2016

*حادث تفجير سيارة مفخخة أمام معهد الأورام خلال شهر أغسطس عام 2016

وسرد البيان الأحكام التي صدرت ضد الإخواني المقبوض عليه محمود عزت غيابيا وأبرزها:

*الإعدام في القضية رقم 56458 لسنة 2013 جنايات أول مدينة نصر "لخابر"

*الإعدام في القضية رقم 5643 لسنة 2013 قسم أول مدينة نصر "الهروب من سجون وادي النطرون"

*المؤبد في القضية رقم 6187 جنايات قسم المقطم "أحداث مكتب الإرشاد"

*المؤبد في القضية رقم 5116 جنايات مركز سمالوط "أحداث الشغب والعنف بالمنيا"

*ومطلوب ضبطه وإحضاره في العديد من القضايا الخاصة بالعمليات الإرهابية وتحركات التنظيم الإرهابي.

وتابع البيان أنه تم اتخاذ الإجراءات القانونية، وتباشر نيابة أمن الدولة العليا التحقيق، مؤكدا الاستمرار في التصدي بكل حسم لأية محاولات تستهدف النيل من استقرار الوطن وضبط العناصر المخططة والمنفذة لذلك.

8. ECSSR دراسات وتقارير مع مص ضد التطرف والإرهاب[32]

9. 1 فبراير 2015

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies and Research

[32] مع مص ضد التطرف والإرهاب(ecssr.ae) | Emirates Center for Strategic Studies and Research

عبرت إدانة دولة الإمارات العربية المتحدة الشديدة للهجمات الإرهابية التي استهدفت مقرات أمنية وعسكرية في شمال محافظة سيناء بجمهورية مصر العربية الشقيقة، مساء الخميس الماضي، وأدت إلى سقوط عدد كبير من الشهداء والجرحى، عن موقف إماراتي ثابت في رفض الإرهاب والتطرف، والدعوة إلى التصدي له والتعاون الإقليمي والدولي الفاعل في التحرك ضده، والقضاء عليه، لأنه يمثل الخطر الأكبر على الأمن والاستقرار والتنمية والسلم في المنطقة والعالم أجمع.

لقد أكد معالي الدكتور أنور بن محمد قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية، أن «دولة الإمارات العربية المتحدة تعرب عن استنكارها الشديد لهذه الأعمال الإجرامية وتجدد رفضها المبدئي والدائم لكل أشكال العنف والإرهاب الذي يستهدف مصر وتؤكد دعمها القوي لجمهورية مصر العربية الشقيقة ووقوفها الثابت إلى جانب الحكومة والشعب المصري في مواجهة هذه الجرائم الخطيرة»، وشدد على أن الأعمال الإرهابية الجبانة لن تنال من عزيمة الشعب المصري والقيادة المصرية في مواصلة التصدي بكل حسم للإرهاب. وهذا الموقف إنما يؤكد حرص دولة الإمارات العربية المتحدة البالغ على أمن مصر واستقرارها، ولا ينفصل عن مبادراتها السابقة لدعم مصر على المستويات كافة، حتى تتجاوز تحديات المرحلة الانتقالية، وتعود إلى ممارسة دورها الطبيعي في محيطها العربي والدولي.

إن قوى التطرف والإرهاب التي نفذت الهجمات الإرهابية الأخيرة التي استهدفت الجيش المصري تستهدف إيصال رسالة إلى الخارج بأن الأوضاع في مصر ليست مستقرة، وخاصة قبل المؤتمر الاقتصادي الذي سيعقد في شهر مارس المقبل، وتعول عليه القاهرة كثيراً في اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، لدعم الاقتصاد المصري، كما تستهدف هذه القوى أيضاً عرقلة استكمال خريطة الطريق التي أجمع عليها المصريون، فضلاً عن نشر الفوضى في البلاد، لكنها لن تنجح في ذلك، بعد أن اكتشف الشعب المصري حقيقة أهدافها الخبيثة ومراميها في استغلال الدين للوصول إلى السلطة، ولهذا فإن هناك ضرورة

للتضامن مع مصر في مواجهة هذه القوى التي تشوه صورة الدين الإسلامي الحنيف، ليس بالأقوال وحسب، وإنما بالأفعال أيضاً، وذلك من خلال تقديم أوجه المساعدات المختلفة لمصر في هذه المرحلة، ولعل مشاركة القوى الإقليمية والدولية في مؤتمر دعم الاقتصاد المصري في شهر مارس المقبل سيمثل رداً حاسماً على هذه القوى الإرهابية، وتأكيداً على تضامن العالم مع مصر في هذه المواجهة المصيرية.

إن ردود الأفعال العربية والدولية التي نددت بالهجمات الإرهابية في مصر تؤكد بجلاء أن مواجهة خطر التطرف والإرهاب لم تعد معركة دولة واحدة، وإنما معركة العالم بأسره، خاصة مع ما تشهده مناطق عديدة في الشرق الأوسط من تمدد لجماعات العنف والتشدد والإرهاب وتصاعد ممارساتها التي أصبحت تهدد قيم التعايش والوسطية والحرية، فضلاً عن تمدد خطر الإرهاب في الآونة الأخيرة ليطال دولاً في مناطق عدة، كما حدث في فرنسا وأستراليا وكندا، ولهذا فإن دعوة دولة الإمارات العربية المتحدة المجتمع الدولي إلى الوقوف إلى جانب مصر لمواجهة هذا التطرف والإرهاب الذي تواجهه الآن، تنطوي على أهمية بالغة، خاصة بعد أن أثبتت خبرة السنوات الماضية أن الإرهاب خطر معقد وممتد ولا يمكن لأي دولة مهما كانت إمكاناتها أن تتصدى له بمفردها، كما لا يمكن لأي دولة أن تكون بعيدة عن شروره، لأن قوى التطرف والإرهاب تجعل من العالم كله هدفاً لها وجبهة لعملياتها الإجرامية.

https://youtu.be/m_mDOnHOkgM

15/4/2015

https://youtu.be/Orbz-xH7wEk

2019/8/19

https://youtu.be/XUACAaP9hho

30/6/2019

https://youtu.be/iqhNOR8zRVY

27/9/2019

https://youtu.be/t7W5RgJabJ0

https://youtu.be/wp6YIt1Rt0o

17/2/2020

https://youtu.be/kXgh-rg_uw4

20/3/2014

https://youtu.be/tJjhzCIluAQ

https://youtu.be/Rqq2HHt_ZfA

3/10/2018

https://youtu.be/2S1X1IbMvfw

23/1/2020

https://youtu.be/VrnSiZOWGOw

https://youtu.be/DfKigvml8ng

15/9/2020

https://youtu.be/qL0gfZsCCzA

11/12/2016

https://youtu.be/w1cM5jF0Zco

29/12/2013

https://youtu.be/w1cM5jF0Zco

4/7/2014

https://youtu.be/dPVNVMHFw1w

https://youtu.be/wdsyC4Ko_uk

17/5/2013

https://youtu.be/7iLKLaJhVKk

24/5/2013

https://youtu.be/QjHbAaM4EtE

5/10/2020

https://youtu.be/D5nuIxYfCis

29/6/2013

https://youtu.be/DI2cAjp09d8

28/6/2017

https://youtu.be/WpV6tqM_KaO

الفصل الخامس

جماعة الإخوان المسلمون في الحكم

https://youtu.be/f8zjENVLUxg

١. تقييم جماعة الإخوان المسلمون في الحكم

[33] http://www.almesbar.net/90_%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85-%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1/

تقديم

يتناول مركز المسبار في كتابه التسعين لشهر يونيو 2014 حكم الإخوان المسلمين في مصر. تمحورت الدراسات حول أبرز العوامل التي أسقطت نظام «المرشد» وعجلت بانهياره، وكشفت عن مساوئ الإسلام السياسي المصري في إدارة الدولة.

لا تقتصر الأبحاث على تبيان الأخطاء السياسية والاقتصادية التي كادت أن تدفع مصر إلى حافة الهاوية في فترة زمنية لا تتخطى السنة الواحدة من وصول محمد مرسي إلى سدة الرئاسة، بل رصدت «جذور التمكين» وتغوله في «أخونة» المؤسسات الرسمية، وقامت بتشريح المغالطات في السياسة الخارجية المصرية وطرحت بعض السيناريوهات المتوقعة خلال فترة الحكم الجديدة بعد ثورة 30 يونيو.

جاءت دراسة القيادي السابق في جماعة الإخوان المسلمين سامح عيد بعنوان: «الإخوان المسلمون: التمكين بين النظرية والتطبيق»، متحدثة في مقدمتها عن مدلول التمكين، لغوياً واصطلاحياً، وعن سياقه في القرآن الكريم. يرى الباحث أن حسن البنّا (1949) في رسائله، بدا وكأنه يتحدث عن دين جديد مكلف بتبليغه إلى العالم، ليس التبليغ فقط، وإنما السيطرة السياسية والعسكرية عليه، من هنا أتت مقولة «أستاذية العالم» بعد الخلافة الإسلامية، وكأن الدين لم يكتمل بوفاة النبي (صلى الله عليه

وسلم). ولكن الخلافة أكملت المشوار إلى نقطة -من وجهة نظر البنّا- ولكنها لم تكملها، وكأن الله انتدبه ليعيد الخلافة ثم يكمل المشوار الذي لم يكمله الصحابة والتابعون وتابعوهم ليحقق هو مراد الإسلام -كما يظن مؤسس حركة الإخوان المسلمين- للسيطرة على العالم أجمع. يعتبر الباحث أن البنّا قام بدراسة الواقع المحيط محدداً المشكلة المطلوب علاجها وأهدافه الاستراتيجية للتغيير، وبناء الأجهزة المناسبة في سبيل توطيد فكرة التمكين. لم يكتفِ الكاتب بتحليل الأفكار التي نهضت عليها تنظيرات التمكين كما أرساها البنّا ومن تبعه؛ إذ قدم تفسيراً لمحاولات الإخوان السيطرة على مفاصل الدولة ما إن وطئت أقدامهم الحكم في مصر.

درس الباحث المصري أحمد بان في دراسته التي جاءت تحت عنوان: «الإخوان المسلمون: اغتيال حلم الخلافة»، أهم الأسباب المؤدية إلى فشل الإخوان المسلمين في الحكم، والمتمثلة في: أولاً: إقصاء القوى السياسية عن المشاركة في إدارة البلاد، والاكتفاء بأعضاء الجماعة وحزبها (الحرية والعدالة). ثانياً: اختزال صناعة القرار في مؤسسة الرئاسة بتعيين هيئة استشارية عكست تمدد القرار من مقر الجماعة في المقطم إلى قصر الاتحادية. ثالثاً: الأداء المربك لرئاسة الجمهورية والتردد السياسي وإصدار القرارات والتراجع عنها. وتحدث العضو السابق في جماعة الإخوان عن مستويين من الفشل عند الجماعة: سياسي وأخلاقي، متسائلاً: هل كان لحركة الإخوان مشروع من القيم السياسية كما تدعي أم هو مجرد طرح سياسي عمل على توظيف الدين بهدف الوصول إلى السلطة؟ في ختام الدراسة تحدث بان عن عزلة الجماعة التي أدت إلى قطيعتها مع المجتمع، فحرصت القيادة القطبية التي تشربت تلك الأفكار على المضي بمسارها نحو حكم مصر لتعكس بوضوح على سلوكها السياسي.

تحاول الأكاديمي المصري محمد شومان في دراسته: «الإعلام المصري خلال تجربة الإخوان المسلمين» التحقق من فرضية مفادها «أن زيادة الانتهاكات لحرية الإعلام والإعلاميين في حكم مرسي دفعت

المزيد من الإعلاميين إلى معارضة الانتهاكات وحكم الجماعة، فتولدت آلية ثأرية بين الطرفين» . يرى خبير إدارة الأزمات أن القاعدة الاجتماعية المؤيدة للرئيس محمد مرسي وسياساته، كانت توفر طلباً معاكساً على الإعلام الموالي، وأن الاستقطاب بين المصريين في المواقف السياسية وفي التعامل مع وسائل الإعلام، التي عكست الانقسام العميق على المستويين المجتمعي والسياسي، لا يتعارض مع مسلمة انتهت إليها أغلبية دراسات التأثير الإعلامي، وهي محدودية تأثير الإعلام، لأنه يخضع للعديد من المتغيرات الوسيطة.

قدم أستاذ الاقتصاد في أكاديمية السادات، أنور النقيب دراسة تقويمية للأداء الاقتصادي في مرحلة حكم الإخوان المسلمين، مفنداً عبر الأرقام والإحصاءات الأخطاء التي وقعت فيها الجماعة. ركزت الورقة البحثية التي جاءت تحت عنوان: «الاقتصاد المصري في مرحلة حكم الإخوان المسلمين» على التقويم الاقتصادي لحكم الإخوان خلال عام (من 30 يونيو (حزيران) 2012 إلى 3 يوليو (تموز) 2013) وهي فترة حكم محمد مرسي، وبما أن السياسات الاقتصادية غالباً ما تأخذ فترة ليبان آثارها، فإن التقويم الاقتصادي الذي أجراه الباحث يتم بناء على ركائز عدة هي: الفلسفة وامتلاك الرؤية، وترجمة تلك الرؤية، والإدارة الفعلية، بالإضافة إلى النتائج المتحققة.

تحت عنوان: «السياسة الخارجية المصرية في زمن الجماعة.. تصعيد وتراجع»، تناولت الباحثة المصرية سنية البهات علاقات مصر الخارجية، خلال فترة حكم الإخوان المسلمين ضمن الفترة الممتدة من يونيو العام 2012 حتى يونيو العام 2013. وقبل أن تفصل الكلام في الخصائص التي طبعت هذه المرحلة، تحدد مقومات السياسة الخارجية المصرية ومميزاتها. ترى الكاتبة أن النهج السياسي الخارجي المعتمد من قبل الإخوان المسلمين أدخل مصر في حال من الاضطراب مع حلفائها في المنطقة، إذ حاولت الجماعة تغيير

قواعد السياسة الخارجية عبر تقديم تحالفات جديدة والتراجع عن تحالفات قديمة أدت إلى خلط الأوراق وأربكت علاقات مصر مع دول الإقليم.

حملت دراسة الباحثة المصرية وسام الحنبلي عنوان: «دور الإعلام الجديد في عهد محمد مرسي»، ناقشت فيها فاعلية الإعلام البديل (تويتر - فيس بوك - يوتيوب - المواقع الإلكترونية - المدونات) أثناء حكم الإخوان المسلمين، وكيف تحول المجال الافتراضي إلى ساحة عملت على توجيه الانتقادات للسلطة الإخوانية الجديدة، ولم تكن الميديا الجديدة بمنأى عن الاحتجاجات الواسعة في 30 يونيو 2013، والتي أسهمت إلى جانب الحراك الشعبي في إسقاط محمد مرسي.

عرض الباحث المصري في الشؤون الإسلامية منير أديب في دراسته المعنونة: «الإخوان والجماعات الإسلامية: مصلحة متبادلة أم صراع وجود»، أبرز ملامح التقاطع والافتراق بين الإخوان المسلمين والحركات الإسلامية الأخرى (السلفيين والجهاديين) لا سيما بعد ثورة 25 يناير، وقد قسّم العلاقة بين الطرفين إلى أربع مراحل: مرحلة ما قبل الثورة - مرحلة ما بعد الثورة - مرحلة تولي محمد مرسي السلطة - وأخيراً مرحلة ما بعد عزل مرسي. يتناول الكاتب الأفكار والأيديولوجيات الناظمة لعلاقة الجماعة مع الجماعات الإسلامية الأخرى التي أدت في مراحل كثيرة إلى وقوع التشابك والصراع بينهما، خصوصاً أن هذه الخصومة المنهجية والأيديولوجية وصلت إلى حد القطيعة تحديداً مع مدرسة الدعوة السلفية في الإسكندرية، الحاضنة الفكرية لحزب النور.

أجرى الباحث المصري في الحركات الإسلامية محمود شعبان بيومي قراءة في كتاب «الإخوان المسلمون بين الصعود والرئاسة وتآكل الشرعية» لمؤلفه القيادي الإخواني المنشق محمد حبيب. يفند الكاتب عبر الشواهد والأدلة أسباب إخفاق الإخوان المسلمين الذين امتلكوا فرصة ذهبية حينما وصلوا إلى الحكم، لكن قلة خبرتهم السياسية وضيق أفقهم دفعهم إلى تدمير الفرصة، بل تدمير الدولة من خلال

عدم الإفادة من خبرات القيادات والكوادر الوطنية غير المنتمية للجماعة. يتناول حبيب شخصية محمد مرسي وكيفية إدارته للدولة، ويخلص في النهاية إلى نتيجة مفادها أن العقل السياسي والإداري لم يكن من مواصفات تنظيم الإخوان.

في الختام يتقدم مركز المسبار بالشكر لكل الباحثين المشاركين وتخص بالذكر الزميلين محمد حلمي عبد الوهاب وعمر البشير الترابي اللذين نسقا العدد، ونأمل أن ترضيكم ثمرة جهدهما وفريق العمل.

2. جماعة الإخوان المسلمين حاكمة لمصر ما بعد التحولات الأخيرة:[34]

ذكرنا كيف تعامل الإخوان مع الانتفاضة المصرية في 25 كانون الثاني/يناير 2011م وكيف تصرفوا بحذر في بداياتها تحسبا لحدوث انتكاسة وعودة نظام حسني مبارك قويا، وكيف انهم تحينوا الفرص من أجل الانقضاض على السلطة، وفي هذا المطلب سوف نحلل استلام الإخوان للسلطة في مصر لأول مرة منذ تأسيس الجماعة عام 1928م وكيف انتهى بهم الحال. ومنذ حادثة اغتيال السادات عام 1981م وحتى نهاية حكم حسني مبارك في 2011م رفضت الدولة ومؤسساتها حظرا على جماعة الإخوان المسلمين، وكان الإعلام الرسمي يهاجم هذه الجماعة، بينما كانت صفة "المحظورة" هي المستخدمة في هذا الإعلام، وكذلك في سياسة الدولة الرسمية حيال الإخوان ودورهم في المشهد السياسي العام. بينما كان الإخوان يواصلون نشاطاتهم في التمدد ضمن الشرائح الاجتماعية المصرية المهمشة، وفي السيطرة على النقابات المهنية وقطاع التعليم، ومحاولة بناء إعلام مستقل وجمعيات مدنية وأهلية قوية، أي دولة موازية يكونون هم المرجعية فيها، لكنهم تجنبوا الاصطدام المباشر مع الحكومة، وأظهروا رفضهم القاطع لاستخدام العنف في الرد على سياسة الحكومة تجاههم والتي تميزت بالتهميش والإبعاد والتضييق وتزوير الانتخابات. لقد أعلن الإخوان، مرارا وتكرارا، تمسكهم بخيار السلام ونبذهم لتاريخ العنف و"التنظيم العسكري الخاص"، وعليه يمكن القول إنه وفي هذه المرحلة الطويلة و" رغم تعرض الجماعة لهزات ومحاولات استئصال وحظر عديدة، لكنها برهنت تاريخيًا على قدرتها على التكيف والتطور مع أهواء السياسة وصراعات السلطة، وأكدت على عمق تجذرها وحضورها وقوتها رغم حظرها قانونيًا؛ فقد تمكنت من الحصول على 88 مقعدًا من أصل 455 في انتخابات 2005م بنسبة 20%، وهي نسبة تتفوق

[34] المركز الكردي للدراسات | جماعة الإخوان المسلمين في مصر: النشوء والصعود والانحدار! (nlka.net)

على ما حصلت عليه أحزاب المعارضة بعشرة أضعاف، وعقب ثورة كانون الثاني/يناير 2011 م كان حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين واحدًا من عشرات الأحزاب المتنافسة، وفاز الحزب ب 43% من المقاعد في مجلس الشعب، وهو ما يمثل 37% من أصوات الناخبين، وفي انتخابات مجلس الشورى حصل على 58 % من المقاعد المتنافس عليها ، وعلى 45% من إجمالي عدد الأصوات" (28) . وبدا البعض، خارج أركان الحكومة والدولة، يصدقون "توبة" الإخوان المسلمين، ونبذهم للعنف والإرهاب، وبرهانهم على العمل التنظيمي والدعوي، ورغبتهم في المشاركة في الانتخابات والركون إلى القانون والقضاء، وعدم تدخلهم بشكل سافر في السياسة الخارجية للدولة أو الاعتراض علنيا على اتفاقيات ذات صبغة دولية، تعهدت الحكومة المصرية بتطبيقها أو الحفاظ عليها . وبعد عام 2005 م واصل النظام التمسك بسياسة الإقصاء والتهميش حيال الإخوان وبقية القوى، ولم تنل الجماعة أي مقاعد أخرى في مجلس الشعب، رغم مشاركتها القوية ذلك الحين، إلى أن جاءت التحولات في بداية عام 2011 م حيث فوجئت الجماعة مثل غيرها بالمظاهرات والاعتصامات، وبدأت في الاستعداد للمرحلة القادمة. وهنا "امتنع الإخوان، بداية، عن خوض الانتخابات الرئاسية، ثم ما لبثوا أن غيروا رأيهم بأغلبية ضئيلة في مجلس شورى الجماعة لمصلحة خوض الانتخابات. كان هذا قرارا خطيرا ينمُّ على رغبةٍ في حكم الدَّولة، فهذا تختلف في الحكم الرئاسيِ عن الحصول على الأغلبية البرلمانية التي تشرِّع وتقيِّد حاكم الدَّولة. لقد قرروا حكم الدَّولة وحدهم في أخطر مرحلةٍ في تاريخها، كما منعوا وصول مرشَّحٍ إسلامي معتدلٍ إلى السُّلطة، وهو عبد المنعم أبو الفتوح. وربما كان سبب التَّرشُّح الرَّئيس هو الحفاظ على التَّنظيم، خوفًا عليه من السَّير خلف أمثال أبو الفتوح، على غرار تفسير العصبية التَّنظيميَّة (لا الدينية) كثيرا من ممارسات الإخوان المسلمين" (29) . وفي 30 نيسان/ أبريل 2011 م أسس الإخوان المسلمون حزب الحرية والعدالة ليكون ذراعهم السياسي الذي سيسيطرون من خلاله على الحكم في مصر، وقرروا المشاركة في

الانتخابات التشريعية من أجل انتخاب أول مجلس شعب/ برلمان بعد انهيار نظام حسني مبارك، وكانت العيون تترقبهم، والدولة العميقة، الجيش والأمن والفعاليات السياسية والاقتصادية المرتبطة مع النظام السابق، تتجهز هي الأخرى للتعامل مع احتمال فوز الإخوان وقطفهم ثمرة "الثورة المصرية" التي أطاحت بنظام مبارك الراسخ. ورغم الاتصالات مع بعض القوى السياسية، اليسارية والديمقراطية والقومية، بغية بناء تحالف سياسي، إلا أن الإخوان كانوا يثقون في قدرتهم على الفوز في الانتخابات وتشكيل الحكومة لوحدهم، وبالتالي السيطرة على مؤسسات البرلمان والرئاسة والحكومة معا، في الحين الذي كانت فيه القوى الأخرى تتعامل بحذر شديد مع الإخوان، ولا ترغب في الدخول لجزء من مشروعهم، أو عامل يكسبهم الشرعية خلال مسيرة سيطرتهم على الحكم في مصر. وفي الفترة ما بين 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 م إلى كانون الأول/ نوفمبر 2012 م جرت انتخابات مجلس الشعب، حيث فاز حزب الحرية والعدالة الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، كما كان الأمر متوقعا. وفرزت النتائج النهائية لانتخابات "برلمان الثورة" المصري عن فوز الإسلاميين ب 70،04% من مقاعد مجلس الشعب المخصصة للمنتخبين، وفاز تحالف حزب الحرية والعدالة 228 مقعدا، وحزب النور 123 مقعدا، والوفد 42 مقعدا، والكتلة المصرية 33 مقعدا، والإصلاح والتنمية 10 مقاعد، وحزب الوسط 9 مقاعد، والثورة مستمرة 8 مقاعد، ومصر القومي 5 مقاعد، المواطن المصري 5 مقاعد، الحرية 4 مقاعد. وهذه التشكيلة بدا واضحا بان الإخوان المسلمين بالدرجة الأولى، والسلفيين بالدرجة الثانية، أي (الإسلام السياسي) بشكل عام، هم من سيحكم مصر للفترة القادمة مع بعد "الثورة"، وان الخريطة السياسية والتوازنات الداخلية والخارجية، بل ووجه مصر كليا، سيتغير في المستقبل، وان القوى الأخرى لن تكون قادرة في المدى المنظور على تهديد إنجازات وسطوة الإسلاميين عبر صناديق الاقتراع، وبدا الكل مذهولا أمام تغلغل الإخوان في بنية الدولة وسيطرتهم الممنهجة عليها بشكل هادئ وسلس. واستفادت جماعة

الإخوان المسلمين من عدة عوامل في إحراز النصر الكبير في انتخابات مجلس الشعب/البرلمان، وبدت وكأنها تتعامل، تكتيكيا، بمهارة واحتراف مع التغييرات الجديدة، وقد ساهمت الأمور التالية في فوز الإخوان بالأغلبية البرلمان في الانتخابات المشار إليها " أولا: سياسة القرب والتي تؤشر عليها ارتفاع نسبة الفوز في نمط الاقتراع الفردي، المبني على علاقة الناخبين بالفرد، ورصيد علاقاته ومؤهلاته وخدماته الاجتماعية. ثانيا: الخدمات الاجتماعية التي تميز بها الإخوان في برامجهم والتي ضمنت لهم حضورا وازنا ومطردا في جميع الدوائر. ثالثا: الاشتغال على اعتدال الخطاب وبناء موقف معتدل يسند الثورة، وفي نفس الوقت يدعم الاستقرار، وهو ما لقي استجابة كبيرة من قبل الناخبين. رابعا: الصورة الإيجابية التي ظهر بها الإخوان بخصوص موقفهم من الأقباط وموقوفهم الصارم ضد افتعال الفتنة الطائفية للإجهاز على مكتسبات الثورة.

توثيق بالفيديو لتجربة الجماعة في حكم مص

https://youtu.be/GiabbFGGBMc

https://youtu.be/E3y73S9oEbM

https://youtu.be/E3y73S9oEbM

https://youtu.be/aue2djt8jlY

حديث مرسي بعد العدوان الإسرائيلي على غزة

https://youtu.be/qzpzhPlf1Fo

https://youtu.be/_VJOafiSkRY

https://youtu.be/4Z8a8rcMk9o

https://youtu.be/XzF-bOvKDQc

https://youtu.be/ZvLTib-_n-g

https://youtu.be/AbAxJDrgWM4

https://youtu.be/I_5tk0ABzGE

12/12/2013

الخائفة

دراسة خاصة

جماعة الإخوان المسلمون وثورة 30 يونيو 2013

لقراءة الدراسة اضغط الرابط التالي

جماعة الإخوان المسلمون وثورة 30 يونيو 2013 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

في الختام

نعرض شهادة شاهد كان في قلب تنظيم الجماعة

دكتور محمد حبيب

إن صعود الإخوان لسدة الحكم يتحدث، ليصف لنا تحليله لتلك القفزة التي كثيراً ما أقسموا أنهم لا يسعون لها وأثبتت الأيام أنهم غير صادقين. وعن الرئاسة وأساليب حكم محمد مرسي وكواليس إدارة مصر من قبل مكتب الإرشاد يتكلم ليروي لنا تحكم منصبه السابق في الجماعة كيف بات يسيطر فصيل اقصائي لا يعترف إلا بالعنف على حكم مصر، وعن تآكل الشرعية للرئيس الحالي ونظام حكمه يتوقف ليوثق لصراع الرئاسة مع القضاء والمحكمة الدستورية العليا وكيف أثر هذا على الوضع السياسي وعدم شرعيته في البلاد.

كذا تسير فصول كتاب دكتور محمد حبيب النائب السابق لمرشد جماعة الإخوان المسلمين، ليزيح عبر أوراق كتابه الكثير من الغموض حول جماعة الإخوان ومكتب إرشادهم التي باتت تحكم مصر اليوم. فيتحدث عن الإعلانات الدستورية لمحمد مرسي، وحادث استشهاد 16 جندياً في رفح، واستراتيجية السياسية الخارجية المصرية وغيرها الكثير.....

لقراءة الكتاب اضغط الرابط التالي

تم بحمد الله وتوفيقه

مساء الأربعاء الثلاثين من يونيو 2021